

جيرالد بوكسبرغر
هارالد كليمنتا

الكذبات العشر للعولمة

بدائل دكتاتورية السوق

ترجمة د. عدنان سليمان

جيرالد بوكسبرغر
هارالد كليمنتا

الكذبات العشر للعولمة

بدائل دكتاتورية السوق

ترجمة: د. عدنان سليمان

سلسلة الرضا للمعلومات ٢٩

سلسلة علمية متميزة لنشر ثقافة الإدارة الحديثة والمعلوماتية لتطوير المؤسسات والشركات التي تسعى للريادة.

التنضيد: مركز جديدة للخدمات الطباعية - هاتف: ٦٨١٦٦٣٠
التدقيق اللغوي: لميس فرحة

مركز الرضا للكومبيوتر - دار الرضا للنشر

تجهيز - قرب فندق برج الفردوس - هاتف: ٢٢٢٤٦١٧
تلفاكس: ٢٢٢٢١٦٣
ص.ب: ٤٢٦٧

الطبعة الأولى – حقوق النشر محفوظة

ايلول ١٩٩٩

تقديم الناشر

تتوجه الحضارة البشرية اليوم بمنحى المتغيرات المتسارعة والديناميكية في كل العلوم والمعارف وأساليب العمل والإنتاج، في عصر تتنوع معطياته ويتخذ أبعاداً حضارية جديدة تغير المفاهيم السابقة، وتتصف بالتداخل والمرونة من العولمة إلى البعد المعلوماتي وثورة التشبيك والاتصالات وتطور وسائل الإعلام، لقد تصنع العالم بمختلف تفاصيله وأصبحت الحضارة صراعاً اقتصادياً على الموارد والإنجاز وخيارات التكتل ومستقبل التقانة وإدارة الموارد البشرية، انتصرت الديمقراطية الليبرالية من خلال انهيار المنظومة الاشتراكية وهناك من يراهن عليها ومن يقول أن النظم الاقتصادية والسياسية يجب أن يعاد النظر بها لمنحى أكثر إنسانية وأكثر تقنية ومحققاً للمعايير الإنسانية وخصوصاً بالنسبة للعدالة والرفاهية، هذا التداخل مع التسارع والانفجار المعرفي الذي يعيشه العالم اليوم، يجعل الناس يفكرون بتفاصيل التوجهات الحضارية وموقعها ومستقبل الأعمال والدول، وكذلك الأمم تعيش حالة الإرباك والتطوير والحفاظ على موقعها الاقتصادي والثقافي والسياسي، فالعولمة دفعت الدول نحو التكتل والتعاون الاقتصادي للوقوف في وجه الانفتاح التجاري العالمي، والشركات الكبرى بدأت تتحالف وتندمج وتنشر فروعها كالعناكيب في كل أرجاء المعمورة، لتسيطر هذه الشركات المتعددة الجنسيات على الجزء الأعظم من التجارة العالمية.

من هنا تؤجج العولمة صراعاً حضارياً يبدأ بالثقافة وينتهي في الاقتصاد والسياسة، وكل الشعوب تعيش من خلالها فوضى هذه التغيرات الديناميكية الشاملة، وكذلك الدول الكبرى تهتز وتدرس مستقبل اقتصادياتها في ظل تحديات العولمة، والعولمة رغم كل ما كتب فيها تبقى ظاهرة موضوعية عامة غير محددة ولا تحتمل توصيفاً دقيقاً لأنها نتاج تداخل حضاري تقني وسياسي واقتصادي يتعلق بطبيعة المرحلة التي يمر بها العالم اليوم.

ونحن في الوطن العربي نواجه تحديات متعددة تتعلق بالمستقبل وبالخيارات الاقتصادية وكيفية التنمية وتطوير الأداء الاقتصادي بدون الاعتماد على الثروات الناضبة كالنفط فهو محرك مرحلي للتنمية، ولكن نفط العرب القادم

هو البشر وهم محرك التنمية والتطوير وبناء المؤسسات ومن هنا أهمية اعتماد خيار استراتيجي في تنمية الموارد البشرية، ولكن هناك من يقول بحتمية خيارات العولمة الحالية، وينظرون لهذه الاستحقاقات بإيجابية دون وعي سلبياتها، ولكن الواضح أن الموقف الأوروبي هو عكس ذلك فهم لا يقبلون بالعولمة بشكلها الحالي ويكشفون زيف وعودها، وأنها تحطم رفاهية الشعوب وتؤدي إلى عالم خمسه يتمتع بالغنى والرفاهية والباقي يعيش على الهامش بالفقر واللهاث وراء الفتات من مساعدات أو أعمال مؤقتة، وحيث ألف من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تسيطر على أكثر من نصف حركة التجارة العالمية وحيث ٣٥٨ مليارديراً عالميا يملكون ما يملكه مليارين ونصف إنسان على الكرة الأرضية، وحيث البطالة تتفشى حتى في الدول الأوربية التي تخفض خدمات الضمان الاجتماعي بحجة المنافسة وضرورة تخفيض التكاليف وأجور اليد العاملة، فأغلب الدول ستتأذى من العولمة بواقعها الحالي وهي لن تكون إلا رأسمالية منتصرة كما نظر إليها ماركس في نهاية القرن السابق وحذر منها، لذلك على العالم والجزء الغني التقني المصنع منه خاصة وعي مخاطر هذه المعادلة المجحفة والنظر بعدالة لضرورة التنمية المتوازنة للعالم.

لقد أراد الدكتور عدنان سليمان من خلال ترجمته لهذا الكتاب المنشور في ألمانيا أن يفضح العولمة من خلال الموقف الأوربي الذي يوافق الخيار والموقف العربي، ليفضح كذبات العولمة التي صدقها البعض وظنها باب الرفاهية البشرية.

نتمنى أن يقدم هذا الكتاب الهام الفائدة المرجوة لقارئيه ولكل باحث وجامعي، يريد أن يجد مرجعاً علمياً للتعرف على كذبات ومظاهر العولمة وما تجره من مخاطر على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

والله من وراء القصد

دمشق في ١٩٩٩/٩/١

دار الرضا للنشر

هاني شحادة الخوري

مقدمة الترجمة

١ ـ **هذا الكتاب** استوقفني، من بين عشرات الكتب، مصادراً متعة بحثي عن جديد «العولمة» في الفكر الغربي. فلم تكن إلا دقائق قليلة، من التدقيق في محتوياته، حتى وجدت فيه شيئاً مني. فقد سبق لي قبل عام، أن كتبت عن «نقد أطروحات العولمة» وأوهامها في «الإطاحة بالدولة والهوية» وصنع «القرية الكونية».

ومع أنّ المطر الذي غسلني لساعات طويلة، شتاء هذا العام في «Münster» وأنا أعبر الشوارع الأليفة بحثاً عن المكتبات، كان ناعماً وجميلاً، كذلك فإن اختياري «الكذبات العشر للعولمة» فيه من الحقيقة أنني أحببته. فهل يستطيع القارئ أن يتمثّل نصاً لايحبه، ليعطيه من ذاته، فيجد فيه ألقه، وصولاً إلى دفئه الأصلي، أليست القراءة هي الأخرى إبداعاً، فكيف إذا كانت هنا بغرض الترجمة؟

٢ ـ **الكذبات العشر للعولمة** ليست إلا الإكراه الاقتصادي لملايين البشر، استلابهم عبر الربوع والإيرادات المعولمة. وكذبات العولمة، هي ذاتها كذبات السياسة الاقتصادية النيوليبرالية: فكأن التاريخ يعيد نفسه: التجارة الحرة، الأسواق الحرة، وإقصاء الدولة عن النشاط الاقتصادي، لينتهي رأسمالياً باضطراد مستمر. فالحيّز الوطني يضيق بأصحابه، إذ تصنع العولمة فضاءً بحجم العالم: تقيم سلطة السوق، دكتاتوريته، حكمه المستبد. أدواتها المؤسسات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، الصندوق والبنك الدوليين). لغتها الاندماج المتزايد للاحتكارات العالمية، فكأن «الرأسمالية تفترس أبناءها»(*)، وتمدّ «ساقها» إلى كلّ مكان في العالم، فحضور «Siemens» يصل إلى ١٩٠ دولة. بيد أن الإفلات من الضرورة أو الحتمية في العولمة، يختزل المعَولَم منها إلى «الأسواق المالية» بالدرجة الأولى.

ومع أنه الحديث عن «كذبات العولمة» غير أني لأأنشد هنا، المصادرة القَبْلية لاستنتاجات القارئ، وشغفه في كشف زيف هذه الكذبات، فيميط اللثام عنها بنفسه، وهي هنا حقاً عشر، ودحضها اكثر مما يجيده المؤلفان.

٣ ـ **قليل الخيانة** وكثير الأمانة، ذلك ماتحتاجه الترجمة. فالوصول بالنص المترجم فاعلاً دافئاً إلى المتلقي، عبر لغته، يحتاج إلى الكثير من الأمانة تجاه لغة القارئ. وهنا يأتي فعل ارتكاب الخيانة النبيلة تجاه اللغة المترجم عنها ـ على حد تعبير الناقد كمال أبو ديب، إذ أن مثل هذا الفعل ـ يقتضي اختراق نظام اللغة المترجمة كما يرى أدونيس. ولأن القارئ العربي تعوزه فاعلية النص الذي يقرأ، فهل تغفر محاولة نقل وحفظ الثقافات المختلفة، بعض هذه الخيانة؟

(*) عنوان كتاب صدر في باريس وترجم إلى الألمانية.

٤ ـ **العولمة ليست قدراً** يصادر من البشر نزوعهم للمقاومة أو الرفض أو طرح بديلها فالليبرالية الجديدة، وإن جاءت حاملة لاقتصاد السوق في النظام الاقتصادي المعاصر، لكنها ليست الخيار الوحيد داخل اقتصاد السوق ذاته. فالاجتماعي في اقتصاد السوق، غيره اقتصاد السوق وهو يقدم الدولة: رخوة، ناحلة، مقصية. بينما هي هناك في اقتصاد السوق الاجتماعي: فاعلة، حاضرة، تدخلية للضبط وتصحيح الاختلالات. والعمل أو الفاعلية في عصر العولمة، ليست رهناً بالعالمية. فهناك الوطني، وهناك الفردي. فكما أنّ السياسة الاقتصادية ليست وقفاً على «الثالوث المقدس» (الخصخصة، إعادة الهيكلة، والليبرالية)، فهي تستطيع وتحت نزوع إرادة سياسة واعية أن تقدم. ضريبة «توبين» على انتقال الرأسمال، والضريبة البيئية و«الكينزية» لتشجيع الطلب عبر تحفيز الاستثمار العام وزيادة الإنتاجية وإنعاش السوق. ولأن البشر يصنعون تاريخهم بنضالاتهم اليومية، فالضغط من «تحت» من «القاعدة» يثبت ان التاريخ لم يكتمل رأسمالياً.

٥ ـ **فضيلة هذا الكتاب** تكمن في قدرته على النزول بالعولمة، من مستوى التهويل النظري، وترف التجريد، إلى المحاكمة الواقعية. نعم، لقد استطاعت العولمة ودعاتها «global player» تجنيد الفكر الاقتصادي لخدمة السياسة الاقتصادية، لكن التحليل الموضوعي للممارسات الاقتصادية، يحيل كلّ الحشد النظري الذي وظفته العولمة هنا (سميث، ريكاردو، كينز، فريدمان) لتصل إلى نموذجها الخاص (كالطريق الأمريكي مثلاً)، إلى دائرة الضوء، فالمقارعة الفكرية المنشودة هنا، ليغدو النص قريباً من التمعين والفهم، حتى للمجتهدين، فكيف بالمختصين في الفكر الاقتصادي والسياسي. وقد تكون هنا، من الحالات القليلة، التي تُنزع فيها عن السياسة الاقتصادية قدسيتها، أحجيتها. حيث يخفي سياسيو واقتصاديو البلدان النامية فشلهم في عدم ركون سياستهم الاقتصادية إلى نموذج فكري واضح، «الكينزية» أو «النقدية» مثلا. فالضبابية أو عدم وضوح الرؤية، تبرر استراتيجياً الخطأ المتعمد. ولن يكون عصياً على القارئ الحصيف، ان يكتشف سهولة تبني سياسة اقتصادية (مع مدرستها الفكرية) إذا كان هدفها خدمة الجماهير.

واليوم، تأتي العولمة، فتطيح بالمكتسبات الهائلة التي حققتها البشرية، وتقدم. البطالة، التوزيع المتفاوت للثروة والدخول، تدهور الحياة المعيشية للملايين، انخفاض الأجور، تراجع الخدمات الاجتماعية، والدمار البيئي.

ويظل من حق القارئ، أن يشاركنا التصور، بأن هذا الكتاب ـ وإنْ كان غربي الهوى والمشارب ـ إنساني النزعة والميول. فتحليله العلمي الدقيق، يجعله قريباً من تلمس أوجاعنا الحضارية، فيكشف الكثير من الأوهام التي تنسجها العولمة حولنا، ليعري رابحيها من خاسريها، تاركاً لنا مهمة استدراج الخلاصات النظرية، والعملية، في الممارسات الاقتصادية للعولمة، وإعلاء حجم الرد والمواجهة.

والله ولي التوفيق

المترجم د. عدنان سليمان
دمشق في ١/٩/١٩٩٩

مقدمة

تحدد العولمة النقاش السياسي، فيما إذا تعلق الأمـر، بانتقـال الصناعـة الوطنية وتوطينها في الخارج، أو بتطبيق «اليورو EURO» بأيّ ثمن كان.

وعندمـا تـتزايد المطالبـة، بتقليـص دور الدولـة الاجتمـاعي، والتسـريح الجماعي للعمال، يبرر السياسيون ورجال الأعمال ذلك بحجة مـاكرة، تنطـوي على ضـرورة التضحيـة وتقديـم التنـازلات، فيمـا لـو أردنـا الصمـود فـي وجـه المنافسة القادمة من الدول منخفضة الأجور.

إنَّ الأساس النظري للعولمة، هو الليبرالية الجديدة «Neoliberalismus» التي تدعو إلى سلطة السوق المطلقة، في الوقت الذي يتجلى فيه الاندمـاج العالمي المتزايد للأسواق، كأنه نتاج طبيعي وتطور محتّـم لا يمكـن الفكـاك من أسره.

غير أنّ المؤلفين يُظهـران أنّ الزعـم بحتميـة العولمـة، مـا هـو إلا نتـاج لسياسة الاحتكارات الكبرى، وهما بذلك كشفان زيف الكذبات العشر المتداولة في النقاش الدائر اليوم، مثل «إنّ الدولة الاجتماعية مكلفـة جـدا» و «الأجـور المرتفعة تهـدد ألمانيـا». ومـع أنَّ المؤلفيـن يوليـان الأهميـة للقضايـا الألمانيـة الداخلية، إذ يستندان إلى معطيات جديدة ويطرحان خيارات وبدائل سياسـية محلا للنقاش، إلا أنهمـا يتجـاوزان بذلـك «ألمانيـا»، ليكشـفا بذلـك مصداقيـة «العولمة» و «السوق» وتجلياتهما، ليس فقط في الدول الصناعية المتقدمـة، بـل في الدول النامية أيضاً.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

عصر العولمة

عصر العولمة :

خضوع كوكب الأرض للإكراه الاقتصادي

«إنَّ القوى الهائلة التي تؤثّر هنا، سوف تعمل على تغيير العالم كما لم يحدث من قبل، إذ تدفع الشركات الكبرى هذا التحول المتسارع إلى الأمام. والدولة الوطنية تراقب هذه التحولات بحيرة وقلق، إذ أنها تفقد تدريجياً سلطتها أمام (اللاعبين العالميين)» «Global Players»

Der Spiegel Nr 39/1996

يتزايد الرفاه المادي الذي حققناه منذ عشرات السنين باستمرار، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ نمو اقتصادي متعاظم في ألمانيا الاتحادية، والذي تمّ وصفه ـ ليس بغير حق ـ على أنه «معجزة اقتصادية» «Wirtschaftswunder». وتحت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي» «Soziale Marktwirtschaft» تمَّ بناء الدولة الاجتماعية، التي تحولت إلى صورة نموذجية على المستوى العالمي. إذ راحت النقابات تحقق اختصار وقت العمل، وارتفاع الأجور التي أدت إلى زيادة كبيرة في مستوى الرفاه ومستوى الحياة لجميع السكان. ومن خلال التقدم التقاني أصبح بالإمكان القيام بأعمال أكثر وفي وقت أقلّ. بحيث يتسنّى لأعداد متزايدة من الناس الحصول على إجازات (عُطَل) في العام.

لكن، ما هي صورة الواقع اليوم؟ إنَّ الناتج الاجتماعي الإجمالي (BSP) يرتفع بشكل مستمر، إذ وصل عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٢٪، وفي العام الذي قبله ارتفع عدد براءات الاختراع أكثر من ٢٠٪، والتقدم التقاني استمر في التطور. وفي الوقت الراهن يختزن الكمبيوتر، ذي القيمة السوقية من ٢٠٠٠ مارك، المقدرة التي كان على المرء ـ قبل ١٠ سنوات ـ أن يدفع لقاءها أكثر من مئة ضعف. وقبل خمس وعشرين سنة، كان ذلك مجرد حلم مستقبلي. نحن اليوم في وضع يسمح لنا من خلال التقانات الجديدة، بأتمتة مراحل عمل متكاملة، وصياغة حياتنا على نحو مريح أكثر. إنّ الحصول على

المعلومات يصبح أكثر سهولة وبتكلفة أقلّ من خلال «الانترنيت» ووسائل أخرى جديدة، إذ يقرأ المرء يومياً عن التقدم في الطب. ومنذ انهيار المعسكر الاشتراكي، لم يعد يتوجب علينا ـ نحن في وسط أوروبا ـ الخوف من حدوث حرب أخرى(*)

وبالرغم من ذلك، يتراجع مستوى الحياة لدى أناس كثيرين في ألمانيا الاتحادية. ففي عام ١٩٨٨ لوحده بلغ عدد العاطلين عن العمل خمسة ملايين، وترتفع الحاجة إلى أكثر من ثماني ملايين فرصة عمل. واستناداً إلى معطيات «الكنيسة» يبلغ عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية أكثر من خمسة ملايين، ثلثهم من الشبان والأطفال، وذلك كلّه في أغنى دول العالم الصناعية، بينما يتراجع الدخل الوسطي للعمال والموظفين بشكل مستمر، ليصل اليوم إلى المستوى نفسه الذي كان عليه قبل خمس عشرة سنة، إذ يزداد عدد الناس الذين يتم استبعادهم عن الخيرات والثروات المتحققة للمجتمع.

كيف يمكن فهم أن اقتصادنا ينمو باستمرار، وألمانيا تزداد غنى، والتطور التقاني يتقدم باضطراد مستمر، في الوقت الذي يزداد فيه حال أعداد متزايدة من الناس، سوءاً. وفي محاولة متواضعة لشرح ذلك، تقدّم وسائل الإعلام تبريراً يومياً مفاده: أننا في الطريق إلى عصر العولمة، الأسواق المعولمة، ومنافسة المراكز الاقتصادية العالمية، ولذلك، نحتاج إلى دولة «رشيقة» لا إلى دولة «اشتراكية» متثاقلة لالزوم لها. من هنا، يتوجب على النمو الاقتصادي، أن يُستخدَم لتحسين حالة ربح الشركات والمشروعات، بينما يُعدّ ارتفاع الأجور في المنافسة العالمية المتزايدة، بمثابة الموت لألمانيا. فالنموذج الألماني لاقتصاد السوق الاجتماعي ـ كأحد النماذج العالمية ـ أصبح يُنعت بالنموذج المتقادم. وتسوّق اليوم أنشطة اقتصادية معولَمة وبشكل متزايد، كتبريرات للتخفيض في الأجور وضرائب الأعمال، ولتراجع دور الدولة عن مهامها الاجتماعية والاقتصادية.

(*) يكون من التبسيط المبالغ فيه، تصور أنّ أوروبا لن تشهد حروباً أخرى، إلاّ إذا كان المقصود بذلك الحرب بين المعسكريين التقليديين. غير أن الحرب المشتعلة اليوم في البقان، وإن كانت داخل البيت الأوروبي، فإنها تقارب كثيراً بين صورة الرئيس الصربي «سلوفودان ميلو سيفيش وهتلر»، مع اختلاف مبررات الحرب لديهما نسبياً. فهنا تقفر صورة الابادة الجماعية والتطهير العرقي لتعزيز نخبوية الحضارة المسيحية الأوروبية وتطهيرها من المسلمين، وهناك كانت صورة الابادة والتهجير لتمديد امبراطورية الرأسمال خارج أوروبا. إنّ التطهير العرقي والابادة والتهجير الجماعي لمسلمي الألبان ونثرهم على مقدونيا وتركيا وألمانيا.. ليس غير المداعبة العملية لتكهّن «صموئيل هيوتنغتون» بصدام الحضارات، وتشديده على الانتشار الاسلامي العالمي باعتباره يشكل تهديداً فعلياً للحضارة الغربية ـ المترجم.

أولاً ـ عولمة الأسواق العالمية

قلّما يوجد اليوم في ألمانيا، حديث ثقافي أو سياسي، نقاش أو مقال في جريدة، دون أن يكون منشغلا بمفهوم «العولمة Globalisierung» ويمكن أن يُفهم من هذا السياق الواسع أن العالم بشموليته راح يتعامل بالسلع والخدمات والرأسمال بتزايد مستمر. فشركات مثل «مكدونالد Mc Donald's» «تويوتا Toyota» أو «سيمنس Siemens» تنتج وتبيع منتجاتها عالمياً. والتنافس بين الشركات يتزايد في الأسواق العالمية، في الوقت الذي لم تعد فيه حدود الدول تلعب ذلك الدور الكبير. فنحن نجد أنفسنا على الطريق في عصر الرأسمالية المعولمة[1] لقد تضاعفت التجارة العالمية بين أعوام ١٩٨٤ و١٩٩٦ بينما ارتفعت التجارة العابرة للحدود بين أعوام ١٩٥٠ و١٩٩٣ ثلاثة أمثال. كذلك هو الإنتاج السلعي العالمي في الوقت نفسه الذي ارتفع فيه نصيب الإنتاج السلعي الذي يتم التعامل به عبر الحدود من ٧٪ إلى ١٧٪[3] كذلك يمكن ملاحظة ذلك التوجّه التصديري المتزايد في ألمانيا، فقد ارتفع نصيب السلع المصدرة من مجموع سلع الاقتصاد الوطني من ٢٤٪ إلى ٣٥٪ بين أعوام ١٩٨٠ و١٩٩٤[4] أمّا القيمة الإجمالية للصادرات فقد بلغت ٧٨٤,٣ مليار مارك لعام ١٩٩٦[5]، وهي القيمة التي تعادل الناتج الاجتماعي الإجمالي لإسبانيا.

كذلك هي حالة الأسواق المالية، حيث شهدت هي الأخرى تغيراً جذرياً، فرؤوس الأموال الدولية العابرة تضاعفت في السنوات العشر الأخيرة عشر مرات. وبلغ حجم التعامل اليومي في الأسواق المالية تقريباً ما يعادل ١٥٠٠ مليار مارك، وفي يومين: ما يعادل حجم الناتج الاجتماعي الإجمالي لألمانيا، وهذا.. «يطابق تقريباً سبعين ضعفاً للصادرات العالمية اليومية من السلع والخدمات»[6] فتجارة الرأسمال والتجارة السلعية تندمجان بشكل متزايد على المستوى العالمي.

١ ـ ١: هل نعيش في قرية كونية؟

في السياق الوارد آنفاً، يمكن تلمّس الميل للدولنة «التدويل» (Internationalisierung) في الأسواق العالمية. وحقيقة، فإنَّ «المعولَم» (Global) هو أسواق الرأسمال فقط: إذ يمكن اليوم ومن كلّ موقع في العالم، تتبع اتجاه البورصات المالية، بيع وشراء الأسهم والعملات وسندات الدين. والذي يرغب بالاقتراض أو الإقراض يجد نفسه في تنافس عالمي مع عارضين وطالبين عالميين آخرين. فالأسواق المالية اكتسبت لذلك ما يطلق عليه «بالقرية الكونية» (Global Dorf). وهذا البعد الجديد لحركة الرأسمال وسرعة انتقاله، يكتسب أهميته من خلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة (ساتليت، انترنيت) وقبل كلّ شيء، من خلال إزالة الموانع القانونية لحركة الرأسمال.

إنَّ التجارة السلعية العابرة للحدود، تعود إلى مئات الآلاف من السنين، وتحديداً إلى الامبراطورية الرومانية، إذ قامت حينها علاقات تجارية واسعة وصلت حتى آسيا. والبريطانيون، الاسبان، والبرتغاليون ـ كقوى بحرية ـ وعبر مئات من السنين، استوردوا سلعاً وخدمات من مستعمراتهم وراء البحار. وقبل الحرب العالمية الأولى كان قد تمّ تحقيق معدلاً للصادرات الوطنية المرتفعة كما هو اليوم. إذ أصبح، ومنذ اختراع القوة البخارية، انتقال الصادرات عبر السكك الحديدية وعبر البحار ممكناً، الأمر الذي خفّض من تكلفة الصادرات بشكل كبير. وبالمقارنة مع عام ١٩٣٠ فإن هذه التكلفة تبلغ اليوم: عبر سفن الشحن النصف فقط، وبطائرات الشحن السدس فقط، وفي وسائل الاتصال الالكتروني ١/١٠٠ فقط(٧) فالتبادل السلعي الدولي في تزايد مستمر، كذلك هي المنافسة بين الشركات المتوجهة للتصدير وحتى داخل البلدان الواحدة.

يوحي مفهوم عولمة الاقتصاد أنَّ جميع السلع قابلة للبيع في كلّ مكان، وأنّ كلّ صناعة وكلّ خدمة، هي في حالة تنافس مباشر مع مثيلاتها. وفي أثناء ذلك، لاتزال الرسوم والقيود الجمركية المرتفعة تعيق حركة التبادل السلعي. لكنّ القيود الجمركية أصبحت أقلّ من خلال الاتفاقات والعقود، ويوجد اليوم مناطق تجارة حرة

إقليمية، لا تعود تخضع فيها البضائع لرسوم جمركية. لكننا لانزال بعيدون عن تجارة سلعية عالمية بهذا المعنى. وبالأضافة لذلك، فإنه لم يعد اليوم مجدياً لسلع كثيرة أن تقطع نصف الكرة الأرضية، في ظل انخفاض أسعار النفط، بل أن تُنتج لأسواق محددة في مناطقها القريبة منها. ويكون من الخطأ استمرار ذلك التصور، أنه يمكن أن يُنتج في أوروبا أو في ألمانيا الاتحادية، لكل الأسواق العالمية. فأقلّ من ١٠٪ من السلع المنتجة في دول الاتحاد الأوروبي تغادر هذه الدول، وتقريباً فإن ٦٠٪ من الصادرات الألمانية تذهب للاتحاد الأوروبي، وأقل من ٦٪ تذهب لمنطقة جنوب شرق آسيا[٨] غير أنَّ المنافسة العالمية المتزايدة حدة بين عارضي الخدمات، لا تشكّل هي الأخرى القاعدة، فسواءاً خدمات التأمين أو أغلب مؤسسات الخدمات الاخرى، يظلّ توجهها محض وطني.

كذلك هي سوق العمل، فقد أصبحت دولية، لكنها في الواقع ليست عالمية. صحيح أنه يوجد في إطار الاتحاد الأوروبي سوق عمل أوروبية، بحيث يمكن بالأساس الاختيار الحر لمكان العمل، ويمكن تلمّس وجود ذلك من خلال صناعة البناء الألمانية المستفيدة من المنافسة القادمة من الدول منخفضة الأجور، كالبرتغال مثلا، فمن خلال انتقال الأشخاص لم يعد بمقدور الحواجز الثقافية، اللغوية والقانونية، أن تظلّ قائمة.

١ ـ ٢: الشركات العابرة (فوق القومية)

إنَّ فلسفة الشركات الإنتاجية راحت هي الأخرى، تخضع إلى تغيير مستمر من جراء حرية تنقل السلع والرأسمال. فالشركات الكبرى تملك اليوم «ساقاً طويلة» في دول عديدة: «نحن نملك تمثيلاً وحضوراً في أكثر من ١٩٠ دولة» هكذا يؤكد «هاينريش فون بيرر» (Heinrich von Pierer) رئيس اتحاد «سيمنس» (Siemens) بكل اعتزاز وصورة الشركات ـ الأخطبوط تندفع إلى الأمام بقوة: فعندما يكون داخل البلد غير مربح أو مكلفٍ، لا تلبث الشركات الكبرى مدّ ساقها (نشاطها) إلى بلد آخر. ولاستمرار عملية الإنتاج يصبح توزيع مراحل عملية الإنتاج على دول عديدة

أكثر ملاءمة لها. فهناك يُنتج حيث تكون التكلفة أقلّ، ويمكن الاستفادة من الدول ذات مزايا التكلفة من خلال بناء علاقات منتجين ـ موردين عالميين وبشكل مثالي. إنّ الشركات تنهل وتستفيد من جميع مصادر الإنتاج المتاحة على المستوى العالمي (Outsourcing) أو (Global Sourcing)، وهذه المصادر العالمية تميّز عملية الإنتاج تلك التي تديرها الشركات العابرة إذ يصبح شراء المواد العالمية متاحاً لها الخامات، قوى العمل، والمنتجات الأولية، ويكتمل ذلك حين تنضم اليوم مزايا الموقع في الدول الصناعية الحديثة (بنية تحتية جيدة، قوى عمل مؤهلة جيداً، الأمن الاجتماعي) إلى مزايا التكلفة المناسبة للدول منخفضة الأجور.

فصناعة السيارات الألمانية نقلت منذ فترة طويلة أقساماً من الإنتاج إلى مصانع إنتاج وتوريد أخرى مستقلة. هذا الميل تزايد بقوة وأصبح دولياً، حيث تصنّع شركة «فولكسفاكن» (VW) وشركة «أوبل» (Opel) مكوّنات هامة (أجزاء) لسياراتها في البرتغال أو إسبانيا، ثمّ يُعاد نقلها إلى المصانع الرئيسية في «فولفسبورغ» (Wolfsburg) و «روزلهايم» (Rüsselsheim). والمسألة هنا، لاتدور حول إغلاق مواقع إنتاج كاملة في ألمانيا الاتحادية، بل في نقل وتوطين أجزاء من الإنتاج في الخارج. والشركات لا تُنتج في إسبانيا أو البرتغال أو سلوفاكيا، من أجل تزويد الأسواق هناك بالسيارات، إنّما من أجل استغلال مزايا التكلفة في هذه الدول منخفضة الأجور. فالمنتجات الأولية يتم توريدها إلى ألمانيا حيث يتمّ هناك إعادة تجميعها كمنتجات نهائية.

إنَّ الخدمات المتاحة اليوم، تسمح بتوزيع شبكة من البيانات والمعلومات عبر العالم، حيث تكلفة الانتقال لا تلعب أي دور هنا، فالمنافسة المعولمة لمقدمي الخدمات تصبح تامة. أثناء ذلك، فإن كلّ خامس كتاب يظهر مجدداً في فرنسا، تعود طباعته إلى امرأة واحدة من أصل ٦٠ امرأة مغربية في مدينة «كازابلانكا» (Casablanca)، وبعد ذلك يتم إرساله عبر «الخطوط الالكترونية المباشرة» (Online) إلى دور النشر والمطابع في فرنسا. أمّا الشركة الأمريكية (Cigna) فإنها

ترسل يومياً ٥٠٠٠ من حسابات الأطباء والمشافي والدواء إلى ٣٥٠٠ قرية بحرية في إيرلندا، وهناك يتم استقبالها ومعالجتها، والفضل في هذه الأرقام المتبادلة والمعطيات يعود أولاً لكابلات الألياف الزجاجية، وثانياً لفرق الوقت، حيث تصل مرة أخرى في الوقت المناسب لبدء العمل في الولايات المتحدة[٩]

وثمة اليوم يدٌ عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً، مثل مبرمجي المعلومات، تدخل في صراع تنافسي مُعَولَم مع نُظَراء آخرين لها في بلدان منخفضة الأجور، فشركات مثل (IBM) «وميكروسوفت» (Microsoft) و (Hewlett-Pakard) و (At & T) أو «ريبوك» (Reebok) يتم إنتاج برامج كمبيوتر لها في البلدان منخفضة الأجور لقاء أسعار زهيدة جداً. وهناك عند هضبة مدينة «بونغالور» (Bangalore) في الهند، أقيمت «مدينة الكترونية» (Electronic City) حيث يتقاضى المبرمجون هناك ما يعادل ٥٠٠ مارك ألماني في الشهر، لقاء إنتاج برامج كمبيوتر جاهزة وبدون ضمان اجتماعي[١٠] ويتسنّى للزبائن اليوم، بفضل الربط مع المؤتمرات المنقولة تلفزيونياً مباشرة والشبكة الرقمية، أن يحصلوا في كلّ انحاء العالم وبمجرد لمسة زر أو الضغط على المفتاح، على المعلومات أو يقدموا أفكارهم ومطاليبهم بحيث يحصلون بعد أسابيع قليلة على برامج جاهزة. وأهم الدول الرئيسية المنتجة لهذه البرمجيات والنظم الإنتاجية هي الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والتي تتعرض للتهديد عبر واردات البرمجيات الرخيصة (فرص عمل ومبرمجين ومستوى أسعار منخفض).

وبعد كلّ ذلك، يمكن التصور، أنَّ عولمة الاقتصاد تتجلى جوهرياً من خلال العناصر التالية

- **الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية؛**
- **حركة انتقال الرساميل المعولمة بشكل لم يسبق له مثيل؛**
- **فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات، والتي أصبحت ممكنة وقائمة بفضل المصادر الخارجية لتأمين حركة السلع والرأسمال.**

ثانياً: أخطار الأسواق المعولمة

«يوشك المرء أن يدمِّر الحضارة الأوروبية، وكلّ ذلك باسم القانون الأسخف للعالم، وتحديداً قانون تعظيم الربح».

بييربورديو عالم الاجتماع الفرنسي

(Pierre Bourdieu)[11]

٢ ـ ١: ساحة نزال مالكي رؤوس الأموال

إن زوال الرقابة على حركة رأس المال وانتقاله خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، يدفع إلى عدم التزام المضاربين بأية قيود أو رقابة وتحويل العالم ليكون «نادٍ كوني». وفي النتيجة، فقد تحولت السياسة الاقتصادية للأمم إلى متلق سلبي للقرارات التي يتخذها المضاربون. ففي عام ١٩٩٥ لوحدة تمَّ التعاقد الموجَّل لما قيمته ٤١ ألف مليار دولار كالتزامات أو «خيارات»[٥] (Options) لأثمان سلع مباعة أو مشتراة[١٢] في الوقت الذي لم يتجاوز فيه الناتج الاجتماعي العالمي: أي قيمة السلع والخدمات المتحققة على مستوى عالمي لعام ١٩٩٣ فقط ٢٣ ألف مليار دولار. ويظلّ «الرهان» المتبقي على أسعار السلع المستقبلية المسماة «صفقات العقود الآجلة» والذي يمكن ملاحظته عبر حجم الأرقام، التي تكاد علاقتها مع تجارة السلع الحقيقية لا تذكر. والمسألة هنا تدور حول المضاربة بتغيرات الأسعار المستقبلية، وتحديداً الخامات، والتي لم تعد ترتبط كثيراً مع تشجيع أو تسهيلات الصفقات التجارية فعالم المال راح ينفصل تماماً عن عالم السلع. أمّا الأوراق النقدية والحكومات فقد أسندت السيادة على السياسة النقدية لأسواق الرأسمال الدولية، والذي يقرر اليوم أسعار

(٥) الخيارات (Option): تتنوع الخيارات بين خيارات الشراء (Call Option) وخيارات البيع (Put Option) وتقوم الخيارات على مبدأ التعاقد بين بائع ومشتري للخيارات، على أمل زيادة الخيارات المستقبلية، وتتناول الخيارات موضوعاً لعملياتها يتراوح بين الصفقات التجارية (اقتصادية، ذهب) والأسهم ـ المترجم.

صرف العملات، ليس السياسيين، إنما مستشارو الاستثمار للصناديق والبنوك والشركات الصناعية. «فالخيارات النقدية» (Währungsoptionen) أي الحق بشراء أو بيع عملة محددة في وقت محدد وبسعر صرف محدد، والتي تمَّ إحداثها بالأساس لضمان الصفقات التجارية مع الخارج. وفي السياق ذاته، فإن ما نسبته اليوم ٩٩٪ من التجارة بالعملات، هو مضاربة خالصة على الفائدة المستقبلية وأسعار الصرف. بينما تظلّ نسبة ١٪ والتي تعكس حقيقة الضمان الواقعي للصفقات التجارية[١٣].

٢ ـ ٢: المعركة حول نظام النقد الأوروبي[١٤]

في القبض على معرفة حقيقية لتلك السلطة التي يمثّلها مضاربي العملات في الأسواق المالية، تقدم بريطانيا المثال الواضح على ذلك: ففي عام ١٩٩٢، وخلافاً لرغبة الحكومة البريطانية المعلنة، كان يجب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني. والسبب الأساسي لذلك يعود إلى إرتفاع سعر الفائدة، وتحديداً في ألمانيا، الأمر الذي يجذب الرأسمال الذي تحتاجه ألمانيا لإعادة بناء وتمويل عملية توحيد شطريها. بنفس الوقت، لم تكن بريطانيا ترغب برفع سعر الفائدة، لأن ذلك يمكن أن يدفع بالنشاط الاستثماري لرجال الأعمال إلى التراجع، وبالتالي إلى زيادة البطالة. وهكذا راحت العملات تتسرب من بريطانيا بسبب حرية انتقال الرأسمال في السوق الحرة، إذ يمكن للمستثمرين استغلال سعر الفائدة المرتفع في الخارج. إضافة إلى ذلك، أرادت بريطانيا أن تحتفظ بسعر صرف مستقر لعملتها مقابل المارك الألماني. وفي سياق ذلك، كان يمكن لأسعار السلع المستوردة أن ترتفع، وبالتالي حدوث التضخم، لو أنها أقدمت على تخفيض سعر صرف الجنيه. من هنا، كان بإمكان بريطانيا، إمّا الاحتفاظ بالعاطلين عن العمل عند المستوى ذاته، أو التمسك بسعر صرف مستقر من خلال رفع الفائدة. ولأن رفع الفائدة، لجهة سوق العمل المثقلة والمشبعة، كان مستبعداً، فإن سعر صرف الجنيه راح يفقد الثقة به. وبناءا على ذلك تمكّن المئات من مدراء الصناديق والبنوك، وبتأثير من الممول الأمريكي

«جورج سوروس» (George Soros) وبدون المخاطرة أيضاً، من المضاربة على تخفيض سعر صرف الجنيه الاسترليني. ومع أنّ البنك البريطاني احتاج تقريباً إلى إجمالي احتياطاته من العملات (المارك الألماني والدولار الأمريكي) لدعم عملته، إلاّ أنه لم يستطع إيقاف التدهور الحاصل في سعر صرف الجنيه الاسترليني. فاستراتيجية المضاربين الماليين تعود ببساطة، إلى أنهم كانوا يقترضون يومياً كمية متزايدة من الجنيه الاسترليني، من أجل إعادة استبدالها مباشرة لدى البنوك البريطانية مقابل المارك الألماني، فتعود البنوك التجارية البريطانية وتطالب البنك المركزي البريطاني بالأوراق النقدية الألمانية الضرورية. لقد عرف المضاربون بالتأكيد أن البنك البريطاني كان يستنفذ احتياطاته من المارك الألماني تدريجياً، بينما كانت الإمكانية الوحيدة لتحقيق عملية تبادل العملات، في تخفيض سعر صرف الجنيه الاسترليني. فخلال أيام قليلة فقد الجنيه ٩٪ من قيمته وحقق المضاربون من جرّاء ذلك أرباحاً خيالية، ومبدئياً استطاعوا أن يسددوا اقتراضهم من الجنيه الاسترليني وبتكلفة مناسبة، بينما كان صندوق الاستثمار العائد «لجورج سوروس» يحقق لوحده ربحاً يصل إلى مليار دولار أمريكي، واستناداً إلى معطياته هو ذاته. عن كل ذلك، توجب على الجنيه الاسترليني أن يخرج من نظام النقد الأوروبي، رغم أنه استطاع حتى حينه، ولحدٍ ما، أن يضمن سعر صرف مستقر بين العملات الأوروبية. بعد أيام قليلة حدثت العملية ذاتها ومرة أخرى، في إيطاليا، إسبانيا، السويد وإيرلندا. وبعد مقاومة طويلة في فرنسا أيضاً، غير أنه ودائماً في منأى عن الرأي العام، الذي يتعذّر عليه إدراك الإجراءات المعقدة للسياسة النقدية.

وفي النهاية، خسرت البنوك المركزية الأوروبية المشتركة كلّ المعارك، ومنذ ذلك الحين، يرتسم نظام سعر الصرف الأوروبي على الورق فقط، ولأجل استمراريته الشكلية، تمّ السماح بنسبة تغيّر في سعر الصرف، تصل حتى ١٥٪.

لقد دفع مكلّف الضريبة الأوروبي من جرّاء المضاربة المالية ما قيمته ١٠٠ مليار مارك، وذلك لأنّ خسارة البنوك المركزية، يجب أن تغطى من ميزانية تلك

الحكومات، وقد كان على السياسيين المراقبة، وبعجز كبير، كيف أنّ النظام النقدي المُنجَز من قبلهم، وبدون مخاطرة تقريباً من قبل المضاربين، يستخدَم لإعادة توزيع مبالغ ضخمة تصل إلى المليارات، عن طريق استجرارها من الميزانيات الحكومية لتوظّف في الصناديق الاستثمارية، وتحديداً في الدولار الأمريكي. وفي السياق ذاته كان «جورج سوروس» جاهزاً ليعلن أنه عندما يستطيع المرء تدمير نظام سعر الصرف، فلأنّ خللاً ما يكمن في النظام ذاته».

ولأن التوظيف الرأسمالي المضارب، على ما هو عليه اليوم، ممكنٌ، مستمرٌ ومريحٌ، فإن أرباح الشركات ليست الضمان الفعلي لخلق فرص العمل. فعندما تكون معدلات الربح المتوقعة من التوظيف المالي غير كافية، لن يُقدِم حينها أيّ مستثمر على مخاطر الاستثمار الحقيقي. وكما يوضّح مثال شركة المعادن الألمانية، فيمكن أن تحدث العواقب الوخيمة للمصانع الكبرى التي تقع ضحية إغراء سوق الرأسمال والربح السريع، فمن خلال مضاربة خاطئة بعقود النفط، أُصيبت إحدى الشركات الألمانية الكبيرة بخسارة وصلت إلى ٢ مليار مارك، وفقد ٧ آلاف عامل وظائفهم من جراء ذلك[١٥].

بيد أنّ المبادرات القانونية الوطنية أو الأوروبية لتقييد حركة الرأسمال، كانتقال أرباح الشركات إلى الخارج، لم تتمّ حتى مناقشتها، رغم الخسائر الكبيرة التي مُنَيت بها الاقتصادات الوطنية من خلال ذلك. نسبة الـ ٣٠٪ ضريبة المصدر على عائدات الرأسمال لوحدها، أدت في ألمانيا إلى هروب رساميل تصل إلى ٢٤٥ مليار مارك إلى الخارج[١٦] وبالنظر إلى سلطة الرأسمال العالمية، وبالرغم من المخاطر الاجتماعية المتعاظمة وقعاً على العمالة، والمترافقة مع سوق الرأسمال الحرة، فإن ردود أفعال القادة السياسيين في أوروبا، حتى الآن، تظلّ مجرد كلام. وثمة مقارنة ساطعة، قدمها الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» (Jacqaes Chirac) يصف فيها المضاربون «بإيدز الاقتصاد العالمي» (AIDS) حين يستغلون فقط

إمكانيات الأسواق المالية غير المراقبة. مع ذلك، فالملاحظ، لدى نخبة القيادة السياسية، هو غياب إعادة التوجيه، أو حتى إعادة التفكير.

٢ ـ ٣: سلطة الشركات متعددة الجنسية

يسود في اقتصاد السوق ذلك القانون، بأن الشركات الصناعية الكبيرة، تميل إلى «افتراس» الصغيرة منها. هذه الاندماجات كانت حتى اليوم، مقتصرة على الإطار الوطني، فمن خلال حقوق الكارتلات الوطنية (الاتحاد والتحالف بين الشركات) كان يتوجب منع تحوّل هذه الاندماجات إلى احتكار السوق. إذ يقوم ضمان مبدأ التنافس في ألمانيا الاتحادية، من خلال قانون منع «تقييدات المنافسة (GWB) و «دائرة الكارتلات الاتحادية»، لأن اقتصاد السوق يُظهر من تلقاء نفسه ميلا إلى تفضيل الهياكل الكبيرة، وبالتالي الميل التلقائي لإزالة التنافس. بيد أن الحالة تغيرت تماماً، فمن خلال بناء السوق الأوروبية الداخلية، ومعها سوق الرساميل المعولمة «راحت أوروبا تتطور معاً، وشركات كبيرة متزايدة تحاول أن تستعد للسوق الأوروبية الموحدة والسوق العالمية، من خلال الانتقال والاندماج»[١٧] إنَّ حرية انتقال الرساميل تعود إلى قدرة الرساميل ذاتها، فالشركات والمصانع الكبيرة تملك المقدرة على نقل المصانع والمؤسسات إلى مستوى عالمي، والتطور بشكل مستمر. والأمثلة اليوم على اندماج الشركات العابرة. أكثر من أن تحصى. فالشركة الألمانية «أيروسبيس» (Aerospace-AG DASA): استولت على المصانع الهولندية «فوكر» (Fokker)، و (BMW) اشترت مع شركة (Rover) آخر منتجي السيارات الانكليز المستقلين، بينما انتقلت الشركة السويدية (Volvo) إلى الشركة الفرنسية (Renault). كذلك إنَّ فكرة شراء شركة «سيمنس» (Siemens) بدأت تلوح في الأفق.

ويبدو أنَّ السياق الذي يتّم فيه كلّ هذا، ينطبق عليه ما صرح به استراتيجي الشركات «هرمان فرانز» (Hermann Franz)[١٨] في أنّ المطلوب هو الهجوم والاستيلاء الملائم، وتظهر هذه الرغبة جلياً في الاستيلاء لدى كبرى المجمعات الصناعية الضخمة كما في الجدول ١ فدائماً تنظم الشركات متعددة الجنسية في إطار

الشركات المساهمة، وتعدّ «ميتسوبيشي» (Mitsubishi) المثال الأكبر على ذلك إذ بلغ حجم مبيعاتها ما قيمته ٣٥٠ مليار دولاراً[19]

جدول (١) أكبر شركات العالم الصناعية وحجم مبيعاتها

تسلسل	الشركة	الدولة	حجم التعامل م دولار	ما يعادل الناتج الاجتماعي لدولة
١	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	١٦٤٠٦٩	أندونيسيا
٢	فورد	الولايات المتحدة	١٤٦٩٩١	الدانمارك
٣	رويال دتش/شل	هولندا/بريطانيا	١٣٩٠٨٣	تايلاند
٤	إكسون	الولايات المتحدة	١٣٤٢٤٩	أفريقيا الجنوبية
٥	موبيل أويل	بريطانيا	٨١٥٠٣	اسرائيل/البرتغال
٦	جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	٧٩١٧٩	اليونان
٧	أي ب م IBM	الولايات المتحدة	٧٥٩٤٧	
٨	بريتش بتروليوم BP	بريطانيا	٧٥٧٩٧	
٩	هيتاشي	اليابان	٧٠٦٧٧	ماليزيا
	تويوتا موتورز	اليابان	٧٠٦٥٣	سينغافورا
	ديملر بنز	ألمانيا	٦٩٣١٠	الفليبين
١٣	فولكس فاكن	ألمانيا	٦٤٤٠٩	كولومبيا
١٥	سيمنس	ألمانيا	٦٠٥٨٦	فنزويلا

* *المصدر: FAZ ملحق بتاريخ ٨ تموز ١٩٩٧ «المئة شركة الأكبر» فيشر، تقويم عالمي.*

إنَّ مكانة «دائرة الكارتل» الألمانية تتعرض للضعف المستمر، وذلك من خلال الصراع العنيف مع الشركات. وثمة حالات عديدة توجد منذ فترة لدى لجنة المنافسة التابعة للاتحاد الأوروبي الواقعة في مدينة «بروكسل» ومنها مثلاً: الإذن باندماجات كبيرة للشركات التي يصل حجم تعاملها إلى أكثر من ٩,٥ مليار مارك. ومنذ ١٩٩٠ تمّ رفض سبعة اندماجات فقط من أصل ١٣٠ طلباً للاندماج. فالسلطات هنا أقلّ حزماً في مراقبة الاندماجات من مكتب «الكارتل الألماني». حيث تأتي

«رؤية لجنة الاتحاد الأوروبي في صالح الشركات الصناعية الكبيرة، بدون ارتباطات تذكر بالسياسة»[٢٠] وتبرر الشركات ذلك بدعاوى الصراع التنافسي الحاد مع الشركات الاجنبية، ولذلك فهي تحتاج الاندماج مع شركات أخرى، إذ يصبح بمقدورها إيجاد وسائل التمويل الضرورية لأبحاث الإنتاج والتطوير. الأمر الذي يتيح لها التوصل إلى نتائج سريعة. «إذ يمكن للشركات الثلاث حتى الخمس الأوائل الأجدر في الأسواق الدولية من بين معظم الشركات، أن تجني الأرباح بشكل مستمر»[٢١] فالبنى والهياكل المسيطرة على الاقتصاد تفرض على الشركات سرعة قصوى في تطويرها للمنتجات الجديدة. ومن يستطيع أن يكون الأول في السوق، يملك الفرصة للتحكم بتكلفة التطوير والتنمية.. «إذ أن الأسرع يلتهم الأبطأ، ولأنه لا أحد يريد أن يُلتهم في السوق، فالشركات تتسابق إلى الأمام، يفكرون بسرعة، يقررون، يطورون، ينتجون، ليكونوا في المقدمة»[٢٢] وعبر الاندماج هنا، يمكن الحصول على المزايا المتاحة من جراء المنافسة.

إنَّ الشركات الكبرى أصبحت تشكّل خطراً كبيراً على الدولة الديمقراطية، إذ أنه من خلال التركّز المتزايد للشركات تنشأ مقدرة هائلة لسلطة خارجة عن البرلمان والحكومة، والتي هي بدون هوية أو موافقة ديمقراطية. فالشركات الكبرى تملك مواقع قوية لوضع أهدافها في وجه السياسة والشركات الصغيرة، ودائماً وعلى نحو واسع، تستغل هذه الشركات دعم بحوثها من أموال الدولة، وهي لا تتقاسم الربح، الذي تحصل عليه، مع المجتمع. والشركات الكبرى، تحصل على عقود الدولة والدعم المالي، بحيث لايتم تهديدها لدى تخفيض الآلاف من فرص العمل أو نقل مواقعها إلى الخارج، فهي تملك اليوم ـ في ظل الملكية الرأسمالية الضخمة ـ القوة، لأن تثير الدول ضد بعضها البعض، حين تختار مواقع صناعاتها أو شركاتها وتوطّينها من جديد. ودائماً، يُستَثمر هناك، حيث تقدم جملة من الإجراءات مثل: البنية التحتية (تسهيلات ضريبية، إعفاءات ودعم مالي)، وتبدو الدولة مرغمة على ممارسة السياسة في مصلحة الشركات الكبرى. والذي يثير الاستغراب، كيف أنّ الحكومات لاتميز الشركات المتوسطة، عن الكبيرة متعددة الجنسية، فتمنحها فرصة

عادلة للمنافسة، ذلك لأن القيادة في قضايا الاختراع وخلق فرص العمل لا تعود إلى الشركات متعددة الجنسية، وإنما إلى تلك المتوسطة والصغيرة (حتى ٥٠٠ مشتغل)[٢٣] إذ تستوعب هذه ما نسبته ٧١,٩٪ من مجموع مشتغلي الاتحاد الأوروبي

وتترافق عملية التركّز في القطاع الصناعي بحُمى الاندماج والسلطة المتزايدة للبنوك، ذلك أنَّ البنوك الكبيرة وملاكي الأسهم وزبائنهم، يراقبون على الدوام، الأقسام الواسعة من الاقتصاد الوطني، وتقريباً فإن ٨٤٪ من حقوق التصويت للمؤسسات وشركات الأسهم الكبيرة تُراقَب في ألمانيا من قبل البنوك، فقط ١٢ عضو مجلس إدارة «للبنك الألماني» (Deutsche Bank) يمثّلون في ٧٠ مجلس إدارة للصناعة[٢٥] والبنك «الألماني» هذا (DB) يصل مجموع ميزانيته إلى ٨٨٦ مليار مارك، في الوقت الذي وصلت فيه أرباحه في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٢ مليار مارك.

لقد بدأت منذ فترة قصيرة عملية الاندماج في قطاع البنوك، فقد اندمج بنك «هيبوبانك» (Hypobank) مع «البنك المتحد» (Vereinsbank) وكلاهما في مقاطعة «بَيَرِنْ» (Bayeren) ليصبحا من أكبر بنوك التمويل العقاري في أوروبا. وبذلك سيتم الاستغناء عن ٧٠٠٠ فرصة عمل، على الرغم من أنّ كل منهما، قد حقق ربحاً وصل إلى ٤,٨٤ مليار مارك لعام ١٩٩٦[٢٦] ويماثل هذا البنك الجديد في حجمه حجم «البنك الألماني» (Deutsche Bank) وبذلك فإن «بنك دريسدن» (Dresdener Bank) يصل فقط إلى مرتبة البنك الرابع في ألمانيا، إذ نشأ من خلال اندماج «بنك برلين» (Bankgesellschatt) مع (Landsbank) لشمال ألمانيا، عمالقة آخرون[٢٧] وفي سويسرا نشأ من خلال اندماج «البنك السويسري» (Bankgesellschatt) و «البنك المتحد» (Vereinsbank) أكبر ثاني بنك في العالم (United Bank of Switzerland) بعد البنك الياباني «بنك طوكيو ــ ميتسوبيشي» (Bank Tokio-Mitsubishi). وقبل «البنك الألماني» (DB). وفي غمرة هذه الاندماجات سيتم خلال الثلاث وحتى الأربع سنوات القادمة: الاستغناء عن ١٣٠٠٠

فرصة عمل، بينما يدفع الأمل المنتظر إلى إرتفاع سعر الأسـهم فـي ظـل اندماجـات أخرى في هذا القطاع المصرفي

ويجيء سياق العولمة ليعطي هـذه التطورات لجهـة الاتحـاد والاندمـاج بيـن المؤسسات والشركات، دفعاً فيصبح أكثر قوة. ذلك أنَّ الفضاءات الاقتصادية الواسعة والأرحب، تعني المزيد من المنافسة بين الشركات، ويظل المنتصر في هـذا الصـراع قلة من الشركات الكبيرة الاحتكارية، إذ تتقاسم السوق فيما بينها، فتعود إليها تركة الشركات الخاسرة والمهزومة في هذا السباق التنافسي.

٢ ـ ٤: الانحدار الاجتماعي والبيئي

نشهد اليوم نتائج زحف القطار المُعَولَم للسـوق، فالصناعـة الألمانيـة تتعـرض «لضغط منافسة لم يسبق له مثيل» وتحت تأثير هذا التنافس المتفاقم حـدة، يتوجـب التوفـير فـي التكلفـة الصناعيـة، ويحـدث هـذا مـن خـلال: تقليـص فـرص العمـل والاختصـار المضطـرد للمكتسبات الاجتماعيـة (المؤسسـية والحكوميـة). فالدولـة الاجتماعيـة تتعـرض باستمرار للتقليـم والتشـذيب، والبطالـة لـم تسـجل هنـا علـى المستوى المحلي أرقاماً قياسية فقط. وعن المنافسة الدولية، فـإن القـادة السياسـيون ورجال الأعمال يزعمون بأننا نستطيع دائماً تدبير شؤوننا، ونحن ننجـز الأقـلّ، فـي ظل مراعاة الاعتبارات البيئية.

وإذا كـانت الخدمـات الاجتماعيـة، والعـبء الضريبـي مكلفـة وثقيلـة علـى الشركات في ألمانيا، فيمكن أن يكون مجزياً لها، بدءاً مـن فـرق تكلفـة محـدد، أن تنتج في الخارج. والرسوم البيئية تعدّ بالنسبة إلى هذه الشركات مجرد مساوئ تكلفة في المنافسة الدولية بين الشركات الكبيرة داخل الدول، والتـي يسـمح لهـا بتلويـث البيئة، رغم قليل المصداقية التي تسوِّقها في هذا الشأن: فالتجارة الحرة تؤدي إلـى رفع المستوى المادي لكل الدول، وبذلك يوجـد الكثـير مـن المـال لتخفيـض تكلفـة الثلوّث البيئي، وهذا الزعم يعدّ نظرياً صحيحاً، لكن الواقـع العملـي يدفـع بـه إلـى المغايرة والاختلاف. فمن جهة، لن يتم إنفاق المال على حمايـة البيئـة، بـل لمـاذا

يتوجب أن يحدث ذلك، إذا كان هذا المال سيصبّ في بلد أخرى كأرباح لدى المساهمين. ومن جهة أخرى. ليس من النادر أن يتم تثقيل النمو الاقتصادي أو تكبيده التلّوث البيئي المتزايد. وثمة معادلة جميلة أخرى لآيديولوجي التجارة الحرة تفيد: «بأن النمو الاقتصادي يجعل حماية البيئة قابلة وممكنة» وهذا يعني بشكل آخر: أنَّ الدمار البيئي يرفع من قدرة الوسائل لإصلاح ذلك الدمار بيد أنَّ حماية البيئة والتجارة الحرة غير قابلين للاجتماع معاً، فكلما كان هناك تجارة حرة. كانت المنافسة أكثر حدة، وبالتالي طرق النقل أطول. فيصبح الضغط أكبر حيال التكلفة المنافسة. أي المزيد من إنتاج الأضرار البيئية.

إنَّ السباق من أجل تكاليف إنتاج منخفضة لا يسبب تدهوراً بيئياً فقط، إنما أيضاً «نزع المزايا الاجتماعية» ليس في كلّ مكان من العالم، إنما في أوروبا أيضاً «فالمستثمرون يحلمون على الطريقة البريطانية» هكذا أعلنت الصحيفة الفرنسية «اللوموند ديبلوماتيك» (Lemonde Diplomatipue) ليوم ٦ شباط ١٩٩٧ إذ تقدّم بريطانيا «نموذجاً مثالياً» على امتداد أوروبا، حين يتعلق الأمر بتقليص الخدمات الاجتماعية، وهذا ما يجعل بريطانيا أكثر إغراءً وجذباً للمستثمرين، بالمقارنة الأوروبية. وبينما يشتكي رجال الأعمال في ألمانيا من ارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية، والأجور المرتفعة، ينمو الاستثمار في بريطانيا بقوة. وهكذا بنت «سيمنس» (Siemens) مصنعاً لأنصاف النواقل في مدينة «نيوكاسل» (Newcastel) البريطانية، بما قيمته ٢,٦٥ مليار مارك. وأسست شركة كورية أخرى مصنعاً لإنتاج الأجهزة التلفزيونية و «الميكروشيبس» (Mikrochips) بما قيمته ٤ مليار مارك. بينما تصل نسبة الاستثمارات الأمريكية واليابانية العاملة في بريطانيا إلى ٤٠٪ من مجموع استثمارتهما.

وكنتيجة لهذه «المعجزة البريطانية» (Britische Wunder)، يمكن للمرء أن يقرأ يومياً في الصحف، أن على ألمانيا أن تقلص من الضمان الاجتماعي للعاملين، وتحدّ من ارتفاع الأجور، وذلك لكي تصبح أكثر جذباً للمستثمرين. إنَّ تنافس المراكز يقود إلى انحدار وتدهور اجتماعي مستمر: فإذا ما تحركت ألمانيا دون المستوى

البريطاني، لتوجب على البريطانيين تخفيض الخدمات الاجتماعية والأجور المنخفضة هي بكل الأحوال، والتوجه على غرار المثال البرازيلي الأكثر انخفاضاً. والمحصلة هنا هي معركة لا نهاية لها ضد الدولة الاجتماعية. والتي لا تعود بالنفع، سواء للعامل أو للمستهلك، إنما لرجال الأعمال الذين يمكنهم الإنتاج بمرونة وبتكاليف مناسبة.

إنها المنافسة الدولية، التي تستعير نارها من أجل الاستغلال الأفضل لرأس المال، والموقع الأنسب للاستثمار. إذ يكتسب هنا السؤال المطروح على منظّري المنافسة والسوق، أحقيته في البحث عن وعودهم بمكتسبات الرفاه للجميع ومع أنّ الرسوم الجمركية والعوائق الاخرى قد تمّت إزالتها أمام السلع والرأسمال، في السنوات العشر الأخيرة، بقرارات سياسية، وبشكل متواصل، إلاّ أنّ رجال الأعمال والسياسين لا يزالون شديدي التمسك بدعوى أنهم يضطرون، عبر المنافسة والسوق، إلى اتخاذ إجراءات تقشف حادة في المجال الاجتماعي، والأجور المنخفضة. فلماذا تُرفَع الحواجز الجمركية، ولماذا التعوُلُم بالأساس إذا كان كلّ هذا سيظلّ موضع تساؤل؟.

ثالثاً: النظرية خَلْفَ السياسة

«تنتمي ألمانيا وبريطانيا إلى تلك الدول، حيث يؤمن المرء بالتجارة الحرة كما يؤمن الأطفال بـ«سانتا كلاوس». اللوموند ديبلوماتيك ١٩٩٦/٢
(Lemonde Diplomatique)

٣ ـ ١: الخصخصة، اللبررة، وإعادة الهيكلة

تشكّل السوق القاعدة الأساسية لأسلوب اقتصادنا. فالسوق تضمن من خلال المنافسة، الوصول إلى أسعار منخفضة ومنتجات عالية الجودة، بما يجب أن يتفق ومصلحة المستهلك بالدرجة الأولى. غير أن الشركات وحين تتعرض لضغط المنافسة، تصبح مُرغَمَة على أن تُنتِج بأقلّ ما يمكن من المواد الخام والآلات وكلفة الأجور. وهي مضطرة للتوجه وفق رغبات المستهلكين كي تستطيع بيع منتجاتها. وقد أصبحت مزايا المنافسة هذه أكثر وضوحاً بالمقارنة مع الاقتصاد المخطط لدول المعسكر الشرقي. في الوقت الذي راحت فيه «الخصخصة» (Privatisierung) منذ منتصف السبعينات تتبع في الدول الصناعية الغربية في إطار المصانع الحكومية، لتنتقل بعد ذلك إلى المستوى العالمي بخطا متسارعة. وذلك لأن الشركات الحكومية لاتستطيع أن تستغل قوى السوق لتعظيم أرباحها وبالتالي تبدو غير فعّالة. ومع هذا الزعم فإن «الخصخصة» في الحقيقة ليست في مصلحة المستهلك على الدوام، كما سنبيّن في الفصل الثاني «الكذبة الخامسة».

ومن قبل كان أحد آباء العلم الاقتصادي الحديث «آدم سميث» (Adam Smith)[*] قد طالب في عمله الرئيس «ثروة الأمم» (١٧٧٦)، بإزالة الرسوم الجمركية والتقييدات التجارية الأخرى، وليس «تحرير السوق» بمفهوم اليوم غير ذلك. فمن خلال المنافسة الواسعة والتجارة المتزايدة أصبحت البضائع، أفضل وأقلّ ثمناً، الأمر الذي يصبّ في خانة المستهلك. وفي سياق كهذا تُرفَع الأفكار العقلانية للتجارة العابرة للحدود، إلى مرتبة الأفكار المقدسة فتصبح المنافسة الدولية المتزايدة حدة، ذات نفع وفوائد لجميع الدول.

ولكي يتسنى للسوق إطلاق نعمها وتعميم خيراتها، لاتعود «الخصخصة» تكفي لذلك، إذ يتوجب على الدولة أن تنسحب من الأحداث الاقتصادية، وألاّ تتدخل كمنظم لها، هذه النظرية في العلوم الاقتصادية تندرج تحت مصطلح «إعادة الهيكلة» (Deregulierung). وإعادة الهيكلة تعني التخلي المستمر عن القوانين والوصاية التي تستطيع الجهات الحكومية من خلالهما أن تتدخل في أحداث السوق وحركته. وتنال «إعادة الهيكلة» مع «الخصخصة» وتحرير السوق عبر إزالة جميع القيود (Libralisierung) شهادة ثقة مطلقة بالسوق، ويرتفع هذا «الثالوث» (Dreifaltigkeit) إلى مرتبة المحدد الرئيس لاتجاهات السياسة الاقتصادية لجميع الدول الصناعية الهامة.

(*) آدم سميث (Adam Smith) (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) نشأ سميث في سكوتلاندا وعدّ أهم اقتصادي مرحلة ألمانيفاكتورة. درس في كلاسكو (Glasgow) واكسفورد (Oxford) الرياضيات واللغات والفلسفة والاقتصاد. حصل في عام ١٧٤٠ على ماجستير (MA) وفي عام ١٧٥١ حصل على درجة الاستاذية في المنطق. نشر في عام ١٧٧٦ عمله الرئيس (ثروة الامم) ومع سميث كان قد بدأ الاقتصاد السياسي يكتسي الطابع العلمي، مع اقتصاديين آخرين، مثل بيتي، ماندفيل، نورث، هيوم، وستيوارت. وفي سؤال سميث عن مصدر الثروة وكيفية زيادتها، استطاع التوصل لمعرفة العمل الانساني وأهميته في الإنتاج وليس في التبادل، لكنه ظلّ هنا قريباً من الفيزيوقراطيين. في أنّ الإنتاج والتوزيع ظواهر اجتماعية، تعمل بشكل أفضل من تلقاء ذاتها بمعزل عن تدخلات الدولة مثّل سميث مصالح البرجوازية البريطانية في عصر البحث عن ليبرالية الاقتصاد والتجارة الحرة، واستناداً لسميث، فإن آليات القيمة، والسعر، والربح تقود مباشرة إلى الطريق العقلاني لتوزيع الرأسمال والعمل، على مختلف الفروع الاقتصادية واستناداً للطلب الفعال ـ المترجم.

٣ ـ ٢: التجارة الحرة تنفع الجميع: قانون «ريكاردو» لمزايا التكلفة المُقارَنَة

لماذا علينا ألا نستورد الموز؟ فأخيراً الموز لاينمو لدينا. نحن نصنّع أفضل السيارات، ونصدّرها إلى الخارج، لكي نستطيع دفع ثمن الموز. وتبدو التجارة هكذا على أنها شيء جيد، فنحن ندين لها بالقسم الأكبر من رخائنا. إنَّ حصة الأسد من التجارة العالمية، تتركز في القسم الأكبر منها بين الدول الصناعية، وتتألف من منتجات هذه الدول، التي يتم إنتاجها بأسعار ومواصفات مختلفة. ولأن ألمانيا ليست البلد الوحيد الذي يصدّر سيارات، فمصانع السيارات تدخل في علاقات تنافسية مع بعضها البعض. فمورد الخبز الأسمر للسوق الأمريكية، ومخْبزه في «فرايبورغ» (Freiburg) يثير لدى الأمريكان استغراباً، كيف أنهم غير قادرين على إنتاج خبزهم الأسمر. كذلك توَّرد الجُبنَة الهولندية إلى الولايات المتحدة وبالعكس أيضاً تصدَّر الجبنة الأمريكية إلى هولندا. وفي إطار هذا، أليس من البساطة بمكان أن يتم تبادل وصفة الجبنة بين البلدين، فينتج كل من الطرفين في بلده. ؟ وهكذا تتحول التجارة التي تطوق العالم بالسلع ـ مع أنّ هذا غير عقلاني ـ إلى حقيقة واقعية عامة ومقبولة، بل ومخيفة أيضاً.

عندما تستطيع دولتان أن تنتجا سلعاً وبأسعار مختلفة، يكون مجدياً لكلا البلدين أن يتخصصا بتلك السلع التي يمكن إنتاجها بأقلّ «التكاليف». وبعد ذلك، يتمّ تبادل السلع عبر العلاقات التجارية، وفي هذا السياق يتم رفع مستوى الثروة والرفاه لكلا البلدين. ولكن، ماذا يحدث لو أنّ بلداً ما يتفوق على بلد آخر بإنتاج جميع السلع الممكنة..؟ ألا يكون منطقياً للبلد «الأضعف» أن يدافع عن نفسه ضد البلد «الأقوى» مستخدماً جميع الرسوم الجمركية والتقييدات التجارية الأخرى؟.

ثمة مؤسس آخر للعلوم الاقتصادية الحديثة، هو البريطاني «دايفيد ريكاردو» (David Ricardo)(*) الذي طوَّر إحدى النظريات حول النتائج المترتبة حيال إنتاج بلد بتكلفة أقلّ من بلد آخر. ومن وجهة نظر «ريكاردو» هناك الكثير من الأسباب المشجعة للتجارة الحرة. ويقدّم المثال البسيط التالي: إذا كان هناك سلعتين فقط: القماش والنبيذ، والبرتغال تنتج كلا السلعتين بشكل أرخص من بريطانيا، لكن البرتغال تملك عدداً محدداً من اليد العاملة، لتستطيع إنتاج كمية محددة من النبيذ والقماش. من هنا فإن توزيع الإنتاج بينهما يكون منطقياً، وفي النهاية قيام تبادل بينهما، بالرغم من تفوق البرتغال بإنتاج كلا السلعتين. ويتوجب على البرتغال لإنتاج وحدة إضافية من النبيذ أن تتخلى عن قليل من إنتاج القماش مقابل بريطانيا، إذا أرادت أن ترفع من إنتاجها للنبيذ. وهذا يعني أن البرتغال تستطيع وبنفس عدد العمال أن تنتج نبيذاً أكثر من بريطانيا. ولذلك تتخلى عن إنتاج القماش. يكون منطقياً إذاً، أن تترك البرتغال إنتاج القماش لبريطانيا، فبريطانيا، بالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج القماش تملك «مزايا التكلفة المقارنة» (Komparative Kostenforteile) وليس «مساوئ التكلفة المطلقة». وبما أن الطاقات الإنتاجية للدول محدودة، فسوف

(*) ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) نشأ ريكاردو في بريطانيا في عصر نضوج الاقتصاد البرجوازي الكلاسيكي وعصر الثورة الصناعية. مثّل مصالح البرجوازية الصناعية وشكلّ مع «سميث» ذروة الأفكار الاقتصادية ـ العلمية والبرجوازية ـ كان ريكاردو ينتمي إلى عائلة يهودية مهاجرة من هولندا إلى بريطانيا وتعمل في مجال الوساطات المالية والبورصة. هجر منزل والده مبكراً، نظراً لزواجه المسيحي وهو اليهودي الأرثوذكسي. وراح خلال الأربعين سنة التالية يكتسب الشهرة المالية ليصبح واحداً من أصل ١٠٠ أغنى رجل في بريطانيا. درس العلوم الطبيعية (الرياضيات) والاقتصاد السياسي. نشر في عام ١٨١٧ عمله الرئيس حول مبادئ الاقتصاد السياسي. ولم يتسنّ لريكاردو الانتظار لمعايشة أزمة فيض الإنتاج الرأسمالي لعام ١٨٢٥ إذ توفي قبل ذلك بسنتين مقتنعاً، بإمكانية تصريف الإنتاج الرأسمالي. اشتغل ريكاردو على أسئلة هامة، مثل قانون توزيع الثروة على الفئات الاجتماعية، وتناقص الريع العقاري. قارب «سميث» في اعتقاده بدور الطلب الفعّال في توزيع الرأسمال والعمل بفعالية دون التدخل الحكومي. استطاع ريكاردو بنظريته عن «التكلفة المقارنة» أن يطرح علاقة القيمة بالتجارة الدولية. وبالتالي تبادل المنافع التجارية بين الدول وبالشكل الأمثل وعلاقة ذلك بمستوى الإنتاجية ـ المترجم.

تنتج بأفضل ما تستطيع. ثم تتبادل المنتجات فيما بينها. ويمكن تعميم هذا القول على دول كثيرة ومنتجات كثيرة. وقانون «مزايا التكلفة المقارنة» هو الأساس النظري هنا على أنّ التجارة الحرة تجلب الفوائد لجميع الدول وفي كلّ الأحوال. وبعد ذلك، ليس أكيداً، فيما إذا كانت غالبية السكان، ستستفيد من هذه المزايا، أو أنّ القسم الأكبر من السكان سيحصل عبر التجارة ونظرية «مزايا التكلفة المقارنة» على الضرر أثناء عملية الشراء. كما هي حالة الدول النامية التي تزرع القهوة للتصدير بدلاً من المواد الغذائية لشعوبها.

وعندما تركز كل دولة على إنتاج السلع التي تملك فيها «مزايا التكلفة المقارنة» أو «المطلقة» يصبح رفع الإنتاج السلعي العالمي ممكناً، بالرغم من بقاء الطاقات الإنتاجية ذاتها، فيستبدل البلد تلك السلع التي تخلى عن إنتاجها، وهكذا تصبح السلع متاحة أكثر من قبل، نظراً للتخصص والتبادل السلعي الدولي. ونظرياً ينتج عن ذلك تقسيم دولي للعمل، من خلال إنتاج كلّ دولة لتلك السلع التي يمكنها إنتاجها بأقصى فعالية ممكنة، وذلك يؤدي إلى فوائد لجميع الأمم. فمن خلال التقسيم الدولي للعمل يمكن لمنتجات كثيرة أن تنتج بتكلفة أقلّ، الأمر الذي يتيح للمشترين في النهاية، الوصول إلى هذه المنتجات بصورة أفضل. من هنا تعدّ نظرية «مزايا التكلفة المقارنة» البرهان الحاسم، إذا كانت المسألة تتعلق بتعليل التجارة الحرة، والتجارة الحرة هنا تفيد حتى تلك الدولة التي تملك «مساوئ التكلفة المطلقة» بإنتاج جميع السلع.

غير أنّ مثال النبيذ، القماش، المستخدم هنا من قبل «ريكاردو» يطرح العديد من الإشكالات، للأسباب التالية:

١ ـ يُعَمِّمُ «ريكاردو» قانون «مزايا التكلفة المقارنة»، سواءاً على السلع الطبيعية، أو على السلع الصناعية. فلأنَّ بريطانيا تعدّ أقلّ ملاءَمة لزراعة العنب، يكون استيراد النبيذ مفيداً لها. كذلك، لأن البرتغال تتمتع بسبق إنتاجي في إنتاج النبيذ، فيكون تخصصها به، من وجهة نظر إحصائية مجردة، أكثر منطقية. وهكذا، تبدو الحالة الموصوفة هنا، واضحة ومتفق عليها. بيد أنّ القسم الأكبر

اليوم من التجارة العالمية، تشكِّلها السلع الصناعية، لا الطبيعية. فتجهيز البنية الإنتاجية (المعرفة، وعناصر إنتاجية أخرى) واختلافها من بلد لآخر، يبرر التجارة بالسلع الصناعية بين الدول المختلفة في استعداداتها الإنتاجية. بيد أنّ تماثل ظروف إنتاج السلع الصناعية في كلّ مكان على المستوى العالمي، يُحيلُ التمايز والاختلاف بين المراكز المصنِّعة إلى مسألة هامشية. وتظلّ الفعالية الإنتاجية المرتفعة داخل الدولة من جراء عنصر المنافسة وتقسيم العمل، مبررا لتخفيض تكلفة المنتجات، فالمطالبة الدائمة بالأجور المنخفضة، والضرائب الاجتماعية الأقلّ، تكتسب مشروعيتها هنا، من ضرورة البقاء بفعالية ضمن سياق المنافسة الدولية.

٢ ـ مقابل المزايا النظرية المذكورة للتجارة الحرة، من قبل «ريكاردو»، يقف الواقع العملي للاقتصادات القومية مختلفاً ومغايراً. فقد سبق لبريطانيا أن تخصصت والتزمت منذ منتصف القرن الثامن عشر، بإنتاج القماش، وقد ربحت الكثير من جراء الثورة الصناعية. بينما لم يكن هناك حاجة لآلات إنتاج النبيذ لديها، ولذلك لم تكثف البرتغال جهودها لدفع التجديد والابتكار التقاني. ففي الوقت الذي تحولت فيه بريطانيا إلى دولة صناعية، كانت البرتغال تقع في «فخ التخصص» (Spezialisierungsfalle). ويمكن للمرء أن يتلّمس النتائج المترتبة على «مزايا التكلفة المقارنة والمطلقة» في «الدول النامية» (قارن الكذبة التاسعة). فإذا كانت هذه البلدان. تملك اليد العاملة الرخيصة ـ أي مزايا ـ في مقابل الدول الصناعية، فلماذا يتوجب عليها التزام سياسة اقتصادية تشجع التطور التقاني؟ بيد أنّ تجاوز التخلف في هذه الدول. وخلافاً لنصيحة «ريكاردو» يحتّم عليها التضحية والتخلي عن «مزايا التكلفة المقارنة» إذ ينبغي عليها تبني سياسة اقتصادية مستقلة ومقاوِمَة لضغط التخصص، الذي يدفعها إلى التخلف عن الدول الصناعية. والدول الصناعية تعي هذه المسألة جيداً. فالشركات الألمانية تحاول بسعي محموم وبمساعدات حكومية أن «تدرك» دول صناعية أخرى، في فروع

التقانة العالمية المختلفة. وعلى الرغم من أن «مزايا التكلفة المقارنة» تعود بالخسارة، إلاّ أن التخصص في سلع التصدير، يدر أرباحاً في المدى القصير، ويظلّ «التخصص» مرافقاً لعواقب خطيرة، على المدى الطويل.

٣ ـ يقدم «ريكاردو» نظريته مشتغلة في الحالة التي لا تنتقل فيها عوامل الإنتاج (الرأسمال والعمل) فالبرتغال لم تكن تملك، سواء الرأسمال الضروري، أو اليد العاملة اللازمة، لتستطيع إزاحة بريطانيا عن إنتاج كلا السلعتين في السوق (النبيذ والقماش). ولذلك تصبح المزايا ممكنة هنا على أساس التخصص. بيد أنّ الحالة تتغير جذرياً، عندما يكون بمقدور عوامل الإنتاج أن تتحرك عبر حدود الدولة. وقد كتب «ريكاردو» ذاته، موضحاً أنّ «الميل الطبيعي لكل إنسان أن يطمئن إلى موطن نشأته وعلاقاته الشخصية، على أن يعهد بجميع عاداته المتجذرة، لحكومة غريبة وقوانين غير معروفة لديه. إنّ هجرات الرأسمال تعيق ـ ويواصل ريكاردو مشيراً ــ إنَّ هذه المشاعر.. التي تنتاب معظم الناس حيال ثرواتهم، التي يُكتَفَى لها من قبل بمعدل ربح منخفض في بلادهم، على أن يقوموا بالبحث عن استثمار أكثر ربحاً لثرواتهم لدى أمة غريبة»[٣٠]

يؤسس «ريكاردو» نظريته في ظلّ سوق رأسمال محددة وطنياً، غير أن الرأسمال المتنقل يؤثّر اليوم على تكلفة الإنتاج من خلال معدلات الفائدة، الريع، أو توقعات أسعار الصرف في سياق المضاربة المالية بين الدول، فأسعار المنتجات، لا تتعلق كما يفترض «ريكاردو» فقط بالإنتاجية، وشدة العمل والأجور.

٣ ـ ٣: الدروس من حركة رأس المال الحرّ:

النظرية النقدية (Monetarismus)

إنَّ عمل السوق الحرة والمنافسة الدولية، لا يتطلبان إزالة الحواجز التجارية فقط، بل استخدام أدوات جوهرية أخرى للسياسة الاقتصادية مثل العملة المستقرة والحركة المستمرة لرأس المال وتراجع الدولة من الاقتصاد لمصلحة آليات السوق، وهذا كلّه يشكّل العناصر التي لابدّ منها لاشتغال «النقدية» كما يقدّمها أهم ممثليها،

الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل «ميلتون فريدمان» (Milton Friedman)[*] واستناداً «لفريدمان» يجب أن يحظى رأس المال بحرية الحركة عبر جميع مناطق العالم، ذلك لأن حرية الحركة للرأسمال هي التي تتيح الانتفاع الأمثل والفعال للرأسمال، في الوقت الذي يجب فيه على وسائل النقد الدولية، أن تنساب في أشكال من التوظيف، والتي يمكن للنقد من خلالها، أن يُستخدَم على الوجه الأكمل. وبناءاً على قناعات «النقديين» فإن الحاسم هنا هو ارتفاع الفائدة والريوع، فعندما تدفع فوائد مرتفعة، يتوجب على الرأسمال المستثمر أن يكون منتجاً بالمقابل، وإلاّ فإن عائد الفائدة المرتفعة يكون غير مربح، فالريوع المنخفضة تبرهن إذاً على العكس: أي استخدام غير منتج أو «سيء» للرأسمال. وهذا يعني شيئاً واحداً أنّ ارتفاع الريع أو العائد على الاستثمار هو المؤشر الصحيح لاستخدام الرأسمال.

كذلك، إنّ حرية انتقال الرأسمال لا توجّه فقط وسائل النقد بشكل ذاتي لاستخدامها الأمثل، انّما تسفر أيضاً عن نتيجة أخرى، وهي أنّ المقترضين ضمن أسواق الرأسمال الحرة، يقترضون المال حيث أن معدل الفائدة على أقلّه، ونظرياً، فإن سوق الرأسمال الحرة، وفق هذا الأسلوب، تنتج الفوائد لجميع الأمم. فالنقد ينساب تلقائياً إلى أفضل المشروعات الاستثمارية، والفوائد تصبح بالنسبة للمقترضيين (رجال الأعمال والمستهلكين) من خلال المنافسة الدولية، أقلّ مما عليه في سوق الرساميل المحددة وطنياً. مع ذلك، فدول مثل أمريكا التي امتلكت في الماضي مديونية كبيرة جداً، وأكبر من ادخاراتها الوطنية، تستطيع أن تستعين

(*) ميلتون فريدمان (Milton Friedman) اقتصادي أمريكي ولد في عام ١٩١٧ في الولايات المتحدة في بروكلين لأسرة مهاجرة من رومانيا. درس في جامعة شيكاغو وجامعة كولومبيا وحصل منها على الدكتوراه في عام ١٩٤٦ واستمر محاضراً في جامعة شيكاغو حتى عام ١٩٧٧ عمل في العام ١٩٦٤ كمستشار اقتصادي لمرشح الرئاسة الأمريكية، وفي عام ١٩٨٤ لدى نيكسون، ثم في عام ١٩٨٠ لدى ريغان، حصل في العام ١٩٧٦ على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية. اشتهر «فريدمان» بمعارضته للتدخل الكينزي وكمدافع قوى عن الليبرالية. إذ يعتقد أن آليات السوق تكفي لحلّ أغلب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. مما يفترض تقليص سلطة الدولة. عمل «فريدمان» على إعادة بعث «النظرية الكمية للنقد» ليثبت أنّ كلّ تغير في الكتلة النقدية يرافقه تغير في نفس الاتجاه بالنسبة للأسعار والإنتاج والدخول ـ المترجم.

بأسواق الرأسمال الدولية. والمديونية الحكومية لم تعدّ اليوم حبيسة الحدود الوطنية. وكما هو الزعم، بأن حركة السلع والرساميل الحرة، ترتفع بالمستوى المادي لجميع الأمم المشتركة. كذلك شأن ادعاء «مزايا التكلفة المقارنة» بالرفاه لجميع الأمم. فإذا كانت حرية انتقال الرأسمال تقود إلى «أفضل الاستثمارات» فإن شكل الاستثمار الأكثر ربحية، لايعني بالضرورة، ذلك الذي يعود بالنفع على جميع الناس، بقدر ما يكون لصالح المستثمرين أنفسهم. إن الشركات التي تتوقع الحصول على ايرادات أفضل من بريطانيا، لا تلبث أن توجه رساميلها إلى هناك، وثمن هذا «الاستثمار الأفضل» يدفعه العامل البريطاني، من خلال ظروف العمل السيئة والانحدار الاجتماعي (قارن الكذبة الثامنة). وبرغم ذلك، يستمر تشجيع تلك الفروع الاقتصادية التي تعود بالإيرادات المطلوبة، وهي الفروع المجهّزة بتقانة عالية، إذ تعمل وحاجتها من اليد العاملة في تناقض مستمر. من هنا، فالاستثمارات «الأفضل» تقود إلى «فصل» اليد العاملة (الاستغناء عنها).

والقيمة المركزية في نظرية «فريدمان» هي في كمية النقد ـ لذلك دُعِيت بالنقدية ـ فعبر توجيه كمية النقد، كان «فريدمان» يأمل بمكافحة ناجحة للتضخم، والحدّ من الارتفاع المستمر للأسعار، الذي ينطلق (أي التضخم) من ارتفاع كمية النقد الموجودة في التداول، عندما لا يرتفع حجم السلع بنفس المقدار. وإذا بقيت كمية السلع المنتجة ثابتة، ارتفعت الأسعار بارتفاع كمية النقد، لأن الطلب على السلع يرتفع أكثر من العرض. وهكذا، تؤدي زيادة كتلة النقد، التي لا يزداد حجم السلع معها بنفس المقدار، إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي التضخم.

وقد راحت نظرية «فريدمان» تجد لها المناصرين في ألمانيا، إذ قلّما يوجد شعب تتسم ردود أفعاله تجاه التضخم، بالحساسية كالألمان. وهذا ما يمكن فهمه من سياق الخبرة التاريخية للتضخم المفرط الثاني بعد الحربين العالميتين. فالامبراطورية الألمانية (Reich) دفعت ديون حروبها عن طريق السكان، عندما أدارت عجلة المطابع النقدية. إن قرضاً من قروض الحرب (Kriegsanleihe) بما قيمته ألف مارك آنذاك، لم يكن كافياً خلال وقت قصير

ولمرة واحدة لشراء بيضة دجاج. فقد تآكلت مدخرات السكان وفقدت قيمتها. وأظهر التضخم، في سياق هذا الإصدار النقدي الضخم، وجهة البشع، غير الاجتماعي. واليوم نعيش عكس ذلك، إذ يعدّ معدل التضخم في ألمانيا أقلّ من ١,٥٪ فالبنك المركزي المستقل: البنك الاتحادي الألماني (DB) يسهر على استقرار المارك الألماني، ويمنع تحكُّم الدولة بزيادة كمية النقد، وبالتالي حدوث التضخم.

غير أنَّ معدل التضخم الحالي، المنخفض جداً، يعدّ غير اجتماعي أيضاً، إذ يتم الوصول إليه عبر إجراءات تقشف حكومية شديدة جداً، ووضع اقتصادي سيء. «وهيلموت شميدت» (Hilmut Schmidt) ـ المستشار الألماني السابق ـ كان قد بنى أولوياته بشكل مغاير «إنَّ ٥٪ معدل تضخم هي أفضل بالنسبة لي من ٥٪ كنسبة بطالة». وخلف ذلك كانت الفلسفة التي تقوم على دفع نظم الميزانية الحكومية قليلا إلى الوراء في أوقات البطالة المتزايدة، وذلك لجعل الأسعار تتحمل ارتفاعاً في التضخم بشكل لايذكر. كلّ ذلك للتغلب والسيطرة على «غير الاجتماعي» لجميع المشكلات الاجتماعية، وتحديداً البطالة، فمن خلال الاستثمارات الحكومية وبرامج إعادة التدريب والتشغيل، يمكن للبطالة أن تتراجع بشكل ملحوظ

٣ ـ ٤: الليبرالية الجديدة والكينزية

تشكّل «الليبرالية الجديدة» (Neolbralismus) إحدى المرتكزات الأساسية النظرية للنشاط الاقتصادي للعولمة ولمنافسة الأسواق الحرة. وقد كانت الليبرالية الكلاسيكية، استناداً «لآدم سميث» (Adam Smith) قد سيطرت على السياسة الاقتصادية للقرن التاسع عشر، مقلّصة وظيفة الدولة «للحارس الليلي»، بحيث لا تتدخل في الأحداث الاقتصادية. وقد انطلق المرء في ذلك، من أنّ السوق تتمتع ببنية ثابتة من تلقاء نفسها. والدولة تملك مهمة ضمان حق التعاقد وحماية البلد من الأعداء الخارجيين. وتبعات كلّ هذا معروفة إفقار اليد العاملة بشكل لم يسبق له

مثيل، مما دفع «كارس ماركس» (Karl Marx)(٥) متأثراً بتلك الأجواء، لكتابة عمله الشهير «رأس المال» (Das Kapital)، وبسمارك» (Bismarck)(٥٥) لإصدار قوانين اجتماعية تحت ضغط اليد العاملة المنظّمة. في سياق هذا توجّب على الدولة، أن تقوم بمهمة تنظيم السوق. فالنظرية الليبرالية الجديدة، وهي تحمل حسابات الماضي، ـ بعكس الليبرالية الكلاسيكية ـ لا تنطلق من أنّ اقتصاد السوق يعدّ نظاماً مستقراً وثابتاً. فالليبرالية الكلاسيكية لم تراع، أن الدولة يجب أن تمنع قيام الاحتكارات والكارتلات (اتحاد وتحالف الشركات الكبرى)، إذ يمكن الانتفاع بمزايا السوق التنافسية، حيث يكون السوق مصححاً لتبعاته غير الاجتماعية (كالبطالة مثلاً). الليبرالية الجديدة تعني: أنّ المنافسة في اقتصاد السوق يجب أن تُضمن حكومياً على أن تتم مواجهة العواقب غير الاجتماعية للسوق من خلال التدخل الحكومي. لكن النظرية هذه، شأنها شأن النظرية «النقدية» ترى أنّ المنافسة في اقتصاد السوق والمنافسة الدولية تأتي لصالح المستهلكين، فهي تخلق فرص العمل، وبذلك فهي مرغوبة لدى جميع المشتركين، كإحدى السياسات التي تعمل على تنظيم السوق بشكل حاسم.

فالدولة ضمن هذا السياق، عليها تأمين الظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي. وهذا يعني، أن تكفل الدولة القوانين المناسبة للمنافسة، وتقيم البنية التحتية، وهذا ينطبق على السوق بالقدر الممكن، والدولة بالقدر الضروري. إذ يجب على السوق أن

---

(٥) كارل ماركس (Karl Marx) ١٨١٨ ـ ١٨٨٣ نشأ في ألمانيا، ودرس الحقوق، والفلسفة والتاريخ في بون وبرلين وحصل في عام ١٨٤١ على الدكتوراه في مدينة Jena بألمانيا. انتقل ماركس وبتأثير من «فيورباخ» والمادية من ديمقراطي ثوري إلى شيوعي، اكتشف ماركس الرسالة التاريخية للطبقة العاملة. التقى في عام١٨٤٤ في باريس بإنغلز ثم تنقل من بروكسل إلى كولن ونهائياً بعد هزيمة ثورة ١٨٤٨ إلى بريطانيا. أهم أعماله العائلة المقدسة (مع إنغلز). والآيديولوجية الألمانية، وبؤس الفلسفة، والبيان الشيوعي. والنضال الطبقي في فرنسا ونقد الاقتصاد السياسي، ورأس المال، والحرب الأهلية في فرنسا.

(٥٥) بيسمارك (Otto Bismarck) ١٨١٥ ـ ١٨٩٨ رجل سياسة بروسي ـ ألماني. شغل في العام ١٨٦٢ منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية في بروسيا. وفي عام ١٨٧١ ـ ١٨٩٠ مستشار الرايخ. اتبع سياسة التوحيد الخارجية وفي السياسة الداخيلة كان عدواً للحركات العمالية.

تتحرر من الإجراءات البيروقراطية (إعادة الهيكلة) كما يجب أن يتراجع الإنفاق الحكومي. والمبادرات الفردية يجب أن تشجّع، وتخفض الضرائب على الشركات، ليأمل المرء من أرباح الشركات المرتفعة استثمارات جديدة فتخلق فرص عمل جديدة، والعمالة المستخدمة مجدداً، سترفع من الطلب عبر مداخيلها، وبذلك يتم استخدام عمالة أخرى، هكذا يكون قد تمّ تنشيط الاقتصاد، «لجهة العرض» (Angebotsseite) هذه السياسة الاقتصادية المعتمدة «جانب العرض» تمّ تطبيقها في ألمانيا منذ بدء الثمانينات. أمّا السياسة الاقتصادية المتوجهة عبر «الطلب»، أو السياسة الاقتصادية الكينزية، استناداً «لجون ماينارد كينز»(٥) التي تعتمد ــ بعكس

(٥) كينز (John Maynard Keynes) ١٨٨٣ ـ ١٩٤٦ ولد كينز ونشأ ضمن عائلة مثقفة حيث كان والده استاذ المنطق والاقتصاد والرياضيات في جامعة كامبريدج، تعلّم هناك وحصل على MA في عام ١٩٠٥ وفي العام ١٩٠٨ أصبح مدرساً في الجامعة ذاتها. عمل في وزارة المالية البريطانية وكان ممثلاً للحكومة في مؤتمر السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع أن كينز كان خبيراً بأسعار الصرف إلاّ انه اهتم بالازمات الاقتصادية والبطالة. عمله الرئيس ظهر في عام ١٩٣٦ بعنوان. النظرية العامة للتشغيل الفائدة والنقد. عمل في عام ١٩٤٢ كعضو في ادارة البنك البريطاني ووضع نظام تمويل الحرب (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥) عاصر اقتصاديين أمثال: Robertson, Hawod, Robinson, Kahn اشترك كينز في لجنة صياغة بريتون ـ وودز (Breton Woods) لتنظيم العلاقات الدولية وشارك في تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. استمد كينز افكاره من «مدرسة ستوكهولم» في أهمية العوامل النفسية لاكتشاف القواعد والقوانين الناظمة للاقتصاد. مثل: الميل للاستهلاك والميل للادخار. إذ لا يلجأ الناس بزيادة دخولهم إلى مضاعفة الاستهلاك بل إلى زيادة الادخار، والميل للاستثمار ثم الميل للسيولة، فالميل للسيولة يؤثر مباشرة على الفائدة، والفائدة تدفع هنا باعتبارها تعويضاً للتخلي عن السيولة. وللاجابة على فجوة الطلب الناشئة عن الفرق بين الميل للاستهلاك والميل للادخار طور كينز معادلة الدخل للإقتصاد الكلي (الناتج الاجتماعي) الذي يتألف من.

$$S = \left.\begin{matrix} y = c + s \\ y = c + I \end{matrix}\right]$$

غير أن معادلة الادخار S بالاستثمار I لا تحصل تلقائياً، إذ يتوجب على الدولة تبني إجراءات لحدوث ذلك. فالدولة استناداً لمضاعف الاستثمار ترفع الطلب وبالتالي الدخل، ليس في الفروع الإنتاجية فقط، بل وغير الإنتاجية. كذلك قدم كثير افكاره حول السياسة المالية والعجز المالي. تطورت الكينزية بعد وفاته إلى الكينزية الجديدة ــ إذا أضاف اليسار الكينزي بعده إجراءات سياسية تنظيمية لانعاش وضمان الطلب مع اعتبارات اجتماعية (تأسيس مؤسسات، مدارس، وتخفيض الضرائب) لزيادة القوة الشرائية. سيطر هذا التيار في الولايات المتحدة وبريطانيا وكان =

سياسة العرض ـ من أنَّ طلب المستهلكين هو الأساس والقياس الأكبر لخلق فرص العمل. فبدلاً من التخفيض المستمر للأجور، وفي الوقت الذي ترتفع فيه البطالة، يتوجب تقوية الطلب على المنتجات الصناعية الوطنية، من خلال الإنفاق الحكومي. «وكينز» يعدّ تخفيض الأجور أمراً غير مناسب لمقاومة البطالة. وللاستعانة بالطلب الخاص، يتوجب على الحكومة ذاتها، تغطية الطلب وإنتاجه، وذلك من خلال الاستثمار العام. وفي الحالة التي لايكفي فيها النقد، فلابأس من الدين الحكومي. وثمة أداة أخرى لسياسة الاقتصاد المتوجه عبر الطلب، وهي إعادة توزيع الدخل لصالح فئات السكان الفقيرة، وذلك، لأنَّ هذه الفئات تنفق القسم الأكبر من دخلها، قياساً مع الفئات ذات الدخل المرتفع. ويقف كلا الجانبين للسياسة الاقتصادية (جانب العرض وجانب الطلب) وجهاً لوجه، بشكل غير تصالحي، فمنذ تولي الحكومة الألمانية من قبل الأحزاب المتحدة لعام ١٩٨٢، راحت سلسلة الحجج «أرباح شركات مرتفعة، استثمارات متزايدة، فرص عمل أكثر.. تتهاوى بشكل متزايد. وحتى في أوقات الثمانينيات الذهبية حيث ارتفع الأداء الاقتصادي ٣٠٪، فإن البطالة لم تتراجع جوهرياً. برغم من أرباح الشركات الوفيرة. وبعد خمسة عشر عاماً من الليبرالية الجديدة للسياسة الاقتصادية، يمكن للمرء أن يقرأ اليوم في الصحف، أنَّ المعادلة القديمة قد فقدت مصداقيتها. فرغم الأرباح المتزايدة للشركات، يتم طرد الناس من العمل، وحتى في المصانع التي تعدّ ناجحة اقتصادياً. وخلاصة القول، فإنّ السياسة الاقتصادية المعتمدة جانب العرض، قد أخفقت، وقياساً مع وعودها السياسية بشأن مسألة العمالة والتشغيل.

= «جوان روبينسون» وهو قائد هذا التيار لفترة ما بعد الحرب. عُدَّ كينز صاحب نظرية الضبط (Regulation) التي دعيت بالكينزية، أهم اقتصادي عصره حيث لم تتوقف الكينزية وتطوراتها عن الاشتغال وانطلاق السياسات الاقتصادية منها، إذ تشكّل اليوم مع «النقدية»، الليبرالية الجديدة وجانب العرض. أهم السياسات المعمول بها في معظم دول العالم الصناعية ـ المترجم.

رابعاً: النظرية تصبح أمراً واقعاً

«نحن نمر بفوضى جديدة في سياق النظرية»
«روبرت ميسيك (Robert Misik) في كتابه
أسطورة السوق العالمي، برلين ١٩٩٧

٤ ـ ١: السوق بدلا من الدولة الاجتماعية

يعدّ الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» (Ronald Rigan) ورئيسة الوزراء البريطانية «مارغريت تاتشر» (Margaret Thatcher) الأنصار الأكثر حماساً لآيديولوجية إعادة الهيكلة، والتجارة الحرة. حيث بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا، ترسمان سياستهما الاقتصادية في الثمانينيات، استناداً للنظرية النقدية «لملتون فريدمان» هذا الذي يبغض «الدولة الاجتماعية» (Sozialstaat). فقد تم تقليص الخدمات الاجتماعية وسحب الضرائب التي فرضت لحماية البيئة، وكانت النتيجة المترتبة على هذا، ظهور حدة التمايزات الاجتماعية بين الاغنياء والفقراء، في الثمانينيات وفي أكثر صورها وضوحاً.

وإن استطاع الرئيس الأمريكي الحالي «بيل كلينتون» (Bill Clinton) أن يخفف حدة هذه التطورات في الولايات المتحدة قليلا، لكن ليس لدرجة العودة عنها نهائياً، فقد كان من الصعب جداً إعادة لجم القوى الليبرالية الجديدة و«النقدية» بعد أنّ أُطلِقَ العنان لها، وبناء البنى اللازمة لممارسة نشاطها، إذ يشترط زوالها (القوى) نسف البنى التي صيغت لأجلها. وهكذا كان من العسير جدا تنفيذ أية إصلاحات اجتماعية ـ سياسية، ضد رئيس البنك المركزي الأمريكي «آلان كرينسبان» (Alan Greenspan). الذي كان يحرس استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي جيداً. وخلافاً لوعود «كلينتون» الانتخابية فقد استمرت حالة الادخار على حساب الفئات الأكثر فقراً: حيث تمّ تقليص شرعية مرتبات المساعدة الاجتماعية إلى خمس سنوات فقط، وربط الحصول على هذه المساعدة بالعمل في الخدمات العامة (تنظيف الشوارع مثلا).

وقد راحت «النظرية النقدية» مع عناصر أخرى «ليبرالية»، تحقق الانتصارات، ليس في الولايات المتحدة وبريطانيا فقط، بل في ألمانيا أيضاً، فالدولة في تراجع مستمر على المستوى الكوني. إذ يتوجب على القسم الأكبر الممكن للنشاط الاقتصادي، أن يترك للسوق. وهكذا شكّلت خصخصة الشركة الحكومية «تليكوم» (Telekom)، القضية الأكثر إثارة في التاريخ الألماني الحديث. فقد تمت «الخصخصة» أُسوة بالدول الأخرى، غير أنها ترافقت مع عواقب وخيمة، إذا توجب على «تليكوم» أن تستغني عن أكثر من مئة ألف فرصة عمل، كي تستطيع المنافسة دولياً، باعتبارها شركة خاصة.

لقد قدم إنهيار الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية، دفعاً قوياً لآيديولوجية التجارة الحرة، وللمنافسة الاقتصادية الكونية المتزايدة، حيث انتصرت السوق، ومعها أفكار المنافسة، لكنَّ الخيارات الأخرى للإصلاح الاقتصادي، يتم تنحيتها، ونعتها «باليوتوبيا». فاليوم لم يعد على أنظمة اقتصاد السوق، أن تقدم البراهين، على أنها يمكن أن تكون اجتماعية كالأنظمة الاشتراكية. وعكس ذلك، لقد أُعلنت السوق كعلاج وآيديولوجية بديلة، وليس فقط للدول الاشتراكية السابقة. إذ لا تنتهي منافسة السوق عند السور الحديدي، إنما ترزح اليوم كلّ أوروبا الشرقية تحت العواقب غير الاجتماعية لرأسمالية مطلقة. والدول الاشتراكية السابقة، التي تعاني من الإفلاس المالي، لم تعد تملك النقد، لتستطيع مساعدة شعوبها لإزالة العواقب المترتبة على هذه السياسة (البطالة، الفقر..). وهكذا غالباً ما يدفع الناس في شرق أوروبا، ثمناً لإعادة اكتسابهم حريتهم السياسية، أمّا الإمكانيات الاستهلاكية المحدودة، فيمكن أن تتاح لقلة قليلة من السكان[٣١]

٤ ـ ٢: الغات وصندوق النقد الدولي: رُسُل التجارة الحرة

تبني آيديولوجية التجارة الحرة فلسفتها، على أنَّ الرفاه المادي لاقتصاد السوق، يرتبط بالمنافسة الدولية المتعاظمة. ولكي يتحقق ذلك، يجب إزالة جميع القيود الجمركية، والتجارية بين الأمم. وفي سياق كهذا، يمكن فهم قيام وتأسيس الكتل الاقتصادية الهادفة لإزالة القيود الجمركية، فمن خلال «الغات»

(GATT)[٭] «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» تمّت إزالة الحواجز الجمركية بشكل واسع، وتسهيل التجارة بين أعضاء الكتل الاقتصادية. أثناء ذلك، دخلت «منظمة التجارة العالمية» (World Trade Organisation: Wto) كخلفٍ «للغات» فهي تُقدَّم بوصفها أحد أشكال الحراسة، التحكيم، والتشجيع لتجارة حرة تؤدي مهامها بسلام. وفي ديسمبر لعام ١٩٩٧ تمَّ اختتام جولة من المفاوضات استمرت لنصف العام في «جنيف» بنجاح، والتي ستؤدي إلى تحرير شبه كامل للأسواق المالية، البنوك، التأمين، إدارة الأموال، وإدارات أخرى للخدمات المالية. وقد سارعت الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، إلى مدح الاتفاقية التي ستصبح سارية المفعول بدءاً من شباط ١٩٩٩ في ١٣٢ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت الذي كانت فيه دولة نامية، صناعية، أو اشتراكية سابقة، لاتستطيع أن تمنع تسرّب أفكار: المنافسة الليبرالية الجديدة، والنقدية، فإن صندوق النقد الدولي (IWF) والبنك الدولي يقدمان نفسيهما كمؤسستين تنقلان هذه الأفكار الليبرالية الجديدة حتى أقصى طرف من الكرة الأرضية. فهما يربطان منح القروض للدول النامية، ودول شرق أوروبا، بإجراءات السياسة الاقتصادية الليبرالية: إزالة الحواجز الجمركية، تراجع الدولة عن التدخل في الاقتصاد، تخصيص الشركات والمؤسسات الحكومية، فتح الحدود أمام التجارة، مشاركة الشركات الأجنبية، واستقرار العملات. بيد أنَّ تشجيع هذه الآيديولوجية للتجارة الحرة والسوق، وانتشارها على المستوى الكوني، لم يدفع بنِعَمِها خارج «النظرية»، بينما يترافق حضورها العملي في المجتمعات التي تطبقها بالأخطار الجسيمة.

(٭) الغات (GATT): الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. نشأت في عام ١٩٤٨ كاتفاقية تجارية متعددة الأطراف. والغات تعمل على توفير الاطار القانوني لإمكانية التجارة الدولية، والعلاقات التجارية معتمدة على حقوق واتفاقات والتزامات بين الدول الأعضاء. مقرها في جنيف بسويسرا. أهم جولاتها، جولة طوكيو التي استمرت من ١٩٧٣ - إلى ١٩٧٩ ثم جولة الأورغواي التي استمرت من ١٩٨٦ ولنهاية ١٩٩٣ تقوم الغات على حرية تبادل السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل منظمة التجارة لعالمية. وبدءاً من العام ١٩٩٥ عملت الغات من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والتقييدات التجارية الأخرى، على تشجيع التجارة الحرة، إذ تمثل اليوم في ظلّ الانتقال إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) احدى المرتكزات الأساسية، بالإضافة للصندوق والبنك الدوليين، للعولمة الاقتصادية.

٤ ـ ٣: الأزمة المكسيكية

كانت المكسيك حتى نهاية عام ١٩٩٤، البلد الذي أغرى المستثمرين وحقق وعوده بإيرادات خيالية لهم، ذلك لأن «البيزو» كان مرتبطاً بالدولار الأمريكي، وقد قدَّم حينها فوائد مرتفعة جداً[٣٢] فقد استثمرت المليارات من الدولارات في المكسيك، وبدا أنّ مستوى التطور المتحقق هو على الطريق الصحيح، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا «دول النمور» (Tigerstaaten) من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية «للعالم الثالث» بنجاح. غير أنّ أجراس عيد الميلاد لعام ١٩٩٤ قد أسكتت المدائح، ليظهر أنّ حاجة المكسيك هي أكثر من مليار دولار لضمان قدرة الدولة الائتمانية. فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها، في الوقت الذي تحوّل فيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمل «الأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين». ما الذي حدث فعلاً؟

في ١ كانون الثاني لعام ١٩٩٤ بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (NAFTA). ودولها كانت: كندا، الولايات المتحدة، وبلد نامٍ هي المكسيك. إذ أُريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة، تقديم نموذج على أنّ البلدان النامية في وضع يسمح لها باللحاق واختصار المسافات، من خلال التجارة الحرة. غير أنه في عام ١٩٩٤ كانت المكسيك قريبة من إعلان العجز المالي، وفي نفس الوقت لتأسيس «النافتا» من عام ١٩٩٤، بدأ التمرد في «شياباس» (Chiapas) إحدى دول الاتحاد المكسيكية، بالقرب من غواتيمالا، مدعومة بجيش التحرير الانفصالي (EZLN) وهذا التوقيت لم يكن مصادفة. إذ جاء «إعلان جبهة EZLN رفضها القاطع «للنافتا».. لأنها في الشكل المتفق عليه، سوف تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين الصغار»[٣٥]

وفي سياق محاولة كبح التمرد عسكرياً بوحشية، توجب على الدولة المكسيكية ـ وبسبب من الضغط الدولي العام ــ أن تُقدِم للانفصاليين مبادرة وقف القتال من طرفها، وحتى العفو العام أخيراً. غير أنّ المتمردين (العصابات) يملكون تأييداً قوياً من السكان ويتحركون في «الإقليم بحرية كما السمك في الماء»[٣٦] ولم يكتفِ التمرد برفضه «لليبرالية الجديدة»[٣٧]، بل بدأ يهزّ الأركان الأساسية لسياسة

«المجدِد» «ساليناس» (Salinas) الذي أراد أن يجعل بلاده أكثر جذباً للرأسمال الأجنبي. وفي عام ١٩٩٤ تمّ قتل مرشح الرئاسة «كولوسيو» (Colosio) المطيع للرئيس الديكتاتوري المهيمن على السلطة. كذلك في نفس العام تمَّ اغتيال سياسياً آخر رفيع المستوى. وقد زادت الولايات المتحدة الأزمة سوءاً عندما رفعت سعر الفائدة. إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي، هناك مسألة أخرى وهي أنّ سندات الدين المكسيكية راحت تخسر مقابل «الجاذبية.. الأمريكية، كإشارة واضحة لأزمة البيزو المقبلة»[٣٨] إذ بدأ رأس المال المرتبط بالاستثمارات قصيرة الأجل، ينسحب نحو الولايات المتحدة، ذلك لأن البيزو قد فقد خلال أسبوع واحد ٤٠٪ من قيمته بسبب الطلب المنخفض «مما اضطر الرئيس المكسيكي للتضحية بوزير ماليته، والتشديد على الإصلاح الفوري لموازنة الدولة»[٣٩]

وللاحتفاظ بالثقة المالية للحكومة، وفرّ الرئيس الأمريكي ضمانات قروض للمكسيك بما يزيد عن ٤٠ مليار دولاراً أمريكياً. «الآن لم يعد المستثمرون يخمنون بخروج المكسيك من الدولار، بل يعرفون ذلك»[٤٠] وخلافاً لكل التوقعات، فقد بدأت الأزمة بالتفاقم، إذ لم يكن واضحاً. فيما إذا كان الرئيس الأمريكي «كلينتون» سيحصل على الأموال التي وعد بها، إذ تناصره الأغلبية الجمهورية في الكونغرس، العداء»[٤١]

انطلاقاً من هذه المعطيات، راح المستثمرين في الدول «المصنّعة حديثاً»(•) يتخوفون، من أن يحدث لهم ما حدث في المكسيك. لذلك وفي كلّ مكان من العالم بدأ الرأسمال ينتقل إلى العملات الصعبة، كما الدولار والمارك الألماني. وقد كان ضرورياً، ومن خلال أثر كرة الثلج المتدحرجة، أن يوفر صندوق النقد الدولي، والرئيس الأمريكي «كلينتون» وخلال ٢٤ ساعة قرض المساعدة الأكبر، منذ خطة «مارشال» (Marshall) وبدون أية مراقبة برلمانية[٤٢]

وللمرة أولى، استطاعت المكسيك، من خلال ٥٠ مليار دولاراً، أن تضمن قدرتها الائتمانية، وبفضل هذه المساعدة السخية، لم يعد يتوجب عليها، الخروج من نهج

(•) الدول المصنعة حديثاً (MIC: Newly industrializing Countries) وهي الدول التي اعتمدت كليّاً الصناعات التصديرية وأهمها دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية (سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية.. البرازيل، المكسيك).

الليبرالية الجديدة، أو أن تفرض المراقبة على القطع الأجنبي. وبعد هذا «الانكماش» فقد البيزو نصف القيمة التي مثّلها قبل أشهر قليلة. بينما تقلّصت الميزانية الحكومية، فهدأت أجواء التوتر في الأسواق المالية، «كان يمكن حدوث كارثة حقيقية عالمية، لو توجب على المكسيك تطبيق الرقابة على العملات الأجنبية، كي توقف هروب الرساميل، وأخيراً نجحت مصداقية التطور الموجّه عبر السوق، بعد أن كان موضع رهان بالسقوط»[٤٣] بيد أنّ الوضع كان مختلفاً على صعيد السكان المكسيكيين. إذ تمّت خسارة ٢,٤ مليون فرصة عمل خلال أقل من نصف عام، بعد أن احتاج إنجازها لأكثر من سبع سنوات»[٤٤] وبنفس الوقت أعلنت ٦٠ ألف شركة بناء الإفلاس. كما تقلّص الناتج الاجتماعي الإجمالي بما نسبته ١٠٪[٤٥] أمّا معدل البطالة فقد تضاعف، حيث ارتفع من ٣,٧٪ لعام ١٩٩٤ إلى ٦,٥٪ لعام ١٩٩٥، بينما ارتفع معدل التضخم إلى ٣٥٪ في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص حوالي ١٢٪[٤٦]

إنّ تخفيض سعر صرف عملة ما، أو تهديد القدرة الائتمانية وفقدان الثقة المالية، يسفر عن مشكلتين: وهذا يعني بالنسبة للسكان، أنّ النقد الأجنبي أصبح مرتفعاً ومكلفاً أكثر، وأنّ التضخم يزداد من خلال ارتفاع الأسعار المستمر. الصناعة والشركات التجارية المعتمدة سلعاً أجنبية، تقارب الإفلاس، هذا من جهة، ومن الوجهة الأخرى، فهذا يعني بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمضاربين: الخسارة، إذ لن يقدموا على الاستثمار ثانية في بلد كهذا، إلاّ في حال ارتفعت الفائدة بشكل كبير. وفي النهاية، إنّ حالة كهذه تدفع بالدولة نحو الشلل الاقتصادي. من هنا، يمكن القول: إنّ القرض الضخم للمكسيك (الذي لاتزال حتى اليوم ترزح تحت معضلة سداده) قد ساعد المكسيك من جهتين، إذ أنّ فقدان الثقة بالدولة، كان بمثابة الشر الأكبر. وعند هذا المثال، تتيح بعض جوانب العولمة، التعرّف على الآواليات الخطرة التالية:

أولاً: يتأثر رأس المال المستثمر لفترة قصيرة، بالأحداث اليومية بشكل سريع. إذ يمكن القول لو أنّ المكسيك قد مُنحت قروضاً حكومية طويلة الأجل لأمكن تفادي وقوع الأزمة، ولو وقعت لكانت تبعاتها أقلّ كارثية مما هي عليه بالفعل: عشراتُ الآلاف من الشركات التي تعرضت للإفلاس، ملايين من

العاطلين عن العمل والأزمة أصابت جميع الفئات الاجتماعية. فمن أصل ٢٥ مليونيراً كانوا قبل وقوع الأزمة، لم يبق بعدها إلاّ عشرة.

ثانياً: إنّ موجات المضاربة دفعت بالأزمة للتفاقم، ونقلتها إلى أسواق أخرى. إذ توجب بسببها تخفيض العملة الأندونيسية والهنغارية، لأن المضاربين بدأوا يتخوفون هناك. لقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق الرأسمال، وخطأ الارتهان لاشتغالها بدون رقابة شديدة. إذ توجب على الأرجنتين مضاعفة أسعار الفائدة، لوقف نزيف الرساميل المستثمرة هناك.

ثالثاً: في مواجهة منطق السوق، كان العصيان في «شياباس» باعتباره تمرداً مضاداً لليبرالية الجديدة وكانت الضغوط الاجتماعية والحرمان. وكلّ هذا الردّ الذي فرضه منطق الأزمة، دفع بالرأسمال للهروب. فزادت أحوال الناس سوءاً. وكان ذلك عقاب المدافعين عن أنفسهم ضد قوانين السوق الحرة. إنّ الوضع الحياتي في «شياباس» هو اليوم، أسوأ بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

رابعاً: تغاير الأزمة المكسيكية. الأزمات الأخرى السابقة عليها. إذ يمكن ببساطة أن تفقد الدولة قدرتها التفاوضية أمام القوة المالية لأصحاب الرساميل.. «طبعاً لقد استفاد المضاربون من قرض المليارات ـ يجيب مدير صندوق النقد الدولي منتقديه، ويضيف بصراحة: إنّ العالم يقع في قبضة هؤلاء الصبية»[٤٨]

وانطلاقاً من الأزمة المكسيكية ازدادت قروض صندوق النقد الدولي القصيرة، من باب الحيطة. إذ تخدم هذه الحيطة من حيث المبدأ، البلدان المعرّضة للأزمات، فيما لو سحب المضاربون أموالهم وهددوا الثقة المالية للدولة. بحيث أنّ المضاربين الذين تتأخر ردود أفعالهم ولو لساعة واحدة لا يخرجون خالي الوفاض. بيد أن إدارة الأزمة على نحو كهذا تجيء غالباً على حساب السكان. فعندما يتم سحب مبالغ كبيرة من الاستثمارات في بلد ما، ولأي سبب كان: أرباح أكثر في مكان آخر، عدم استقرار سياسي، أو مزاجية أحد المستثمرين الكبار، فإن من يدفع الثمن هنا، هم السكان أيضاً. حيث يُترَكون ضحية للمضاربين وهم عديمي المقدرة. وفي مقابل كلّ هذا، وسوء الحالة، لم يتم اتخاذ أية إجراءات بعد الأزمة المكسيكية، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لن يستطيعا وقف موجات المضاربة في سوق الرأسمال الكونية.

٤ ـ ٤: أزمة جنوب شرق آسيا

«يجب ألاَّ نسمح لهذه البلدان أن تسقط ضحية كساد صعب، فمظم علماء الاقتصاد الأمريكان يرفضون القواعد الأساسية لموازنة متوازنة أوقات الكساد. هل يتوجب علينا، أمام هذا الرأي أن نغمض أعيننا، ونحن ننصح بلدان أخرى»

«جوزيف ستيكليتز» (Joseph Stiglitz)[*]

منذ منتصف العام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدولار مقابل معظم عملات الدول الصناعية، بشكل كبير. ولأن بلدان جنوب شرق آسيا، تربط عملاتها بهذا الدولار، فقد ارتفعت أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، وبالتالي انخفضت مبيعاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في هذه الدول، ومنذ فترة طويلة، يقع عند ٢ إلى ٤ درجات بالمتوسط، أعلى من مثيله في الولايات المتحدة، ولذلك فإن تكلفة العمل في هذه الدول قد ارتفعت كثيراً[٥٠]

وبسبب ارتفاع نصيب صادارت هذه الدول (جنوب شرق آسيا) من الناتج الاجتماعي الإجمالي (BSP) ماليزيا ٧٩٪، تايلاند ٢٩٪، كوريا الجنوبية ٢٧٪، الفيليبين ٢٥٪) وتبعيتها المرتفعة للواردات، كان الميزان التجاري سالباً جداً (رصيد قيمة الصادرات ـ قيمة الواردات). أمّا المضاربون فقد عرفوا «بحكم مهنتهم»[٥١]، أن الارتباط بالدولار لن يصمد طويلاً. لكن هذه الدول كانت تعتمد على هذا الارتباط. إذ أن تخفيض قيمة النقد، يرفع من قيمة الواردات والقروض (الفائدة ترتفع) فتنخفض الثقة بقدرة الاقتصاد على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من المعروف، وبسبب من الفساد والمحاباة والمحسوبية، أنَّ الرأسمال غالباً ما يتجه إلى عقارات مغالى في تقييمها، أو إلى «المشروعات الجبارة للبنية التحتية»[٥٢] فالرأسمال يذهب هناك، حيث يمكن تحقيق أعلى الإيرادات، إذ يتم التقليل من شأن حدوث المخاطر، ويغمض المستثمرون أعينهم أمام احتمال حدوث إحدى الكوارث[٥٣]

(٭) الرئيس الاقتصادي للبنك الدولي. حول اتجاهات منح قروض صندوق النقد الدولي لدول جنوب شرق آسيا، في اللوموند ديبلوماتيك ١٩٩٨/٢

إلى أي مدى يملك نقّاد الاتجار بالعملات في الأسواق الكونية غير المراقبة، الحق في ممارسة هذا النقد، ذلك ما يظهره سير الأزمة، فقد ابتدأت بتخفيض النقد التايلاندي في أيار ١٩٩٧، وإلى جانب فائض الإنتاج في أسواق العقارات، وصناعة السيارات، وإنتاج الحديد، كانت الأزمة قد بدأت منذ وقت طويل في الإنتاج المنخفض الأجور للصناعات النسيجية، والأحذية والألعاب[٥٤] وحتى تطور فروع الكمبيوتر قد أصيب بالشلل. وفي سياق هذه الوقائع الاقتصادية، كان ارتباط العملة التايلاندية «البات» (Baht) بالدولار قد خرج عن الثقة به. حيث حقق المضاربون أرباحاً خيالية جرّاء تخفيض العملة التايلاندية. إذ توجب على مصارف الإصدار، استخدام معظم احتياطياتها النقدية، لردّ موجات المضاربين، بيد أنّ كلّ ذلك لم يعد ينفع كثيراً، حيث فقد «البات» التايلاندي حتى حزيران ١٩٩٨ ٧٠٪ من قيمته[٥٥] نائب رئيس الوزراء الماليزي «أنور ابراهيم» اتهم بمرارة «التجارة غير الأخلاقية بالعملات» وأضاف: لقد عملت دول إقليمنا طيلة ٤٠ عاماً بجهد لتبني اقتصاداً وطنياً، ثم يأتي أحد المجرمين، مثل «جورج سوروس» بثرواته الهائلة، لهدم كل شيء»[٥٦] لقد تجاهل «أنور ابراهيم» أنَّ المضاربين، كسوروس مثلاً، يمكنهم المضاربة، من خلال استخدام تلك البنى أو الهياكل الاقتصادية التي يبدو واضحاً أنّ «نائب رئيس الحكومة» يثني عليها جيداً.

ومن أجل تطويق الأزمة، نظّم «صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع اليابان، حزمة مساعدة لتايلاند، وصلت إلى ١٧ مليار دولاراً، وحتى الصين «تبرعت» بمليار دولار، واقترحت اليابان إقامة صندوق الإنقاذ الآسيوي»، (Asiatische Rettungsfonds) بما قيمته ١٠٠ مليار دولاراً. وقد توجب على تايلاند تقليص إنفاقها الحكومي، ورفع الضرائب. حيث أُغلق ٥٦ بنكاً مدنياً من قبل الحكومة كاستجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في منحه القروض، ولإعادة اكتساب ثقة المودعين والسكان بالنظام المالي التايلاندي. وبعكس ما كان صندوق النقد الدولي يأمل، فإن الحسابات المصرفية للبنوك المستقرة، قد تمّ نهبها أيضاً[٥٧]

كذلك، وبغير ما توقع «الصندوق»، فقد توسعت الأزمة عبر تايلاند، إلى جميع دول جنوب شرق آسيا. ولأن التطورات، في ماليزيا، كوريا الجنوبية وأندونيسيا، جرت مشابهة لما في تايلاند، فقد أمكن المضاربة بعملات هذه البلدان، بدون أية أخطار، إذ فقدت من قيمتها حوالي ٨٠٪[٥٨]

ولأن معظم هذه الدول تستورد المواد الغذائية، فقد تضاعفت أسعارها أربع مرات. وبنفس الوقت، فإن ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور، ترافق مع خلافات حادة، ونهب المحلات التجارية للصينيين (في أندونيسيا) الذين تمّ تحميلهم مسؤولية هذه الكارثة الاقتصادية[٥٩] حيث تمّ طرد ١,١ مليون عاملاً أجنبياً، ونظير ذلك في ماليزيا[٦٠] كذلك، توجب على ماليزيا إيقاف العمل في مشروعات كبيرة، وفي البنية التحتية. وفي كوريا انهارت كبرى شركات الحديد والصلب: «هانبو Hanbo» وأصبحت شركة السيارات «كيا Kia» مهددة بالإغلاق أيضاً، واستناداً للتقديرات، فإن معدل البطالة في كوريا الجنوبية، كما هو في تايلاند، قد تضاعف لعام ١٩٩٧[٦١] وحتى أيلول ١٩٩٧ كانت قد أغلقت حكومة كوريا الجنوبية تسعة عشر بنكاً، والحكومة الأندونيسية ستة عشر بنكاً آخر لنفس الأسباب، حيث لحقت هذه الدول بتايلاند. فقبل كل شيء هبطت أسعار الصرف في أندونيسيا إلى الحضيض، والتي لم يستطع، لا صندوق النقد الدولي، ولا حتى الحكومة الديكتاتورية «لسوهارتو Suharto» تحريك الأسواق المالية، لإعادة اكتساب الثقة بنظام النقد الأندونيسي.

وفي واقع الأمر، فإن دول جنوب شرق آسيا، كانت قد موّلت انتعاشها الاقتصادي، عبر قروض أجنبية كبيرة، والتي لم تستطع سدادها، لاسيّما بعد تخفيض قيمة عملاتها. فالقيمة التقديرية لدين كوريا الخارجي تجاه احدى عشرة دولة صناعية في العالم، تضاعفت عشر مرات خلال شهر واحد، ووصلت إلى ٢٠٠ مليار دولاراً في كانون الثاني لعام ١٩٩٧ بعد ذلك، أدرك المرء غياب شفافية النظام المالي والنقدي، والحجم الكبير لنظام الفساد، الذي تجلى أكثر وضوحاً في أندونيسيا، حيث قدر المرء ديون تايلاند (ومعظمها غير حكومي) وكوريا الجنوبية

وأندونيسيا، بأكثر من ٤٠ مليار دولاراً[٦٢] وبعد أن ارتفعت حرارة المستثمرين وسحبهم لأموالهم، توجب على المؤسسات الدولية كصندوق النقد، والبنك الدولي، مساعدة الدول الصناعية الغربية للبدء بمحاصرة الأضرار والخسائر، إذ حاولت المحافظة على القدرة الائتمانية لهذه الدول، ولأجل ذلك، كان توفير مبالغ جديدة من المليارات أسبوعياً ضرورياً، وحتى شباط ١٩٩٨ وصلت القروض إلى ١٠٠ مليار دولاراً. وهذه المرة، وفي ظلّ ظروف متفاقمة، توجب القضاء على اقتصاد الفساد، وكلّ الاستثمارات المغامرة، وبنفس الوقت، كان منح القروض مشروطاً بالالتزام بالتوجهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي زاد من ضعف اقتصادات هذا الإقليم[٦٣] وتفيد هذه التوجهات من الغرب، بأنّ الحكومات «يجب أن ترفع الفائدة، فلا تتم حماية الشركات المدينة، بينما يجب إلغاء استثمارات عديدة»[٦٤] كلّ هذا، أنتج نقداً متزايداً للصندوق والبنك الدوليين، من قبل علماء الاقتصاد الغربيين، ذوي التوجهات النيوليبرالية.

وحتى اليابان، فقد طالتها الأزمة مباشرة، إذ أنّ ٢٥٪ من صادراتها تذهب إلى هذا الإقليم (جنوب شرق آسيا) الذي تعرضت قوته الشرائية لتراجع كبير[٦٥] وقد منحت البنوك اليابانية قروضاً كبيرة لهذا الإقليم المتعرض للأزمة. إذ أصبح من المتعذر عليه سداد هذه القروض، بعد التخفيض الذي حصل على عملاته. ولأن معظم البنوك اليابانية، تملك غالباً، أسهم وعقارات، بالإضافة إلى حملة الأسهم، الذين قبلوا كضمانات، فقد بنت هذه البنوك سيولتها، على أمل عدم انخفاض قيمتها. لكن انخفاض أسعار العقارات ٨٠٪ وانهيار العديد من البنوك (عام ١٩٩٥)، دفع بالأسهم للتراجع منذ أشهر، بينما لم تعد قروض هذه الدول تدر أرباحاً، وجعل البنوك اليابانية الكبيرة، تدخل في صعوبات مالية كبيرة. فأكبر رابع بنك ياباني «ياماتشي Yamaichi»، أعلن في نوفمبر ١٩٩٧ إفلاسه، بينما ترك وراءه مديونية ضخمة تصل إلى ٩١,٥ مليار مارك ألماني. في الوقت الذي أصبحت فيه ثلاثة بنوك أخرى كبيرة، وبعض مؤسسات التأمين الرئيسية، عرضة للإفلاس. ومن جرّاء كلّ ذلك أصبح المستثمرون اليابانيون أكثر تعرضاً للتضرر، بينما كانت البلاد تنزلق نحو الانكماش الاقتصادي.

وهكذا، تكشَّفت النتائج في جنوب شرق آسيا، كدليل عملي على الأسواق المالية العالمية غير المراقبة، أمّا المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فقد تجلّت مهمتها في ضمان القدرات المالية لهذه الدول المتضررة من الأزمة، وذلك، سواء لحماية مستثمري الدول الصناعية، أو لتخفيض وقع الأزمة على هذه الدول. بيد أنَّ مقاربة الأسباب الحقيقية للأزمة، نادراً ما تمّت مناقشتها. فعبر أسعار صرف ثابتة، تستطيع البلدان جذب الأموال بتكلفة قليلة، وبذلك تستطيع تمويل «المعجزة الاقتصادية» بأموال خارجية، وتعيش في ازدهار اقتصادي، طالما استمرت هذه المناخات. وعندما تتغير هذه المناخات ـ ولماذا يحدث دائماً ـ ترتد جميع العواقب وتبعات أسواق رأس المال العالمية، على السكان:

- تفقد العملات الكثير من قيمتها، من جرّاء المضاربات المالية والأجواء التي لاتبعث الثقة. ويكون ذلك نتاجاً ضرورياً للارتباط الوثيق بالدولار الأمريكي، فيصبح أيضاً أمراً واضحاً، أنَّ أسعار الصرف الثابتة، في ظلّ أسواق مالية غير مراقبة، هي مسألة في غاية الخطورة، إذ قد يحصل انخفاض العملة بشكل مفاجىء وحاد، فيظهر تخلخل البنى الاقتصادية، الذي أول ما يصيب السكان.
- تقبض الأسواق المالية على الحكومات، وفي مقابل إملاءات الصندوق والبنك الدوليين، لاتستطيع الحكومات الديمقراطية (تايلاند) أو الديكتاتورية (أندونيسيا) أن تحمي نفسها، إذ تقيّدها شروط منح القروض. ففي تايلاند أسفر ذلك، عن تغيير الحكومة، والخبراء الذين تمّ اقتراحهم من صندوق النقد الدولي، تحولوا إلى «مراقبين» للحكومة.
- تهدف المساعدات المالية الكبيرة من الدول الصناعية، والقروض الكبيرة لصندوق النقد الدولي، إلى المساعدة في السيطرة على الأسواق المالية غير المراقبة. بيْد أنَّ كلّ هذا، كان يتمحور حول إدارة الأزمة، لا لتجنب حدوث الأزمة مرة أخرى، فصندوق النقد الدولي قام منذ عام ١٩٦٥ بمساعدة ٨٩ بلداً، منها ٣٢ بلداً أصبحت الحالة فيها أسوأ، وفي النصف المتبقي لم تتحسن الحالة مطلقاً[٦٧].

• من الثابت، أنه سيّان كيف تستمر الأزمة بالنسبة للخاسرين، فنصيب الفقر قد ارتفع من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من جراء هبوط قيمة العملات، بينما راحت الفجوة، بين الأغنياء والفقراء، تزداد اتساعاً[٦٨] وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي لعشرات السنين، فقد انعكس الوضع الاقتصادي مجدداً على السكان. «ففي مصانع الأحذية والجينز، المنتشرة على أطراف جاكرتا، تحصل النساء الشابات من الأجر ما يمكنهن من الحصول على الغذاء والنوم في مساكن جماعية سيئة.. واليوم يحصلن على أقلّ من ذلك بكثير[٦٩] بينما قادت مرحلة الازدهار الاقتصادي، إلى زيادة التراكم الرأسمالي، حيث استطاعت المدن الكبيرة. مواصلة تطور متسارع، الأمر الذي وفّر لرؤوس الأموال المقترضة والموظفة في العقارات وفروع الاقتصاد الأخرى، الأرباح الخيالية، (بسبب من عائدات التصدير أيضاً).

وهكذا تقدّم المكسيك، ودول جنوب شرق آسيا، المثال الحي «لأزمة القرن الواحد والعشرين»[٧٠] الذي لم يبدأ بعد. الأزمة المترتبة على الأسواق المالية (الرأسمال والعملات غير المراقبة). والتي أظهرت بشكل جليّ، عدم قابلية السيطرة على الأنظمة المالية العالمية.

ـ نتيجة ـ

قدمت نظرية التجارة الحرة، أسواق الرأسمال الحرة، باعتبارها مصدراً للثروة والرفاه، والعقلانية الاقتصادية. فالرأسمال ينساب بشكل آلي، حيث يكون الانتفاع منه على أشدّه، بيد أنّ هذه المنافسة بين المراكز العالمية تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين والرأسمال تدخل الاقتصادات مع بعضها البعض، في تنافس بلا رحمة. إنه السباق من أجل، الضرائب المنخفضة وتقليص الخدمات الاجتماعية والرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية. هذا السباق، الذي يخدم في النهاية ملاكي الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب جداً، الاستنتاج بأنه مصدراً للرفاه. مع ذلك، يستمر الإيمان بآيديولوجية المنافسة الكونية بين السلع والرأسمال، وتستمر الرؤية والوعد، بأن السوق هي الدواء الشافي، والحظ الأكبر. وعلى مذابح آيديولوجية التجارة الحرة: النظرية النقدية، والليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم، بالأمان الاجتماعي، وببيئة سليمة ونظيفة. ليس من حوار جاد في مجتمعنا، وليست الأفعال الإنسانية الواعية، بل السوق هي التي تقرر، بشأن حجم الإنجاز والفعل القادرين عليه نحن بصدد الدولة الاجتماعية والبيئة.

وهكذا، فالمنافسة الكونية، ليست إلاّ نتاج إرادة سياسية. وبالارتباط مع «النقدية» و «الليبرالية الجديدة» دخلت آيديولوجية التجارة الحرة، موكب الانتصارات على صعيد كوني. ولا ينأى هذا الأساس النظري، عن تحديد حوار «العولمة» في جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضاً. وتستمر محاولة صنّاع القرار السياسي، ورجال الأعمال، من خلال قرارات أحادية الجانب، لتسويق عقيدة الليبرالية الجديدة، والنقدية، وحركة الاقتصاد الكوني، وجعلها أكثر قبولاً

مَن لا يعرف الزعم بالأجور المرتفعة في ألمانيا، والدولة الاجتماعية المكلفة جداً، أو القدر المصيري الذي يحيط بنا: العولمة؟ هذه الكذبات للعولمة، سيتم لاحقاً كشف القناع عنها.

الفصل الثاني
الكذبات العشر للعولمة

الكذبة الأولى:
«عدم قابلية العولمة للقيادة أو التوجيه»

«من الواضح أن تكون ضد العولمة. إنـه منطقـي
تماماً كما تشتكي حيال الطقس الرديء»
نيكولاوس بيبر في: Die zeitpunkte
تاريخ ١/١٩٩٧

يتضح من «الاقتباس» أعلاه، كيف يبدو جدل العولمة متسقاً، بغير اختلاف، وصلاة الرحمة تقام في كلّ المناطق. فالعولمة آتية، قَدَرٌ مصيري علينا جميعاً، والتفكير ليس ضرورياً، قبل أو بعد، حول مساوئ الاقتصادات المعولمة. إذ لايمكن إيقاف العولمة، ولاشيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية. لذلك يتوجب على المرء، أن يفعل الأفضل. والأفضل يكون دائماً متساوقاً مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال: أجور منخفضة، تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلّها. أعباء ضريبية منخفضة، وإعانات استثمار كبيرة. والدولة التي تريد دخول المنافسة الدولية، لاتملك خياراً آخر، إلا شدّ الأحزمة أكثر، فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية، وتقلّم حقوق العمال.

بيد أن العولمة لاتختلف عن أي تطور سابق عليها، أصاب الأسواق والتجارة: إنها مشروع سياسي. ذلك إن العوائق والحواجز التي وقفت وتقف (والتي أُريد لها سياسياً أن تكون) في وجه التجارة العالمية عملات مختلفة، رسوماً جمركية على السلع وتقييدات انتقال الرأسمال يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في التجارة العابرة للحدود. فتعيق حرية التجارة العالمية. أمّا إزالة هذه التقييدات والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية.

والعولمة تعني: التوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة والمتصلة في سياق المنافسة الاقتصادية، منافسة السلع ورأس المال أو العمالة. والمجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق بهذا الاتساع، فالدول تنفصل عن بعضها البعض عبر

الحدود، وتقرر بنفسها، حرية التجارة أو عدمها. لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجياً، إذ يأمل المرء من جرّاء التجارة الحرة مزايا ومكاسب للجميع. والنتيجة، أنّ العولمة ليست إلا تطورا أُريد له وتقرر سياسياً، وفي كلّ الأحوال، هي ليست قدرا مصيرياً.

أنظمة النقد العالمية لتشجيع التجارة الحرة

إنّ تقلبات أسعار الصرف، تعيق التجارة الحرة للسلع على المستوى العالمي، من هنا تطلعت السياسة الاقتصادية منذ مئتي عام وما بعد، إلى تحقيق سعيها لتحرير هذه التجارة. فقد شهدت التجارة الحرة أول ازدهار لها في القرن التاسع عشر بمبادرة انكليزية، ثمَّ تأسَّس بعد ذلك نظام النقد الموحد (النقد الذهبي) الذي تمّ إعداده للربط بين مختلف العملات. فارتبطت العملات مع بعضها البعض. في سياق هذا النظام، عبر الضمان، على أن عملات الدول (الورقية) قابلة للتحويل إلى صرف ثابت من الذهب. فالعملة الورقية والاحتياطي الذهبي يدخلان مع بعضهما البعض ضمن علاقة ثابتة. من هنا، عرفت الشركات قيمة بضائعها الحالية والمستقبلية في الخارج، فراحت التجارة عبر الدول تزدهر، وأصبحت الاقتصادات الوطنية متأثرة بالصادرات والواردات السلعية بقوة. فحين يصدر البلد أكثر مما يستورد (فائض التصدير) تزداد كمية النقد لديه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم داخل البلد، أمّا فائض الواردات فيؤدي بالمقابل إلى تراجع الإنتاج المحلي، وبالتالي حدوث البطالة.

هذه الآثار الجانبية غير المفضَّلة، في سياق التجارة الدولية، تمَّ الاعتراف بها وعدّها مشكلة بالنسبة للحكومات الوطنية. وبسبب من الارتباط المحكم بأسعار صرف العملات، أصبح تبني سياسة اقتصادية مستقلة وغير خاضعة لتأثيرات الخارج غير ممكن، وتحديداً في مكافحة التضخم والبطالة. لذلك سقط نظام أسعار الصرف المرتبطة مع بعضها مع بدء الحرب العالمية الأولى لعام ١٩١٤

وبعد نهاية الحرب تعذّر الاتفاق حول نظام نقدي عالمي جديد. فمع الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩ لم يعد النقاش حول أسعار صرف ثابتة ممكناً، «لم

يعد ساسة الاقتصاد لجميع الدول مستعدين... لقبول البطالة والتضخم، لمجرد ضمان التجارة العالمية»[1] فقد عادت الدول من جديد إلى حماية نفسها من خـلال القيـود الجمركية فـي وجـه المنافسـة الاقتصاديـة للـدول الأخـرى، فـانخفض بذلك حجـم التجارة العالمية. وبدءاً من العام ١٩٤٤ فقط، بدأت محاولات للسيطرة علـى تقلبـات أسعار الصرف وذلك لتمكين النشاط التجاري الدولي من استعادة قوته. فاتفقت الدول المنتصـرة فـي الحـرب العالميـة الثانيـة، فـي اجتماعهـا فـي بريتـون وودز (Bretton Woods) القرية الجبلية الأمريكية، على نظام نقدي جديد. والذي استمر لاحقاً قرابة ثلاثين عاماً. حيث كانت قيادة هذا النظام النقـدي للولايـات المتحـدة، وتحديداً للدولار الأمريكي، فكـل عمـلات الـدول الأخـرى تـمّ ربطهـا بسـعر صـرف الدولار، بينما تمّ السماح بتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار بحدود ١٪ فقط بعـد ذلك، أصبح بإمكان الدول الحصول على قروض تعويضية مـن صنـدوق النقـد الدولـي (IWF) الذي تأسس في نفس الفترة، في حالة انحـراف سـعر صـرف عملاتهـا عـن المجال المتفق على التحرك من خلالـه (١٪). ولفـترة طويلـة سـمح للـدولار مثـلا أن يكلّف بين ٣,٩٦ و٤,٠٤ ماركاً ألمانياً. ومن خلال نسبة التقلبـات هـذه سُمِح للـدول وللسياسة الاقتصادية، أن تتحرك في مجال السياسة النقدية ـ ولو أنّه محدد جداً ـــ من أجل مكافحة التضخم أو البطالة.

غير أنّ الصناعة الأمريكية والصناعة الألمانية تطورتا بشكل مغاير عن بعضهـا البعض، فألمانيا تحولت إلى دولة مصدَرة، بينما توجهت الولايات المتحـدة بشـكل رئيسي إلى أسواقها الداخلية، ولذلك أصبح المارك الألمـاني مطلوبـاً بقـوة أكـثر مـن الدولار. وفي الوقت الذي كان فيه المارك أكثر غلاءً في سوق العملات، فقد توجـب رفع قيمتــه. ففـي عـام ١٩٧١ لـم يعـد البنـك الاتحـادي الألمـاني (DBB) يشـتري دولارات لتثبيت سعر الصـرف فـي المجـال المعطـى سـابقاً. بينمـا كـان علـى سـعر الصرف أن يتشكّل في السوق الحـرة، فقـد كـانت أسـعار الصـرف «حـرة». وبصـورة مشابهة حدث هذا في الـدول الأخـرى الاعضـاء فـي نظـام بريتـون وودز. وفـي عـام ١٩٧٦ تمّ تكيّف النظام الأساسي لصندوق النقد الدولـي مـع المعطيـات الجديـدة، إذ

أصبح بمقدور الدول الأعضاء فيه، الاختيار الحر لنظام سعر الصرف، فاكتسبت أسعار الصرف شرعية، إذ أعطي للتطور الاقتصادي والاجتماعي الوطني، الأولوية مقارنة مع ثبات سعر الصرف.

ويمكن التأكيد مرة أخرى أن نظام أسعار الصرف الثابتة كان نظاماً أساسياً يهدف إلى تشجيع التجارة الحرة. بيد أنَّ كلا نظامي النقد الدولي (الثابت والحر) مع ربط أسعار الصرف بعضها بالبعض الآخر، قد أخفقا[٢] واليوم، يعّد اليورو (Euro) محاولة أخرى لإزالة تقلبات أسعار الصرف في الإطار الأوروبي، من خلال نقد موحّد، الأمر الذي يمكن من خلاله تشجيع التجارة العابرة للحدود.

الطريق إلى السوق الحرة للسلع ولرأس المال

كذلك، إنّ إعادة هيكلة سوق الرأسمال تحمل هي الأخرى تاريخاً سياسياً. فقد كان يسمح بمبادلة عملة مقابل أخرى، لكن هذا التبادل كان يخضع لمراقبة حكومية. وتبادل كميات كبيرة من النقد وتحويلها ارتبط دائماً بموافقة حكومية في كثير من الدول، وكان يسمح به من خلال الصفقات الجارية فقط. ولوقت طويل ظلّت حركة الرأسمال المستقل عن التجارة السلعية، أو المنفصل عنها، مقيدّة، بينما كانت المضاربة بالعملات غير قابلة للتصور. وبدءاً من عام ١٩٥٨ سمحت ألمانيا الاتحادية بتبادل الرأسمال مع الخارج، الرأسمال المنفصل عن التجارة السلعية. وفي الدول التي لم تكن فيها الشركات لتملك مخرجاً على القروض الدولية وأسواق العملات، راحت الأصوات ترتفع لإزالة المراقبة الحكومية. وهذا يعني إعادة هيكلة (رفع الضبط) أسواق الرأسمال. فمن خلال سوق أكبر للرأسمال ومنافسة أوسع راهنت الشركات من أجل الحصول على قروض بفوائد أقلّ. وفي عام ١٩٧٩ رفعت بريطانيا ثم اليابان في عام ١٩٨٠، آخر رقابة لها على انتقال الرأسمال. وبعد الاتفاق على تطبيق السوق الأوروبية المشتركة لعام ١٩٩٠ سمحت فرنسا وإيطاليا بالأسواق الحرة للنقد ولرأس المال. ثمّ تبعتها إسبانيا والبرتغال في عام ١٩٩٢ ومع أنّ «حركة النقد» من المظاهر الجديدة نسبياً، لكنها لاتزال حتى اليوم تلقى معارضة من بعض الدول.

وبعد أن أزالت الدول الصناعية الكبرى، الرقابة على الرأسمال في أوروبا، بدأت تحاول تطبيق هذه الفلسفة النقدية في بقية دول العالم الأخرى، وشكّل صندوق النقد الدولي هيئة، تهيمن عليها الدول الصناعية فقط، لتقييد منح القروض لتلك الدول، مع انفتاحها على سوق الرأسمال الدولية. وحتى بعد الأزمات المالية (المكسيك ١٩٩٤، جنوب شرق آسيا ١٩٩٧/١٩٩٨) فلم يفض ذلك إلى إعادة النظر أو التفكير، بالعكس من ذلك: ماتزال الدول الصناعية ملحّة على مزيد من حركة رأس المال على المستوى العالمي «يتوجب على صندوق النقد الدولي، واستناداً لرغبة هذه الدول (الصناعية) أن يشرع بوصاية جديدة لتسريع ورعاية هذه العملية» [٣]

تشكل الرسوم الجمركية بين الدول، بالإضافة إلى العملات المختلفة، العقبة الرئيسية أمام التجارة العالمية الحرة. ومنذ عشرات السنين تفاوضت الدول، على خلفية آيديولوجية التجارة الحرة، لا لتثبيت أسعار الصرف فقط، بل لإزالة القيود الجمركية أيضاً. والخطوة الحاسمة في هذا الاتجاه كانت في عام ١٩٤٧ التوقيع على الغات (GATT). ففي هذه الاتفاقية تمّ اعتبار إزالة القيود الجمركية الهدف الرئيس. وفي جولات تخفيض الرسوم الجمركية، تفاوضت الدول منذ العام ١٩٤٧ على تخفيض الرسوم، ومنذ العام ١٩٤٥ وحتى اليوم تمّ تخفيض هذه الرسوم من ٤٠٪ إلى ٦٪ [٤]

ويلعب تأسيس وقيام الاتحادات الاقتصادية دوراً جوهرياً في عولمة الأسواق، تلك التي لاتشمل جميع الدول بالضرورة ــ الاتحادات ــ إذ تعّد التشابكات والترابطات الإقليمية، مثل مناطق التجارة الحرة الإقليمية، كنموذج «لعولمة صغيرة». وأهم المناطق الاقتصادية للتجارة الحرة تمثلها «النافتا» (NAFTA)[٠] بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. و «الأفتا» (AFTA)[٠٠] بين اليابان، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية. و «ميركسور» (MERCOSUR) بين الأرجنتين، البرازيل، البراغواي، والأوراغواي. والاتحاد الأوروبي (EU). هذه

---

(٠)North American Free Trade Association.

(٠٠)Asien Free Trade Area.

التكتلات ستشهد توسعاً في المستقبل. إذ تلّح الولايات المتحدة منذ وقت ليس بالقصير على قيام منطقة تجارية قارية حرة، تشمل شمال وجنوب أمريكا «من الآلاسكا وحتى بلاد النار»(٠٠٠) (٥).

الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار MAI: سياسة من أجل الاحتكارات الكبرى

«إنها تبدو كقائمة أماني الاحتكارات الكبرى التي تُقَدم لسانتا كلاوس (رجل عيد الميلاد)». هكذا كتب سياسي التطوير بيترفال (Peterwahl) حول اتفاقية الأطراف المتعددة للاستثمار (MAI)(٦)

فمنذ ١٩٩٥ تم التفاوض بقيادة إدارة العمل في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)(٧) حول حماية الاستثمارات الأجنبية. وقد بدأت المفاوضات لوقت طويل، دون الرأي العام، وذلك لسبب جوهري: فالاتفاقية تحاول بأسلوب فريد لم يسبق له مثيل، أن تثبت حقوق المستثمرين أمام الحكومات. «تعدّ نصوص اتفاقية (MAI) أحد أنواع الدراكولا ـ السياسي، الذي لايحتمل الظهور في الضوء». فقد حدثت أعمال شغب في كندا، بعد أن عُلم بأمر الاتفاقية، بينما هاجم مجلس النواب الأمريكي الاتفاقية بشدة. وفي نيوزيلاندا أطاح البرلمان بالحكومة»(٨)

وفي سياق هذه الاتفاقية تلتزم الحكومات بحماية الاستثمارات الأجنبية/الخارجية (مثل شراء أو تأسيس مواقع للإنتاج. صفقات العملات، شراء الأسهم، ملكية وشراء العقارات، شراء الخامات) وهذا الذي يبدو وكأنه مطاليب طبيعية للمستثمرين، يعني التسريع المتواصل ـ اللولبي للانحدار الاجتماعي والبيئي: إذ تلحظ بعض نصوص العقود، على تعويض الشركات، من جراء الإجراءات السياسية، التي قد تقود إلى تخفيض الأرباح. ويعدّ رفع الضرائب على الشركات بناء

(٠٠٠) بلاد النار: أرخبيل يقع في الرأس الجنوبي لأمريكا الجنوبية، مساحتها ٧٣٦٤٦كم² قسمها الغربي يعود إلى تشيلي وقسمها الشرقي إلى الأرجنتين. سكانها قرابة ١٧ ألف نسمة. والمنطقة غنية بالبترول والغاز بالإضافة إلى قسم كبير منها يعود للأرجنتين.

لأسباب اجتماعية، وقوانين حماية البيئة، أو جمعيات حماية المستهلك، كإجراءات لإنقاص فرص الربح، وبالتالي حق المطالبة بالتعويض للمستثمرين. وتلحظ البنود الخاصة حول «الحماية من الاضطرابات» تعويض المستثمر في حال «أحداث الشغب والاضطرابات السكانية» وعند المقاطعة والإضرابات فالتكلفة الطبيعية للمستثمرين تعني أنه يمكن مقاضاة حكومات تلك البلدان لتعويض الأضرار. كما تنص الاتفاقية على أنه يجب معاملة المستثمرين الأجانب كما المحليين، ولايسمح للحكومات عند بيع المصانع الحكومية للمستثمرين الأجانب ربط ذلك بمسألة التشغيل، فعندما يتمّ تخصيص الشركات العامة من خلال بيعها، لايعود المستثمرون المحليون يتمتعون بالأفضلية حيال ذلك. وفي الشروط المسماة «بند الأولَى بالرعاية» يُنصُ على المعاملة بالمثل للمستثمرين الأجانب، وفي هذا السياق الذي يوحي بالبراءة يتم مواصلة تقليص حقوق الحكومات مقابل المستثمرين، وبالتالي الجهات الشرعية الديمقراطية مقابل مصالح الربح. فلا يُسمح لأية حكومة ردّ أو رفض أي مشروع استثماري في حال خرق هذا المستثمر لحقوق الإنسان في بلاد أخرى، أو حتى إذا تميّز بأعمال عنف تجاه عماله. ولو أن اتفاقية (MAI) قد تمّ إجازتها في الثمانينات، لكان «نيلسون مانديلا» لايزال يقبع في السجن، ومقاطعة المستثمرين لجنوب أفريقية أو مقاطعة مستثمرين جنوب أفريقية، ستكون ممنوعة.

وتشكّل مدة نفاذ أو سريان الاتفاقية، هي الأخرى مثالاً فريداً من نوعه. فمن يكون عضواً فيها لمرة واحدة. يستطيع أولاً بعد خمس سنوات تقديم طلب سحب عضويته، وبعد ذلك تبقى العضوية مستمرة لمدة خمس عشرة سنة، وبعد الموافقة على الاتفاقية من المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية سيسمح للدول النامية بالانضمام إليها، الأمر الذي سيقود إلى نتائج كارثية على الصعد الاجتماعية والبيئية في هذه الدول.

ولو أن المستثمر شعر «بالضرر» لأمكنه مقاضاة ذلك البلد الذي حصل فيه الضرر، أمام محكمة دولية يختارها هو، ويصبح حق المواطن أو الاتحادات لتمثيل مصالح المواطنين مقابل الشركات الكبرى، مجرد حلم، إذ يمكن للمستثمرين رفع

شكواهم أمام هيئة تحكيم لغرفة التجارة الدولية «حيث القضاة متميزون، وحيث يتأكد المستثمرون بحصولهم على تعويضات الضرر، مقابل شكواهم»[٩]

إنها الشركات الاحتكارية الكبرى، التي تنشط في الاستثمارات الخارجية، وبذلك فهي تدفع بالعولمة الاقتصادية إلى الأمام. وبدلاً من تقييد هذه الشركات من خلال اتفاقيات دولية بمقاييس بيئية واجتماعية، تحصل هذه الشركات على الحق بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر من خلال الاتفاقية، فيما لو حاولت الحكومات أن تلزم المستثمرين بالواجبات البيئية والاجتماعية. وتستطيع الاتفاقية عبر عشرات السنين القادمة أن تقطع أية مبادرة سرية لحماية البيئة، أو أيّ توجه وطني لتحسين ظروف العمل، أو أيّ توجه استثماري للصالح العام ضد المستثمرين الأجانب.

وتشكّل هذه الاتفاقية ومحاولة منع نقاش محتواها للتمهيد بالموافقة عليها، المثال الصارخ لخضوع العولمة للإمكانية السياسية فقط ومعها أيضاً تلك المصالح التي تقبع خلف هذا النموذج الاقتصادي.

من المجموعة الاقتصادية الأوروبية EWG إلى اليورو Euro

عُقِدت الآمال في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للوصول إلى منطقة التجارة الحرة. والتاريخ السياسي «لأَوْرَبَة» التجارة هو المثال الجيد على إمكانية قيام «عولمة مصغّرة» في الاطار الأوروبي من خلال القرارات السياسية. والأركان الأساسية لذلك كانت تحرير حركة السلع وقيام اتحاد جمركي، أي إزالة الحواجز الجمركية والتقييدات الجمركية العديدة الأخرى، وبنفس الوقت إقامة حواجز جمركية (رسوم) موحدة تجاه الدول غير الأعضاء. وقد تمّ تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EWG) في عام ١٩٥٧/١٩٥٨ من خلال اتفاقات روما، بهدف تشجيع التجارة في أوروبا وتأسيس السوق الأوروبية المشتركة.

ومن خلال خطة «فرنر» لعام ١٩٧٠ اقتُرِح التطبيق التدريجي للاتحاد الاقتصادي ـ والنقدي الأوروبي حتى عام ١٩٨٠ وقد تميّزت المرحلة الأولى بموافقة

رؤوساء الحكومات على القـرارات السياسية. وكـانت دول المجموعـة الأوروبيـة قـد قررت السماح بنسبة تغير في التقلبات النقدية لاتتجـاوز ١٪، غـير أنّ الاضطرابـات النقدية في إطار سقوط نظام «بريتون وودز» قادت إلى اشـتداد قناعـة الـدول بحمايـة اقتصاداتها الداخلية. الأمر الذي جعل خطة فرنر، غير قابلة للتحقيق. هذه الصدمة، لم تؤدِ إلى انقسـام الاتحـاد، بـل وبعـد مؤتمـرات عديـدة، قـادت إلـى نظـام النقـد الأوروبي (EWS) حيث أصبحت العملات الأوروبية مرتبطة مع بعضها البعض، وقد لحظ «الملف الأوروبي الموحد» لعام ١٩٨٧ التطلع لتحقيق السوق الأوروبية الداخليـة حتى نهاية ١٩٩٢ وقد تـمّ تنفيـذ مشـروع الاندمـاج الاقتصـادي هـذا، ومنـذ ١٩٩٢ أصبحت التجارة الحرة ممكنة داخـل الاتحـاد الأوروبـي بـدون تقييـدات أو عوائـق. وبنفس الوقت تمّ تحرير سوق الرأسمال بالإضافة إلـى حركـة الأشـخاص والخدمـات عبر الحدود الداخلية. وبذلك، يقف اليوم رجال أعمال ألمـان وفرنسـيون وإيطـاليون أمام بعضهم البعض، في إطار علاقات تنافسية، كما لم يحدث من قبل.

وفي عام ١٩٩١ تمّ الاتفاق في مدينة ماستريخت (Mastricht) للتوصل مجـدداً إلى وضع الاتحاد النقدي الأوروبـي علـى الطريـق الصحيـح. بهـدف تشـجيع الوحـدة الأوروبية للتجارة الحرة الأوروبية الداخلية، والمنافسة الاقتصادية العـابرة للحـدود فـي أوروبا، من خلال اتحاد نقدي حيث يعمل «اليورو» على تقوية الترابطات الاقتصاديـة، فهو يشجع الممارسات الاقتصادية والنشاطات العابرة للحدود.

العولمة كمشروع سياسي

لايوجد تجارة حرة، ولاعولمـة، بـدون قـرارات سياسـية. فالعولمـة نتيجـة تصور سياسي واعٍ للمجال الاقتصادي، بهدف إعادة الهيكلة والتحرير الاقتصـادي. إنّ إزالة القيود الجمركية والعمـلات المرتبطـة مـع بعضهـا البعـض، وحريـة رأس المال في الحركة، وإقامة مناطق تجارة حرة، كلّ هذا يعتمد على الادارة السياسية ويقوم عبر القرارات السياسية، والدولة الوطنية تنازلت بوعي كامل عـن اسـتقلالية قرارها تجاه السوق العالمية. وقبل عصر العولمة كانت كلّ دولة في وضع يتيح لها

تصحيح نتائج السوق غير الاجتماعية من خلال قرارات سياسية. واليوم يصبح هـذا الإطار النظامي أكثر ضعفاً. فالسوق العالمية تعاقب السياسة الاجتماعية والضرائـب على الشركات. بالحرمان من الرأسمال. ولاتوجـد أيـة مؤسسـة سياسـية تسـتطيع وضع حدٍ للسوق في بُعدِهِ العالمي. وبعد ذلـك: فـإن المجـالات الاقتصاديـة التـي أُنجزَت وأُطلِقَت بقرارات سياسية، يمكن أيضاً وبقرارات سياسية إعادة صياغتهـا، وتظلّ الإمكانات قائمة في استعادة السياسة قدرتها على القرار السـليم. أمّـا تقديـم العولمة كتطور حتمي لايمكن إيقافه، فليس إلا تلاعب بالرأي الشـعبي. علـى أيـة حال، إنَّ إعادة دفة تطور كان قد بدأ، أكثر صعوبة من حيث الجوهر من أن تدعه يتسارع قدماً.

الكذبة الثانية
«الدولة الاجتماعية مكلفة جداً»

«في هذه الاثناء، إن دولة الرفاه المكلِفة، ستصبح
في المستقبل، الخطر الرئيس لرفاهنا جميعاً».

ديتمار دورينغ المعهد الليبرالي: كونيكسفنتر
Liberales Institut, Konigswinter

الفقر في ألمانيا

ارتفع عدد السجناء في ألمانيا الاتحادية بين أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ بنسبة ٢٥٪ ليصل العدد إلى ٤٨٩٠٠ سجيناً. وهذه الزيادة تنبع بالدرجة الأولى من المدن الجديدة بعد الوحدة الألمانية التي يرتفع فيها معدل البطالة(١٢) فمدننا الكبيرة تتحول إلى مناطق يفضل المرء تجنبها، وبالتالي إلى مواقع اقتصادية غير جذابة، وكان التجار في المدن الداخلية قد أبدوا تخوفهم من فقدان زبائنهم بسبب الجريمة(١٣)

وعلى امتداد أوروبا يزداد السلوك الإجرامي ـ العنيف للشبان، ويرجع السبب الأساسي إلى الفقر المتزايد للفئات الوسطى والدنيا في المجتمع. في هولندا، الدانمارك، وإيطاليا والسويد تضاعفت أعداد مرتكبي العنف بين سن ١٢ ـ ١٨ سنة ثلاث مرات خلال أعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ بينما أظهرت بريطانيا زيادة في الجريمة بمعدل ٧٥٪. وفي ألمانيا تضاعفت أعداد مرتكبي العنف عما كان عليه في عام ١٩٨٥ في الوقت الذي يتحول فيه مرتكبي العنف إلى الفئات الأصغر سناً(١٤) وبشكل متزايد فإن العائلات كثيفة الأولاد تعيش في الفقر، إذ لم تعد المساعدات الاجتماعية وتعويضات الأطفال تكفي لتوفير حياة كريمة لهم. وتقريباً فإن هناك قرابة ٥٠ ألف طفل يعيشون في الشوارع بلا مأوى، كذلك ارتفع عدد الشبان متلقي المساعدة الاجتماعية في ألمانيا بين أعوام ١٩٨٧ و ١٩٩٣ بنسبة ٦٠٪. بينما يعيش في المدن الكبيرة كل سادس بين أعوام ١٥ ـ ١٨ على المساعدة الاجتماعية، في حين أنه يوجد أكثر من ٥٠ ألف من الشبان تحت السن الـ ٢٥ بدون عمل(١٥)، بالإضافة إلى ١٥٠ ألف من الذين لايملكون أية فرصة تعليمية لعام ١٩٩٧.

إنّ تفكيك الدولة الاجتماعية، لايمرّ بدون عواقب وتبعات اجتماعية مترتبة على تراجع الدولة، وليس عبثاً ارتفاع الجريمة بين الشبان بشكل موازٍ مع عملية التهميش والضغط الاجتماعي على هذه الفئات السكانية، فانسداد الأفق في سوق العمل والفقر لهما ثمنهما. وكما تصور القاضي «Franz von Liszt» في عام ١٩٠٥ فإن أفضل سياسة لمكافحة الجريمة، هي سياسة جيدة في المجال الاجتماعي وأسواق العمل».

يعّرف الفقر من خلال متوسط الدخل، فالذي يحصل على أقلّ من نصف متوسط الدخل الصافي، يعّد فقيراً، نظراً لغياب الوسائل المالية اللازمة لإشباع حاجاته الأساسية. ففي عام ١٩٩٧ كان يقع هذا الحد عند ٩٤٠ مارك. لقد توسع في ألمانيا عدد أولئك الذين يحصلون على دخل أقلّ أو يقترب من الحد الأدنى للعيش. صحيح أنّ فقر المئة سنة الأخيرة لم يعد موجوداً، حيث يعيش ملايين العمال مع عائلاتهم في البؤس والإملاق. فلا يوجد لدينا اليوم، فقراء يموتون من الجوع، لكنهم مستبعدون ومهمشون عن عالم الرفاه، الذي يملك فيه أولئك المال من أجل إطلاق سعادتهم. وللفقر أوجه متعددة: أكاديميون عاطلون عن العمل، مطلقات وربات بيوت يستبعدن من السوق بسبب أطفالهن، أجانب، محتاجو العناية، معمرون بدون تأهيل ونساء أخريات.

كم هو عدد الناس الذين يعدّون ضحايا الفقر المحدَث في ألمانيا؟ يمكن التخمين فقط، إذ تمتنع الحكومة منذ عام ١٩٩٤ أن تُعِدَ تقريراً رسمياً عن الفقر. فالتقديرات المتفائلة تنطلق من وجود ١٠ مليون مواطناً يعيشون تحت خط الفقر(١٧) والمقياس هنا يمكن أن يكون عدد الحاصلين على المساعدات الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٧ كان عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية يتجاوز ٥ مليون مواطناً، وهو ضعف الرقم الذي كان عام ١٩٨٢ (١٨)

لكن عدد متلقي المساعدة الاجتماعية لايعبر حقيقة عن الفقر الفعلي الموجود في ألمانيا. إذ يعيش على كلّ ثلاثة من متلقي المساعدة الاجتماعية، اثنان آخران، لايذهبان إلى الدوائر الاجتماعية برغم حقهم في المطالبة بالمساعدة، إذ يمنعهم خجلهم أو كرامتهم من ذلك. يُضاف إلى ذلك جيش من العاملين جزئياً، في العمل المنزلي، والعاملين في الخدمة عن طريق الاتصال بهم، هؤلاء يتوجب عليهم العيش بدون ضمان

اجتماعي أو بنصف الدخل، وتقريباً يعمل ٦ مليون إنساناً بوظائف الـ ٦٢٠ ماركاً، بدون الحق بالمطالبة بتعويض الانقطاع عن العمل، أو تعويض عطلة الميلاد، جيش احتياطي هائل من القوى العاملة بدون حد أدنى من الحماية الاجتماعية والذي تصل نسبة النساء فيه إلى ٧٥٪[٢٠] وأثناء ذلك تزايدت أعداد أخرى في التجارة الصغيرة وخدمات المطاعم الذين يتعذر عليهم القبول بالحد الأدنى للوظائف. وعلى الأقل يعمل ١,٥ مليون بدخل صافٍ يقع تحت خط الفقر[٢١] وحتى العاملين بدوام كامل ليسوا معصومين من الانحدار الاجتماعي. فإحدى العاملات في مكتب السمك في «Cuxhaven» تحصل على إجمالي دخل لايتجاوز ٢٠١١ ماركاً، في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من ١٠٪ من العاملين بدوام كامل يعيشون من أجور فقيرة كهذه[٢٢]

تقليم المزايا الاجتماعية باسم العولمة

«أنا أخجل من مجرد الموقع الاقتصادي لبلادي التي تنحدر»
«غونترغراس»[٢٣]

راح ينتشر في الأوقات الراهنة مصطلح «حديقة وقت الفراغ الجماعي» وهذا يعني أنّ الشبكة الاجتماعية تحولت إلى شبكة أو مظلّة معلّقة. فالعاطلون عن العمل ومتلقي المساعدة الاجتماعية يحصلون على مُثُلِهم وتصوراتهم من الكسالى والمشردين الاجتماعيين، وبحجة أنّ النظام الاجتماعي أصبح «غير قابل للتمويل أو الدفع» تمّ تقليص الخدمات الاجتماعية، أو حتى إلغائها نهائياً، وبالتأكيد يتعرض المؤمنون بهذه الخدمات وبالحقوق الاجتماعية المكتسبة من خلال النقابات، للضغط المستمر. فبين ١٩٨٢ و ١٩٩٧ واستناداً لتقرير رفاهية العامل تم تسجيل ١٣٠ اقتطاع في النظام الاجتماعي[٢٤] بعض الأمثلة من الماضي القريب:

- مهاجمة أحد الحقوق الاجتماعية القديمة: المطبق لعام ١٩٦٨ والقاضي بالتعويض أثناء المرض، ففي كانون أول لعام ١٩٩٦ وكانون الثاني لعام ١٩٩٧ احتفل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وتحالف ٩٠/ الخضر والنقابات بالاحتفاظ بكامل التعويضات في حالة المرض. واعتبر ذلك انتصاراً حقيقياً. مع أنّ ذلك بالعكس، كان نجاحاً كاملاً للشركات وأصحاب العمل، فقد تمكنوا بنجاح من دفع النقابات إلى موقع

الدفاع. فهي تحاول «دفع الضرر» و «حماية المالكين» وفي كلّ القرارات للاحتفاظ بالتعويضات ثمّ التنازل أمام أصحاب الأعمال: فزيادات الأجور ظلت دون معدل التضخم المتوقع لعام ١٩٩٧ وهو ١,٧٪ (مثال: كما في اتحاد نقابات المعادن ١,٥٪) وتخفيض تعويضات الميلاد، وراتب الشهر الثالث عشر في نهاية السنة.

- كان قد تمّ تطبيق تأمين الرعاية المموّل من اقتطاعات دخول العمال، بينما يحصل أرباب العمل على تعويض أو تقاص ذلك من خلال إلغاء أحد أيام العطل للعمال.
- نحن نشهد ضغوط توفير متزايدة وتحديداً في أضعف الحالات الاجتماعية حيث تمّ تقليص المساعدة لمليون مشرد في ألمانيا، كذلك تراجع تعويض البطالة والمساعدات الاجتماعية منذ سنوات.

وتقدّم العولمة كتبرير للتقليص الاجتماعي للخدمات والأجور المنخفضة، التي تدفع الناس إلى حافة الفقر، والتي ترغم السياسة على اتخاذ إجراءات سياسية تناسب الشركات. وبالنسبة لقادة الشركات الكبرى والسياسيين فإن جدل العولمة هو هدية من السماء. إذ أن الدولة الاجتماعية، ليست في حكم السياسة الاقتصادية المسيطرة إلا عبئاً ثقيلاً، فهي لاتنفع إلاّ البيروقراطيين، بعض السياسيين ومجموعة صغيرة انتهازية تعبر عن مصلحتها. وأخيرا، هناك حجة واضحة يمكن أن يفهمها الإنسان العادي، وهي المنافسة المتزايدة من الخارج، وبلدان أوروبا الشرقية منخفضة الأجور. التي تدق الأبواب. واليوم لم تعد السياسة الوطنية هي المسؤولة عن تقليص الخدمات الاجتماعية، إنما قوى العولمة، تلك التي لايمكن اتخاذ الكثير ضدها.

لم تكن الخدمات الاجتماعية «معطلّة» كما هي اليوم، برغم أنّ البطالة في ألمانيا الاتحادية وصلت إلى رقم قياسي، واليوم تحديدا يصبح المطلوب هو التضامن مع الخاسرين من جرّاء نظامنا الاقتصادي.

خرافة انفجار تكلفة النفقات الاجتماعية

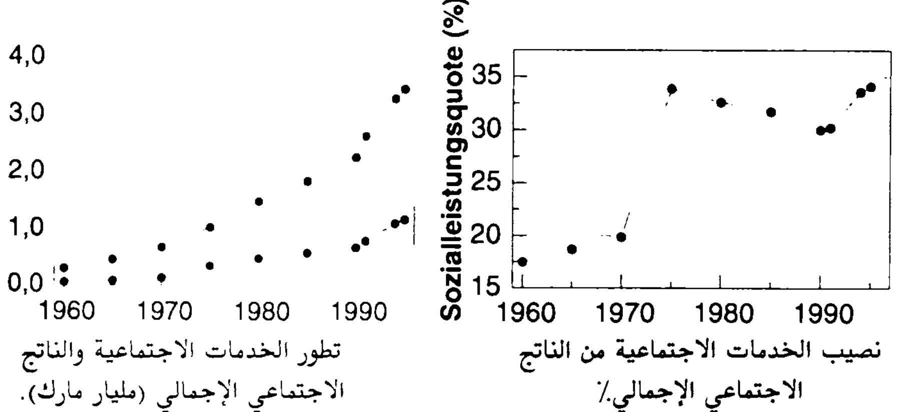
يجب عدم المبالغة، بأنّ الدولة الاجتماعية تغرق في أزمة تمويل. إن أقساط التأمين الاجتماعي ترتفع، وبرغم ذلك، فالوسائل العامة لتمويل الخدمات الاجتماعية تصبح في تناقص مستمر. هل تصبح ألمانيا بعد ذلك أكثر فقراً؟ أو هل

ارتفعت الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، بشكل انفجاري، بحيث أن ضغط أو تخفيض هذه النفقات أصبح أمراً لا مفرّ منه؟

في عام ١٩٩٥ أُنفق في ألمانيا على الخدمات الاجتماعية قرابة ١١٧٩ مليار مارك. وهذا يشمل التقاعد، الصحة، التعليم، تعويض البطالة، تعويض الأطفال، ومساعدات الشباب. بينما كانت هذه النفقات في عام ١٩٧٥ بالمقابل ٣٤٨ مليار مارك (قارن الرسم ١). لكن الناتج الاجتماعي الإجمالي قد نما بنفس الحجم الذي ارتفعت فيه تكلفة النظام الاجتماعي، أما نصيب الخدمات الاجتماعية أي قسم الناتج الاجتماعي الإجمالي المخصص للإنفاق الاجتماعي فلم يتغير جوهرياً منذ ١٩٧٥، حيث كان ولايزال يقع عند نسبة ٣٠٪ أمّا عن الإنفاق الاجتماعي ومطاليب السكان المتزايدة باستمرار بشكل قياسي، فلا يمكن الحديث بعد ذلك.

ليستثني المرء مدن الاتحاد الجديدة (بعد الوحدة بين الشطرين الغربي والشرقي لعام ١٩٩١) ويسقطها من الاعتبار، ليظهر أن نصيب الخدمات الاجتماعية لألمانيا الغربية في العشرين سنة الأخيرة، لم يكن منخفضاً كما هو في منتصف التسعينات (٢٩٪ فقط).

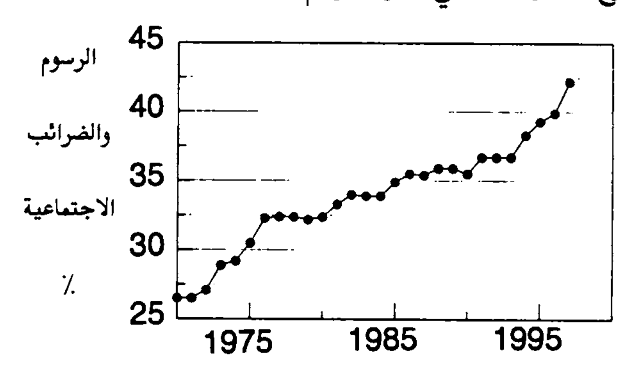
هذا وبرغم أنّ عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف منذ السبعينات ثلاث مرات. وحتى العبء الثقيل وتكلفة الوحدة والبطالة القياسية دفعت بإجمالي نسبة الخدمات الاجتماعية من الناتج لتصل إلى ٣٤٪ فقط، وبشكل هامشي فوق مستوى السبعينات.



الرسم ١: الخدمات الاجتماعية، الناتج الاجتماعي الإجمالي (BSP) بين ١٩٦٠ ـ ١٩٩٥.

المصدر: وزارة العمل الاتحادية[٢٥].

أمّا قلب نظام الخدمات الاجتماعية فتمثّله التأمينات الاجتماعية (التقاعد، العاطلين عن العمل، الحوادث، المرض، وتأمين الرعاية) والتي تعود في قسم منها إلى تاريخ أكثر من مئة سنة. فالذي يقع في شبكة الحماية الاجتماعية هذه، له الحق في المطالبة بالمساعدة الاجتماعية، التي يتم تمويلها من خلال الإيرادات الضريبية للدول الاتحادية والدوائر البلدية. وباستثناء تأمين الحوادث الذي يتم تمويله من أصحاب الأعمال، باعتبارهم يتسببون بالمخاطرة، فإن التأمينات الاجتماعية يتم تمويلها مناصفة بين أصحاب العمل والعمال، والمثال اليتيم للتمويل المتساوي في التأمين الاجتماعي هو تأمين الرعاية. ومن أجل عدم رفع تكلفة الأجور الإضافية لأصحاب العمل، تمّ الاتفاق على إلغاء أحد أيام العطل التي يحصل عليها العامل، كتعويض لأرباب العمل، بينما لم يتم العمل على تعويض العمال عن اقتطاعاتهم لتأمين الرعاية، مما يعني خسارة قسم من أجورهم، وبالتالي فقد تمّ تخلي الحكومة عن مبدأ أساسي وهو التمويل المتساوي للتأمين الاجتماعي. بالرغم من أنّ اقتطاعات التأمين الاجتماعي من العمال وأصحاب العمل قد ارتفعت في الخمس عشرة سنة الأخيرة بشكل مستمر، ووصلت في عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٤٠٪ من مجموع الأجر الإجمالي (قارن الرسم ٢).



الرسم ٢ : أقساط التأمين الاجتماعي ٪ من إجمالي الأجور.

المصدر: وزارة العمل الاتحادية، مع حسابات خاصة.

مشكلات تمويل مفتعلة

لماذا ارتفعت أقساط التأمينات الاجتماعية منذ منتصف السبعينات بشكل مستمر، على الرغم من أنّ النفقات الاجتماعية من الناتج الاجتماعي الإجمالي بقيت ثابتة؟

يوجد لهذا خمسة أسباب مركزية:

الأول: تشعّب واختلاط نظام التأمين الاجتماعي مع خدمات تأمين أخرى غريبة. والمثال على ذلك، كما في تأمين التقاعد، فالخدمات التي لاترتبط بأي حال بالأقساط المدفوعة تصل إلى ثلث أقساط التقاعد، يضاف إلى ذلك الأمثلة التالية: أعباء الحرب، الأوقات المحسوبة للتعليم، التقاعد المبكر، وأوقات تربية الأطفال. وباستثناء هذه الخدمات أي تمويلها من الضرائب، يمكن لأقساط التقاعد المقتطعة من دخول العمال أن تنخفض أكثر من نقطتين مئويتين. كذلك الحال في التأمين ضد البطالة: فمن هذه الاقتطاعات لايتم دفع تعويض البطالة (خدمة التأمين الحقيقية هنا) فقط، إنما أيضاً دفع أعباء التأهيل المستمر وإجراءات إعادة التأهيل. هذه الخدمات المضافة أو التي يتم تحميلها على أقساط التأمين، تعّد مهمة للمجتمع بكامله، لذلك يجب تمويلها من الضرائب العامة للسكان، وليس من دافعي أقساط التأمين الاجتماعي: العمال فقط.

الثاني: السبب الأكثر وضوحاً للاقتطاعات الاجتماعية المتزايدة، هو البطالة المتزايدة، وارتفاع البطالة يعني إيرادات أقلّ للتأمين الاجتماعي، وإنفاقاً متزايداً للدولة والمؤسسات الاتحادية على العمل. فقد كلّف ٤,٤ مليون عاطلاً عن العمل إنفاقاً إضافياً وتراجع الإيرادات بما قيمته ١٧٠ مليار مارك لعام ١٩٩٧ [٢٦] وفيما لو أراد المرء تقليص خدمات أخرى أو إلغاءها نهائياً في فروع أخرى للنظام الاجتماعي، يتوجب عليه هنا في حالة البطالة المتزايدة، رفع أقساط التأمين الاجتماعي.

الثالث: كثير من فرص العمل الجزئي، أو الكلي، تمّ تحويلها إلى وظائف لم تعد تخضع لحق المطالبة بالتأمين الاجتماعي، من هؤلاء ستة ملايين مشتغلاً في وظائف الـ ٦٢٠ مارك. وتحديداً في مجال خدمات المطاعم وتجارة التجزئة الفردية، حيث يتم هنا توفير الرسوم الاجتماعية على الشركات وتخسر صناديق التأمين إيرادات تصل إلى الملايين[٢٧] ودائماً يتم دفع المزيد من

العمال (أو يستقيلون من تلقاء ذاتهم من وظائفهم والتأمينات العائدة لها) ليعودوا إلى أعمال مستقلة ذاتياً. والأجر الإجمالي لهذا الاستقلال الظاهري تدفعه الجمعيات التضامنية والكنائس، بأقساط تأمين اجتماعية مرتفعة.

الرابع: أحد الأجزاء غير القليلة في أزمة التمويل للدولة الاجتماعية تمثلها ضرائب الشركات. فمتوسط الضرائب الفعلية لأرباح الشركات انخفض من ٣٣,٦٪ لعام ١٩٨٠ إلى ١٥٪ لعام ١٩٩٦ فالدخل الذي هو مطرحاً للضريبة، كذلك ضرائب الجمعيات والهيئات انخفض بين ١٩٨٠ من ١٥,٩٪ إلى ٣,٩٪، وبدون هذه التغيرات كان يمكن أن يدخل سنوياً إلى صناديق الاتحاد قرابة ١٠٠ مليار مارك سنوياً من المدن الاتحادية والبلديات[٢٨] وبرغم أرباح الشركات المتزايدة، فهناك تراجع في تحويلات المدن الاتحادية والدوائر والبلديات إلى ميزانية الدولة. فعندما تدفع الشركات ضرائب أقل، فهذا يعني وسائل تمويل حكومية أقل للخدمات الاجتماعية (كما هو في الفائض الممول من الضرائب لتأمين البطالة) أمّا الخدمات الأخرى الدخيلة على التأمين، فيمكن تمويلها إذا كانت الإيرادات اللازمة لذلك موجودة.

الخامس: والسبب الخامس هنا نادراً ما يتمُّ مناقشته أو ظهوره في الجدل حول الدولة الاجتماعية وهو استبعاد العمال والموظفين وتهميشهم في زيادة ونمو الناتج الاجتماعي الإجمالي، هذه العلاقة المعقدة ستتم مناقشتها هنا بإسهاب:

يتمُّ اقتطاع أقساط التأمين الاجتماعي من الأجر الإجمالي، فعندما لاترتفع هذه الأقساط بشكل موازٍ لارتفاع النفقات الاجتماعية، يتوجب رفع هذه الاقساط مرة أخرى. ويمكن أن يبدو هذا متناقضاً للوهلة الأولى، لكن الأجور المنخفضة في ألمانيا تعد هي الأخرى مسؤولة عن أزمة تمويل الدولة الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٦ لم يحصل العمال بالمتوسط على أكثر مما حصلوا عليه لعام ١٩٨٠، برغم أنّ الناتج الاجتماعي الإجمالي قد ارتفع خلال هذه الفترة وفعلياً بنسبة ٤٠٪ بينما بلغت زيادات الأجور بين أعوام ١٩٨٢ و

١٩٩٢ مانسبته ٩٪ فقط، ومع ذلك فإن هذه الزيادة راحت تتعرض للتبخر في ظلّ الجدل الدائر حول الموقع الاقتصادي والعولمة. ومنذ ١٩٨٠ فـإن الدخـل المتاح لبعض الموظفين والمشتغلين قد انخفض بنسبة ١٠٪. ومـن الواضـح أنّ العاملين المرتبطين بمداخيلهم فقط لم يكسبوا من النمو الاقتصـادي المتعـاظم، ودليل ذلك هو فك الارتباط القائم بين الأجور وبين النمو الاقتصادي. والدلالـة هنا تعتمد مصطلحي «الدخل القومي» و «نصيب الأجور».

يتـألف الدخـل القومـي مـن قسـمين: إجمـالي الرواتـب والأجـور للعمـال والمستخدمين ونصيب أصحـاب الأعمـال والعمـال بالمساهمة فـي صنـاديق التأمينـات الاجتماعية. والقسم الثاني هو دخل الشركات والمؤسسات والأملاك والثروات. فنصيـب الأجور الإجمالية يُظهر حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي، وهـذا يعنـي: عـدد العمال والمستخدمين الذين يحصلون على نصيبهم من إجمالي «الكعكة الوطنية».

وتشكّل تغيرات الأجور خلال عدد من السنوات مؤشراً رئيسـاً لتطـور مستوى الأجور بالمقارنة مـع عـائد الأمـلاك والـثروات وأربـاب الأعمـال. ويظهـر أنَّ حصـة الأجور ومنذ «التحول» لعام ١٩٨٢ وحكومة الاتحاد، قد انخفضـت بشـكل ملحـوظ، رغم زيادة نسبة العمال من السكان العاملين في هذه الفترة. فحصة الأجور الإجماليـة من الدخل، تظهر كيفية تطور هذه الأجور في علاقتها مع الدخل القومي، لكن هـذه الدلالة الإحصائية، لاتظهر خسارة الأجور الحقيقية. فمن خـلال الرسـوم والضرائـب المتزايدة تخضع الأجور الصافية لتقلّص وتراجع مستمرين. وانخفـاض نسـبة الأجـور الصافية يُظهر البعد الحقيقي لتوزيع الدخل القومي في ألمانيا.

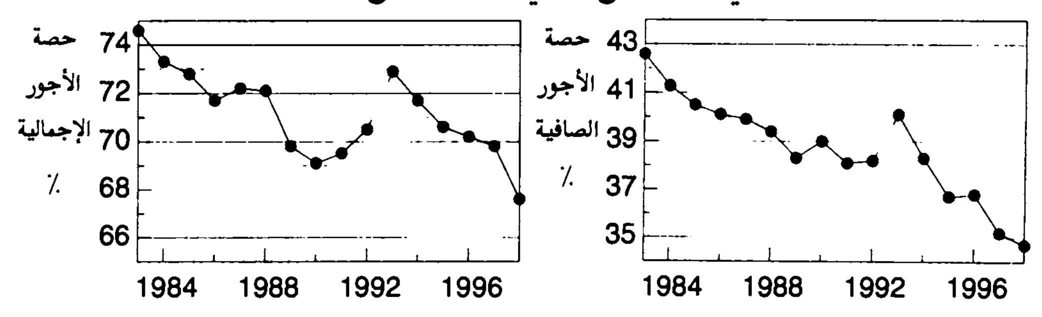
وإذا أخذنـا فـي الاعتبـار، الرسـوم والضرائـب الاجتماعيـة المـتزايدة علـى العاملين، وانخفاض الضرائب على أصحاب الأعمال والثروات، لتجلّى لنا جلياً مدى عدالة توزيع الدخل القومي. فزيادة الرفاه الاجتماعي لم تعد تأتي لصـالح العـاملين، لأن قسماً كبيراً من العاملين لحسابهم يدفعون بحصة الأجور إلـى الانخفـاض أيضـاً. وتظهر هذه التغيرات في سياق مايدعى «الهياكل المعدلة لحصة الأجور» حيث تبـدو فعاليتها واضحة.

إن تغيراً يحدث في حصة الأجور من الدخل بنقطة مئوية واحدة، يعني إعادة توزيع الدخل (١٩٩٦ ٢٦٦٥ مليار مارك) بما قيمته ٢٧ مليار سنوياً. وفي حالة وجود ٤١ مليون عاملاً كان سيصيب الأجور الصافية لعام ١٩٩٦ بالمتوسط ٥٠٠٠ ماركاً أكثر، لو أنّ حصة الأجور الصافية منذ ١٩٨٣ لم تنخفض بما نسبته ٨٪. ورغم أنه تمّ حينها تحميل الشركات أعباءً أكثر مما هي عليه اليوم، فألمانيا كانت «رائدة التصدير» غير أن أرباح الشركات كانت توقف كلّ زيادة في الأجور.

لقد ارتفعت النفقات الاجتماعية على الخدمات بدءاً من ١٩٨٠ بالقياس نفسه للناتج الاجتماعي الإجمالي حتى العام ١٩٩٧ بنسبة ٤٠٪ ولأن الأجور الإجمالية لم ترتفع بنفس النسبة، فإن الاقتطاعات على دخول العاملين قد ارتفعت هي الأخرى بالمقابل، فتراجُع الأجر الإجمالي تلقائياً، يعني أن مالاً أقلّ سيذهب إلى صناديق التأمين الاجتماعية، لأن أقساط التأمين الاجتماعي ستُدفَع من الأجور الإجمالية. وعندما ترتفع النفقات الاجتماعية كما هو الناتج الاجتماعي الإجمالي، وتبقى بنفس الوقت الأجور الإجمالية ثابتة أو تنخفض، يتوجب حينها رفع أقساط التأمين لتمويل التأمينات الاجتماعية. أمّا لو أنّ الأجور ارتفعت مماثلة للناتج الاجتماعي الإجمالي، وفي حال عدم وجود ٤ مليون عاطلاً عن العمل ـ إنما ٩٠٠ ألف فقط كما في عام ١٩٨٠ ـ لكانت شرائح الأقساط اليوم مماثلة في ارتفاعها لتلك في عام ١٩٨٠، أي بنسبة ٢٣٪ (أو حوالي عشر نقط مئوية) أقل من العام ١٩٩٧، وما كان الجدل حول إمكانية تمويل النظام الاجتماعي ليوجد، أو ما كان النقاش سيستمر حول تخفيض مستوى التقاعد.

إنّ مستوى الأقساط المرتفعة جداً لتأمين التقاعد، يجد أسبابه في النقاط الخمس المذكورة سابقاً وليس في الهياكل القديمة المتغيرة للسكان، فالأجور الإجمالية يجب أن تنمو موازية لنمو الناتج الاجتماعي الإجمالي، والأولوية في السياسة الاقتصادية يجب أن تكون لمكافحة البطالة. وبدلاً من أن يقال إنه تقليص بسيط للخدمات الاجتماعية، والعزف على وتر لوبي عمالي منظّم جيداً، فإن ذلك لن يعني أي حلّ لمشكلات التمويل. ويمكن لأقساط التأمين أن تنخفض من خلال تقليص ومكافحة البطالة ومن خلال رفع الأجور. وباسم العولمة والموقع الاقتصادي

لألمانيا سيحاول المرء أن يضغط مستقبلاً على الأجور لتخفيض تكلفتها، وتخفيض الضرائب على الشركات. إن أقساط التأمين الاجتماعي ستستمر مستقبلاً بالارتفاع، في الوقت الذي ستوهم فيه هذه العملية مع ارتفاع النفقات، بأنّ الاقتطاع من «الكعكة» لصالح النفقات الاجتماعية في تزايد مستمر، الأمر الذي لايماثل الحقيقة إطلاقاً. الخدمات الاجتماعية هي كما هي، اليوم وفي السابق، قابلة للتمويل، ومشكلات التمويل هي مجرد صنع محلي، افتعال مُبَالَغٌ فيه.



الرسم٣: نسبة الأجور الصافية والإجمالية من الدخل القومي في الهياكل المعدّلة بين أعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٩٧، بدءاً من ١٩٩٣ إجمالي ألمانيا (بعد الوحدة).

المصدر: دائرة الإحصاء الاتحادية، وحسابات خاصة[٢٩]

الدولة الاجتماعية كمزية موقع إنتاجي

«وحدَه المجتمع الآمن اجتماعياً، يكون فعالاً على الدوام»

المؤسسة الوطنية الألمانية في SZ تاريخ ١/١٩٩٧

إنّ الجدل الدائر حول الدولة الاجتماعية، مركّزاً على اعتبارات التكلفة، ليس نقاشاً بنّاءاً، بقدر ماهو الخطوة الأولى لإلغاء الدولة الاجتماعية. ولو أنّ المرء يقود النقاش حول الدولة الاجتماعية في ظلّ اعتبارات اقتصادية محضة، سيبدو له بوضوح أنّ النظام الألماني للتأمين الاجتماعي، يعدّ من أهم المزايا الجوهرية للموقع ـ ألمانيا. فالدولة الاجتماعية، ليست كرة حديد تثقل أقدام الاقتصاد الألماني في سباق المنافسة لنيل موقع متقدم من السوق العالمية، إنما تساهم جوهرياً في عملية الجذب نحو الموقع الألماني. فعندما تريد أية شركة أن تتخذ قراراً لتحديد أماكن إقامة

مراكزها الإنتاجية، تأتي عناصر مثل: الأجور، أو تكلفة الأجور الإضافية، كعنصر من عناصر أخرى عديدة. فالنظام الاجتماعي الفعّال يلعب دورا جوهرياً في الحكم ضمن اختيار المواقع الإنتاجية. إذ يمكن لإنتاجية العمال أن ترتفع من خلال وجود الحقوق الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية، الأمن الاجتماعي. فالإنتاجية تظل مسألة حاسمة في القدرة التنافسية الدولية. والدور المتميز للأمن الاجتماعي يبدو واضحاً مقارنة مع الدول التي قلصت أهمية العامل الاجتماعي مثل بريطانيا والولايات المتحدة، حيث الإنتاجية هنا أقلّ مما هي عليه في ألمانيا. وانسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة، فإن الخدمات الاجتماعية ليست إلا شر ضروري، حيث تصبح الإنتاجية متعثرة مقابل كلّ عقلانية لأصحاب الأعمال.

السلم الاجتماعي عنصر مكاني هام يرتبط بالنظام الاجتماعي، أمّا الإضراب فيعني توقف الإنتاج وارتفاع التكلفة في الشركات. فمتوسط أيام الإضراب لكل ألف عامل بين أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ بلغت في اليونان ٥٨٦، في إيطاليا ٢٢٣، في انكلترا ٧٠، في الولايات المتحدة ٦٦ وفي ألمانيا ١٧ يوماً. وفي البلد الذي يُثنى عليه كثيراً، بلد المعجزة الاقتصادية: كوريا الجنوبية، اتضح جلياً منذ شباط ١٩٩٧، على أية أقدام فخارية يقف الموقع الإنتاجي، والذي يحقق مزايا الموقع عبر استغلال العمالة. فالتسريح التعسفي بمثابة قانون، وساعات العمل الأسبوعي تصل إلى ٥٤,٥ ساعة. وأحداث الشغب التي قام بها العمال والطلاب شلّت ولأيام عديدة، أهم الصناعات في البلاد (صناعة السيارات، بناء السفن) وحتى الإدارات العامة[٣٠]

إنّ الإضراب، الجريمة المتزايدة، والاستعداد للعنف، لاتعدّ عناصر لاختيار موقع للاستثمار أو الإنتاج، وليست الدولة الاجتماعية مجرد سلبية أو مساوئ الموقع، إنما النظام الذي يغضّ النظر عن أرباح المدى القصير التي يحققها المضاربون. نعم يمكن الاستفادة ولكن فقط في المدى القصير للاستثمار في الدول منخفضة الأجور. ولكن، عندما يمكن سوق العمال لتحقيق ذلك واستغلالهم بقدر ما يمكن، وقد يبدو هذا مزية إيجابية لموقع إنتاجي للدولة، ولكن حتى ذلك الوقت، الذي يبدأ فيه العمال بالدفاع عن أنفسهم.

الغنى في ألمانيا

يضع الألمان وفورات تصل قيمتها إلى مايزيد عن خمسة آلاف مليار ماركاً، في أشكال من: ادخارات، أسهم، سندات مالية بفوائد ثابتة.. وتزداد هذه الادخارات يومياً بما يزيد عن المليار مارك وتصل إيرادات الفوائد لهذه الثروة إلى قرابة ٩٠٠ مليون دولار يومياً(٣١)

وفي الواقع إنَّ الأغنياء هم قلة قليلة من السكان، والثروات توزع بشكل غير عادل أو متساوٍ، ففي عام ١٩٨٨ كان ما نسبته ١٠٪ من الألمان يملكون ٥٠٪ من الثروات المالية الصافية و ٩٩,٣٪ من ملكيات الأسهم، بينما يملك أفقر ٥٠٪ مانسبته ١,٣٪ من هذه الثروات ولا يملكون أية أسهم. وفي عام ١٩٨٨ كان يملك ١٪ من السكان ما نسبته ٥٣,٧٪ من مجموع الأسهم. وتمركز الثروة والرأسمال ازداد منذ الدراسة الأخيرة للعينة حول الاستهلاك والدخل(٣٢)

إنَّ إيرادات الفوائد لمواطنينا الأغنياء تكفي لتمويل كلّ مواطن اتحادي، وهذا أيضاً في حال كونه لايملك ديناً. إذ يتوجب على كلّ فرد أن يكون مستعداً يومياً لفائدة الدين للدولة وللشركات: كدافع ضريبة. فالدولة تسدد التزامات الفائدة من إيرادات الضرائب والاستهلاك. ولأن الشركات تنقل تكلفة الرأسمال إلى أسعار منتجاتها: كتكلفة المواد والعمال، فكل عملية شراء من المخازن تتحول بنفس الوقت إلى ضامن لربح الفائدة.

في عام ١٩٥٠ توجب على كلّ عامل أن يعمل ثلاثة أسابيع لتعويض عبء الفوائد، وفي عام ١٩٧٠ أصبحت سبعة أسابيع وفي عام ١٩٩٠ تحولت إلى إحدى عشر أسبوعاً. واليوم نعمل قرابة ربع السنة لمدفوعات الفائدة العامة على الرأسمال. بشكل آخر: إنّ ربع دخولنا تتسرب إلى جيوب رابحي الفوائد. ولو أخذنا بالاعتبار المبالغ على الرأسمال العيني كما هو الحال لدى عائد الإيجارات، لتسرب بالمتوسط من كل ١٠٠ مارك يتم إنفاقها حوالي ٤٠ مارك كإيرادات فوائد(٣٣).

وحتى لو كان المرء من رابحي أو مكتسبي الفوائد، فيمكنه أن يحتسب ببساطة فعندما يترتب على إنفاق كل موازنة (من ١٠٠ مارك) ٤٠ مارك كتكلفة للفائدة (أي ٤٠٪ من إجمالي الإنفاق) هذا يعني أن إيرادات الفوائد هي أكثر من ٤٠٪ للإنفاق السنوي لكي تتوازن إيرادات الفوائد وتكلفة الفوائد تماماً. لنفترض أن موازنة عائلية إنفاقها السنوي من ٥٠ألف مارك، ٤٠٪ منها فوائد أي ٢٠ألف مارك كمدفوعات للفائدة. وعند ٥٪ فائدة يتوجب على موازنة ما أن تستثمر ٤٠٠ ألف مارك في سوق الرأسمال لكي تعوض ميزان الفائدة لديها.

(٥٪ من أصل ٤٠٠ ألف يعني ٢٠ ألف مارك) وبفائدة من ٥٪ يتوجب على كلّ موازنة أن تملك ثمانية أضعاف نفقاتها السنوية ـ مع كلّ توفير ـ لكي لاتكون خاسرة في الفوائد.

ويتوجب على ٨٠٪ من ميزانيات الأُسر الألمانية، أن تتحمل أعباء الفوائد بقدر أكبر مما هي إيرادات الرأسمال. ولدى ١٠٪ فقط من هذه الأُسر يكون الميزان متوازياً. ١٠٪ فقط من هذه الميزانيات توفر من خلال فوائد الرأسمال، وهذا ليس بالقليل. فالمال يتراكم تلقائياً في أيدي فئة قليلة من رابحي الفوائد الذين يتحولون بشكل مستمر إلى أغنياء[٣٤] من جهة أخرى هناك مليوني موازنة عائلية مدينة، وهذا يعني أنهم لم يستطيعوا تسديد ديونهم[٣٥] هكذا تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً. وكما هو عدد أصحاب الملايين في تزايد مستمر، كذلك هو عدد متلقي المساعدة الاجتماعية، في تصاعد مستمر.

ويزداد التوزيع غير العادل للثروات والأموال مرة أخرى، من خلال الإرث والتركات. فدائماً هناك ألمان لايملكون أطفالاً، وهم في تزايد مستمر، وبالتالي، لايعود التوريث اليوم إلى الأم أو الأب، إنما من أقارب آخرين «شجرة العائلة» فبين ١٩٩٦ والعام ٢٠٠٠ سيتم توريث ١,٧ مليون وريثاً، والثروة ستصل إلى ٣٦٠٠ مليار مارك، حيث يتم انتقالها إلى الجيل الوريث التالي.

والأشخاص ليس وحدهم الذين يكدسون الثروات ويتحولون إلى أغنياء، فالمدخرين الكبار هم البنوك، الشركات والمؤسسات الصناعية ومؤسسات التأمين، فهم

يتصرفون بثروات جبارة. وفي ألمانيا قطاع الأعمال يوجد الرأسمال دائماً وأكثر بكثير مما هو معدّ للاستثمار. إنّ استثمار الشركات في مؤسسات القروض الداخلية والخارجية، يصل إلى ٩٨٥ مليار مارك وفق إحصاءات البنك الاتحادي. وأرباح الشركات الضخمة لاترقد ساكنة، بل يعاد توظيفها أو استثمارها بالمضاربات، فالتوجه لزيادة نسبة الأرباح المرتفعة، يندفع بقوة.

الدولة الاجتماعية قابلة للتمويل

إنّ الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب بانحدار اجتماعي لا إنساني، فالخدمات الاجتماعية يتم تقليصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في الفترة قصيرة الأجل. إذ يتوجب على الدول هنا مشاطرة هذا التوجه، بحيث لاتخسر المستثمرين المتوقعين. هكذا يندفع سباق إلغاء الخدمات الاجتماعية، والذي لم يتم إثباته أو تبريره من وجهة نظر اقتصادية. ويظل ذلك الاستمرار غير منطقي في تقليص الخدمات الاجتماعية في سياق المنافسة المعولمة. حيث ينعكس هذا على الإنتاجية. فمزايا التكلفة في الفترة قصيرة الأجل تقف في مواجهتها مساوئ المركز أو الموقع في الفترة متوسطة أو طويلة الأجل. بالطبع هناك مناطق «أقل تكلفة» ويستطيع المرء أن يقيم مصنعاً للسيارات الرخيصة في البرازيل لكن لفئة اجتماعية قليلة، أكثر مما في ألمانيا. غير أنّ ذلك هو قرارنا، في تقدير ثمن «السلم الاجتماعي» و «التوزيع العادل للدخل» و «المجتمع المستقر» وما إذا كان ذلك يحمل قيمة كبيرة لنا.

إنّ بلادنا تعاني من مشكلة الفقر، كما تعاني من مشكلة الغنى، وإزالة الخدمات الاجتماعية تزيد من شأن الظلم وعدم العدالة الاجتماعية القائمة، وإلغاء الخدمات الاجتماعية يصيب تحديداً فئات الدخل الدنيا. وإطلاق رصاصة الرحمة على الدولة الاجتماعية لايتّم من قبل أولئك المرتبطين بوجودها بل من رابحي اقتصاد السوق المعولم و «الحر». إنّ الخدمات الاجتماعية يجب أن تعود وتقدم نفعاً لأولئك الذين يطالبون بها. والذين يتم إلغاء منافعهم شهراً بعد شهر، دون أن يتحرك أحد لذلك.

تستطيع الدولة الاجتماعية أن تمنع العواقب والنتائج غير الاجتماعية لرأسمالية حرة غير مقيّدة. وعندما تعَد إزالة الخدمات الاجتماعية، بمثابة مزايا قصيرة الأجل لموقع إنتاجي ما، يتوجب علينا أن نقيّد منافسة المواقع ضد بعضها البعض. وعندما يقود سوق السلع والرأسمال المعولم إلى الانحدار الاجتماعي، يجب حينها تقليص حركة الرأسمال والسلع على المستوى الكوني.

فالمال المطلوب لتمويل الخدمات الاجتماعية، كان ولايزال بشكل كافٍ، وإنّ المسألة هي فقط في كيفية توجيه مالكي الرأسمال، إذا كانت إمكانية هجرة الرأسمال في ظل سوق الرأسمال المعولمة، قائمة؟ والرأسمال ـ كما قيل ـ «غزال خجل» يهرب في الحال عندما تتهدده المراقبة والتوجيه. ومثال تطبيق ضريبة المنشأ، وأخيراً هروب الرأسمال إلى واحة الضريبة «لوكسمبورغ» في حجم يصل إلى ٢٤٥ مليار مارك، يُظهرُ ذلك جلياً[٣٨].

الكذبة الثالثة :
«تعدّ العولمة فرصة للتخلّص من البطالة»

«إجمالاً يعدّ ميزان سوق العمل الألماني في التجارة العالمية إيجابياً. إن خسارة فرص العمل في صناعات النسيج والألبسة والصناعات الدقيقة، كانت قد حدثت من خلال عامل المنافسة لفرص عمل مصدرة، عالية التجهيز ومتقنة»

نيكولاس بيبر. عامل الخوف من السوق العالمية[٣٩]

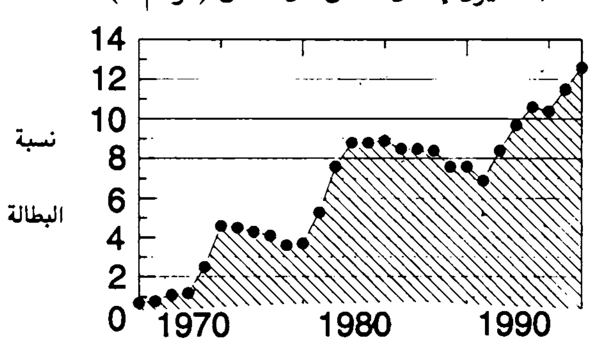
يقارب عدد العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٠ مليون إنساناً[٤٠] وفي شباط من العام ١٩٩٨، كان هذا العدد في ألمانيا لوحدها يصل إلى ٥ مليون عاطلاً، وهذا يشكّل ١٣٪ من مجموع السكان القادرين على العمل. غير أن هذه الأعداد لاتعكس البطالة الحقيقية. ليعتبر المرء أولئك الذين تعبوا من البحث عن فرصة عمل، لكنهم يريدون العمل (مايدعى بالاحتياطي الكامن) والذين يوجدون لفترة قصيرة لإعادة التأهيل، ثم المرغمون على الأعمال المؤقتة أو القصيرة، أو الذين أرسلوا إلى التقاعد مبكراً. هذا يعني أن هناك حاجة في ألمانيا إلى ٨ مليون فرصة عمل[٤١]، وهذا يطابق نسبة العاطلين «الحقيقية» والتي تصل إلى ٢٠٪.

بيد أنّ هذا الرقم لم يعد يصدمنا في واقع الأمر، فقد اعتدنا على الأرقام المجردة منذ زمن طويل، وأخبار هذه الأرقام القياسية حول البطالة، تأتي بعد الصرخة المعتادة في الصحافة، ثم يعود بعد ذلك، كل شيء إلى حالته الطبيعية. إذ أن نسبة العاطلين عن العمل لاتستطيع أن تعكس البؤس الاجتماعي وعذاب هؤلاء، فالبطالة تعني أكثر بكثير من مجرد الضائقة المادية فأولاً وقبل كل شيء تعني دفع هؤلاء العاطلين عن العمل ولفترة طويلة إلى طرق الانحدار الاجتماعي، حيث يتعذر بعد ذلك خروجهم منه. مدمني كحول، مرضى، وفي حالات حادة: الانتحار، هذه

الحالات تنتظر في نهاية الطريق(٤٢) أضف إلى كلّ هؤلاء أولئك الذين يتوقعون يومياً خسارتهم لفرص عملهم.

والبطالة، هي غالباً مشكلة غير مرئية، فالذي يتجول في مدننا الكبيرة لا يلمس غير صورة الرفاهية والحياة الهادئة. ويبدأ القلق بالظهور عندما يصبح الإنسان عاطلاً عن العمل، أو يدخل مرحلة التهديد بالبطالة. وفي عام ١٩٨٢ كان مجرد مليون عاطلاً عن العمل لايزال يشكّل فضيحة، والذي دفع بحكومة «هيلموت شميدث» آنذاك إلى السقوط، بينما ينظر اليوم إلى أرقام البطالة الرسمية من قرابة الخمسة ملايين على أنها نتاج محتم أو مصيري. وقد يبدو من السخرية بمكان عندما يُحتَفَلُ بمجرد انخفاض هامشي لمعدل البطالة، على أنه صحوة وتحولاً في سوق العمل، غير أنّ البطالة الجماهيرية غير واضحة المعالم.

إنّ الارتفاع الحاصل في البطالة نشأ جوهرياً في سياق دفعتين: أزمة النفط لعام ١٩٧٤/١٩٧٣ حيث تضاعف العدد آنذاك وتجاوز حدود المليون عاطلاً. والانكماش الحاصل بين ١٩٨٣/١٩٨١ حيث تضاعفت البطالة مرة أخرى خلال سنتين. ومنذ صدمة أسعار النفط كانت البطالة تتراجع قليلاً في أوقات الازدهار الاقتصادي. ويتحدث المرء عن «ركيزتين» ١٩٧٥ - ١٩٨٠ و١٩٨٢ - ١٩٩٠ ففي العام ١٩٩٦ حطمت البطالة في ألمانيا الغربية رقم الثلاثة ملايين، بينما تجاوز الرقم في العام ١٩٩٧ ولكامل ألمانيا (بعد الوحدة) بالمتوسط ٤,٣٦ مليون إنسان عاطل عن العمل (الرسم ٤).



الرسم ٤: تطور معدلات البطالة في ألمانيا، بدءاً من عام ١٩٩٣ لكامل ألمانيا.

المصدر معلومات اقتصادية إضافية رقم ٢٥ هاردس.

نمو بدون وظائف: نمو اقتصادي بدون فرص عمل

شهد الناتج الاجتماعي الإجمالي خلال عشر سنوات (١٩٨٣ ــ ١٩٩٢) تطوراً فعلياً في ألمانيا وصل إلى مانسبته ٣١٪[٤٣]، وبنفس الوقت ازداد عدد فرص العمل بنسبة ١٢٪ فقط، وهذه النسبة كانت أقلّ مما كان يأمل المرء من جراء السياسة الاقتصادية المتوجهة عبر العرض، والمتعاطفة مع أرباب الأعمال. وبدءاً من عام ١٩٩١ أصبح من الممكن ملاحظة تطور جديد، فبين ١٩٩١ و ١٩٩٦ وبالرغم من الزيادة الفعلية للنمو الاقتصادي بنسبة ١٠٪، فقد تمّ إلغاء أكثر من مليوني فرصة عمل. ولوحده في العام ١٩٩٦ وبرغم النمو الاقتصادي فقد تم إلغاء ٣٥٠ ألف فرصة عمل.

المستشار الاتحادي «هيلموت كول» أعلن في خطابه للسنة الجديدة ١٩٩٨ بأنه يمكننا التنبؤ بنمو اقتصادي من ٢,٥٪ إلى ٣٪، وبالتالي لدينا الأمل بمرحلة تحول في سوق العمل. «فإصلاحاتنا تستهدف تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وهذه إحدى الشروط لإنجاز فرص عمل جديدة» ومع أنّ النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج الاجتماعي الإجمالي، لكنه لايفضي تلقائياً إلى زيادة فرص العمل. فعندما يكون من الممكن ـ ومن خلال إجراءات الترشيد تحقيق إنتاج بنفس قوى العمل، كذلك فإن الناتج الاجتماعي الإجمالي سيرتفع.

ويكون من الضروري أن يصل معدل النمو السنوي إلى نسبة ٣٪ للتوقف عن إلغاء فرص العمل المترتبة على الترشيد والتوسع في الاستثمارات الإنتاجية[٤٤] وحتى في أوقات الانتعاش الاقتصادي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي غير الفعلي إلى ٤,٥٪ فقد أُحدِث خلال عشر سنوات ٣,٥ مليون فرصة عمل فقط وعند حدود ثماني مليون فرصة عمل مفقودة، لايعّد هذا المجال الاقتصادي المثالي كافياً لإزالة البطالة، وحتى أنه لم يعد مقبولاً من ناحية البيئة. والظاهر أن النمو الاقتصادي لم يعد نموذجاً لحل مشكلة البطالة الجماهيرية. «دفعات نمو جديدة» و «فرص عمل جديدة» وشعارات أخرى مشابهة هي مجرد أحلام من الماضي. وبعيداً عن السياسة فإن المعادلات القديمة قد فقدت مصداقيتها، فاقتصادنا ينمو، دون قدرته على خلق فرص عمل جديدة.

إنّ أرباح الشركات المرتفعة، كانت ولاتـزال الضمـان الأساسـي لخلـق فـرص عمل جديدة، وتحديدا من وجهة نظر أتباع السياسـة الاقتصاديـة وجـانب العـرض. غير أن تحقيق الأرباح، يفترض خفض الضرائب على الشركات والأعمال، والاحتفاظ بالأجور منخفضة قدر الإمكان. وأرباح الشـركات فـي ألمانيـا تـتركز عنـد مسـتويات مرتفعة جداً، وحين يعاد استثمارها، فهي على الأغلب تلك الاستثمارات التي تطبّـق إمكانات الترشيد القائمة. هـذه الأربـاح الموجـودة لاتُسـتخدم إذاً لخلـق فـرص عمـل جديدة بل لإلغاء الفرص القائمة واستنادا إلى معايير التكلفة. يضاف إلــى ذلـك نقـل وتوطين فروع الإنتاج كثيفة العمالة إلى الخارج، وفي ظلّ استثمارات الترشيد ترتفـع الأرباح بشكل أكبر: فلماذا إذاً يتوجب على المرء الاستثمار في فرص العمل؟ وبنفـس الوقت فإن الاستهلاك الحكومي والخاص يتعرض هـو الآخـر للانكمـاش، مـن جـرّاء انخفاض الأجور الحقيقية، وإجراءات التقشف الحكومية، الأمـر الـذي يقضـي علـى إمكانية خلق فرص عمل نهائياً.

ولن يغير من الأمر، تلـك المراهنـة علـى قـدرات التجديـد والابتكـار، الآمـال تخدع، في أنّ مشكلة البطالة يمكن أن تلقى حلا من جراء ذلك. وحتى لو تم تطويـر تقانات جديدة وظهرت منتجات جديدة في ألمانيـا، التـي تملـك قـدرة كبـيرة علـى المنافسة العالمية، كما التلفاز والراديو مثلاً. فإن هذه المنتجـات سـيتم إنتاجهـا مـن خلال تقانات الإنتاج الآلي، وكسب فـرص عمـل جديـدة هنـا سـيكون نـادرا. وهـذا يظهره مثال شركات التقانات الرائدة مثل: Intel، Microsoft، واللتين لديهما فقط ٨٥ ألف مشتغلا.

قيمة الأسهم: سلطة الاسم

كـانت Giba Geigy و Sandoz شـركتان كيميائيتـان مسـتقلتان تعمـــلان بتوجهات اقتصادية ممتازة، وقد حققت الشـركتان فـي عـام ١٩٩٥ أرباحـاً ضخمـة. ورغم ذلك، اندمجت الشركتان المساهمتان في أيار ١٩٩٦، لا لأجل إطـلاق مصـانع أكثر حداثة، إنما لكي يرتفع العائد على رأس المال المستثمر فقط[٤٥]. وعندما تندمج

شركتان تصبح قوى العمل فائضة (وهنا في هذه الحالة ١٥٠٠٠ مشتغلا) فتنخفض تكلفة الإنتاج وترتفع الإيرادات. وهكذا يتضح، لماذا ترتفع أسهم كلتا الشركتين مباشرة، بعد أن يتم الإعلان عن اندماجهما.

إنّ كبرى الشركات المساهمة في ألمانيا، هي تلك التي تعود لأصحاب الأعمال الكبار، لوحدها Siemens وديملر ـ بنز Daimler Benz والقطارات الألمانية AG. تجمع قرابة مليون مشتغلاً[٤٦] حيث يتم تداول أسهم هذه الشركات على المستوى العالمي. والغالبية العظمى للمستثمرين لاتعنيهم ضمان فرص العمل، أو التعليم، أو البحوث، ومن هنا ينشأ الفرق بين الشركات العائلية، التي يملك أصحابها التأثير الحاسم في النتائج التي تحققها، وبين الشركات المساهمة التي تُعنَى بتحقيق الإيرادات المرتفعة في فترة قصيرة.

إنّ تحقيق الربح، لم يعد كافياً. فالمساهمون يرغبون أن يحقق الرأسمال الموظف أكبر الريوع الممكنة. والإكراه هنا أو الإلزام يحمل صفة «قيمة المساهمون» التي تصف زيادة قيمة الأسهم في الشركات المساهمة. وسعر الأسهم يجب أن يرتفع باستمرار، وإلاّ سيبحث المستثمرون عن شكل استثماري آخر يطابق تحقق أرباح أكثر. هذه الآلية لاتتضمن فقط أنّ الشركة يمكنها بيع منتجاتها ملزمة بتحقيق الربح فقط، بل تعظيم الأرباح بأي شكل كان أيضاً. وأيام الإجماع الديمقراطي الاجتماعي، على أنّ تأخذ الشركات في حساباتها الاعتبارات الاجتماعية، دخلت أرشفة التاريخ. فنجاح الشركات اليوم لايقاس بالتزاماتها الاجتماعية مقابل العمال والمستخدمين، ولا لمجرد الأرباح، ونمو الشركة، إنما قيمة المساهمون وتعظيم الأرباح، تطور البورصة، وريع الرأسمال. ويعّد هذا الضغط على الشركات حقيقة واقعية. فصناديق تقاعد بريطانية وأمريكية اشترت أسهماً في الصناعة الألمانية بمليارات، وتحاول هنا في ألمانيا الوصول إلى ماحققته في أمريكا من ريوع على الرأسمال تصل إلى نسبة ١٠٪.[٤٧]

شركات مساهمة ألمانية مثل Veba (١٥٪) و Hoechst (١٤,٥٪) كانت قد حققت هذه المطالب (وصول العائد إلى ١٠٪)، بينما شركات كبرى مثل سيمنس (١,٧٥٪) أو ديملر ـ بنز (٠,٤٦٪) كانت قد حققت كذلك ريوعاً منتجة للربح. وفيما

بقيت الريوع هنا منخفضة، سيتوجب على المساهمين، المصارف الجبارة، وبدون صبر، أن يتخذوا قراراتهم في مجلس الإدارة، التي ستُعنى بتحقيق أرباح أكثر ارتفاعاً. ولذلك سيتم إلغاء وظائف وفرص عمل لدى سيمنس وديملر ــ بنز، رغم أنّ الأرباح متحققة في كلّ الأحوال.

وفي إطار العولمة وحيث تحصل الشركات على الرأسمال من البورصة تخضع لضغط مزدوج بغية التوفير في التكلفة: فيجب أن تُنتج المنتجات بفعالية، كي تكون أقل تكلفة وأكثر قدرة على المنافسة، ومن جهة أخرى، لتحقق ريعاً رأسمالياً كبيراً. فعولمة أسواق السلع زادت من حدة المنافسة بين المنتجات، بينما ترفع عولمة أسواق الرأسمال من القدرة والإمكانات «لعملية الإنتاج» ذاتها. والمنافسة لم تعد بين منتجات متماثلة، إنما بين سلع مختلفة. فالمثال على ذلك يظهر لدى: سيارات وآلات الحفر: فمنتجي السيارات BMW يجب أن يبرهنوا على عائد أو ريع على الرأسمال، كما هو منتج آخر لآلات الحفر BOCH. وفي حالة عدم تحقق ذلك، فإن قرارات غير مريحة تهدد بالكساد. في سياق تنافسي كهذا، أصبحت عملية الأرباح أكثر فعالية، لكن المنتجات ليست أقلّ ثمناً، وهنا لا يأتي التنافس لصالح المستهلكين، إنما لأصحاب الاستثمارات فقط، كالبنوك، صناديق الاستثمار، والمضاربين.

ما الذي يعنيه تدفق الأرباح، غير أسعار منتجات مرتفعة بالنسبة للمستهلكين وللعمال أصحاب الأجور المنخفضة؟ فعندما تحقق شركة صناعية أمريكية مثل «Intel» لإنتاج المعالجات الدقيقة، ريوعاً تصل إلى نسبة ٢٥٪ يمكنها بالتأكيد عرض منتجاتها بأسعار أقلّ[٤٩] فأسعار السلع ترتبط دائماً بعلاقة متناقصة مع تكلفة الإنتاج ـ فالزبون يدفع للمساهم. من جهة أخرى، إنّ الريوع المرتفعة ــ من حيث المبدأ تعني تنظيم عمل سيء، فمن أجل القدرة التنافسية في سوق السلع، يمكن للأجور أيضاً أن تكون أكثر ارتفاعاً.

فالريوع المرتفعة تبرهن على عدم فعالية مبدأ المنافسة بين السلع، بينما يعمل هذا المبدأ في المنافسة بين رؤوس الأموال بشكل أكيد. الشركة Intel هي تقريباً العارض الوحيد «للمعالجات الدقيقة والفعالة» في مجالات استخدام محددة. فسلطة

السوق الكبيرة والربح الضخم الذين تتمتع بهما الشركة يجعلان تطوير الجيل الثاني من تقانات الكمبيوتر ممكناً. ومن خلال الموقع الاحتكاري لهذه الشركة يمكنها مواصلة النمو والتطور. وهذا ينطبق أيضاً على الشركة فوق القومية Microsoft والذي يعود موقعها الاحتكاري في السوق بالأرباح الفلكية، وبغض النظر عمّا إذا كانت نسخة ويندوز الجديدة (Windows) تعني تحسين النوعية للمستهلكين، أو عدمه.

البُعد الجديد للترشيد

يتحول الترشيد إلى القوة الدافعة للاقتصاد، بينما تُنتج البطالة في سياق ذلك. والترشيد يتّم في جميع حقول ومجالات الاقتصاد، حيث لم تستنفذ الطاقات الإنتاجية. وأكثر القطاعات اشتغالاً على هذه العملية ـ الترشيد، هي الصناعة، ولكن الخدمات أيضاً، أكثر القطاعات وعداً في سوق العمل، لكنها لن تنجو من هذه العملية. فالبنوك الأمريكية تقدم فوائد مرتفعة على الحسابات الجارية أكثر من البنوك الألمانية لحسابات التوفير. لذلك تقوم بعملية الإنفاق والكفّالة جيداً، وأكثر من أية فروع أخرى أو مؤسسات أخرى، وفي هذا السياق يمكن الاتصال مع هذه البنوك على مدار الساعة، وفي ظل قبول الناس بالخدمات الهاتفية، يصبح طاقم العمل المرتفع الكلفة أمراً غير ضروري:

- البنك الألماني DB أغلق في عام ١٩٩٦ قرابة ٦٤ فرعاً له وطرد ٢٢٥٠ عاملاً، فارتفعت نتيجة العمل بنسبة ٣٧٪ وحقق أرباحاً وصلت إلى ٢,٢ مليار مارك.
- بنك درسدن (Dresdene Bank) أكبر ثاني بنك إقراض في ألمانيا، فبين أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٧ أعاد بناء طاقم عمله بتخفيضه بنسبة ١٠٪.
- بين أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٥ تمّت خسارة ١,٢ مليون فرصة عمل في إجمالي الصناعة الألمانية: صناعة الآلات ٢٢٣ ألف، الصناعات الإلكترونية ١٩٥ ألف، إنتاج الدراجات النارية والسيارات ١٦٠ ألف، وفي الصناعة الكيماوية ٧٣ ألف.

- كذلك إن Opel في روزلهاين (Russelhein) راضية جداً عن إجراءات الترشيد لديها. فبين كانون الثاني وتشرين الأول لعام ١٩٩٦ ارتفع الإنتاج لديها بنسبة ١٤٪ بزيادة ٢٨٥ ألف سيارة، وهذا الإنتاج يعود لـ ١١٦٥٠ عامل فقط، وهذا أقل من عدد العام الذي قبله بنسبة ٤,١٪
- أمّا فولكسفاكن VW فقد كان لديها ٢٤١ ألف مشتغلا في العام ١٩٩٦ وهذا أقلّ بـ ٢٠ ألف مشتغلا من العام ١٩٩٠ ولوحده في عام ١٩٩٦ ارتفع سعر أسهم الشركة بنسبة ٩٣٪ بينما تمّ إلغاء ٦٪ من فرص العمل داخل ألمانيا. كذلك ارتفع عائد البيع والتصريف بنسبة ١٣,٦٪ لدى الشركة بينما تضاعفت الأرباح بعد اقتطاع الضرائب عليها.
- كذلك هي المعطيات لدى ديملر ـ بنز و BASF لعام ١٩٩٦ تقليص عدد المشتغلين من ٨٧ ألف إلى ٢٨ ألف وزيادة سعر السهم من +٧٥٪ إلى +٩٨٪.
- قدمت خدمات الترشيد للشركة المساهمة سيمنس ما نسبته ١٠٪. وهذا أقلّ من المتحقق فعلا، فالشركة حققت منذ ١٩٩٢ مبيعات متزايدة. وأرباحاً متزايدة وتقليصاً في حجم العمالة. لوحده في عام ١٩٩٦ ارتفعت أرباح الشركة بنسبة ٢٠٪ إلى ما قيمته ٢,٥ مليارات مارك، وبين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ انخفض حجم عمالتها في ألمانيا ليصبح ٢٠٠ ألف عامل (الاستغناء عن ٥٠ ألف).
- إنّ قدرات الترشيد للشركات والمؤسسات الحكومية السابقة هي أكبر بكثير، فالقطارات الألمانية ترغب بتقليص طاقم العمل لديها حتى العام ٢٠٠٠ من ٣٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف مشتغلا. والبريد الألماني خطط لتقليص عمالته بحوالي ٦٨ ألف فرصة عمل حتى العام ٢٠٠٠[٥٣]

وهذه هي البداية، وإجراءات الترشيد ستدفع إلى تهديد ٤ مليون فرصة عمل أخرى. لذلك فالمرء يحتاج إلى مقارنة إنتاجية المؤسسات الألمانية مع بعض المؤسسات الأمريكية الفعالة جدا.

لدى أكبر البنوك الأمريكية Citicorp تحققت إنتاجية للعمل وصلت إلى ٦٨ ألف دولار للعامل الواحد. وفيما لو أراد البنك الألماني DB أن يحقق هذه النتيجة لتوجب عليه الاستغناء عن ٤٢٪ من مشتغليه أي ٣٠ ألف عاملا من أصل ٧٤ ألف من العاملين لديه. بينما يتوجب على Dresdener Bank و Commerz bank الاستغناء عن نصف طاقم عملهما من أجل الحصول على الإيرادات الأمريكية. ولدى شركة الاتصالات الأمريكية (Basific Telesis) يشرف العامل الواحد بالمتوسط على ٢٩٦ اتصالاً رئيسياً، ولدى شركة الاتصالات الألمانية Telekom يصل هذا إلى ١٧٤ فقط. مع أنّ الجهاز الإداري هنا أكبر وأقلّ فعالية. واستناداً للمعايير الأمريكية يتوجب على هذه الشركة (تليكوم) أن تستغني عن ٩٠ ألف من العاملين لديها. الإجمالي ٢٢٥ ألف). وتصورات كهذه هي موضع تطبيق في جميع الفروع الاقتصادية. والمثال هنا في الشركة المساهمة لوفتهانزا (Lufthansa) حيث هناك ٢٠ ألف عامل أكثر من المطلوب. وشركات التأمين (إمكانية الاستغناء عن ١٠٠ ألف مشتغل)[٥٤]

واستناداً لمعايير الفعالية هذه، فإن العمالة «الزائدة» تعدّ غير منتجة أو «غير فعّالة»، فإذا تمّ الاستغناء عنها في سياق إعادة تنظيم العمل، سيتم تخفيض التكلفة، فترتفع قيمة الأسهم. وفي الوقت الذي تعتمد فيه أسعار البورصة اليومية على هذه التغييرات المستقبلية في حجم العمالة، فإنها ترغم الشركات والمؤسسات على إعادة تنفيذها لهذه التغييرات، إذ يرغب المساهمون في الاحتفاظ بمزاجهم الجيد من خلال مواصلة تحقيق الأرباح وهذا هو السبب في ارتفاع مؤشر الأسهم الألمانية. إذ يظهر DAX بين أعوام ١٩٩١ وبداية ١٩٩٧ ارتفاعاً أسطورياً وصل إلى نسبة ٢٤٧٪ مع أنه في هذا الوقت تمت خسارة أكثر من مليوني فرصة عمل[٥٥].

مجتمع الـ ٨٠/٢٠ (*)

إذا تمَّ استخدام جميع إمكانات التكنولوجيا المتاحة اليوم في المصانع، والتي تستطيع أن تستبدل العمل الإنساني، سيمكن الاستغناء عن قرابة التسع ملايين فرصة عمل في ألمانيا الغربية لوحدها. سيرتفع معدل البطالة إلى ٣٨٪ (٥٦) وفيما لو تمّ استنفاذ جميع إمكانات الترشيد سيصبح في المستقبل القريب نظرياً بالإمكان إنتاج جميع السلع والخدمات من قبل ٢٠٪ من السكان، بينما يتحول ٨٠٪ الآخرين إلى عاطلين عن العمل (٥٧) ومن المؤكد أنّ مجتمعاً ديمقراطياً سيصعب عليه جداً تحمّل هذا الأمر. إلى أين يجب أن يقود جنون الفعالية ـ والترشيد؟ يمكن للعامل ــ الإنسان أن يكون فائضاً عن حاجة الشركة، ويمكن الاستغناء عنه، لكنه لايلبث أن يظلّ الإنسان في المجتمع. المجتمع الذي يعدّ بالنسبة للعامل كقاعدة أساسية للحياة، فيمنحه الشعور بالقيمة الذاتية، وإلاّ فإن الأمر يتحول لدينا إلى مسألة عادية، في أن ينسحب الخمس الثري الـ ٢٠٪ ويحيط نفسه بالأسلاك الشائكة، ويصبح من حق الأغلبية المتبقية، الـ ٨٠٪ أن تتساءل، أين هو التقدم الاجتماعي بعد مئتي عام من التصنيع.

وبعيداً عن مستوى الأجور، والمعايير الاجتماعية والبيئية، فثمَّة عدد كبير من الناس يتحول بشكل مستمر إلى «زائد» لا لزوم له، ويمكن الاستغناء عنه. وعندما تبرهن هياكل تنظيمية أو صناعية جديدة، أنها أكثر فعالية من تلك القائمة. يُبَادَرُ مباشرة بالضغط، وبدون تأخير إلى شق الطريق المناسب للوصول إلى قيمة الأسهم ــ المساهمون، والريوع المناسبة، وكلّما كانت الأسواق متشابكة مع بعضها البعض، كلّما كان حجم هذا الضغط أكبر.

(*) مجتمع الـ ٢٠ إلى ٨٠ أو مجتع الخمس الثري والأربعة أخماس الفقيرة، هو تقاطع مع الفصل الأول لكتاب «فخ العولمة» الذي ترجم إلى العربية في سلسلة عالم المعرفة بالكويت ١٩٩٨/٢٣٨ وعلى اعتبار أنّ «فخ العولمة» هو عمل ألماني أيضاً ـ شأن هذا الكتاب، فثمَّة تقاطعات أخرى يمكن تلمسها بينهما.

وفي ظلّ اعتبارات إنسانية، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة، في أنّ العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها. إنّ الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينّتج المشكلة، رغم الادعاء بقدرته (الميل) على حلها أولاً فالبطالة هي نتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة مع بعضها البعض في السياق الكوني. إنّ العمل موجود كفاية، لكنه لايحقق معدلاً للإيرادات أو الريع يصل إلى ما نسبته ١٥٪، والعمل من أجل ملايين من الناس يظل موجوداً ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة، لكن الرأسمال المعولم غير مستعدّ لتمويل هذه الوظائف. ويظل النمو الاقتصادي، الابتكار والتجديد، وظروف العمل المناسبة، مجرد وصفة قديمة للقضاء على البطالة، إذ تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

قد يكون من الصحة بمكان، أن فرصة عمل فعّالة، تستبدل فرصتين غير فعاليتين، لكن السؤال حول نوعية الحياة التي تتبخر هنا، يجعل المقارنة بين الفرصة الفعالة الجديدة، والأخرى التقليدية، غير مقنعة إنسانياً. ويظلّ السؤال فيما إذا كنا لانزال قادرين من خلال العولمة، على السيطرة وبقوة على إيقاع التقانة.

الكذبة الرابعة:
«إنّ الأجور في ألمانيا مرتفعة جداً»

«ربما ستبقى الزيادات ولفترة من الزمن تحت معدل التضخم.. فالاعتياد سنوياً على مال أكثر وأعطال أكثر، في طريقه إلى النهاية».

رئيس سيمنس. V Pierer

فيما إذا كان المستشار الاتحادي، وزير الاقتصاد، أو ممثل أرباب العمل، متفقين جميعاً حول ضرورة تحديد المسؤول عن الإخفاق المزعوم للموقع الألماني: وهو الأجور المرتفعة، فهم المذنبون أيضاً في عدم الاستثمار في ألمانيا، بينما تسجل البطالة أرقاماً قياسية. فمدراء الشركات الكبرى يطالبون بالأجور المنخفضة، حيث تستطيع شركاتهم بعدها المنافسة بفعالية أكثر.

ومنذ قيام جدل العولمة ـ الموقع، أصبح بالإمكان مشاهدة الطقوس ذاتها في محادثات الأجور والتعرفة. فالجمهورية حبست أنفاسها آملة، ألاّ تنطلق النقابات في مطاليبها من مستوى مرتفع للأجور. وحتى أعضاء النقابات، يدخلون في إدارة قرارات الأجور، فيضعفون بذلك موقعهم التفاوضي وموقع ممثليهم من العمال. أمّا المستشار الاتحادي فقد أفضى إلى وكيل الشركات ـ مخالفاً بذلك استقلالية المفاوضات حول الأجور، حيث تمنع هذه التدخلات، مطالباً كلّ من طرفي المحادثات بالتخفيض، ويقصد بذلك النقابات فقط. ونتيجة هذه الدعاية، إنّ الأجور الإجمالية في عام ١٩٩٧ قد سجلت النمو الأقلّ منذ بدء التسجيل الإحصائي لعام ١٩٥٨، بينما تقلصت الأجور الأساسية بما نسبته ٠,٥٪.

لماذا لايزال يُنتَج في ألمانيا

ومـن الغرابـة، أنّ الشـركات لاتـزال تنتـج فـي ألمانيـا، لاسيّما وأن النقابـة الاتحادية للصناعة الألمانية (BDI) تؤكد: أنَّ تكلفة العمل تعدّ مرتفعة جداً بالمقارنـة الدولية[٥٩] وبالرغم من أنَّ الأجور في البرتغال أو شرق أوروبا أقلّ مما هي عليه فـي ألمانيا، إلاّ أنه لايزال هناك فرص عمل. ولهذا سبب بسيط، والذي يُسـكت عنـه أو يتم تجاهله من قبل الشركات بطيب خاطر: فليس بسبب الأجـور، وإنمـا الإنتاجيـة هي العنصر الحاسم في المنافسة الدولية.

وهنا نسوق مثالاً بسيطاً لنفترض أنّ تكلفـة سـاعة العمـل فـي البرتغـال هـي ١٠مارك، ينتج العامل في هذه الساعة قطعة واحدة من سلعة ما. عامل ألمـاني آخـر ينتج السلعة نفسها ويحصل على ٤٠ مـارك. والفـرق، أنـه يسـتطيع وبنفـس الوقـت /ساعة/ إنتـاج سـت وحـدات مـن السـلعة، فهـو مـدرَّب ومؤهـل أفضـل مـن نظـيره البرتغالي، كما أنه يتعامل مع تقانة أكثر تطوراً، بينما تـأتي أيـام إضرابـه أقـلّ مـن البرتغالي أيضاً. وبذلك فإن أجر العامل الألماني الأكثر ارتفاعاً قـد تـمّ تـبريره، فهـو أكثر إنتاجية من مثيله البرتغالي.

والقياس الإحصائي، الذي يشكّل هنا معياراً أو مقياساً للإنتاجية في المقارنـة الدولية هو تكلفة أجر الوحدة أو القطعة، فهو الأجر الذي يدفـع فـي إنتـاج الوحـدة الواحدة من السلعة. وفي المثـال أعـلاه تبلـغ تكلفـة أجـر الوحـدة فـي البرتغـال ١٠ ماركات للسلعة، لكن في ألمانيـا ٤٠ مـارك لسـت وحـدات مـن السـلعة، أي ٦,٧٠ مارك للوحدة الواحدة. ولكي تتماثل تكلفة الأجر لكل سلعة منتجة في كلا البلديـن، يمكن لأجر الساعة في ألمانيا أن يرتفع ليصل إلى ٦٠ ماركاً.

في مقارنة واقعية للمثال أعلاه، يتكشّف لدينا أنّ إنتاجية العامل الألماني تعدّ أكثر ارتفاعاً منها في أغلب دول العـالم، وبذلـك فـإنَّ الأجـور المرتفعـة لقـاء العمـل المنجز تصبح مبررة فعلا، وتظلّ الحجة أنَّ الأجور في البرتغال منخفضة جداً حيـال الأجور في ألمانيا، فهي صحيحة أيضاً، ولكن عند المطالبة بتماثل أو تكيف الأجور

الألمانية مع مستوى الأجور البرتغالية، ليصبح الموقع الألماني أكثر جذباً للإنتاج والاستثمار، فذلك أمر غير منطقي. وبالعكس من ذلك، فالعمالة الألمانية تستطيع حتى المطالبة بأجور أكثر ارتفاعاً (في مثالنا ٦٠ مارك بدلاً من ٤٠) ولذلك، لايزال غير منتج أو مجزٍ بالنسبة للشركات ـ ومن وجهة تكلفة الأجور ــ أن تنقل إنتاجها إلى البرتغال.

في السنوات الماضية، ارتفعت الأجور أقلّ من ارتفاع الإنتاجية: ففي عام ١٩٩٧ توجب على أصحاب العمل أن يدفعوا وسطياً ٤٥ مارك لكل ساعة عمل. وفي المقارنة الدولية، تعدّ هذه القيمة هي الأعلى إطلاقاً (في عام ١٩٨٩ كانت لاتزال عند ٣٠ مارك للساعة) كذلك إنّ الأجر الوسطي قد ارتفع هو الآخر بشكل غير قليل، الأمر الذي لايتعب أصحاب العمل من التذكير به. لكن الذي يظلّ موضوعاً للصمت ولايُذكَرَ به، هو حقيقة أنَّ إنتاجية العامل قد ارتفعت أكثر: فمن ٥٥ مارك لعام ١٩٨٩ إلى ٨٥ مارك لعام ١٩٩٧، والفرق بين أجر الساعة وما يتحقق من إيراد في الساعة قد ارتفع هو الآخر من ٢٥ مارك لعام ١٩٨٩ إلى ٣٠ مارك لعام ١٩٩٧ ولهذا تجني الشركات أرباحاً مرتفعة جداً، والقدرة التنافسية الدولية تتحسن هي الأخرى أيضاً[٦٠]

وعندما يقارن المرء تطور تكلفة أجر الوحدة في بلدان صناعية متعددة، يتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ هذه التكلفة قلما ترتفع في ألمانيا وهي أقلّ مما هي عليه في هذه الدول[٦١] هذا الارتفاع لتكلفة أجر الوحدة كان بين ١٩٨٠ و١٩٩٧ في ألمانيا وفرنسا على أقلّه «والقيمة الأسوأ حققتها الدولتان: بريطانيا والولايات المتحدة، اللتان يتمُّ تصنيفهما عادة بمستوى تكلفة الأجر الأقل»[٦٢]: لقد تحولت ألمانيا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى منافس قوي غير أنّ خرافة الأجور المرتفعة والخوف الذي تبديه النقابات قد أحدثا تأثيرهما. في عام ١٩٩٧ كانت ألمانيا البلد الصناعي الغربي الوحيد الذي انخفضت فيه تكلفة أجر الوحدة من الإنتاج[٦٣]

يتحمل أصحاب الأعمال تكلفة المارك القوي

عندما ترتفع تكلفة أجر الوحدة في بلد آخر غير ألمانيا أقلّ منها في ألمانيا، يكون لهذا سبب آخر غير الأجور المرتفعة في ألمانيا. إنَّ تحسين حالة المنافسة الألمانية، يترتب عليه، أنَّ الطلب على المارك يتزايد، إذ يتم دفع ثمن السلع الألمانية به. ولأن ألمانيا لاتقدم هذا النقد ـ فهي تحاول أن تحتفظ بالتضخم عند مستوياته الدنيا من خلال تحديد كمية النقد ـ يصبح المارك محدوداً في سوق الرأسمال، فترتفع بذلك قيمته، وتتغير أسعار الصرف، حيث يصبح المارك أكثر تكلفة وتنخفض أسعار صرف العملات الأخرى. والنتيجة هي ارتفاع أسعار السلع الألمانية في الخارج. وهكذا يتم تخفيض مزايا التكلفة الألمانية بالنسبة لدول أخرى بشكل غير قياسي. ليقارن المرء ارتفاع تكلفة أجر الوحدة المنتجة، لدول عديدة، من خلال العملات الدولية، سيتكشّف له ارتفاع هذه التكلفة في جميع الدول تقريباً وبنفس المستوى[٦٤] إذ أن تكيّف أسعار الصرف يحمي الاقتصادات الأقل إنتاجية من التصفية. وبدون هذه الآلية، تصبح الدول الأكثر إنتاجية غير قادرة على المنافسة، هذه الآليات ستغيب تماماً مع تطبيق اليورو (Euro).

«إنَّ رفع قيمة المارك مقابل الدولار في السنوات ١٩٩٤/١٩٩٥ بنسبة ٢٦٪ يعني خسارة منافسة بما قيمته ٢٠٠مليار مارك... والتنازل عن نقطة مئوية لإمكانية رفع الأجور كان يمكن أن يحسن المنافسة للاقتصاد الخارجي بما قيمته ٧,٥ مليار مارك»[٦٥] تقلبات أسعار صرف كهذه، يتم قبولها من قبل الاقتصاد، لكن ليس للمطالبة بزيادة الأجور! ومن أجل تكرار نفس مساوئ التجارة الخارجية كما في المثال أعلاه من تخفيض قيمة الدولار، كان يجب على النقابات أن تنفذ ارتفاعاً للأجور بما نسبته ٢٧٪، وكان التركيب المثالي للشركات يمكن أن يكون، لو أنها استطاعت وقف أضرار المنافسة الخارجية، المتشكّلة في سياق أليات أسعار الصرف، عبر السماح بزيادة الأجور. أضف إلى ذلك، أنّه يتوجب فقط تكرار المقولة أنَّ الأجور مرتفعة جداً، ليأتي اليوم الذي يصدِّق العمال أنفسهم ذلك.

في تمعين آخر للأجور

«هل من الصعب فهم هذا؟ منْ يتوجب عليه أن يدخر، فليستهلك أقلّ، وعندما لاتستطيع الشركات تصريف إنتاجها في البلاد، سوف تتخلى عن مشتغلين»

رودلف أوكشتاين، Der spiegel 8/997

أصبح التقدم التقاني يتيح لنا، وبقوة عمل إنسانية أقلّ، أن ننتج المزيد من السلع. فكلما كان التقدم أفضل، كان العمل لوقت أقلّ، ويبدو هذا كأنه خلاصة منطقية، لكن الاستنتاج العكسي يقول: وبسبب التقدم التقاني يجب أن نعمل أكثر. فعندما تزداد كمية السلع المنتجة، يمكننا أن نستهلك أكثر. ولكن زيادة كمية السلع المنتجة، تحتم زيادة كمية النقد مماثلة للزيادة تلك، في يد المستهلكين القادرين، ليتسنّى لهم شراء الأشياء المنتجة.

فالأجور الأعلى تنتج أو تفضي إلى طلب أكبر على السلع المنتجة. وهنري فورد «Henry Ford» كان أول الصناعيين الذي طبق هذا المبدأ فعلياً. «السيارات لاتشتري سيارات» قوله المأثور هذا في الثلاثينات، دفعه إلى مضاعفة الأجور لعامليه. في سياق أمل مبرر، أنه من خلال زيادات الأجور سيتم شراء سياراته. وهذا المثال يظهر أنَّ الأجور المرتفعة لاتكون بالضرورة إلاً لصالح الشركات. فالأجر ليس مجرد عنصر للتكلفة في حسابات الشركات بل هو الشرط الأساسي لكي تصبح السلع قابلة للتصريف. وقفزة التوحيد الألماني لعام ١٩٩١، أظهرت بجلاء ما الذي يمكن أن يحدث لو وجدت قوة شرائية متزايدة. فلأجل إشباع الطلب المتزايد، راحت الصناعة الألمانية الغربية تخلق فرص عمل جديدة.

ويتذمر أصحاب الأعمال منذ سنوات من الأجور المرتفعة. وفيما تفعل هذه الدعاية فعلها وتنخفض الأجور الحقيقية، يعود أصحاب الأعمال نفسهم ويشتكون من انخفاض الطلب في البلاد. لاسيّما وأنّ نسبة الصادرات لاتتجاوز ٣٦٪ بينما يظل القسم الأكبر من

المنتجات يخضع لإمكانية التصريف داخل البلاد. وهذا ما لاتأخذه الشركات في حساباتها. إنَّ القسم الأكبر من صادراتنا يذهب إلى دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، أي الدول الصناعية، ولأنه، وفي معظم هذه الدول، كما في ألمانيا، يتم توجيه مفصلة الأجور نحو الأسفل، فلن يتوقع في المستقبل أية زيادة في الطلب(٦٦)

نعم، إنَّ الأجور في ألمانيا، هي أعلى منها في البرتغال أو التشيك، هذه حقيقة، لكنها لاتلعب أي دور في القدرة التنافسية للاقتصاد الألماني. وبالعكس من ذلك، هناك أسباب موجبة للمطالبة بأجور مرتفعة في ألمانيا، فأولاً: حالة الربح التي تعيشها الاحتكارات الكبرى، وهذا يجعل قدرتها على المنافسة ليست ضعيفة، كما تدعي هي. ثانياً: إنّ ألمانيا هي اليوم كما كانت، رائدة التصدير على المستوى العالمي، فالمنتجات الألمانية، لاتزال رغم تكلفة الأجور المرتفعة، موضع ثقة على المستوى العالمي. ثالثاً لم ترتفع الأجور منذ الثمانينات إلاّ قليلاً، بالرغم من أنَّ الناتج الاجتماعي الإجمالي قد أظهر معدلات نمو متزايدة. غير أنّ العاملين ظلّوا مستبعدين من الأرباح المادية المتحققة.

الترويج المستهدف للأجواء السيئة

«إنّ الشكوى من الموقع الإنتاجي لألمانيا، هي على الأغلب نتاج مصالح سياسية»

تقرير لجنة تقويم الموقع الألماني لمعهد البحوث الاقتصادية (ميونخ).

لاتزال ألمانيا، كما في السابق، رائدة في التصدير على المستوى العالمي، فحجم مايصيب المواطن من الصادرات السلعية هو أكبر من أية دولة أخرى في العالم (١٩٩٥ الولايات المتحدة ٢٢٦٤ دولاراً أمريكياً لكل مواطن، اليابان ٣٥٧٣ دولاراً، ألمانيا ٦٢٤٧ دولاراً لكل مواطن) وفي الأرقام المطلقة تصدر ألمانيا سلعاً أكثر (بقيمة ٥٠٦ مليار مارك) من اليابان (٤٤٣ مليار مارك) برغم أنّ اليابان تملك ٤٠ مليون مواطناً أكثر من ألمانيا. فحصة الصادرات الألمانية وحجم التجارة الخارجية يرتفعان باستمرار، وقد تعرض هذا النمو المتزايد، للتراجع قليلا أثناء فترة الوحدة الألمانية، عندما كانت الصناعة الوطنية تتجه إلى السوق الداخلية أكثر .

بلغ نصيب الصادرات الألمانية من الصادرات العالمية لعام ١٩١٣ قرابة ١١٪، وفي ذلك الوقت كان حجم التجارة العالمية جوهرياً أقل بكثير، وكان مقتصراً على دول محدودة، ولم يكن هناك «دول مصّنعة حديثة» بمفهوم اليوم، تلك، التي تُغرق الأسواق العالمية بمنتجاتها الرخيصة، منذ ذلك الوقت، وحتى اليوم، تغيّر الكثير: فالطاقات الإنتاجية في توسع تدريجي كبير، والرأسمال يستطيع أن ينتقل ويستثمر في أي مكان منّ العالم. ودائماً هناك دول في وضع يسمح لها تقانياً، أن تنتج سلعاً عالية ومتقنة، ولهذا فمن الطبيعي، أن تتراجع الصادرات الألمانية قليلاً في مساهمتها العالمية، وقد يعدّ هذه إشارة، على أنّ الدول النامية تقصّر المسافة بينها وبين الدول الصناعية، وأنّ الثروة أو الغنى يتوزع بعدالة على المستوى الكوني. لكّن هذه التطورات، وللأسف، ليست موضوعاً للمشاهدة أو التحقق. في نهاية الثمانينات كان نصيب ألمانيا من الصادرات العالمية لايزال عند نسبة ١١٪ وفي عام ١٩٩٥ كان لايزال عند ١٠٪ (بعدد من السكان تبلغ نسبته أقل من ١,٥٪ من سكان العالم) وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت الصادرات قليلاً «لاتوجد مشكلة موقع، فألمانيا تملك أفضلية في المنافسة الدولية» هذه نتيجة دراسة المعهد الألماني للبحث الاقتصادي (IWF)[٦٨]

فألمانيا يمكنها مبدئياً الاحتفاظ بموقعها المسيطر، رغم وجود الدول المصّنعة حديثاً وتحول البنى والهياكل الاقتصادية على المستوى العالمي[٦٩]

وعندما يكثر الحديث عن أنَّ الأجور والخدمات الاجتماعية مرتفعة جداً، يكون ذلك من قبل أولئك الذين يستطيعون رفع أرباحهم، من خلال الأجور المنخفضة وتقليص الخدمات الاجتماعية، وتحديداً هؤلاء الذين ينتفعون أكثر، وتعرض وجهات نظرهم في وسائل الاعلام يومياً. ويبدو أنه من السهل لمدعيّ الموقع (مرتفع التكلفة) أن يوقظوا الرأي العام.. «كأن ألمانيا الاتحادية هذا البلد ذو الإنتاجية العالمية، قد انحدر إلى وضع اقتصادي سيء، حيث لم يعد فيه غير القليل ليتم توزيعه على الناس»[٧٠] وتوظف الشركات الكبيرة على الدوام، الإعلانات في المجلات لتطالب بالتخلي عن الأجور المرتفعة والخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي يقتفي فيه الصحفيون أثر رجال الأعمال وأصحاب الشركات الكبيرة، لتقديمهم أمام الرأي العام.

وتسمح حرية انتقال الرأسمال المُنتجَةِ بفعل العولمة، للشركات بنقل إنتاجها إلى الخارج. وهكذا تقدِّم العولمة الإمكانية النظرية لنقل مواقع الإنتاج إلى الخارج، وسيلة ضغط بيد الشركات، حيث تستخدم جيدا في وسائل الاعلام، لممارسة الضغط على الأجور وحقوق العمال، بالرغم من أنّ ارتباط الشركات مع الخارج، يعتمد في الغالب على أسباب أخرى مختلفة جداً. فالتهديد بنقل مواقع الإنتاج إلى الخارج – بغض النظر عما إذا كان سيحدث أم لا – يتّم على المستوى العالمي كله. فالشركات الألمانية تُنتج في بريطانيا، او في الولايات المتحدة، والشركات الأمريكية تهدد بالانتقال إلى المكسيك أو البرازيل، إذا لم يتم تخفيض أعباءها في الضرائب والأجور، وفي البرازيل يتم التهديد بالانتقال إلى سنغافورة، وهناك تُسمِع سيمنس الحكومة، أنها يمكن، أن تنقل إنتاجها إلى فيتنام، في حالة سعي النقابات لزيادة الأجور... ومن سيهدد فيتنام بأثيوبيا؟

إنَّ تخفيض الأجور، لايحتفظ بفرص العمل، ولا يخلق الجديد منها. فالمنافسة العالمية بين المواقع – صراع الشركات من أجل التكلفة الأقل – تدفع بالتشغيل إلى حدوده الدنيا، وسيّان كيف يكون مستوى الأجور. وعندما يستخدم مصنعاً تقانة جديدة، لايعود يحتاج لأكثر من ٥٠٪ من العاملين لديه، ويكون بنفس الوقت، قد استغنى عن الـ ٥٠٪ الأخرى. والتخلي عن زيادة الأجور، يمكن أن يؤخر عملية الطرد أو الاستغناء هذه، لكنه لن يوقفها نهائياً. إنَّ القرار أحادي الجانب، حول هجرة الشركات الفعلية، أو مجرد التهديد بذلك، ينتج الخوف لدى العمال، فلا تلبث الشركات الكبرى أن تستخدم هذا التخوّف، بوعي وذكاء، لرفع نصيبها من الأرباح، وممارسة الضغط بتخفيض الأجور. وفي ظلّ هذا التهديد بنقل الموقع الإنتاجي إلى بريطانيا أو التشيك، يكمن الانحدار الاجتماعي – اللولبي، نحو الأسفل، والذي يستطيع دفع مستوى الأجور إلى مستوى معين، ليس في ألمانيا فقط، بل في بريطانيا والتشيك أيضاً. إلى أي مدى يمكن لهذه السياسة أن تستمر محققة أهدافها، يتعلق ذلك بمدى تقبّل السكان لها، أو البدء بالدفاع ضد دعاية الموقع الأكثر تكلفة، والتي يمكنها هدم مجتمعنا الديمقراطي.

الكذبة الخامسة:
«تتدخل الدولة كثيراً في الاقتصاد»

«فقط مع دولة نحيلة[*] فعّالة ومرنة، يمكن توفير الإطارات اللازمة لتخفيف عبء الضرائب والرسوم، عن العمال كما عن الشركات».
أولاف هنكل. رئيس اتحاد الصناعات الألمانية[٧١]

يكثر الحديث عن الدولة «الرشيقة» وهذا الاختيار اللفظي (رشيقة) يوهم، بأنَّ هذه الدولة هي موضع سعي ورهان، ذلك لأنَّ صفة «الرشاقة» تقدّم هنا بصفتها الإيجابية، فهي تميّز بنية أو جسدا لإنسان جذّاب، يتحول من «السمنة والترهل إلى النحولة والرشاقة». إنَّ تصورات اليوم عن البنية ـ الجسد المرغوبة، يتم إسقاطها على مدى فعالية الدولة. وكما هو اليوم مثال أو نموذج المجتمع الإعلامي عن «رشيقة ونحيلة» يجب أن تبدأ الدولة هكذا. ومن المثير للاهتمام، أنَّ كلمة «رشيقة» قد نشأت عبر خطيئة ترجمة مقصودة وواعية. فالتصور عن الإنتاج المرن، والدولة الرشيقة، يعود إلى الكلمة الانكليزية «Lean» نحيل، لكن كلمة Lean لا تعني رشيقاً ومرناً بقدر ما تعني «هزيلا ونحيفاً» ولو كان الحديث بدلاً من الدولة الرشيقة عن الدولة النحيلة، تكون الصورة الايجابية لهذا المفهوم، قد وصلت. فمن يريد أن يُدعى هزيلا ونحيلا، كما أنَّ إدمان النحالة هو في النهاية مرض. إنَّ قيمة هذا

(*) الاقتصادي العالمي «ميردال» استخدم مصطلح الدولة الناعمة Soft، أو الطرية. والمفكرون المصريون يستخدمون عبارة الدولة الرخوة. وفي كلّ الأحوال، فإن مصطلح الدولة النحيلة أو الرشيقة أو الرخوة، يقدّم صورة لتلك الدولة التي يُحكم عليها بتقليص مهامها وتراجع أدوارها وسحب إنفاقها الاجتماعي، لدرجة نحولها وهزالتها. كما هن فتيات اليوم، اللواتي يتملكهن هاجس الريجيم ـ والقدّ الميّاس ـ والمهم في أنَّ الصورة المقابلة للدولة التدخلية والضابطة لآليات السوق، ليست أكثر من صفات سيئة للترهل والبدانة، التي لا تنسجم مع روح العصر ـ المترجم.

التصور لأوهام الرشاقة، هي نتاج عصرنا. غير أنه يسود لدى الرومان اعتقاد، أنَّ «البدانة» جذابة، وإشارة للرفاه. وهذا ما ينطبق على الدولة أيضاً. فمن خلال انهيار اقتصاد الدولة الاشتراكي، ثم إنهاء التدخل الحكومي من الحياة الاقتصادية، اختُصِر النقاش واختُزِلَ في المقارنات الثنائية «السوق = جيد» و «الدولة = سيئة» بالرغم من أنَّ الفعالية الحكومية هي أكثر تجلياً في مستويات وميادين متعددة، وأكثر نفعاً وفائدة في أغلب الأحيان. إن الحقيقة الواقعية، هي أنَّ الدولة اليوم قد حكم عليها بالإبعاد نهائياً عن الفروع الاقتصادية، الأمر الذي يثير الدهشة. بالرغم من أنّه يجب أن يحدث العكس في الفروع والمجالات الاجتماعية. فالانقسام الاجتماعي يتطلب دائماً جهاز بوليس قوي، وقوانين لاحصر لها لحماية الملكية الخاصة.

على الدولة أن تتدخل

تحضّر الدولة، وتحضّر صورتها معها، بيروقراطيون جامدون وحادّوا الطباع. ينتظرون خلف مكاتبهم لنهاية خدماتهم أو للأسف، لقذف الحجارة والعراقيل في طريق المواطنين. صورة كهذه، تتم رعايتها، وتقديمها دائماً في الأوساط الإعلامية، فالدولة والبيروقراطية تحولتا إلى عنوان للجمود وعدم الفعالية. من هنا فالمطالبة بتراجع التدخل الحكومي لصالح المنافسة والسوق. لكن الدولة تملك جوانب أخرى إيجابية، إذ يقع في صلب سياسة الحكومة، بناء نظام اجتماعي فعّال، وبالتالي، فإنّ نشاط الدولة متنوع، متعدد ومبرر، كما تظهر الأمثلة التالية

- **ضمان الإطار القانوني:** يحتاج السوق إلى حيّز أو فضاء يعمل فيه، حيث تعمل الدولة على بنائه وحمايته، الأمر الذي يتيح المنافسة الاقتصادية للسوق. ويضاف هنا، منع قيام الاحتكارات. الكارتلات، والمنافسة الهدّامة. وضمان حق التعاقد، هو أيضاً من مهام الدولة، كما هو حماية المستهلك، والحماية في مكان العمل.
- **الإعانات المالية:** يتم تقديم المساعدات الحكومية، لتطوير التقانات من أجل نضج السوق ورفع فعاليته. ومن أجل تجنّب سقوط البنى والهياكل (صناعة الفحم الحجري) أيضاً، أو من أجل صياغة برامج لتعويض البنى والهياكل وتطويرها (ألمانيا الشرقية).

ثم تأتي فروع ومجالات أخرى كثيرة كموضوع المساعدة الحكومية: تقديم إعانات لتأسيس الشركات، بناء السكن الاجتماعي، وتسهيلات ضريبية بأشكال مختلفة. وبعد كلّ هذا، يتم رفض المعونات المالية للدولة باسم روح العصر النيوليبرالي، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق، وإعاقة لآلياته. فالمساعدات والتسهيلات المالية الحكومية والضريبية، وصلت في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١١٥ مليار مارك، رقم قياسي كهذا، يرجع إلى «فنكات الفحم»[٥] التي تغيرت ودخلت في الإحصاء، وبغض النظر عن انخفاض المعونات (بين أعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٥ بنسبة ١١٪)[٧٢]

وقد تمّ منح أصحاب السكن المستخدم من قبلهم تسهيلات ضريبية كبرى في عام ١٩٩٦، والتي تعدّ إعانات غير مباشرة، بما قيمته ٢,٩ مليار مارك. وللاستثمارات الصناعية في ألمانيا الشرقية ٢,٣ مليار مارك. وكعلاوة سكن خاص ١,٢ مليار مارك. تظهر هذه الأمثلة أنَّ المعونات المالية والتسهيلات الضريبية، كما هي الفعاليات الحكومية الأخرى، لا تستحق أن يحكم عليها ونبذها جميعاً. فغيابها يمكن أن يعرقل أو يوقّف عملية تحول بنيوية ما، وقد تكون إعادة إلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة مرة أمراً مكلفاً، وهذا ما يجب تمييزه تماماً.

جدول رقم (٢): المساعدات المالية الأكبر في ألمانيا ١٩٩٦[٧٣]

نوع المعونة	المجموع /مليار مارك
صناعة تعدين الفحم	٧,٧
بناء السكن الاجتماعي	٢,٩
مساعدات لاستثمارات الشركات (المدن الجديدة)	١,٦
تحسين بنية الزراعة	١,٣
معونات الفوائد لتحديث المساكن/ألمانيا الشرقية	١,١
معونات الفوائد لتأسيس كيانات مستقلة للأفراد القائمين لوحدهم	١,٠
تخفيضات زيت الوقود للمزارعين	٠,٨
المجموع	١٦,٤

(٥) Pfennig . أو مليم وهو بمثابة القرش من الليرة السورية، والمارك يساوي مائة فنيك.

- **الخدمات العامة:** ليترك المرء قرار بناء وتشييد مكتبات عامة للشركات الخاصة، هل كانت هذه الخدمات كما هي عليه اليوم؟ إذ لايزال اليوم مرغوباً اجتماعياً، أن يستطيع كلّ فرد التعامل مع المكتبات العامة، بدون ثمن لذلك. من هنا يجب تقديم المساعدات لهذه البنى الاجتماعية، فهي لاتحقق أي ربح نقدي. ولذلك يتم تمويل هذه الخدمات العامة، عبر الضرائب المفروضة من قبل الدولة، وهناك الكثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فكلّ المؤسسات الحكومية تأتي هنا: البنية التحتية للمواصلات (يسمح للجميع باستخدام الشوارع مجاناً) ونظام التعليم.
- **المؤسسات والشركات الحكومية:** تدخل الحكومة كرب عمل في مجالات عديدة، غير خاضعة لالتزام تحقيق الأرباح القصوى من جرّاء الخدمات التي تقدمها. وفي الوصول إلى تحقيق أهداف مجتمعية، يجب قياس أداء المؤسسات الحكومية، وليس قياس أرباحها. فالاتصالات، والبريد، والخطوط الحديدية كانت مؤسسات حكومية، لأنها كانت موضع تحقيق أهداف اجتماعية، من قبيل: التوصل إلى المعاملة بالمثل لجميع الناس ومن مختلف الأقاليم، أو لتحقيق الخدمات الأساسية قليلة التكلفة في فروع المواصلات، والاتصالات، بيد أن خصخصة هذه المؤسسات، تطرح تعظيم الربح، فوق أي هدف اجتماعي.

يتوجب على الدولة، أن تدخل في بعض الفروع والمجالات كرجل أعمال، فمن المنطقي، تقديم خدمة محددة. والمثال هنا: السكة الحديدية الاتحادية القطارات. فحيث وجدت الشركة الخاصة، يتعرض الزبائن للاستغلال، في ظل الموقع الاحتكاري للخدمة ذاتها. هنا يجب أن تقدم الشركة خدماتها تحت رعاية وإشراف الحكومة، فقد كانت القطارات تنظم حكومياً، وفي الوقت الذي كان المرء يسلك فيه طرقاً فرعية مختلفة، وغير اقتصادية للحكومة، كانت الأسعار لتذاكر السفر بالقطارات متساوية لجميع الخطوط من حيث ارتفاعها.

- **الضرائب البيئية:** إنّ الشركة التي تعمل باستمرار على تعظيم أرباحها في السوق، سوف تتخلى عن أية حماية للبيئة، طالما أن تلويثها للهواء، أو طرحها

للمياه الملوثة في الأنهار لا يترتب عليه أية التزامات. وهنا تكون الدولة مطالبة، إمّا بتصدير قوانين المنع، أو تحميل الشركات تكاليف الإضرار بالبيئة.

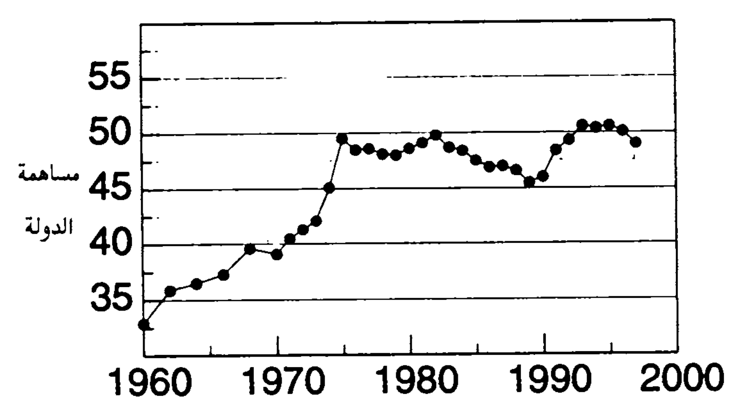
ومن أجل تصحيح نتائج السوق، غير المرغوبة، وغير الاجتماعية، يجب أن تتدخل الدولة. واليوم، تبدو الدولة، مطالبة بتصحيح الأخطاء الكثيرة، فالتنظيم والضبط، يحجّم غالباً سلطة السوق لبعض الشركات الكبرى. من جهة أخرى، تشكّل الدولة الضمانة الوحيدة للمقاييس والاعتبارات البيئية والاجتماعية. من هنا تبدو إعادة الهيكلة وكأنها حماية للضعفاء، عند الحدود الدنيا للحماية ذاتها.

هل حضور الدولة في ألمانيا أكثر مما ينبغي؟

«بمساهمة الدولة بنسبة ٥١٪، تعدّ ألمانيا أقرب إلى الاشتراكية، منها إلى اقتصاد السوق»

هولتسمان، بحوث البنك الألماني[٧٤]

ما الذي يعنيه حقيقة «الكثير» من الدولة. هذا ما لم يتم مقاربته في الجدل الدائر حول دور الدولة اليوم. وكقياس لمدى فعالية ونشاط الدولة، يتم إجمالاً حساب نصيبها أو نسبة الإنفاق الحكومي. ومساهمة الدولة أو حصتها هي إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج الاجتماعي الإجمالي (الرسم التوضيحي).



الرسم ٥: مساهمة الدولة (الغربية) من العام ١٩٦٠ حتى اليوم، بدءاً من عام ١٩٩١ إجمالي ألمانيا.

المصدر: دائرة الإحصاء الاتحادية ـ البنك الألماني، ايرنبرغ.

كانت مساهمة الدولة لعام ١٩٧٥ قد وصلت بصعوبة إلى ٥٠٪ من الناتج الاجتماعي الإجمالي، وبقيت منذ ذلك الحين ثابتة حول هذه النسبة. إنَّ قرابة نصف الإنتاج الاجتماعي، تحققه الدولة إذاً. غير أنَّ هذا ليس خاصاً بألمانيا، فالمقارنات الدولية تظهر أنَّ فعالية الدولة في ألمانيا تقع في الوسط من الدول الصناعية. ولأن الإنفاق على البنود الاجتماعية لم يرتفع، فقد ارتفعت البطالة بقوة، وارتفاع نسبة مساهمة الدولة قليلا، فرضتها عملية التوحيد (مصطلح: رسوم التضامن وانفجار العجز الحكومي) التي وصلت فقط إلى مستوى عام ١٩٨١، فقد توجّب أيضاً تقليص الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى. هذا الميل تتم تغطيته والتضليل عبره، لأنه ومن خلال العجز الحكومي تتدفق وسائل متزايدة لمدفوعات الفوائد، فمن خلال ذلك يرتفع العجز المالي لتعويضات البطالة، التي يتوجب على الدولة تقديمها. لذلك، تتضاءل الوسائل المالية لتأدية المهام الحكومية.

ولم يتمّ التخلي عن نشاط الدولة نهائياً، بل، ربما قيّد التدخل الحكومي فرص النمو في ألمانيا الاتحادية؟ إنَّ الادّعاء، بأن مساهمة للدولة أقلّ، تقود إلى نمو اقتصادي أفضل، يبرهن على صحته، أو حتى على رفضه. فمنذ عام ١٩٧٥ كانت مساهمة الدولة عند حدود القيمة ٥٠٪، وفي هذا الوقت، مرت ألمانيا بمراحل انتعاش اقتصادي، كما مرت بمراحل انكماش أيضاً، وهذا ما حدث في دول أخرى وفي نفس الوقت، في ألمانيا، من انتعاش وانكماش اقتصادي. فقد بلغ النمو الاقتصادي ما نسبته ١١٪، عندما ارتفعت مساهمة الدولة ما نسبته ١٠٪ وذلك بين أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ وبين أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٧ انخفضت حصة الدولة ثلاث نقاط مئوية، بينما لم يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلاّ قليلا، ١٢٪. وفي مقارنة بين الولايات المتحدة وألمانيا، يمكن ملاحظة أنَّه وبين أعوام ١٩٧٠ و ١٩٨٠ كان النمو الاقتصادي لكلا البلدين متشابهاً، فقد نما فعلياً بنسبة ٣٣٪، بالرغم من أنَّ مساهمة الدولة الأمريكية في التدخل الاقتصادي لم تتجاوز الـ ٣٣٪ بينما وصلت هذه المساهمة في ألمانيا إلى ما نسبته ٥١٪[٧٥] ويتم تفسير معدلات النمو الاقتصادية المرتفعة في دول صناعية قليلة، وبشكل أحادي، غير أنه وعندما يتوجب على دول كهذه، اللحاق وتقصير المسافات، فإن معدل النمو الاقتصادي، يجب

أن يكون لديها أكثر مما هو لدينا (ألمانيا). وحتى يصل متوسط الدخل الفردي الإيرلندي (١٤٠٠٠ دولاراً) إلى مستوى الألماني (٢٦٠٠٠ دولاراً) يجب على الاقتصاد الإيرلندي أن ينمو بقوة هائلة لردم هذه الفجوة.

إنَّ مساهمة الدولة هي في الجوهر، أداة دعاية وترويج. فالنظام الاجتماعي الألماني غير مُكِلفٍ وقابل للتمويل، والإنفاق الحكومي يعدّ ضرورياً ومفيداً بالمقابل. **فعندما يُنتَفَع من الاقتصاد تتم المطالبة بتراجع دور الدولة**، من جهة أخرى، تتم المراهنة والمطالبة بالدعم الحكومي للشركات في المنافسة الكونية. وفي ظلّ عدم التمييز لمساهمة الدولة، يصبح من الصعب الإجابة على سؤال تلك الخدمات أو المهام التي تؤديها الدولة، وتلك التي لاتؤديها.

جدول رقم (٣):

مساهمة الدولة في بعض الدول الصناعية٪ في الخدمات الاقتصادية لعام ١٩٩٧

الدولة	٪
السويد	٦٢,٦
الدانمارك	٥٩,٩
فنلندا	٥٥,٠
بلجيكا	٥٣,٨
فرنسا	٥٣,٠
إيطاليا	٥١,٧
أستراليا	٥١,٤
هولندا	٤٩,١
ألمانيا	٤٩,٠
اليونان	٤٤,٣
النرويج	٤٤,١
البرتغال	٤٢,٦
اسبانيا	٤١,٦
بريطانيا	٤٠,٦
ايرلندا	٣٩,١
اليابان(٥)	٣٦,٠
أمريكا	٣٣,٣

(٥) استناداً إلى معهد الاقتصاد تعدّ حصة الدولة أكثر بـ ١٢٪ لأنه لا يوجد فصل رئيسي بين الدولة والضمان الاجتماعي، كما هو لدى الدول الأخرى.

المصدر: *Wochenshaw II, Nr 01/997 S.36 und die welt, 7.5.996*

الجانب الآخر للدولة الناحلة

يتوجب على أنصار الخصخصة، أن يغتنموا الفرصة في بريطانيا، ويسافروا هناك بالقطار، الذي تمت خصخصته منذ عام ١٩٩٥ منذ ذلك الحين فالعرض والطلب هما الذين يمسكان بزمام الأمر. «فقد احتشد المحتجون مراراً، بسبب التأخير، وارتفاع ثمن البطاقات»(٧٦)، وفي حالات كثيرة فقد تضاعفت الأسعار، ولدى الاستعلام عن خطة وموعد السفر، يحصل المرء في ٦٠٪ من الحالات على معلومات خاطئة. «لقد أُنهكَ باعة التذاكر» فآلات قطع التذاكر لها من المفاتيح والأزرار، أكثر مما لدى الكمبيوتر، فيُعرِض عنها الناس. وحتى في ظل تذكرة سفر صحيحة، لا تصبح حال المرء أفضل: فالذي يريد تبديل قطاره، أو يبدل الطريق في العودة، عليه أن يدفع مرة أخرى، ينتظر طويلاً، ويسافر إلى مسافات أطول. وأن يسافر المرء عبر الباص، فليس أفضل، فهو الآخر قد تمت خصخصته»(٧٧)

الدولة «النحيلة» الرشيقة، لا تعني في النهاية تخصيص المؤسسات الحكومية، وهذا ينطبق في ألمانيا، أولاً وأخيراً، على الاتصالات، البريد، والقطارات. فإذا أريد لهذه الشركات والمؤسسات أن تعتمد اقتصاد السوق الحر وتتوجه نحو تحقيق الأرباح وتوسيع الخدمات، فإن «الرسالة أو الدعاية الاجتماعية» لهذه المؤسسات من خلال: تذاكر سفر بأسعار مخفضة لعائلات كثيرة الأولاد، مراكز اتصال هاتفية لمحتاجي المساعدة الاجتماعية، مبالغ مالية كمساعدات لموظفي البريد في الريف، أمثلة كهذه يجب أن تتخلى عنها»(٧٨) إنّ ربع شبكة القطارات الألمانية، واستناداً إلى دراسة الجدوى الاقتصادية، تعدّ غير مربحة، وعند تخصيصها، ستكون مهددة بالتوقف عن العمل، أو رفع الأسعار(٧٩) أما مؤسسة الاتصالات التي تخضع لمبدأ الربحية، فيتوجب عليها برغم «فعالية» بنيتها، أن ترفع التعرفة، حيث تستطيع تحقيق ريعاً أعلى للرأسمال وخدمة المساهمين فيها. ولايبقى إلا خاسري الخصخصة وهم الزبائن: متلقي الخدمة، وتحديداً العاملين. فمع الخصخصة لمؤسسات الدولة، تندفع البطالة بقوة كبيرة إلى الأمام:

• **القطارات الألمانية AG**: خفضت مستخدميها بين ١٩٩٤ و ١٩٩٧ من ٣٣٦ ألف إلى ٢٢٥ ألف، على أن تعود مرة أخرى خلال الخمس سنوات القادمة، وتخفض العدد إلى ٥٠ ألف مستخدماً، بحيث تتجنب القطارات مجدداً، علاجاً إسعافياً سريعاً[٨٠]

• **البريد الألماني AG**: تريد أن تنفذ بين أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فكرة الترشيد وبالتالي الاستغناء عن ٦٨ ألف فرصة عمل.

إنَّ ثمن «رشاقة» الدولة هذه أو نحولها، يدفعه المجتمع في شكل من البطالة، إضافة إلى ذلك إنَّ الخصخصة تأتي على تلك الشركات الحكومية القابلة لتحقيق الربح فقط، وبذلك تفقد الدولة بعد عملية الخصخصة واردات مالية هامة. لتغطية الخسائر في الشركات التي لا تقبل الخصخصة، لكنها مطلوبة لخدمتها اجتماعياً. هذه التي يتم تمويلها من خلال التعويض برفع الضرائب.

هل ستصبح الخدمات فعلياً، أقلّ سعرا، بمجرد تخصيص الشركات الحكومية؟

فبعد أن تمّ تخصيص مؤسسة الاتصالات، لتصبح «تليكوم» عملت على رفع رسوم الاتصالات أولاً وفي بريطانيا يعدّ السفر بالقطار نزهة غالية، وفي زحف التخصيص لخدمات رفع وإزالة القمامة، رفعت البلديات الأمريكية رسومها بنسبة ٦٩٪، رغم وعود التوفير المسبقة[٨٢] وفي ألمانيا تشاهد تطورات متماثلة، لدى شركة الكهرباء، والماء، ورفع القمامة. ورابحو الخصخصة لهذه الخدمات ليسوا من الزبائن أو المواطنين عموماً، والذين لم تأت وعود الفعالية المرتفعة، أو الرسوم المنخفضة لمصلحتهم. إنما لمصلحة المساهمين في الشركات العملاقة والكبرى. إنَّ RWE ضمت إليها مئتي شركة خدمات، في حين كانت VEW قد ضمّت مئة أخرى، و VEBA، أربع شركات أخرى (وهي جميعها تعمل في مجال إنتاج الطاقة والاتصالات) بينما ضمّت معامل بادن ٢٥ معملاً آخر إليها[٨٣] إنَّ هذه الشركات القليلة والمسيطرة (وهذا يعني أنّ الشركات الكبيرة تسيطر على السوق)

لاتقود فقط إلى ارتفاع الأسعار وتراجع الفاعلية، التي تـأتي فـوق قـدرات المواطنين على تحمّلها. إن المستخدمين السابقين في المؤسسـات الحكوميـة، كـانوا يحصلون على دخول جيّدة. وفي هذه الأثناء، ومع الخصخصة، فالأجور المنخفضة، وتجـاوز عقود الأجور (وتحديداً في اقتصاد النظافة والخدمـات) دفعتهـم إلـى الوقـوع ضحيـة المزيد من سوء شروط العمل في المؤسسات الخاصة، مقارنة بمثيلاتها الحكومية.

إنَّ المخاطر غير المتوقعة، ومشكلات الربحية، تثقـلان كـاهل الدولـة بشكل ملحوظ فالاستثمار في مصنع لحرق النفايات، يرفع عدد المؤسسات العامة للدولة، لكن تنصّل الجميع من المخاطر المالية للصفقات السريعة وتحميلها للدولة فقط، هـي أمثلة معاصرة. فالدولة تتحول إلى أداة في سياق تعظيم الأرباح للاقتصـاد الرأسـمالي الخاص، وهي هنا ليست أكثر من «دافـع للضريبـة» فالمخـاطر يتحملهـا الجميـع، والربح ـ عندما تتحسّن الأحوال ـ يعود للاقتصاد الخاص.

نعم يجـب أن يكـون هنـاك ضبـط ومراقبـة، ليتسـنّى للسـوق أن يكـون فعـالاً واجتماعياً. ماذا يمكن أن يُفهم تحت «المراقبة والضبط». لجنة الخبراء حول «الدولـة الرشيقة والحركية» بقيادة روبرت شولتز من الاتحاد الديمقراطي المسـيحي، طـالبت «بقوانين أقلّ، وبتخصيص أكثر... وتسريع في إجراءات منح التراخيص والموافقـات والتي تصبح من خلال «المراقبة والضبط» غير مناسـبة وتسـتغرق وقتـاً طويـلا. لجنـة التحكيم هذه عـالجت مقترحـات لـوزارة الاقتصـاد الاتحاديـة، مثـل كيفيـة تسـريع إجراءات التراخيص والموافقات، أثارت نقطة هامة، وهي العرقلة المستمرة لمشـاركة المواطنين في قضايا الاستماع لأصحـاب المشـروعات حيـن عـرض أفكـارهم والدفـاع عنها[٨٦]

إنَّ نظرة من خلف الستار تظهر أنَّ المسألة أكبر مما تبدو للوهلة الأولى. ففـي عام ١٩٩٤ تمّ إخبار الرأي العام بـ ٨,٢٪ من جميع حالات التراخيص، وفـي ٧,١٪ من جميع الحالات العامة (أي في ٥٨٪ من جميـع الحـالات) كـانت النتيجـة هـي الشكوى، ٨٠٪ منها تمت من قبـل الشـركات ذاتهـا. وإحصائيـاً فـإنّ الملفـات غيـر الكاملة تقود إلى التأخير وما يزيد عن ٧١٪ من الحالات تمّ البـتّ فيهـا بعـد نهايـة

عام كامل. وبالنسبة للمستثمرين لا تلعب هذه الإجراءات الدور الكبير: فاستناداً إلى أهمية ٢٤ عنصراً من عناصر اختيار الموقع الإنتاجي، وضع أرباب العمل، مدة الحصول على الموافقات في المرتبة ٢٠، وفي الحالات التي يحدث فيها الانتقاد أثناء الاستماع للأقوال، يشتكي أرباب الأعمال من فقدان التصويت بين الموظفين المكلفين بالحكم. بينما يطالب ثلثا رجال الأعمال بمشاركة العامة في الجلسات، حيث يأتي قبول الشركة لدى الناس بشكل أكبر بعد الاستماع إليهم.

وهناك أسباب أخرى لإعادة الهيكلة منها: إلغاء حقوق المواطنين بالمعنى الواسع، فمن خلال القوانين المريبة التي تعود إلى لجنة الحكم، يصبح المواطن بعيداً جداً عن الاقتصاد، بالرغم من أنّ سرعة إجراءات الاستماع قليلة. وعموماً لا يوجد ما يمنع من استخدام الإجراءات بفعالية أكبر. ولكن عندما يراد إبعاد الرأي العام، فلأن هناك أشياء، يُراد لها أن تكون أسراراً، ومن هنا يتوجب على المرء أن يكون منتقداً.

ما الذي يسوّق لنا «كتطور» في ظل دولة «نحيلة ورشيقة». هل هو «النحول» مع عواقب اجتماعية ومخاطر اقتصادية غير مدروسة. فالخصخصة وإعادة الهيكلية، ولقاء أي ثمن كان، هما نتاج عقيدة السوق، التي تحجب الرؤية اليوم، عن وظائف الدولة في الاقتصاد. فالذي يطالب بدولة نحيلة، في نفس الوقت، يطالب ببطالة أكبر وعدالة أقلّ.

الكذبة السادسة :
«تُظهر الاستثمارات الخارجية للصناعة الألمانية، أنّ ألمانيا موقع إنتاجي غير جذّاب»

«إنّ فرص العمل هي الصادرات الألمانية الأكبر».
أولاف هنكل: رئيس اتحاد الصناعات الألمانية[٨٩]

أسبوعاً بعد الآخر، يرى المرء كيف أنّ ألمانيا، أصبحت لاتجذب الاستثمارات. فرئيس اتحاد BASF للصناعات الكيميائية. يورغن شتروبه (Jürgen Strube) يدّعي أن المستثمرين الأجانب «يتحاشون ألمانيا»[٩٠] ويلقى هذا الانطباع تأكيداً من متحدث آخر لإحدى الشركات: بروكتر كامبل «Procter Camble». إنّ ألمانيا ليست أكثر من نقطة في الدانوب، «نحن نستثمر في كل مكان، لكن ليس في ألمانيا»[٩١] فألمانيا لم تعد تستقطب مستثمرين من الخارج. مرسيدس بنز تبني مصانعها في أمريكا، فولكسفاكن VW في كوريا الجنوبية وهذا أكبر دليل على ظروف الموقع السيئة في ألمانيا، وعلى الأجور المرتفعة، وعدم مرونة العمال، وعلى كثرة المراقبة والضبط من قبل الدولة، وعلى ارتفاع الضرائب!!

ما هي الاستثمارات الخارجية، ولماذا يُنشَط هناك؟

يمكن للمرء أن يفهم تحت مفهوم الاستثمارات الخارجية[٩٢] أنها مجموع الرساميل المتنقلة أو المهاجرة والتي تخدم مشروع أو بناء استثمارات إنتاجية في الخارج. وهكذا لا ينطوي تحت هذا المفهوم، بناء مصانع جديدة فقط، بل شراء استثمارات كانت قائمة بالأساس أيضاً. كذلك إن شراء ما يزيد عن ٢٠٪ من الرأسمال المساهم لإحدى الشركات «يعد استثماراً مباشرا في الخارج»[٩٣]

والسبب الرئيسي للاستثمارات الخارجية، هو الاستفادة والاطمئنان إلى الأسواق الجديدة، هكذا يقول هلموت فرنر: (H. Werner) الرئيس السابق لمجلس إدارة مرسيدس ـ بنز «إنَّ زمن الصادرات الكلاسيكية قد ولى. وكمنتج محلي فقط. بالكاد يستطيع المرء البقاء، ولذلك يجب أن تستغل مرسيدس فرصها العالمية»[٩٤] وتفضل الشركات الكبرى التي تريد أن تبيع أكثر من ربع إنتاجها في الخارج، وفي المدى المتوسط، أن تنقل إنتاجها هناك إلى الخارج[٩٥] إذ تعدّ الاستثمارات الخارجية، فرصة كبيرة للقفز فوق القيود التجارية، كالرسوم الجمركية، وتقلبات أسعار الصرف. فالتغيرات الحادة في أسعار الصرف بين الدولار والمارك، تعدّ بالنسبة للشركات، من المخاطر الكبيرة. كذلك إن دولاً عديدة، تفرض رسوماً عالية على المنتجات المستوردة، لتصل إلى نتيجة مفادها أنَّ السلع يجب أن تنتج محلياً، فهذا يساعد على خلق فرص عمل داخل البلد.

إنَّ غزو أسواق جديدة والاستفادة من مزاياها، وتجنّب مخاطر أسعار الصرف المتقلبة، والتخلص من القيود الجمركية، لا يعني ضعف الموقع الألماني. ونادراً ما كانت إقامة فروع إنتاجية في الخارج مرتبطة بالمنافسة داخل ألمانيا. وعكس ذلك. فبناء أحد مصانع VW في الصين لم يلغِ أية فرصة عمل في ألمانيا، إنما أصبح سوق VW أكبر ونشأت فرص عمل جديدة، لأن الارتباط مع الفرع في الصين ظلّ قائماً. أو لأن البحث والتطوير ما يزال يرجع في تركزه إلى ألمانيا ولا إلى الفروع الخارجية للشركة. وفي هذا السياق أضافت: Die zeit «في مقابل كلّ ثلاث فرص، يتم إحداثها في الخارج، تقوم هنا في ألمانيا واحدة...»[٩٦] كذلك يصف البنك الاتحادي الألماني: «إنَّ الحالة الاقتصادية الجيدة قد شجّعت على شراء أسهم في الخارج» فالاستثمارات الخارجية هي إحدى استراتيجيات السوق، ونادراً ما يجب تعليلها في سياق الأجور المرتفعة في الداخل[٩٧] وهذا الارتباط مع الخارج يظهر القوة التي تتمتع بها المنتجات الألمانية، وفي أي حال لايعني ضعفاً للموقع الألماني، بل قوّته.

كذلك، ثمة أسباب أخرى للاستثمارات الخارجية، والتي لا ترتبط بقوة الصادرات الألمانية فالاستثمارات التي تصنف في حالة منافسة مباشرة مع الموقع الألماني، والتي تلغي فرص العمل داخل البلاد، أو التي لا تسمح باستخدام فرص عمل جديدة، غالباً ما يتم تقديمها كأعراض لموقع كسيح أو عليل، وما أقامته سيمنس من مصنع للتشيبس: «Chips»، أو نقل لأجزاء من إنتاج شركات متعددة الجنسية إلى الخارج ينتمي إلى تلك الاستثمارات. وتتم المراهنة في هذه العملية على استعادة الشركات متعددة الجنسية، والشركات المتوسطة، من فروق تكلفة الأجور، والتسهيلات الضريبية في البلاد الأخرى. إنَّ الزعم، بأن القسم الأكبر للاستثمارات الخارجية يجد تفسيره في الأجور المنخفضة، هو ادعاء خاطىء: إذ أن ٧٥٪ من انتقال الإنتاج إلى الخارج و٨٠٪ من زيادات الاستثمار الخارجي لا يستمد تفسيره من تمايز أو اختلاف الأجور. والدليل هنا أنَّ صناعة الألبسة الألمانية وانتقال قسماً من إنتاجها إلى الولايات المتحدة، وإيطاليا، وحتى النمسا، لم يكن إلى مناطق منخفضة الأجور[٩٨] وفي دول الاتحاد الأوروبي، تستقطب إيرلندا استثمارات أجنبية، أكثر من البرتغال، بالرغم من أنَّ تكلفة العمل في البرتغال هي أقل من إيرلندا. وفي أفريقيا، حيث يتوقع المرء أن تكلفة الأجور أكثر انخفاضاً، وبالكاد يستثمر هناك أحد. فالنظام السياسي هناك غير مستقر، والبنية التحتية سيئة جداً، بينما الإنتاجية منخفضة جداً.

إنَّ السبب المركزي لانتقال مواقع الإنتاج، هو التنافس الضريبي المدمّر بين دول الاتحاد الأوروبي. فإيرلندا تحاول جذب المستثمرين الأجانب، من خلال تسهيلات ضريبية مغرية[٩٩] غير أنه لم يتأسس هناك الآلاف من فرص العمل الجديدة. فالذي حدث هناك، هو تمركز أو توطين وهمي للشركات (أسماء وعناوين) بهدف وحيد، وهو التمويه والتضليل عن الأرباح المتحققة من صفقات التصدير، فالشركات الكبرى تحول أرباحها إلى إيرلندا، بالرغم من أن عملياتها تحدث في دول أخرى من الاتحاد الأوروبي[١٠٠] وهنا يمكن لتشريع قانون ضريبي موحد أن يحلّ المشكلة (قارن الفصل الثالث).

غير أنّ القسم الأكبر من التعامل مع الخارج، يقوم على بواعث أخرى، فكما ذكرنا سابقاً، يُصنّف شراء الشركات في الخارج تحت «الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية» بالرغم من عدم الاستثمار هناك، بل يتم استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة. هذا الشراء أو الانتقال له أسباب أخرى، فمن خلاله يتم التخلص من منافسين غير مرغوبين، ووضع المعارف والعلوم وقوى العمل المؤهلة في خدمة الشركات الخاصة، ودائماً يتم الحكم بعد الشراء: أية عمالة أو أي آلة تعدّ أمراً زائداً.

الاستثمارات الخارجية كقوة دفع للعولمة

لاتنبىء الاستثمارات الخارجية الألمانية، عن أنّ الصناعة الألمانية تهاجر إلى الدول منخفضة الأجور. فتدفقات الرساميل تتجه هناك، حيث تتدفق السلع أيضاً. ويحصل هذا في الدول الصناعية (التي اتجهت إليها في عام ١٩٩٣ أكثر من ٨٨٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية الألمانية)[١٠] هذه التطورات تحولت في السنوات الأخيرة لصالح الدول النامية، التي استطاعت استقطاب قرابة ثلث الاستثمارات المباشرة لعام ١٩٩٦ والبلدان النامية هنا، هي الصين ودول جنوب شرق آسيا.

إنَّ قرابة ٤٤ ألف شركة متعددة الجنسية مع ٢٨٠ ألف مساهَمَةٌ أجنبية هي في هذه الأثناء في حوزة ثلث التوظيفات الرأسمالية المنتجة على المستوى الكوني[١٠٣] وهذه هي القوة الدافعة للعولمة. توجد اليوم شركات تتجاوز في موازنتها الناتج الاجتماعي الإجمالي لدول عديدة. لوحدها المئة شركة الأكبر التي حققت في عام ١٩٩٢ حجم مبيعات يزيد عن ٥٥٠٠ مليار دولاراً أمريكياً. ويقابل هذا تقريباً الناتج الاجتماعي الإجمالي للولايات المتحدة[١٠٤] كذلك إنَّ الاحتياطيات الإجمالية للثروات الخارجية لجميع الشركات متعددة الجنسية قد ارتفع بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ من ٦٨ مليار دولاراً إلى ٢٠٠٠ مليار بمعدل نمو وسطي سنوي من ١١٪، ومنذ عام ١٩٨٠ ارتفعت الاستثمارات الخارجية سنوياً بنسبة ٢٨٪ «وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من الصادرات العالمية (١١,١٪) وأسرع أربعة أضعاف من الناتج الاجتماعي

العالمي (٩,٨٪)[١٠٥]». وهذا يعني أنّ التشابكات والاندماجات الاقتصادية للعالم تتم بسرعة أكبر من الناتج الاجتماعي العالمي أو التجارة العالمية. غير أنه، وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاستثمارات الخارجية للدول الصناعية بقيت فيما بين هذه الدول تقريباً. الجدول ٤ يوضّح أهم البلدان التي تذهب إليها الاستثمارات الألمانية لعام ١٩٩٥

جدول ٤: توزيع الاستثمارات الألمانية الخارجية لعام ١٩٩٥، القيمة العالية المفاجئة لدول أوروبا الشرقية، تقوم على شراء وانتقال شركات من قبل تيليكوم ـ وفروع الطاقة الأخرى.

الدولة	مليار مارك
بريطانيا	١٠,٧
فرنسا	٨,٦
الولايات المتحدة	٨,٣
هولندا	٣,٣
إيطاليا	٣,١
هنغاريا	١,٩
النمسا	١,٤
سويسرا	١,٣
جمهورية التشيك	١,٢
إسبانيا	٠,٨
دول أخرى	٩,٤
المجموع	**٥٠,٠**

المصدر: ألتفاتر، مانكوبف، صفحة ٢٤٥، معهد الأبحاث الاقتصادية والبيئة الاجتماعية رقم ٢٥ صفحة ١٦

ولدى ملاحظة الفروع التي تستقطب أهم الاستثمارات، يمكن الاعتقاد أنه ومنذ بداية التسعينات فإن «المشروعات الطموحة» أو المفضلة، قد تغيّرت. إذ تذهب اليوم الاستثمارات الأقلّ إلى الصناعة التحويلية، فالاستثمارات الأكثر، تذهب إلى القطاعات المالية وفروع الخدمات. والقسم الأكبر من الاستثمارات الألمانية الخارجية، لا يعود لتأسيس فروع إنتاجية جديدة. بل إلى شراء مشروعات قائمة، حيث احتل شراء شركة هوكست Hoechst الألمانية للأمريكية متعددة الجنسية Marion-Marell بقيمة ٧ مليار مارك، ما نسبته ١٤٪ من مجموع الاستثمارات الألمانية الخارجية لعام ١٩٩٦ والاستثمارات الخارجية تملك أسبابها السياسية، كما يعلل ذلك البنك الاتحادي الألماني: بأن ضمان الاتحاد الألماني قد كلّف قرابة ١,٧ مليار مارك لعام ١٩٩٥[١٠٨].

فالشركات الألمانية، تستطيع الشراء والاستيلاء ـ وبسبب من المارك القوي والمستقر والمغالى في رفع قيمته ـ على أسهم شركات رخيصة التكلفة. حيث يعدّ الاستثمار في ألمانيا، ولنفس السبب مكلفاً جداً. حيث وفرت هوكست بشرائها الماريون ـ ماريل وبسبب رفع قيمة المارك، قرابة ٣٥٠ مليون مارك[٩]

جدول ٥: تصنيف الاستثمارات الخارجية في الفروع الاقتصادية للشركات في الخارج /مليار مارك

الفروع الاقتصادية	استثمارات مباشرة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣	معدل الزيادة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣٪
جميع الفروع	٥٦,٨	٢١,٦
الصناعات التحويلية	١٤,٨	١٣,٧
التجارة	٤,٠	٨,٧
مؤسسات إقراض	٨,٧	٤٦,٣
شركات مساهمة	٥,٧	٥٠,٥
مؤسسات تمويل	١٥,٣	٦٠,٠
تأمين	٤,٤	٣٣,٣
أخرى	٣,٩	١١,٠

المصدر. ألتفاتر، مانكويف، ص٢٥٩، وحسابات خاصة.

ليتصور المرء الحالة المعاكسة، بحيث أنّ الشركات الألمانية يتم ابتلاعها من قبل نظيراتها الأجنبية، وبالتالي تتدفق الرساميل إلى ألمانيا. حينها لن يتحدث أحد عن الموقع القوي لألمانيا. وحدها الاقتصادات القوية برساميلها، والمربحة والقادرة على المنافسة، تستطيع التوجه نحو الخارج «كشركات ـ شراء ومساهمة». ونحن لا نعتبر أن هناك ضعفاً في الصناعة اليابانية، فيما لو أقامت اليابان مراكز إنتاجية في بلادنا. بل نعتبره قوة للصناعة اليابانية. وقد لا يخطر في بالنا، أنَّ اليابان تصدر بذلك فرص عمل. ويمكن القول أكثر من ذلك أنَّ المنتجات اليابانية ناجحة لدرجة، أنها يمكن أن تُنتج في كلّ مكان. ومن أجل شراء أسهم الشركات،

تحتاج الشركات المشترية إلى رؤوس أموال ضخمة، وهذا مايوجد في ألمانيا بكثافة. كذلك تؤكد دراسات معهد الأبحاث IFO: «أنَّ الدليل على القوة، هو أن يكون الاقتصاد الألماني ـ قوته المالية وأرباحه ـ في وضع يسمح له أن يحسن ويعزز موقعه التنافسي في السوق العالمية، من خلال شرائه لشركات أجنبية»(' حتى أنّ البنك الاتحادي الألماني يعلن: «أنّ الحالة الاقتصادية الجيدة للاقتصاد تشجع على شراء الشركات الأجنبية»[١١١]

في عام ١٩٩٥ لم تتجاوز التدفقات الأجنبية إلى ألمانيا الـ ١٣ مليار مارك[١١٢] ونظرة بسيطة إلى هذه الأرقام تقارب الاستنتاج، أنَّ ألمانيا لم تعد جذابة للمستثمرين الأجانب، وكما أعلن سابقاً «فإن معظم الاستثمارات الألمانية الخارجية، تقوم على شراء الشركات»، يتضح بذلك أن «القسم الأكبر للاستثمارات لا يصنّف كرساميل هاربة، بقدر ما هو زحف للغزو والاستيلاء على أسواق جديدة»[١١٣]

ألمانيا جذّابة للرأسمال الأجنبي

تعدّ الاستثمارات الخارجية المباشرة للصناعة الألمانية منذ ١٩٧٩ أكبر من الاستثمارات المباشرة للصناعة الأجنبية في ألمانيا[١١٤] غير أنّ سوق سندات الأوراق المالية والأسهم يقدم صورة مغايرة لذلك: فبين ١٩٩١ و ١٩٩٥ استثمر الخارج ٣٦٥ مليار مارك في الأسهم الألمانية، وهذا أكبر من شراء المستثمرين الألمان للسندات الأجنبية. هذه القيمة أكبر بكثير من الرصيد السالب للاستثمارات المباشرة والبالغة ١٤٤ مليار ماركاً ألمانياً. وكما يبدو، فقد اشترى أصحاب رؤوس أموال أجانب أسهماً كثيرة في شركات مالية ألمانية، لكنها لا تظهر في إحصاءات الاستثمارات المباشرة الأجنبية للدول الأخرى في ألمانيا. ولذلك فإنَّ حجم التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى ألمانيا هي أكبر مما يتضمنها الاقتصاد القومي فالموقع الألماني لايزال جذاباً للرأسمال الأجنبي، غير أنه يدخل إلى ألمانيا في صور مختلفة لما تصنّفه الإحصاءات: كاستثمارات مباشرة.

إنَّ الاستثمارات الداخلية للشركات الأجنبية في ألمانيـا، يمكنهـا تـبرير قـوة الموقع الألماني وذلك للاعتبارات التالية:

- رفع قيمة المارك المبالغ فيها، نظراً للطلب الكبير عليه.
- يسجل الميزان التجاري فائضاً منذ سنوات (تمّ تقليصــه لفترة قصيرة بسبب من انتعاش إعادة التوحيد) فالمنتجات الألمانية تباع فــي الخارج جيداً، وحتى في الأوقات التي يتم فيها رفع قيمة المارك.
- تعد اليابان البلد الوحيـد الآخـر، الـذي يـبرهن منـذ سـنوات علـى رصيـد سـالب لصادرات الرأسمال الصافي للاستثمارات الأجنبية. بيد أن الين اليابـاني، يخضـع غالباً لضغط رفع قيمته ــ كمـا هـو المـارك. والـذي يجعلـه (اليـن) يتجـاوز القيمـة الحقيقية له. فاليابان وألمانيا يتم الحكم عليهما من قبـل «سـوق العمـلات الصعبـة بشكل مغاير»[١١٦] برغم ذلك، تضطر اليابان للاستثمار المباشـر فـي دول جنـوب شرق آسيا، باعتبار هذه الدول مشترٍ أساسي للإنتاج الياباني، لأنَّ «صادرات السلع الصناعية الجماهيرية تصطدم بالمقاومة السياسية للدول المستوردة»[١١٧]

تأثير الاستثمارات الخارجية، أو أين تكمن المشكلة فعلياً!

إنَّ انتقال المشروعات والشـركات الألمانيـة إلـى الخـارج، يلغـي فـي جميـع الأحوال، فرص عمل في ألمانيا. والسؤال الذي يطرح نفسـه، فيمـا إذا كـان العمـال هناك، حيث الاسـتثمارات، يسـتفيدون مـن هـذا الانتقـال. وحيـن يميّز المـرء بيـن الاستثمارات في الدول الصناعية، وتلك التي في الدول النامية، يصـل إلـى النتيجـة التالية:

في كل مكان من العالم، يسيطر ضغط التكلفة المتزايد على الشـركات، بينمـا يتم إلغاء فرص العمل بدعاوى الترشيد، حيـث يُمكِـن ذلـك. فالتوظيفـات الإنتاجيـة الجديدة، يتم تأسيسها منذ البدء مكثفة للرأسمال في ظل استخدام تقانـات جديـدة، وفرص العمل التي تتم خسارتها بسبب الانتقال إلى الخارج، لا تبقـى متوفـرة هنـاك في الخارج بنفس الحجم.

يمكن تمييز زيادة تشغيل محدودة لدى الشركات فوق القومية وذلك في الدول الصناعية، لكن هذه الزيادة، تأتي دائماً دون الزيادة المتحققة في حجم المبيعات والأرباح لهذه الشركات. فالاستراتيجيات الشاملة للإنتاج المندمج دولياً والتسويق والربح لدى هذه الشركات، تضع إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها، أكثر من محاولتها لخلق فرص جديدة[١١٨]

وفي الدول النامية يتركز خلق فرص العمل، في المكسيك، والصين، والدول المصنّعة حديثاً في جنوب شرق آسيا، وفي أقاليم أخرى، يتراجع الطلب نسبياً على العمالة. ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا تمّت خسارة ٧٠ ألف فرصة عمل، بالرغم من أنّ أموال الشركات الألمانية في العالم الثالث قد ارتفعت بما قيمته ٨ مليار مارك، في الوقت الذي خفضت فيه الشركات الألمانية ما بين ١٩٩٠ ــ ١٩٩٣ مجموع عمالتها، في فروعها في الدول النامية بما مقداره ٤٣ ألف فرصة عمل[١١٩]

إنَّ استخدام إمكانات الاستثمار في الخارج، بشكل لم يسبق له مثيل، هو السبب في التنافس الحاد والمحموم لمواقع الدول فيما بينها. فهنغاريا تدفع ثمن فرص العمل الجديدة، بهدايا ضريبية منخفضة، وبريطانيا، تدفع ذلك الثمن، عبر إعادة استغلال عمالها. **وفي المحصّلة النهائية، فإن هذا التنافس لايخدم أحداً، بل يقود إلى التدهور الاجتماعي، وإلى عجز موازنة الدولة. وتماماً فإنَّ الفرص والإمكانات التي أنتجتها الدولة للاستثمارات الخارجية المباشرة، هي التي تحفر قبر الدولة: فالشركات فوق القومية والعابرة، تستطيع اليوم أن توقع بالمجتمعات والشركات ضد بعضها البعض. فحركة رأس المال وحرية انتقاله، هي التي أنتجت هذه الفوضى، وعبر هذه الفوضى يحقق الرأسمال شروطه على أكمل وجه.**

وفي سياق اعتبارات اقتصادية شاملة، فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرصة عمل، وهي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أقسام الكرة الأرضية. وتقود إلى الخضوع لإجراءات الترشيد وخسارة فرص العمل. ومثال ذلك الضغط هو صناعة السيارات الألمانية، التي رفعت حجم مبيعاتها الخارجية بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ بنسبة

٢٠٪، بينما قلّصت عدد مشتغليها في الخارج بنسبة ٣٪[١٢٠] وهكذا سواءً في ألمانيا أو في خارجها، تتعرض فرص العمل للتآكل والاضمحلال، وكلّ ذلك بسبب العولمة وتداعياتها، العولمة وآلياتها.

إنَّ الحجج المتداولة اليوم في النقاش الدائر حول الاستثمارات الخارجية، لا تصمد أمام التحليل الدقيق:

- فالرصيد السالب للاستثمارات الألمانية الخارجية، ينبىء بالقليل عن تدفقات الرساميل الفعلية، وبالتأكيد، فإنَّ الاستثمارات الخارجية للصناعة الألمانية، تعدّ مؤشراً على نقص جاذبية ألمانيا، كموقع استثماري أو إنتاجي.
- تدفع الاستثمارات الخارجية إلى المزيد من ارتباط وتداخل الشركات فوق القومية، إذ يصبح بمقدورها التهديد بالهجرة إلى البلاد منخفضة الأجور والتكلفة، فلاتعود تحتاج إلى الالتزام بقواعد البلدان الوطنية. فتستطيع تنفيذ مطالبها حول اليد العاملة والموقع الإنتاجي الأقلّ تكلفة، وفي سياق كلّ هذا، يتم تقويض السلم الاجتماعي على المستوى الكوني.
- والأكثر قابلية للتشكيك، فيما إذا كان بمقدور الاستثمارات الأجنبية خلق فرص عمل جديدة، بحيث تعدّ ملائمة لمكافحة البطالة في الصناعة ـ والبلدان النامية. والأهم من كلّ هذا، أنّ تقانة الدول الصناعية، هي من الأنواع المنتجة جداً، بحيث أنَّ النمو الاقتصادي العالمي، يمكن أن يتحقق دائماً، بعدد متناقص من البشر.

الكذبة السابعة
«اليورو يفيدنا جميعاً»

«أُريد القول أيضاً، ما الذي يهددنا، حين لا نهتدي جميعاً إلى هذا الطريق. يهددنا سباق تخفيض قيمة النقد، الحروب التجارية، الحمائية، ترشيد السياسة الاقتصادية، التضخم، وربما الانكماش».

رومان هرتسوغ: الرئيس الألماني السابق، أمام البرلمان الأوروبي

مزايا العولمة ـ المصغّرة

إنَّ إدخال العملة الأوروبية الموحدة، يعدّ مثالاً راهناً، على الطريقة التي توجَّه بها العولمة، أو التي يمكن أن توجَّه بها. فكما أظهرنا في الكذبة الأولى، كيف أنَّ السوق الداخلية الأوروبية هي أحد مشروعات العولمة. والاتحاد النقدي سيعمل على تكثيف العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية، فتتمخض عن ذلك، النتائج ذاتها: منافسة اقتصادية أقوى بين الدول المشتركة، والنشاط الاقتصادي يتحول إلى جزء «عالمي».

وبرغم التخوّف المنتشر بين السكان، من خسارة «المارك» باعتباره «رمز الرفاهية» فإنَّ كلّ سياسي في ألمانيا، مع تطبيق اليورو، والنقاش لايزال مستمراً حول موعد ومعايير الدخول. فالاتحاد النقدي الأوروبي، بالنسبة لهيلموت كول، المستشار الاتحادي السابق «قضية سلام وحرية في القرن الواحد والعشرين»[١٢٢] وهكذا، قليل من النفع المتفق عليه، والحجة المركزية لتطبيق اليورو هي

سياسية فالنقد الأوروبي المشترك، يعزز اندماج الدول مع بعضها البعض أكثر مما هو عليه اليوم، وبذلك يتوجب تدعيم وتقوية الاندماج الأوروبي، ومن خلال ذلك، تصبح الحرب بين الدول، أعضاء الاتحاد، أقلّ احتمالاً

ويأمل المرء من تطبيق اليورو، منافع اقتصادية «فاليورو سيشجع التجارة، وبالتالي الرفاهية، ويضمن فرص العمل، وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على ألمانيا، باعتبارها بلد التصدير رقم واحد في أوروبا»[١٢٣] هذا ما يؤكده، هاينريش بيرر: رئيس اتحاد سيمنس. يتوجب داخل دول الاتحاد الأوروبي، أن يتمّ الدفع بعملات مختلفة، فلو أرادت الشركات تصدير منتجاتها، أو استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات، فإنَّ الأسعار المستقبلية لهذه التحويلات غير مضمونة. إن إجراء وإتمام الصفقات التجارية الخارجية، يتحول غالباً إلى لعبة حظ، بحيث يرتبط عائدها بسعر صرف العملات لتلك الأعمال التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ البنوك تطلب رسوماً مقابل تبديل العملات، وكلّ هذا يرفع من تكلفة الصادرات والواردات. هذه التكلفة التي تتحملها الشركات الناشطة عبر الحدود، يمكن تجنبها عند وجود العملة الموحدة. فاليورو يفيد هذه الأعمال بالدرجة الأولى.

إنَّ العملة الموحدة ستخفِّض تكلفة الأعمال والصفقات التجارية بما يقدر بحوالي ٤٠ مليار مارك، بينما يقدر التوفير لاقتصاد التصدير الألماني بثماني مليار مارك(١٢٤). حيث، تغيب المضاربات على أسعار الصرف بين الدول المشتركة، وتبدأ الفوائد بالانخفاض تدريجياً على امتداد أوروبا (من خلال المنافسة العالية للبنوك).

مساوئ وأضرار إدخال اليورو

«بعض زملائي، من أقاليم أخرى، مثل لافونتين، أو سيمونيس، سوف يندهشون من المنافسة الحادة التي يطلقها اليورو، فهؤلاء لم يستعدوا.

هذا الحماس غير المتروي لليورو، لاأستطيع مجاراته، إذ يتوجب على النقابات أن تعيد التفكير أيضاً، ففي بلاد اليورو سيتم تصادم بنى اجتماعية، وأجور، وتكلفة مختلفة، وبدون حماية، فعندما يكون اليوم ٧٠٪ إلى ٩٠٪ من أعمال البناء لمعرض ميونيخ تنفذها شركات من إيرلندا، البرتغال، أو إسبانيا، فإن هذا تذّوق أولي للمنافسة القادمة مع اليورو».

ادموند شتويبر، رئيس وزراء بَيَرن[١٢٥]

وبذلك فهو يملك كامل الحق (رئيس الوزراء)، فإذا كانت الارتباطات والنشاطات الخارجية للشركات مربحة وأقلّ مخاطرة مالياً، فإن هذه العلاقات التنافسية بين الدول المشتركة في اليورو، ستزداد حدة وتفاقماً.

فانخفاض تكلفة الصفقات والأعمال التجارية في ظل النقد الموحد، مسألة قابلة للمقارنة مع قيام أو تأسيس السوق الأوروبية الداخلية في ١٩٩٢/١/١، فقد توصل حينها تقرير Ceccini بعد استطلاع للرأي وسؤال ١١ ألف شركة إلى أنه وفي إطار التبادل السلعي الأقل تكلفة، سيتمّ إحداث خمس ملايين فرصة عمل جديدة. غير أنه ومن خلال التنافس المتزايد، فقد تولّد عن ضغط الترشيد الذي نفذته الشركات والمصانع، إلغاء فرص عمل قائمة، أمّا إدخال وتطبيق اليورو، فسيقود إلى النتائج نفسها.

فعندما يتوجب أن ترتبط دول إلى بعضها البعض من خلال سياسات نقدية لأسعار صرف مرنة، سيقود هذا إلى نتائج سلبية على الدول ذات الصناعة قليلة الإنتاجية. وطالما أنَّ هناك دولة تستطيع رفع إنتاجها أكثر من دولة أخرى، فلابد من ظهور تقلبات في أسعار الصرف. والبلد الأقوى يستطيع تصدير منتجاته بشكل أفضل، بينما تصبح البلد الأخرى من خلال هذه العملية أضعف اقتصادياً. ومن خلال تخفيض

عملتها تستطيع الدول الضعيفة أن تحقق مزايا تنافسية لصناعتها، مع أنها ستدفع في الوقت نفسه أسعاراً أعلى ثمناً لوارداتها، بينما سيرتفع التضخم لديها. وفي النتيجة، يجب خفض الطلب وذلك لتجنب ارتفاع الأسعار، وبغير ذلك سيتم قريباً، استنفاذ مزايا التصدير نهائياً.

بيد أنَّ سياسة من هذا النوع، لايمكن تنفيذها ببساطة، وتحديداً في الأوقات التي تكون فيها البطالة مرتفعة، لأن تجميد الطلب، عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي مثلاً، سيقود إلى تفاقم الأزمة في سوق العمل. ولذلك، إنَّ تخفيض قيمة النقد، ما هو إلا مرساة نجاة لا أكثر ولا أقل والتي لا تلجأ إليها الدول إلاّ في حالات الضرورة القصوى، وحين يتوجب ذلك. وعندما يُعمل «بصمام الأمان» هذا، إذ تملك نفس العملات قوتها الإبرائية في جميع الدول، تكون الصناعة الضعيفة مرغمة على تخفيض تكلفة إنتاجها، كي تستطيع البقاء والمنافسة مع الصناعة الأجنبية.

ويعدّ هذا ممكناً في المدى القصير، من خلال فرص العمل، تخفيض الأجور، وتقليص الخدمات الاجتماعية. أمّا خاسرو اتحاد نقدي متسرّع، سيكونوا من العمال والمستخدمين في البلدان الضعيفة اقتصادياً، لكن الدول القوية اقتصادياً ستربح من العملة الموحدة أكثر بكثير من تلك الدول الضعيفة اقتصادياً. أمّا الفجوة أو اختلاف مستوى التطور بين الدول، سيصبح أكبر وبسبب اختلاف مستويات الإنتاجية بين هذه البلدان، إذ أنَّ الدول القوية، تملك مزايا تنافسية، مؤهلة لتصبح أفضل مستقبلاً «ففي الفروع المالية لا يوجد أسرار، في أنَّ البنوك الألمانية الكبيرة، ستنطلق من هنا، بعد إدخال اليورو، لتقوية مواقعها في أوروبا، لجهة المزيد من القوة والنفوذ»[١٢٨] فالمارك يخضع دائماً لضغط رفع قيمته مقابل العملات الأوروبية الأخرى، لأن الصناعة الألمانية تستطيع رفع إنتاجيتها في فروع عديدة، أكثر مما يستطيع منافسيها. وإذا لم يكن تخفيض قيمة العملات الأخرى ممكناً، سيزداد تفوق الصناعة الألمانية. «بتطبيق اليورو في القسم الكبير من أوروبا ستتمكن ألمانيا أخيراً من لعب ورقة الإنتاجية والفعالية.. حيث لا يستطيع أي بلد أن يستمد قدرته التنافسية دائماً من خلال تخفيض قيمة العمالة»[١٢٩]. والنتيجة ستكون الانفكاك والانفصال، فالهياكل الاقتصادية الضعيفة،

سيزداد ضعفها وسقوطها، أمّا المراكز فهي الرابحة. ولمنع هذا أو تغيير مساره كان ينبغي توفير مبالغ أكثر مما هي عليه اليوم، لبرامج تشجيع البنى والهياكل الأوروبية، فما يتمّ تقديمه اليوم لهذه المهمة، غير كافٍ.

يجب على المرء أن يكون محاذراً، لكي يصف مواطني ألمانيا ـ البلد الاقتصادي ذي الإنتاجية العالية ـ بأنهم الرابحون، فمن خلال العملة الموحدة ستصبح اختلافات التكلفة، أكثر شفافية، بينما يمكن للشركات الكبرى أن تكون أقوى مما هي عليه اليوم، مستغلة التمايزات المترتبة على التطور. فعندما تنخفض تكلفة الصفقات والأعمال، تصبح فروقات التكلفة أكثر انخفاضاً مما هي عليه الآن، والعامل الحاسم في مسألة الموقع الاستثماري أو الإنتاجي. ويمكن لحكومات مختلفة أن تكون ضحية الإيقاع بها، وضد بعضها البعض، من قبل الشركات المتعددة الجنسية، حيث يتمّ عبر ذلك تسريع عملية التآكل الاجتماعي للمزايا والخدمات. غير أنّ النقابات، بوق العمال، لا تزال في الظاهر تستمع إلى الإيقاع الدولي، عندما تُرَدَد كلمة «اليورو». فالذي يريد أوروبا اليوم، عليه أيضاً أن يقبل باليورو (والاتحاد النقدي) ولا يوجد طريق آخر، هكذا يعلن رئيس OTV «هربرت ماي»[١٣٠] ولذلك، يجب على النقابات أن تتحد ضد اليورو، أحد المدراء الصناعيين، في جريدة Die Zeit: عندما يأتي اليورو، سيساعد الألمان أخيراً، في أن يغيروا من سلوكهم في النفقات الشخصية المرتفعة[١٣١]

بعد تطبيق العملة الموحدة، ستصبح هجرة رأس المال، والضرائب، وحتى مبالغ ضئيلة، أكثر جاذبية، وذلك بسبب تكلفة تبديل العملات والخوف من تقلبات أسعار الصرف التي قد تصيب عملة ما. ولذلك، فإن الضغط على النظام الاجتماعي الألماني أكبر، وفي المدى المنظور لن يكون هناك أية مشكلة لدى الاتحاد الاجتماعي الأوروبي: من خلال الاتحاد النقدي ستقع الحكومات تحت وطأة بؤس صنعته هي، ويستمر ذلك، حتى يصل الجميع إلى المستوى نفسه من الخدمات الاجتماعية، وتحديداً، عند حدودها الدنيا.

إنّ دوافع الاندماج المأمولة، يمكنها أن تفعل عكس المتوقع، فعدم الرضا المتزايد، يحتاج إلى مذنبين، وهؤلاء سيتمّ إيجادهم في المؤسسات الأوروبية.

وتحمل الذنب، بسبب البطالة المتزايدة، وتقليص الخدمات الاجتماعية، لـن يكـون من قبل الحكومات الوطنية، بـل بـيروقراطي بروكسـل، ومحـافظي العمـلات للبنـك المركزي الأوروبي. وتأجيل اليـورو لايضرّ بـالتوحيد الأوروبـي، بـل التعجّـل وعـدم وضوح الرؤية لإدخال اليورو، وسابقاً تمَّ فشل نظـامي نقـد لأسـعار الصـرف الثابتـة، وآخرها نظام بريتــون وودز، كـلا النظـامين منحـا الـدول مجـالات تحـرك متناقضـة وضئيلة، لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية، تماماً كما اليورو.

تقوم ضرورة اليورو، كما يُدعى، على تبعية العملات الغربيـة لصـرف الـدولار **الأمريكي، وتحديداً مستوى أسعار الفائدة الأمريكيـة[١٣٢] وكمـا ينتظـر، فـإنَّ عملـة** أوروبية موّحدة، يمكن أن تكون القـوة المضـادة، التـي تسـتطيع إنهـاء هـذه التبعيـة للدولار. يزعـم عـالم الاقتصـاد الأمريكـي برغسـتون (C. Fred Bergsten) أنَّ الـدولار الأمريكي، سيتعرض إلـى منافسـة جديـدة ومتصـاعدة فـي أوروبـا، إذ أنَّ حـيّز كـلا العملتين، بنفس الاتساع، ولديهما قوة رساميل متشابهة[١٣٣]

واستناداً إلى تصورات الليـبراليين الجـدد، سـيتدفق رأس المـال للعملـة الأكـثر ثباتاً، ويعني «برغستن» أنه يمكن لرأس المال المستثمر في اليورو أن يصل إلـى بليـون دولار. فالدولار والمارك سيحشدان كامل صراعهما الخاص من أجل الاستقرار المفـرط، بينما تتساقط الأهداف الاجتماعية في هذا الصراع، على الطريـق. أمّـا تشـجيع الطلـب عند حدوث الأزمة فلن يحدث مرة أخرى، بينما ستظلّ البطالة في تصاعد مستمر.

وفي سياق إمكانية تحقيق معايير التقارب للسياسة النقدية، سيتمّ الادخـار فـي معظم الدول الأوروبية، لقاء أي ثمن كان، وبينما تتعرض الخدمات الاجتماعيـة للإلغـاء والتقليص، سيكون من النادر، أن تتبوأ المؤسسات الحكومية مواقـع جديـدة، فالدولـة لن توفر النقد من أجل إعـادة التدريـب والتـأهيل المسـتمر، وإنَّ إلغـاء الوظـائف لـدى ABM في ألمانيا، وصل بين أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ إلى ٣٠٠ ألـف فرصـة عمـل[١٣٤] أمّا الاستثمارات المستقبلية في البحوث والتعليم فستتعرض للتـآكل، ومعهـد الأبحـاث الاقتصادية IFO يؤكد خسارة الوظائف في ظلّ سياسة الاسـتقرار[١٣٥] وكـلّ هـذا مـن أجل مزايا مشكوك في صحتها، لمنافسة أفضـل وسـوق أفضـل، لعملـة موحـدة، وفـي

النتيجة النهائية، لن يدفع اليورو بالتوحيد الأوروبي إلى الأمام. ومن السابق التوقع، فيما إذا كان هذا التوحيد سيؤجل أم يُلقى به بعيداً إلى الوراء.

معايير التقارب

«تعدّ هذه المعايير بالنسبة لي، وخاصة معايير تقليص الدين الحكومي، مساهمة لا غنى عنها، من أجل برنامج طويل المدى، لإعادة الحيوية لكامل أوروبا».

هورست كولر: رئيس صندوق التوفير الألماني ونقابة التمويل.

إنَّ إدخال اليورو، لا يعني إلا خضوع الدول المشتركة، لسياسة نقدية أوروبية موحدة، وبالتالي، ستصبح هذه السياسة إذاً بين يدي البنك المركزي الأوروبي. فالبنك المركزي الأوروبي سيقرر حجم الكتلة النقدية، ويحدد الفوائد، فسياسة نقدية أوروبية مشتركة، لتحديد الفوائد والكتلة النقدية، تفترض، أنَّ الدول المشتركة في اليورو، يجب أن تبدأ قبل كل ذلك، بمقاربة سياساتها النقدية، مع الدول الأخرى، وكمقياس لهذا التقارب تمّ الاتفاق على معايير، بين هذه الدول. ومنذ البدء، تمّ تبني مبادئ السياسة النقدية الألمانية: يجب على اليورو أن يكون مستقراً، كما هو المارك، لذلك يجب أن يكون معدل التضخم للدول المرشحة للدخول في اليورو منخفضاً جداً. وتحقيق هذه المعايير التي تؤهل الاشتراك في اليورو «نادي اليورو» ترغم دول أوروبا على الادّخار «فالتثبيت المغالى به من البنك الاتحادي لليورو، يستبعد سياسة تشغيل مستقلة» أكدّ رودولف هيكل (Hickel) أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة بريمن (Bremen) وعضو مجموعة عمل خيارات السياسة الاقتصادية[١٣٦]

ربما تملك ضغوط الادخار والتوفير، مبرراتها، لو أن معايير التقارب في صياغتها آنذاك كانت من جراء شروط سياسية مرغمة أو ملزمة لعملة نقدية أوروبية. إنَّ خضوع الدول الأوروبية لإملاء سياسة التثبيت للبنك الاتحادي الألماني، لا تعدّ بالنسبة لاتحاد نقدي مشترك موضوعاً للإلزام، فالدول التي تعدّ

مناسبة لاتحاد نقدي مشترك يتعرّف المرء عليها، من ثبات أسعار صرف عملاتها، ومن استقرار السياسة النقدية لبنوكها المركزية، وتحديداً أوقات الأزمة، وهذا هو الحال مثلاً بين النمسا وألمانيا، فالمارك D.Mark والشللينغ النمساوي Schilling بقيا عبر سياسة نقدية نمساوية مرتبطة بالسياسة النقدية الألمانية، منذ سنوات، ثابتين بعلاقة ١:٧

ومعايير أخرى صيغت في إطار اتفاقية ماستريخت، لن تكون بالضرورة مهمة لأسعار صرف ثابتة كهذه (الألمانية والنمساوية) كذلك، لن تستطيع النمسا تحقيق جميع معايير التقارب لاتفاقية ماستريخت. فأسعار صرف ثابتة وإمكانية عملة موحدة، لن تضرّ في كلّ الأحوال بأحدٍ.

نصّت اتفاقية ماستريخت على خمسة شروط، على الدولة أن تحققها في عام ١٩٩٧، ليسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، وفي الصحافة غالباً يتمّ التنويه إلى المعيارين الأوَلَين فقط:

1: إجمالي دين الدولة يجب ألاّ يتجاوز ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ويعادل تقريباً الناتج الاجتماعي الإجمالي)[١٣٧] وهو يقابل قيمة جميع السلع المنتجة داخل الدولة. ولم يكن من الضرورة التقيّد بهذا المعيار بقسوة. فعلى الدولة أن تبرهن على تبني سياسة موازنة مستقرة، وإذا كان الدين يتجاوز نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني أن إجمالي الدين سينخفض تدريجياً.

2: عدم تجاوز الدين الجديد للدولة نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكما هو في البند الأول هناك مجال واسع لتفسير ذلك.

3: عدم السماح بتجاوز مستوى الفائدة لنقطتين مئويتين فوق متوسط ثلاث دول أوروبية تمثل الفائدة فيها أدنى مستويات لها.

4: عدم السماح لمعدل التضخم بتجاوزه ١,٥ نقطة مئوية فوق متوسط الدول الثلاث الأقل في معدلات تضخمها.

5: وأن تكون الدولة عضواً في نظام النقد الأوروبي منذ سنتين.

إنَّ المعايير الأربعة الأولى تأتي في هذا السياق المتشدد، كأنها أمراً زائدا، لا لزوم له[١٣٨] أمّا المعياران المركزيان اللذان تمّت مناقشتهما مطولاً في إطار ماستريخت (الأول والثاني)، أقلّ أهمية، وبرغم ذلك يقودان إلى انقسام اجتماعي داخل أوروبا.

أولاً: لماذا يجب ألاّ يتجاوز الدين الإجمالي للدولة نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي؟

إن قيمة النسبة ٦٠٪ في أنها نشأت كقيمة متوسطة عَرَضية، لدى جميع الدول أثناء صياغة اتفاقية ماستريخت. إنَّ تحديد هذا السقف، تمّ بناء على الخوف، من أن تطمح إحدى الدول ذات الدين المرتفع، بمعدل تضخم مرتفع، حيث تتمكن من تحرير ديونها. غير أنَّ بلجيكا هنا، هي البرهان المعاكس: حيث بلغ معدل التضخم ١,٥٪، وفي الدول الأوروبية الأخرى، كانت فنلندا أقل من ذلك، بالرغم من أنَّ دين بلجيكا أكثر من ضعفي الدين الألماني (١٩٩٥ كان يقع عند نسبة ١٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من هنا كان الرقم القياسي الأوروبي). فالتمسك بهذا المعيار، لقاء أي ثمن، يعدّ سياسة اقتصادية غير منطقية.

ثانياً: لماذا لا يسمح بتجاوز اقتراض الدولة أكثر من ٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي؟

وفق هذه النسبة ٣٪ يجب التوصل إلى أنَّ استثمارات القطاع الخاص، لا تتمّ إعاقتها بسبب الدين الحكومي، فحيث تقدم الدولة فوائد مرتفعة على سندات الدين الحكومية، ستمتص القسم الأكبر من الرأسمال المدخر للقطاع الخاص. وبدلاً من استثمار المدخرات، يتحول النقد بعد ذلك إلى سندات الدين الحكومية، وليس ضرورياً، أن تعود الدولة وتستثمر هذا النقد مرة أخرى، إذ يمكن أن ترفع من الاستهلاك (على النفقات الشخصية، أو الإنفاق العسكري، أو إعانات تعويض البطالة).

لكن، لأنَّ نسبة الادخارات مرتفعة في ألمانيا (١١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نسبة الاستثمارات، فلا يعدّ الالتزام ضرورياً بعدها بنسبة ٣٪ كنسبة للاقتراض. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقع هذه النسبة عند ٤٪، يمكن للدين الحكومي أن يؤثّر سلباً على الاستثمارات الخاصة، فيما لو انتقل

الرأسمال المدخر محلياً إلى سندات الدين، بحيث أن الولايات المتحدة لا تعود قادرة على التزود من سوق الرأسمال العالمي. إنَّ الكيفية التي تمول الدولة بها نفقاتها، يجب أن تقررها بنفسها، لكن هذا المعيار ٣٪ سيقيّد من سياساتها النقدية واستقلالها المالي المطلوب. ففي ألمانيا الاتحادية، تلغى الخدمات الاجتماعية، ويتم الاختصار في الاستثمارات المستقبلية (كما في التعليم مثلاً)، وذلك من أجل تحقيق نسبة ٣٪، بالرغم من أنَّ سياسة نقدية كهذه لا تعدّ ضرورية.

ثالثا: لماذا لا يسمح لمعدل التضخم أن يتجاوز ١,٥ نقطة مئوية فوق متوسط الدول الثلاث الأكثر استقراراً بأسعارها ؟.

وهذا المعيار، وقبل الدخول إلى اليورو، يراد به تثبيت الدول أو ربطها إلى سياسة البنك الاتحادي الألماني الصارمة في معاداتها للتضخم. بيد أنَّ العملة الموحدة تشترط معدلاً منخفضاً للتضخم. فعندما تتبع الدول أو البنوك المركزية فيها، نفس السياسة النقدية ولوقت طويل، تأتي السيطرة التلقائية على معدلات متقاربة لمعدلات التضخم لجميع هذه الدول.

وسواءاً كان المعدل مرتفعاً أو منخفضاً، لا يعود يعتدّ به كثيراً بالنسبة للعملة الموحدة. إنَّ سياسة منطقية للاستقرار النقدي، مطالبة هنا، بتلمس طريق الوسط الذهبي بين التطرُفَين، التطرف أو المغالاة في المعدل المرتفع، أو في المعدل المنخفض.

رابعاً: لماذا لا يسمح لمستوى الفائدة لدولة ما، أن يتجاوز أكثر من نقطتين مئويتين فوق متوسط الثلاث الدول الأكثر انخفاضاً في سعر الفائدة؟.

يعدّ مستوى الفائدة المحدِد الرئيس لثبات العملة. ولكي تكون الفوائد منخفضة في إحدى الدول، يجب أن يكون معدل التضخم منخفضاً. فالدول ذات معدلات التضخم المنخفضة، يكون فيها مستوى الفائدة، أقلّ من تلك الدول، ذات معدلات التضخم المرتفعة. فالحاسم بالنسبة لمستثمري رأس المال هو ذلك الفارق أو المستوى بين مستوى الفائدة ومعدل التضخم. فرغم الفوائد المنخفضة. ينتقل الرأسمال إلى تلك الدول، التي يكون فيها انخفاض قيمة النقد عبر التضخم، قليلاً جداً.

هذا المعيار، يُلزِم الدول بتحقيق معدلات تضخم منخفضة جداً، وهذا الهدف، يمكن أن يحققه البنك الاتحادي الألماني فقط بصعوبة. إنَّ مستويات الفائدة يمكن أن تكون متقاربة جداً. في ظل ممارسة سياسة نقدية موحدة للبنوك المركزية الأوروبية، وما هو المستوى الذي يمكن تثبيت مستوى الفائدة أو توحيده عنده، لا يعود أمراً حاسماً، كما هو بالنسبة لمعدلات التضخم، بالنظر إلى العملة الموحدة.

إنَّ معايير التقارب الأخيرة (الثالث والرابع) هما نتاج سياسة نقدية موحدة للبنك الاتحادي الألماني (DB) ورغم اعتبارهما شرطين ضروريين للعملة الموحدة، إلاّ أنهما لا يتمتعان بتلك الأهمية، لأنهما يحققان الالتزام بالوصول إلى معدلات تضخم منخفضة فقط، وقبل التطبيق المرتقب للاتحاد النقدي.

نظام النقد الأوروبي (EWS)

إنَّ المعيار النقدي والضروري عملياً، والممكن معرفته من خلال الإحصاء أولاً، لإدخال العملة الموحدة، هو ثبات أسعار الصرف، الذي يجب تأكيده من خلال نظام النقد الأوروبي. فمن خلال التدخلات النقدية، غير المحددة، للبنوك الأخرى يتوجب مساعدة الدولة، التي تدخل تحت ضغط ضرورة تخفيض قيمة عملتها، بحيث أنّ أسعار الصرف بين الدول المشتركة لا تتجاوز في تقلباتها أكثر من ٢,٢٥٪. ولحماية أو دعم أي نقد، تشتري الدول الأخرى، العملة الضعيفة، فيرتفع الطلب عليها، الأمر الذي يدفع بعملتها إلى الاستقرار.

فمن خلال النظام النقدي الأوروبي، ورغم اختلاف السياسات النقدية، والدينامية الاقتصادية، لكل دولة، سترتبط العملات المختلفة إلى بعضها البعض. فنظام النقد الأوروبي لم يستطع البقاء على شكله المتصور، إذ من الواضح بالنسبة للمضاربين الماليين، أن بعض أسعار الصرف، ومن وجهة نظر واقعية، غير قابلة للاستمرار. إذ توجب، وبرغم تدخلات الإنعاش للبنوك المركزية، تخفيض معظم العملات الأوروبية مقابل المارك الألماني لعام ١٩٩٢ ولأجل الاستمرار الوهمي لنظام النقد الأوروبي، تمّ رفع مستوى التقلّب للعملات إلى ١,٥٪ وحتى عام

١٩٩٧، تم حدوث تقلبات أسعار صرف دراماتيكية، فالجنيه الاسترليني تعرض لرفع قيمته مقابل المارك الألماني بنسبة ٢٢٪. إذ كان من الصعب الاستمرار بتحقيق أسعار صرف ثابتة، ولفترة طويلة. ولأجل تطبيق العملة الأوروبية الموّحدة، وبدون أخطار، يجب أن تبقى أسعار الصرف ثابتة، ولكن بدون تدخل البنوك بملياراتها لحماية عملاتها.

إنَّ فاعلية وعملانية نظام سعر الصرف، تفترض أن تكون الدول المشتركة متفقة في سياستها النقدية، فالمعدل المنخفض للتضخم، يأتي في مقدمة أولويات السياسة الاقتصادية الألمانية، متقدماً على ضرورة مكافحة البطالة. وذلك لأنَّ استخدام مستوى الفائدة، وحجم الكتلة النقدية للاحتفاظ بمعدل منخفض للتضخم، ليس قانوناً طبيعياً، إنما هو مصطلح سياسة الاستقرار المغالى به للبنك الاتحادي الألماني. وعندما يكون هناك في اقتصادَين متقاربين لدولتين مختلفتين، توجهات مختلفة للبنوك المركزية، في التوصل لدى الأولى إلى معدل تضخم منخفض، وفي الثانية دعم البنك المركزي للحكومة في مكافحة البطالة، سيكون متوقعاً هنا ولأجل هذا، ارتفاعاً طفيفاً لمعدل التضخم (كما هو في فرنسا) الأمر الذي يدفع بالعملة الموحدة، التي تتطلب سياسة نقدية موحدة، لأن تتسبب بالتوترات بين هذه الدول.

يشكّل اليورو خطراً على أوروبا!

«بدلاً من الإشارة إلى الأسئلة الرئيسية للعصر، فيما إذا كنا نريد عصراً جديداً، فإن السياسة تتمسك بذلك التفسير لمعطيات الاستقرار».

فرنر فايدن فلد: مدير مركز أبحاث السياسة العملية[١٤٠]

إنَّ إدخال اليورو وتطبيقه، بالكاد يقترب من الوقائع الحقيقية. فالحكومات تتمادى في تزوير حقائق حساباتها، لتحقق معايير التقارب المطلوبة للدخول إلى اليورو. وإيطاليا تقدم فكرة على ذلك. ففي عام ١٩٩٧ دفع المواطنون «ضريبة

أوروبية»[١٤١] بحيث توفر في الصناديق أموالاً كافية من أجل الوصول إلى المعايير المطلوبة. وفي العام ١٩٩٩ تقوم الدولة وتعيد الضرائب مرة أخرى إلى مواطنيها. وهذه الضريبة تمّ قبولها من لجنة العدل الأوروبية. غير أنّه ستتمّ العودة يوماً ما إلى هذه الميزانيات المزوّرة، وسيكون جلياً، أنّ السكان الذين يخضعون لهذه السياسات، لن يستطيعوا تحمّل التكيّف الضروري للهياكل الاقتصادية، فالاستحقاقات السياسية بعد قيام العملة الموحدة، وبعد وتيرة نمو متثاقلة، مثل: الدين الحكومي، وبالتالي الحاجة المتزايدة للأمن الاجتماعي ستصبح أكثر وضوحاً.

إنّ الاتحاد النقدي الأوروبي، لن يتم تنفيذه من قبل المجتمع الأوروبي، إنما من قبل أولئك الرابحين من العولمة حتى الآن: الشركات الكبرى والبنوك، فهم في وضع يسمح لهم بالضغط، لتنفيذ السياسة. ففي عام ١٩٩٧ هددت أكبر الشركات العالمية في أرقام المبيعات: جنرال موتورز، الحكومة البريطانية بإغلاق كلا مصنعيها، فيما لو امتنعت الحكومة البريطانية عن المشاركة في اليورو[١٤٢] وبرغم ذلك، قررت الحكومة البريطانية تأجيل المشاركة، مع ذلك، لم تغلق جنرال موتورز مصانعها بناءاً على وعودها السابقة.

وكان في عام ١٩٧٠ قد تمّ التخطيط لإدخال العملة الموحدة، بناءاً على «خطة فارنر» للمجموعة الأوروبية، لكنها لم تكن قابلة للتنفيذ آنذاك، بسبب وجود عناصر أخرى للتوحيد الأوروبي، تمّ رؤيتها في سياق مغاير، إذ أصبحت لاحقاً أكثر اضطراباً. إنّ عملية التوحيد الأوروبي لم تضر بأحد. واليوم يتوجب علينا أن نركز على هذه العملية التي دفعت بالاندماج الأوروبي قدماً إلى الأمام. واستناداً لرئيس البنك الاتحادي السابق: كارل أوتو بول (Karl Otto Pohl) يجب أن يأتي الاتحاد النقدي الموحد كتتويج منسجم لاقتصادات قوية مندمجة، بعد أن تكون السياسة الاقتصادية والمالية لهذه الاقتصادات قد قطعت أشواطاً متوازنة لجميع الدول[١٤٣]

إنّ تحطّم اليورو عند حدود الوقائع العملية، يجعل التصور عن السياسة النقدية المختلفة، والاختلافات الثقافية، محتمل الحدوث. يلفت انتباهنا حول ذلك، الصحفي السابق في الفاينانشال تايمز David lasclles في كتابه الانهيار ٢٠٠٣: حيث يصف

كيف أنَّ أهدافاً متصورة للسياسة الاقتصادية واليورو، يمكن أن تتعرض للإخفاق مرة أخرى. ففي أزمة التشغيل تريد فرنسا أن تنال موافقة البنك المركزي الأوروبي لزيادة مديونيتها، حيث تستطيع من خلال الإنفاق الحكومي المموّل بالقروض، أن تخلق فرص عمل، بينما تتمسك ألمانيا جزئياً بثبات قيمة النقد، وكي لا يتحول عدم الاستقرار في فرنسا، إلى تمرد شعبي، أبقت فرنسا على الفرنك الفرنسي حتى عام ٢٠٠٣

ويوضح Immanuel Todd، المثقف الفرنسي، أنه في عام ٢٠٠٥ لن يكون هناك يورو، إمّا لأنه لن يتمّ تنفيذه بالأساس، أو لأنه سيتمّ إلغاؤه»[١٤٤]

نحن نعيش في ظلّ مستوى سياسي واقتصادي «لليوريبور»[*] Europhorie، الذي يخفي التطورات المؤدية إلى الأخطار، والذي يظلّ غير مفهوم لنا، فالاتحاد النقدي لا ينفع جميع الدول ولا جميع الفئات الاجتماعية لدول أوروبا، إنما فقط المراكز الصناعية العالية في أوروبا، وقبل كلّ شيء أصحاب رؤوس الأموال، نحن نضغط على أنفسنا حتى الموت توفيراً وادخاراً من أجل اليورو، ونتحمل أرقام البطالة القياسية التي تهدد السلام الاجتماعي. وكلّ هذا، مع أن المزايا المنتظرة أو المتوقعة مع اليورو، ليست أكيدة الحدوث. فمن خلال التركيز على العملة الموحدة المستقرة، يجري نزع وتجريد الاتحاد النقدي الأوروبي، وحجج السياسة النقدية، هي التي تهيمن اليوم على الجدل الدائر حول التوحيد الأوروبي. ويتم طرد روح أوروبا الموحدة عبر ضغط الادخار والتوفير لتحقيق معايير التقارب، بينما يتعرض الاندماج السياسي والاجتماعي والبيئي لأوروبا، لركود خطير، كما هو الجدل في الرأي العام حول ذلك. وهكذا تبدو المطالبة بديمقراطية أكثر أو مشاركة أوسع وبحقوق المواطنين في أوروبا، مدعاة للسخرية. من يتحدث في ظل هذه الظروف عن البيئة، أو عن تشريع ضريبي موحد؟ ويكون ذلك الاتحاد النقدي، الذي يحقق العملة الموحدة، ضرورياً، ولكن ليس بأي ثمن كان، وبنفس الوقت، يعمل على تحقيق معايير التقارب الاجتماعية والاقتصادية.

(*) اليوريبور. هو مؤشر الفائدة في أسواق المال الجديدة المؤلفة من مجموعة المصارف في منطقة اليورو والمتمثلة بالدول الأثنتي عشرة التي وقّعت على الدخول إلى اليورو حتى الآن ـ المترجم.

الكذبة الثامنة
«بريطانيا العظمى والولايات المتحدة قدوة في خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه»

«بالنظر إلى البطالة المرتفعة، وتنافس المواقع الدولية، ليس هناك بدائل عن التكيّف باتجاه مرونة أكثر، نحو النموذج الهولندي، البريطاني، وأخيراً الأمريكي»
كارل هانيز باكيه أستاذ الاقتصاد الدولي(١٤٥)

في معظم الدول الصناعية، يرتفع العدد الرسمي للمسجلين العاطلين عن العمل، باستثناء بعض الدول القليلة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وكما ذكرنا أعلاه، فإن هاتين الدولتين تعدان القدوة في تطبيق السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، حيث السياسة والاقتصاد لا يفتآن من الادّعاء بأن السياسة الاقتصادية النيوليبرالية تقود إلى المزيد من خلق فرص العمل والرفاه. ويُقدَّم الفريقان الأمريكي والبريطاني كمثال حي، على تخفيض معدّل البطالة. وكان المرء يصف الدول التي تسلك الطريق الأمريكي، بالفتور الاجتماعي الدائم. بيد أنّ مقارنة البطالة اليوم في بريطانيا (٦,٧٪) وأمريكا (٦,٢٪) مع دول الرفاه التقليدية فرنسا (١٢,٨٪)، السويد (٩,٩٪)، ألمانيا (١٠,٤٪) تخرج بالانطباع المعاكس لذلك»(١٤٧)

أمريكا وأسطورة العمل

«قد يبدو غريباً، ولكن في المدى الطويل تصبح المشكلة قابلة للحل، عندما تحاكي الولايات المتحدة النموذج الألماني»

أوليفر بلانكارد اقتصادي أمريكي، مجلة الإداري: ٩/١٩٩٦

تقدِّم الولايات المتحدة نفسها بصفتها دولة الليبرالية الجديدة، وبرهانها على ذلك إحصاءات البطالة، فإعادة الهيكلة والمرونة تدفع إلى المزيد من التشغيل

وبالتالي إلى الرفاه. هكذا، ارتفع عدد المشتغلين بين أعوام ١٩٩٣ ــ ١٩٩٥ بنسبة ٥,٤٪، بينما انخفض عددهم في ألمانيا في نفس الفترة بنسبة ٢,٣٪. وبما أن نسبة البطالة الرسمية في الولايات المتحدة كانت ٦٪ لعام ١٩٩٦ بينما وصلت في ألمانيا إلى قرابة ضعف ذلك، فإن ذلك يجب أن يجعلنا حاسدين إذ يوجد حد أدنى للأجور، وعقود عمل مرنة جداً (استخِدم واطرد) والضمان الاجتماعي في حدوده الدنيا. وفي التعرّف على «معجزة العمل» الأمريكية، تسمح لنا علاقات العمل والإحصاءات عن البطالة بتقديم ذلك بكل وضوح:

في العام ١٩٩٦ وصل عدد المسجلين كعاطلين عن العمل إلى ٧,٤ مليون إنسان. وهذا ما نسبته ٥,٣٪ لكن الإحصاء الأمريكي الرسمي يحجب البطالة الحقيقية، أكثر بكثير مما لدى الإحصاء الألماني. حيث يغيب عن إحصاءات البطالة الأمريكية ٦ ملايين أخرى، فهم أولئك الذين يستطيعون العمل ويرغبونه، ولكنهم تعبوا من البحث عنه. وكذلك لا يظهر الإحصاء قرابة ٤,٥ مليون إنسان والذين يعملون جزئياً لبعض الوقت وبدون رغبتهم، فيصل لدينا كلّ هذا إلى ما نسبته ١٤٪ من القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون، يضاف إلى هؤلاء ١٠,١ مليون مشتغلا بعقود مؤقتة و ٨,٣ يعملون لحسابهم الخاص، ودون وجود طلب كاف على إنتاجهم، مما يرفع نسبة البطالة الفعلية إلى ٢٨٪[١٤٨] وفي التمعين الدقيق لكل هذا، لا يبقى من معجزة التشغيل المنشودة إلاّ القليل. فأمريكا تخلق وظائف وفرص عمل، ولكن عبر الإحصاء فقط، وفي المحصلة تغيب ملايين فرص العمل المطلوبة، كما هو الحال هنا في ألمانيا. وبعد ذلك، فالولايات المتحدة ماتزال تملك لدينا الصورة في أنها تخلق فرص عمل ووظائف يدفع فيها جيدا، لتلك القوى العاملة المؤهلة تأهيلا عالياً، وتحديدا الوظائف في قطاع التقانة العالية. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة لا تشهد نموا متزايدا في وظائف هذا القطاع أكثر منها في ألمانيا، فكلاهما سجّل نسبة +٢,٦٪[١٤٩] فنمو التشغيل يبدو في الولايات المتحدة تحديدا في وظائف من نمط «وظائف مكدونالد»، ذات الأجور المنخفضة وبدون ضمان اجتماعي، فقرابة ٢٠٪ من الأمريكيين يعملون بأجور تقلّ عن خط الفقر الرسمي تلك

المسماة «بالأعمال الفقيرة» والتي يعمل فيها قرابة خمس السكان العاملين «والفرق يقع في زيادة نمو الأعمال والوظائف ذات الأجور المنخفضة جداً ذات التأهيل الضعيف، وفي ألمانيا لاتزال هناك مشكلة في أنّ بعض العاملين يعملون مياومة، بأجر ٧ مارك للساعة، ثم ينامون ليلا في علب الكرتون المقوى»[١٥٠]

ورغم ذلك يستمر الايحاء للعمال والسياسيين، عبر وسائل الإعلام، بأنّ الولايات المتحدة هي النموذج المستقبلي لألمانيا. وفي ظلّ المعلومات الخاطئة، لم يعد المرء يصاب بالدهشة. وهكذا وفي إبريل عام ١٩٩٧ يؤكد المجلس الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية «أنَّ ثلثي الوظائف الجديدة، يتمّ إحداثها في قطاع الأعمال والفروع الصناعية، التي يُدفَع فيها أكثر من متوسط الأجور والرواتب» هذه الجملة تمت صياغتها بوعي لتُفهم أو تستخدم خطأ: أكثر من ثلثي الوظائف الجديدة تقدّم أجراً فوق المتوسط» يقرأ المرء هكذا في الصحافة الألمانية، فما هو الفرق بين الجملتين؟

فعندما يعمل مساعد تخزين في الصناعة التي تدفع لعمالها بالمتوسط أكثر من متوسط الأجور في الولايات المتحدة، فهو ينتمي أيضاً إلى فئة الحد الأدنى للأجر (أجر الجوع) في هذه الفروع المتميّزة[١٥١]

بيد أن هذا، لا يغير من الواقع شيئاً، فأجر الفقر، هو ذاته أجر الفقر، وهذا تلاعب بالألفاظ. ليصغي المرء لتايل نكر: رئيس اتحاد الصناعات الألمانية سابقاً: إنّ نظرية Mcjobs لا تقوى على الامتحان والمراجعة فأكثر من ٦٠٪ من فرص العمل الجديدة في الولايات المتحدة نشأت في قطاعات هامة، كما في تقانة المعلومات أو التقانة الحيوية، وفروع Software[١٥٢]

وهذا النوع من قلب الحقائق، يمكن وصفه بالتلاعب، ويبدو أنه ضروري عندما يريد المرء قلب أو إخفاء الحقائق، ويبدو أن ذلك الذي يُراد إخفاؤه ليس بالقليل: يعمل الأمريكان وسطياً ٤٣٠ ساعة سنوياً أكثر من الألمان، ويبدو أن التكنولوجيا هنا متخلفة لدرجة أنه يجب على الأمريكيين أن يعملوا بهذا الحجم؟

وإثباتاً لذلك يمكن ملاحظة أنه في المهن المرتبطة مباشرة «بالثورة الرقمية»: يستخدم الكمبيوتر وخدمات معالجة البيانات، قرابة مليون مشتغل، أي أقلّ من المشتغلين بثلاث من سلسلة أسواق الشراء الرخيصة (Wal Market Sears, Kmart) وفي الشركات عالية التقنية مثل «ميكروسوفت» و «أنتل» لا يتجاوز عدد العاملين ٨٥ ألف مشتغلاً[١٥٣]

بين أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ حقق قطاع الكمبيوتر في الولايات المتحدة وظائف جديدة لم تتجاوز ٣٠٠ ألف فرصة عمل. بينما وصل هذا الرقم إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل في شركات العمل اليومي أو العمل المؤقت. ويبدو أنَّ الوظائف رخيصة الأجور هي الفائزة في سباق المنافسة إذ أنها تشجع حكومياً أيضاً. وبين أعوام ١٩٧٩ و ١٩٩٤ انخفض أجر ساعة العمل بنسبة ١٣٪ ويقع اليوم عند ١٢ دولار، فهو يقع عند المستوى ذاته لعام ١٩٦٥ «يحصل اليوم عامل أسود بدون تأهيل جامعي على ٣٠٪ أقلّ مما كان عليه في ١٩٧٠»[١٥٤]

ومنذ أكثر من عشرين عاماً، يعيش ثلث سكان أمريكا السود في الفقر، كما هو اليوم لـ Hispanics حيث كان يعيش في عام ١٩٨٠ ما نسبته ٢١,٨٪ من السكان في الفقر، وضمن ذلك يوجد أيضاً قرابة الثلث في الفقر (١٩٩٣ ٣٠,٦٪) أمّا نسبة الفقر الرسمية لعام ١٩٩٤ فقد بلغت ١٤,٥٪ من إجمالي السكان، وهذا يعني أنَّ ٣٨,١ مليون إنسان يحصلون على دخل أقل من نصف متوسط الدخل الأمريكي[١٥٦] و ٣٨,١ مليون إنسان يقابلون نصف عدد سكان ألمانيا. تلك الملاحظات لنقابي أمريكي لها دلالات كبيرة منها أنَّ العاطل عن العمل في ألمانيا هو أفضل من العامل هنا في أمريكا بأجور الحد الأدنى، وسيظلّ هذا قائماً، وحتى ولو تمّ رفع الحد الأدنى للأجور فعلياً»[١٥٧]

ولا يتجاوز أجر ساعة العمل في قطاع الخدمات ٧,٤ دولار[١٥٨]، وحتى في ظلّ ٤٨ ساعة أسبوعية فإن العائد الشهري يظلّ أقلّ من ١٥٠٠ دولار في الشهر. ولأن أجوراً مرتفعة أخرى تحسب في حسابات القيمة المتوسطة للمعدل، يجب أن ينطلق المرء من أن أكثر من نصف المستخدمين ربما يحصلون مبدئياً على أقلّ من

ذلك. فأجر ساعة العمل في قطاع المطاعم يصل فقط إلى ٥,٥٩ دولار، وقبل رفع الحد الأدنى للأجر، كان قرابة ١١ مليون أمريكي يعملون بأجر ساعي بين ٤,٢٥ و ٥,١٥ دولار/ساعة. بالمقابل يغلب الظنّ أنّ معظم هذه العمالة هي من اليافعين (١٣ ـ ١٩ سنة) الذين يرغبون في وظائف أو أعمال موسمية الصيف مثلا، لشراء أول سيارة في حياتهم، أو للتعلّم في الجامعة..»[١٥٩]

وبالمقابل يحصل رؤوساء الاتحادات النقابية الأمريكية لقاء عملهم أكثر من نظرائهم الألمان إذ يحصل هؤلاء (في أمريكا) بالمتوسط على ١٢٠ ضعفاً مما يحصل عليه الموظفون في أمريكا، وفي ألمانيا يحصل هؤلاء على ١٢ ضعفاً، بينما تمثّل هذه العلاقة في اليابان ١ إلى ١٦[١٦٠]

إنّ الادعاء بأنه يمكن قيام فرص عمل جديدة، من خلال تكلفة العمل المنخفضة، يحتاج إلى التصحيح في نقطة جوهرية فالأجور المنخفضة أساساً ترفع الطلب على العاملين للعمل في فرص عمل أخرى، وعندما تكون الوظيفة لاتسدّ رمق العامل، حينها يُضطر للعمل في عمل آخر. ولأنّ هناك عمال وموظفين يحصلون على أجور لاتبتعد كثيراً عن حدّ الأجور الدنيا، فإن سبعة ملايين وتسعمائة ألف عاملا من هؤلاء يضطرون للعمل بوظيفتين أو عملين مختلفين، ولايفعلون ذلك في أوقات عطلهم، فهي لاتتجاوز الأسبوعين سنوياً. ففي الوقت الذي يُحتفل فيه بيوم ١٢/٢٥، فإنهم يضطرون للعمل يومي ٢٤ و ٢٦ من الشهر، في الوقت الذي يذهبون فيه مسرعين إلى عائلاتهم يوم ١٢/٢٥ (أعياد الميلاد).

من الصعوبة بمكان أن يكون التركيب الاجتماعي الأمريكي، مثالاً يحتذى بالنسبة للألمان. ففي دراسة لمعهد نورنبرغ لأبحاث المهن وسوق العمل (IAB) تمّ تلخيص الطريق الأمريكي كمايلي: نقص العناية الصحية، الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، الأحياء المغلقة Getto، الجريمة، ويعّد هذا من النتائج غير المرغوبة لنا» وأحداث العنصرية في كاليفورنيا وفلوريدا، هي الأمثلة الأخرى. والمحددات الإحصائية لتمزّق المجتمع، يوجد منها الكثير: انخفاض معدل الولادات ـ ارتفاع معدلات الطلاق، الشباب والعنف، وفي عام ١٩٩٤،

كان لكل مئة ألف شاب ثلاث عشرة جريمة قتل، ومعّدل مرتفع كهذا يصل إلى عشرة أضعاف أمثاله في دول أوروبا الغربية»[١٦١]

بينما هناك ٢٪ من السكان الذكور القادرين على العمل في السجن و ٥٪ موضع اختبار لصلاحيتهم أو إطلاق مشروطاً لسراحهم.

إنّ التكلفة الاجتماعية للجريمة[*] وصلت في عام ١٩٩٦ إلى ما نسبته ٤٪ من الناتج الاجتماعي للولايات المتحدة[١٦٢] وبين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ ارتفعت موازنة السجون ثمانية أضعاف (من ٣٣٠ مليون دولار إلى ٢,٦ مليار دولار). وفي دول اتحادية عديدة، فإن بنود الموازنة الأكثر ارتفاعاً، هي تلك المخصصة لبناء سجون جديدة[١٦٣] والسجون في تزايد مستمر وإداراتها الخاصة تمدّ الاقتصاد الأمريكي بقوى عمل. والمثال نيومكسيكو: فهناك يقوم المساجين بخدمات هاتفية للفنادق بدون أجر: «**الرأسمالية النفاثة» هي المؤثرة والفاعلة بالنسبة للشركات الكبرى، لكنها مع الأسف تحيل مجتمعنا إلى الخراب، هكذا يقول إدوارد لوتاك**[١٦٤] والمرونة في أمريكا تعني أنّ العامل يبدّل عمله، بعيداً عن بنيته الاجتماعية، حيث يفترض به في سياق حياته العملية أن يغيّر منطقة سكنه وعمله بين ٦ إلى ١٠ مرات.

وفي الولايات المتحدة، يريد المرء أن يكافح البطالة، لكنه ينتج بدلاً من ذلك، الفقر الجماهيري، ويتحدث بعض المؤلفين عن «علاقات ـ العالم الثالث» في الولايات المتحدة[١٦٥] وعن الكيفية التي يعامل بها المجتمع الأمريكي مشتغليه أو عماله، نقدم مدينة نيويورك كمثال على ذلك فقد أصبحت المدينة من أكثر المناطق

(*) يبدو أن مسلسل العنف والجريمة بين جيل الشباب يستمر في الولايات المتحدة، فآخره كان في ولاية كولورادو (شهر نيسان) وممثلي العنف هنا ليسوا عاطلين عن العمل ولافقراء بل طلاب مدارس ويملكون أسلحة حديثة جداً. ومع محاولة الكونغرس الأمريكي التصدي لفهم مشكلة العنف لدى الشباب، فإن مجلس الشيوخ لايزال يصّر على إحباط محاولة ربط بيع الأسلحة بالتحقق من المشتري لها. إنها مافيا السلاح، ومافيا إنتاج العنف التلفزيوني، ولاشك في صحة قول إحدى الطالبات التي شاهدت الجريمة إنّ حياتنا بلا قيمة والعنف سيّد أحلامنا اليومية. إنها أمريكا كولورادو ونيومكسيكو، كما هي في البلقان ـ المترجم.

نظافة في أمريكا، فهي ترغم متلقي المساعدة الاجتماعية على تنظيف المدينة بالمكنسة والمجروف. فالذي يريد الحصول على المساعدة الاجتماعية، يجب أن يعمل مقابل ذلك، إمّا «التدرب على العمل» (Training on the job) أو ما يقارب (التدرب العملي على المهنة) هكذا تصنّف هذه الإجراءات، والتي يُراد منها تحسين فرص الحصول على عمل لأولئك الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية، كيف يمكن تحسين فرص العمل من خلال تنظيف هؤلاء لمحطات القطارات، يظّل سرا لمكتشف هذه الفكرة. وفي مقابل ذلك تمّ طرد عمال التنظيفات، فاستخدام متلقي المساعدة الاجتماعية يظلّ أقل تكلفة فالسيد سميث يتمّ انتزاع المكنسة من يده، ويُطرد من عمله. وفي اليوم التالي، يُشاهَد مرة أخرى والمكنسة بيده، ولكن بنصف أجر المرة السابقة «التدرب على الوظائف»!

والمساعدة الاجتماعية غير مرتبطة بهذا النوع من الأعمال العامة، فهي وبدون استثناء قد حُدِدَت لخمس سنوات فقط، فالذي لا يستطيع العودة إلى العمل ضمن هذه المدة، فالدهر معانداً له، بدون مأوى أو سقف، مشرّداً، أو متسولاً، وكلّ هذا في أكثر دول العالم ثراءاً.

لماذا يجب اختصار المساعدة الاجتماعية في الولايات المتحدة إلى خمس سنوات. وكيف يمكن للمرء أن يسيطر على البطالة، يبقى ذلك لغزاً. فلو أنَّ كلّ شخص لديه عمل، لما كانت هناك ضرورة للمساعدة الاجتماعية. وبالتأكيد هناك أسباب سياسية لتتبع الرئيس الأمريكي لنصائح الليبراليين الجدد، في تقليص مدة المساعدة الاجتماعية، ولكن لِم المطالبة بذلك؟ هنا يظهر التناقض الأساسي لليبراليين الجدد: إذ يُزعم، أنه يستطيع أي كان، أن يحصل على عمل وبقواه الذاتية. وفشل هذا الاعتقاد (إذ أن سدس الأمريكان يعيشون في الفقر) يتم تنميقه وإضفاء الرتوش عليه، من خلال الترتيبات القانونية، إذ أن عدد متلقي المساعدة الاجتماعية في تناقص مستمر، لأنّ الفقر في تناقص مستمر!

لقد عاصرت الولايات المتحدة في السبعينات، وجود فرص العمل وبدون تقليص للخدمات الاجتماعية، إذ أُحدِثَت حينها ٢,٨ مليون فرصة عمل في ظل رئاسة كارتر.

وفـي عهـد الجمهوريـون وبعـد عـام ١٩٨٠ (ريغـان ـ بـوش) أُحـدِثت ١٢ مليون فرصة عمل حتى العام ١٩٩١ أي بواقع مليون فرصة عمل لكل عام. ومنذ عـام ١٩٩١ حتى اليوم ١٩٩٨ فقد وصلت فرص العمل المتحققـة إلـى ١١ مليـون، بواقـع ١,٨ مليون فرصة عمل سنوياً. إن سياسـة تقليـص الخدمـات الاجتماعيـة لليـبراليين الجدد، أقل نجاحاً في خلقها لفرص العمل، من كونها سياسة متوازنة.

إنَّ تخفيض الأجور، المرونة، وتقليص الخدمات الاجتماعيـة أي الليبراليـة الجديدة برهنت على مواصفـات حاسـمة للسياسـة الاقتصاديـة التـي تمثـل نموذجـاً للإخفاق، فهي لم تؤدِ إلى تمزيق وتشظي المجتمع، بل أدخلـت الولايـات المتحـدة بمجمل اقتصادها في حالـة حرجـة: فإنتاجيـة العـامل الأمريكـي ظلـت دون نظـيره الألمـاني بفـارق كبـير، وفـي الولايـات المتحـدة، لا يتـمّ التعلّـم والتـدرب وتنميـة المهارات، بل التعلّم لفترة قصيرة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الإنتاجية الأمريكية بين أعوام ١٩٨٠ و١٩٩٥ بنسبة ١٤٪، وصلت في ألمانيا إلـى مـا نسـبته ٢٨٪[١٦٦] كذلك فإن عجز الميزان التجاري الأمريكي يعدّ حرجاً ومتأزماً، حيث تضاعف العجز برغم تخفيض قيمة الدولار وتسهيلات الصادرات الأمريكية. وبرغم اليد العاملة الأقل تكلفة، فالمنتجات الأمريكية المصدّرة للسوق العالميـة فـي تراجـع مسـتمر لقدراتهـا التنافسية.

بريطانيا «جنة المستثمرين»

«في كلّ يوم أشاهد فـي لنـدن متسـولين أكـثر،
ومشردين أكثر، مما في كييف (بروسيا) حديثاً»
ياكوب فون يوكسلكول. TZ بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣٠

بدأ عصر التصنيع في القرن التاسع عشر في بريطانيا، ومـن هنـاك اقتحمـت نِعَم وبركات التكنولوجيا أوروبا وأمريكا. ومع الخبرات السلبية التي استخلصها المرء هناك من نتائج وتبعات «رأسمالية ـ مانشستر» كتمردات العمال التي تقود إلـى وقـف الإنتاج، فقد كانت بريطانيا رائدة دول الرفاه التي راهنت على المساواة الاجتماعيـة.

فالرفاه والتقدم جاءا لصالح قسم كبير من السكان. واليوم، تبدو بريطانيا أيضاً مثالاً يحتذى، إذا ما تعلق الأمر بتحديات العولمة. في نيوكاسل (Newcastel) حيث تقيم «سيمنس» مصنعاً لأنصاف النواقل بما قيمته ٢,٦٥ مليار مارك، واستنادا إلى معطيات الرئيس الحالي لسيمنس: باومان (Baumann)[١٦٧]، فإن تكلفة العمل هناك أقل بـ ٥٠٪ مما هي عليه في ألمانيا، لذلك فإن الاستثمارات تتدفق بكثافة إلى هذه الجزيرة، حيث يُنتظَر قيام فرص عمل جديدة أيضاً.

غير أنَّ التمعين الدقيق بالنموذج البريطاني، يجعله هو الآخر ـ كما الأمريكي ـ أقلّ إعجاباً مما هو عليه فمنذ عام ١٩٨٠ وبريطانيا تتراجع بخطا حثيثة إلى الوقت حيث يتلمس المرء دعواه إلى الله أملاً بفرصة عمل. وكلّ ذلك في سياق التطور الذي بدأته مارغريت تاتشر، في تقليصها للخدمات الاجتماعية، واستغلال العمال، والذي يستمر باعتباره «الطريق الأمريكي».

إنَّ حجر الزاوية للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية، هي ذاتها كما في الولايات المتحدة: أجور منخفضة، حقوق إجتماعية للعمال في حدودها الدنيا، ولكي يسمح للشركات بقدر كبير من المرونة يأتي التدخل الحكومي في الاقتصاد على أقلّه. واستمراراً لتقليص الخدمات الاجتماعية وتخفيض مساهمة الدولة، يتمّ في كلّ مكان الضغط والتوفير، وتحديداً في الضمان الاجتماعي الذي يتآكل بوضوح، فاليوم تبلغ مساهمة الدولة ٤٠,٦٪ (من الناتج الإجمالي) ونسبة منخفضة كهذه توجد فقط في إيرلندا (٣٩,١٪) من بين جميع دول الاتحاد الأوروبي.

صحيح أن بريطانيا عضو في الاتحاد الأوروبي، لكنها ظلّت تمتنع عن توقيع الميثاق الاجتماعي، حتى مجيء طوني بلير ــ رئيس الوزراء الحالي، فالمقاييس الاجتماعية محددة لدى دول الأعضاء في الاتحاد. والحكومة المحافظة السابقة وجدت حينها أن تقييد وقت العمل الاجتماعي الأسبوعي عند ٤٨ ساعة، وتثبيت ذلك في عقد العمل، هو تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. والتدخل كان كبيراً بالفعل، إذ أنَّ ٢٢٪ من الذين يعملون كامل اليوم، يصل عملهم إلى أكثر من ٤٨

ساعة في الأسبوع، بينما في فرنسا لا تتجاوز النسبة ٧٪. ونصف مشتغلي بريطانيا يعملون أكثر من ٤٤ ساعة في الأسبوع.

وفي بريطانيا ليس هناك حدّ لوقت العمل الأسبوعي، وحتى العمل الإضافي، المناوبات، والعمل أيام الآحاد والعطل الرسمية، لا يخضع هو الآخر لأية حدود، وأكثر من ١٢٪ من العاملين لا يحصلون على أعطال مدفوعة الأجر. ولا يوجد تحديد للأيام الدنيا للعطل ولا تقييدات في عقود العمل المؤقتة أو التوظيف لفترة قصيرة، أو تجديد العقد لنفس الشخص، والعمل تحت الاختبار يصل إلى ٢٤شهراً. لكلّ هذا، فإن كلّ ثالث عامل، يعمل عملا ثابتاً، والآخرين يعملون بعقود مؤقتة، حيث تعود رغبة تجديدها إلى صاحب العمل فقط. والمزايا التي تجنيها الشركات وأصحاب العمل من كلّ هذا كبيرة جداً، إذ ليس هناك صعوبة في تسريح العمال مؤقتاً وإعادة تشغيلهم ثانية، في حالة العقود المؤقتة. وحتى الشباب يجدون صعوبة في سوق العمل فأقل من ٥٠٪ لسن الثامنة عشرة يتواجدون في مرحلة التعليم، بينما تصل هذه النسبة في فرنسا وألمانيا إلى أكثر من ٨٠٪. وفي بريطانيا تلغى حقوق العمال بشكل منتظم، فليس هناك ضمان للحد الأدنى للأجور أيضاً، وبذلك فإن بريطانيا متقدمة ومتفوقة على أمريكا بهذه السياسات، فكثير من العمال لا يحصلون على أكثر مما يعادل ٤,٤٠ مارك في الساعة، ومقارنة بنفقات المعيشة المرتفعة في ألمانيا، فبريطانيا أصبحت من البلدان رخيصة الأجور: فإعادة الهيكلة، والخصخصة تشجع على تفاقم التوزيع غير العادل للثروة، والذي يعدّ فريداً من نوعه في دول الاتحاد الأوروبي، فنسبة ١٠٪ الأكثر فقراً توجب عليهم في السنوات العشرين الأخيرة تحمل المزيد من خسارة دخولهم بنسبة تصل إلى ١٣٪، بينما ارتفع دخل الفئات الأكثر غنى ونسبتهم ١٠٪ إلى ما فوق ٦٥٪، في نفس الفترة فإن عدد البريطانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع من ٥ إلى ١٣,٧ مليون إنسان، وفي الأساس فإن كل ثالث طفل يولد ويترعرع في الفقر وفي بعض الأحياء في نيوكاسل /مانشستر/ أو شيفيلد يعيش ٤٠٪ من الناس بدون عمل وفي الفقر، بينما تقدم اليوم

لندن نفسها كعاصمة أوروبية للجريمة «فمعدل الجريمة تزايد في السنوات العشر الأخيرة بسرعة أكثر من أي بلد أوروبي آخر»[١٦٩]

وتتحول بريطانيا إلى موضوع لسباق العالم الاستثماري، حتى أمريكا واليابان تهرع إلى بريطانيا فيتعرض العمال المستخدمين هناك لاستغلال مضاعف «فبريطانيا تتحول إلى قاعدة إنتاجية لإمداد القارة»[١٧٠] حتى أنَّ البريطانيين لم يعودوا قادرين على شراء تلك المنتجات التي ينتجونها بأنفسهم. كذلك فإنّ الطلب على الصناعة البريطانية أصبح سيئاً، ومع أنّ مستثمرين أجانب كثُر يستثمرون في بريطانيا غير أنّ الصناعة البريطانية قد تمّت تصفيتها، وقد أعلنت أخيرا المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية «أنّ ضعف الاستثمارات الاقتصادية الداخلية يدفع إلى القلق» فصناعة السيارات توجد كاملة في اليد الأجنبية. وأخيرا فانتقال الشركة البريطانية Rover إلى الألمانية BMW يعد برهان آخر على ضعف الاقتصاد البريطاني وقوة الاقتصاد الألماني.

والنظرية النيوليبرالية تدعي قدرتها على تحقيق الرفاه وفرص العمل، وكما يبدو، فكلاهما لم يتحققا هنا. إذ تقدم إحصاءات البطالة صورة لذلك البطالة الرسمية لعام ١٩٩٧ ــ آب وصلت فقط إلى ٥,٣٪ أي ١,٥ مليون بريطانياً بدون عمل، هذا هو الزعم الحكومي وكما يبدو فقد استفادت بريطانيا من فرص العولمة التقليص ونزع الخدمات الاجتماعية، والاستعداد المناسب للمنافسة العالمية، الأمر الذي يبدو وكأنه في صالح العمال البريطانيين، فكما لو أنَّ فرصاً جديدة قد تحققت لهم، وعدد الناس الذين يحصلون على تعويض البطالة في انخفاض مستمر، غير أنّ الإحصاء لا يبدو منشغلا كثيراً بالتعبير عن الأعداد الفعليين للعاطلين عن العمل في هذه البلاد. فمن خلال ٣٢ تغييراً في قوانين الإحصاء وصلت البطالة مبسترة بهذا الشكل، وفي غير هذه التصويبات المقصودة كان يمكن لعدد العاطلين، أن يصل فعلياً إلى ٤ مليون أي ما نسبته ١٤٪ وليس ٥,٣٪، وبذلك تصبح أعلى مما في ألمانيا (١٢,٦٪).

وفي مثال آخر: فالذي لا يحصل على تعويض البطالة بعد ٦ أشهر، يتم إسقاطه نهائياً من الإحصاء، حتى ولو ظلّ بعد ذلك عاطلا عن العمل. بينما يحدث العكس في ألمانيا إذ تؤخذ البطالة الطويلة، ومتلقي المساعدة الاجتماعية العاملين بعين الاعتبار، لدى احتساب نسبة العاطلين عن العمل.

ورغم كلّ ذلك، فقد مارست حكومة Major حينها ضغوطاً إضافية على دوائر العمل، لضغط نسبة العاطلين عن العمل من خلال التلاعب بالإحصاء. والإحصاء ذاته أظهر أنه قد أُحدِث في السنوات الخمس الأخيرة ٩٠٠ ألف فرصة عمل. كيف يمكن أن يكون هذا صحيحاً. إذا لم يرتفع عدد المشتغلين؟ فإن ثلثي الوظائف المُحدثة، هي أعمال مؤقتة أو جزئية فكل رابع عامل بريطاني يعمل بشكل مؤقت[١٧٢] وبذلك يبدو أنَّ تعريف «العمل الجزئي» موضع تساؤل كبير: إذ يكفي أن تعمل ساعة واحدة في الأسبوع، لتكون مشتغلا! وبذلك فإن فرص عمل تُحدث بالقياس الاحصائي، حيث لا يعود هؤلاء يظهرون في إحصاءات العاطلين عن العمل. حتى إنَّ ظهور فرقة موسيقية في أوقات التسلية أو العطل الرسمية، يسجّل باعتباره فرصة عمل. كذلك فإنّ وظائف ساعية (لعدد محدود من الساعات)، لدى سلسلة مطاعم مكدونالد، يتم اعتبارها فرصة عمل في الفرع الذي يعمل به الشخص، يمكن للمرء أن يتصور، بأي حماس يُعلِن فيه العامل البريطاني: تسعمائة ألف فرصة عمل جديدة، ولديّ ست منها!».

وإذا ما أدرك المرء تلاعب الإحصاء بأرقام ونسب البطالة، يصبح مضحكاً ذلك الحديث عن «معجزة العمل أو الوظائف» في بريطانيا. فمن خلال احتيال الإحصاء يتحول العاطلون عن العمل إلى كرة بيد السياسة. ولكن لماذا يتوجب أن تكون السياسة موضعاً للاهتمام؟ إنَّ إيديولوجية الليبرالية الجديدة، التي تحولت إلى نظرية، تريد أن تبرهن أنَّ وعودها الشافيّة قد تحققت. إذ أن نظرة سطحية على عدد المشتغلين، تظهر أنه بالكاد قد تمَّ إحداث فرص عمل جديدة، فمن خلال المقارنة بين ١٩٨٠ و١٩٩٤ ارتفعت نسبة المشتغلين في ألمانيا بمعدل ٥٪ بينما وفي نفس الفترة، فإنها بقيت في بريطانيا صفر بالمئة. وفقط في عام ١٩٩٥ ارتفعت نسبة المشتغلين بمعدل ١٪[١٧٣].

الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما أمثولة أو عبرة

«بريطانيا والولايات المتحدة، السويد، هولندا، ونيوزيلاندا، قد بلغت مرحلة الالتفاف العكسي وأنا مقتنع من أننا سننجزها أيضاً»

ثايل نكر. الرئيس السابق لاتحاد الصناعات الألمانية.

التلاميذ النموذجيون، الليبراليون الجدد، بريطانيا والولايات المتحدة، لايمكن أن يكونوا مثالاً أو قدوة للألمان، فيما إذا تعلق الأمر بقضية مكافحة البطالة. كلتا الدولتين كانتا أمثولة لما تعنيه السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة في هذا التعبير، أو صيغها الخطرة: تخلخل المجتمع، الاستغلال، التهميش، وبدون تحقيق الرفاه أو مكافحة البطالة، وفي المحصلة ترسم المعطيات الموثّقة صورة مدّمرة، سواء لأمريكا ــ المارد الجبار[١٧٥]، أو لبريطانيا، التي وجدت قدوتها لدى الولايات المتحدة في استغلال العمال.

ويتم التطرق غالباً إلى دول أخرى قد أنجزت «وظائفها» أو فروضها الليبرالية، ولذلك يُفترض أنها ناجحة في مكافحة البطالة. غير أنه إذا حدث هذا فعلاً، فلأن لذلك أسباباً أخرى مختلفة: ففي هولندا مثلاً[١٧٦]، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٨٢ و١٩٩٦ (+٤٤٪) أكثر من ألمانيا (+٣٩٪) والفجوة القليلة في فرق النمو، لا يمكن أن تكون السبب الرئيس للبطالة المنخفضة، بل هناك أسباب أخرى هي: الإحالة المبكرة على المعاش (قبل موعد السن القانوني) والمحالين لعدم صلاحيتهم للعمل، ونسبة متزايدة من العمل الجزئي (٣٨٪) من المشتغلين، في ألمانيا فقط ١٦٪ وتثقل سوق العمل، فمعجزة التشغيل الهولندية، ليس لها علاقة إذاً بالليبرالية الجديدة، وتعويض الأجر تصل نسبته إلى ٧٨٪ وهو من أعلى نسب العالم، ومساهمة الدول تماثل نظيرتها الألمانية. هذه الأرقام القليلة، تقدّم البرهان، على أنه لا يتوجب على المرء أن يرى دولاً «كنموذج» شامل، وليس على الاطلاق «كنموذج نيوليبرالي» إذ أنه وكما في إيرلندا، كذلك في دول «التلاميذ النموذجيين» كنيوزيلاندا والسويد مبادئ متعددة لمكافحة البطالة، وهي لا تملك غالباً ــ كما السويد مثلاً ــ الشيء المشترك مع إيديولوجية التشذيب الاجتماعية للنيوليبرالية.

الكذبة التاسعة:
تربح البلدان النامية من العولمة

«ثايل نكر تعدّ التجارة العالمية مصدر الرفاه.
لذلك يتوجب علينا أن نعترف لدول العالم الثالث
بحق المشاركة في الرفاه والنمو المتزايد عالمياً
جريدة Taz لكن الإحصاءات تقدم معطيات
مغايرة لهذا. فالفجوة بين أفقر ٢٠٪ من دول العالم
وأغنى ٢٠٪ من الدول تضاعفت منذ عام ١٩٦٠
ثايل نكر. لا تحقق التجارة العالمية مكاسب
للجميع، بنفس المستوى».
(نكر. الرئيس السابق لاتحاد الصناعات الألمانية).

يعيش قرابة ٤,٥ مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى «الدول النامية»، ٨٠٪ من الإنسانية هم فقراء، ١,٣ مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقلّ من دولار واحد في اليوم، أكثر من ٨٠٠ مليون إنسان لا يجدون طعاماً كافياً، بينما ٨٠٠ مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية، وعلى الأقل هناك ٨٤٠ مليون بالغاً لا يستطيعون القراءة أو الكتابة[١٧٩]

وبصفة عامة يميّز الإنسان تقريباً، أنّ معظم دول العالم هي دول نامية، باستثناء الدول المتطورة جداً في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا واليابان. ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقاً، إذ يمكن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور:

- القوى الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، تايلاند).
- الدول المصنّعة حديثاً، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، الهند، الصين).

- دول الأوبك OPEC.
- دول المعسكر الشرقي المفقرة أو دول العالم الثاني سابقاً.
- الدول التابعة، الأشد فقراً (إفريقيا، جزء من أمريكا اللاتينية، وآسيا).

طبعاً يجب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه، غير أنه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها، فإن ما يحدث هو العكس تماماً.

تُفَاقِم العولمة الفقر في الدول النامية

«إنها لحقيقة، أنَّ النظام المالي الحالي وتحريره لكل المزايا المحتكرة من قبل البعض الذين يسيطرون على الاقتصاد العالمي، يحَمل تبعات وعواقب كلّ هذا للبلدان النامية، وتحديداً الدول الأشد فقراً منها».

ك.س. كومو: أستاذ في الاقتصاد(١٨١).

تعرّف الأمم المتحدة الدول الأقلّ تطوراً في العالم، كدول ذات دخل فردي أقلّ من ٣٢٠ دولار في السنة، ويصل عدد هذه الدول إلى ٤٨ دولة، منها ٤٢ في إفريقيا، حيث يعيش قرابة ٥٧٠ مليون إنسان أي أكثر من ١٢٪ من سكان العالم.

وفي العام ١٩٦٠ كانت ٤٦ دولة الأشد فقراً في العالم تساهم بنسبة من التجارة السلعية العالمية لا تتجاوز ١,٤٦٪، ولو أنَّ العولمة تأتي لصالح هذه الدول، لكان عليها رفع هذه المساهمة العالمية، لكن الذي يحدث، عكس ذلك تماماً. ففي بداية التسعينات كانت مساهمة هذه الدول الأشدّ فقراً، لا تزال عند ٠,٦٪، وحتى عام ١٩٩٥ تراجعت هذه النسبة إلى ٠,٤٪. وفي العام ١٩٨٠ كانت مساهمة الدول ١٠٢ الأشدّ فقراً في التبادل السلعي هي ٧,٩٪ من التجارة العالمية، إلاّ أنها انخفضت إلى ١,٤٪ لعام ١٩٩٠[١٨٢] ورغم كلّ ذلك، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تفضّل وتشجع التجارة الحرة (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الانكتاد) لا تفتأ بالحديث عن نِعمِ وفضائل التجارة الحرة، على الدول الفقيرة تحديداً.

تطورات مماثلة أخرى، تظهر حركة التدفقات الرأسمالية على المستوى الكوني، أن ٨٠٪ من هذه التدفقات كانت تتحرك داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والمجال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا. «إن أهمية الدول الأقل تطوراً قد انخفضت من ١٤٪ لعام ١٩٨٢ إلى الصفر في عام ١٩٨٩»[١٨٤]، وحين يستثني المرء الدول المصنّعة حديثاً ـ حيث لا يجذب القسم الأكبر من الدول الأشدّ فقراً، باستثناء التبرعات والمساعدات الثنائية أي رأسمال[١٨٥]، فالقارة الأفريقية استطاعت أن تجذب قرابة ٣ مليار دولاراً أمريكياً لعام ١٩٩٣ كرأسمال استثماري. في الوقت الذي كان هروب الرساميل فيه أكثر من التدفقات إلى هذه القارة. فالرصيد سالب، كما هو الحال قبل عشر سنوات سابقة[١٨٦].

واليوم، إنَّ ٣٥٨ ملياردير عالمي، أغنياء بتلك الطريقة التي تماثل فيها ثرواتهم مجموع ما يملكه ٢,٨ مليار إنسان، أي قرابة نصف سكان العالم[١٨٧]، وباستبعاد وتهميش الدول النامية من التجارة العالمية وحركة الرأسمال العالمي، ازدادت كذلك فجوة الدخل بين العالم الأول والعالم الثالث[*] ففي العام ١٩٦٥ كان الدخل الفردي في الدول السبع الأكثر غنى ٢٠ مرة أكبر مما هو عليه في الدول السبع الأشدّ فقراً. وفي عام ١٩٩٥ وصلت هذه العلاقة إلى ٤٠ ضعفاً وبينما كان في عام ١٩٦٠ يملك ٢٠٪ من أغنياء العالم فقط ٣٠ مرة من الدخل أكثر من ٢٠٪ من الدول الأشد فقراً، تغيّرت هذه العلاقة لتصل في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ ضعفاً.

(*) العالم الأول والعالم الثاني، والعالم الثالث: قياسات سياسية لدول العالم وفق تصنيفات المنظمات الدولية، وهي وإن اعتمدت ظاهرياً على مقاييس كمية مثل متوسط الدخل الفردي، غير أنها لا تستطيع إخفاء التصنيف الآيديولوجي للبشر في هذا العالم. فالأول يعني رأسمالياً (العالم المتقدم) والثاني يعني إشتراكياً (في المغايرة العقائدية) والثالث لايعني هذا ولا ذاك، كلُّ دول العالم الآخر (خارج الأول والثاني) وهي تبحث عن طريق تسلكه، محشورة في دائرة الفقر والتخلف، غير أنَّ سقوط العالم الثاني ــ الاشتراكي واقعياً، أعاد العالم إلى أولوية الرأسمالية فيه وانتهاء العالم بها. وفي زعم كهذا، يظلّ التصنيف قائماً، وثمة انحدارات للعالم الثاني إلى الثالث) و(العالم الثالث إلى الرابع) تفتقر إلى عالم متعدد القوى والأقطاب، إنساني بالدرجة الأولى، لوقفها ـ المترجم.

وإذا ما أُخِذَ التوزيع غير العادل للدخل داخل الدول ذاتها بعين الاعتبار، فتصبح العلاقة، أنَّ ٢٠٪ الأغنياء داخل هذه الدول يملكون ١٥٠ ضعفاً على الأقل لما تملكه نسبة ٢٠٪ الأكثر فقراً[١٨٩]

نظرة على رابحي العولمة المزعومين

يتدفق الرأسمال العالمي، الاستثمارات العالمية، والتجارة الدولية على الدول النامية في الحدود الدنيا. وهي إن وجدت، كاستثمارات للشركات، فلا تقدم فرص عمل ودخول للناس، بقدر ما تنتج أشكالاً للاستغلال. «ست ساعات عمل إضافية يومياً» أو «يكدحون من أجل السوق العالمية» هكذا عنونت جريدة Tages Zeitung الألمانية في دراستها لتقارير سرية عن حالة النساء في الدول النامية[١٩٠] في مصانع النسيج في غواتيمالا، تنتج شركة كورية للسوق العالمية، قمصاناً من ماركة Ralph - Lauren وتباع في ألمانيا بسعر يتراوح بين ١٦٠ و ٢٠٠٠ مارك، بينما تحصل العاملة هناك على ٣ مارك يومياً، وهذا يقع دون المستوى المحدد في غواتيمالا لحدّ الأجور الدنيا، وهو ٤,٥٠ مارك، وهو المبلغ الذي قد يكفي لشراء ٢ كغ من الفاصولياء في ألمانيا. وفي الصين مصانع ألمانية للنسيج، تورّد إنتاجها إلى ألمانيا بأسماء مثل: Adidas أو Karsstadt أو Quelle. وبالرغم من أنَّ ساعات العمل الأسبوعية في الصين تحدد بـ ٤٤ ساعة، إلاّ أن العاملين في هذه المصانع يتجاوزون ٦٩ ساعة عمل أسبوعية. وقلّما تكون ساعات العمل الإضافية مأجورة، وإن كانت، ففي الحدود الدنيا، والقاعدة هي العمل سبعة أيام في الأسبوع، وبدون يومٍ للعطلة الأسبوعية. «فمن خلال وقت العمل الطويل يصبح خطر الإصابات كبيراً، فالعمل بالقطعة أو الوحدة، يقود إلى تشنجات وتقلصات، وقصور في الرؤية»[١٩١]

وقلما يوجد في البلدان النامية نقابات أو منظمات عمالية، وهذا ما يخدم الشركات العابرة فوق القومية، وكما يقول أحد سفراء كوريا الجنوبية: «نحن لا نحبّ النقابات، إذ لم يستمر أي مصنع في البقاء أكثر من ثلاثة أشهر، بعد أن

تأسسّت فيه نقابة»[١٩٢] ولأنَّ اليد العاملة موجودة في الدول النامية بكثرة، أي عرضها كبير ويتجاوز الطلب عليه، فقد تغلق مصانع أحياناً، في سبيل الحفاظ على الريوع والإيرادات والسعي وراءها، ولو كانت في إقليم آخر. والرأسمال الحر يستطيع أن يغادر البلاد بسرعة، متنقلاً إلى أقاليم أخرى حيث توجد يد عاملة تقبل أن تكون موضعاً للاستغلال.

مثال دايملر بنز:

لدى زيارة مجلس العمال من مصانع مرسيدس الألمانية إلى فرعها في البرازيل، تمكّن من تكوين صورة حول «الأعمال الوحشية» التي تقوم بها الشركة هنا، تجاه عمالها في البرازيل: الفصل التعسفي، وبدون سابق إنذار أو تفاوض مع النقابات. «فتأسيس لجنة مصنع، شبيهة بمجلس العمال، لم تسمح به الإدارة في كامبياس (في سان باولو) حتى اليوم» وداخل البرازيل حاولت الشركة أن توقع بين مواقع إنتاجية ضد بعضها البعض. فالسيارة طراز A.Klasse، يتم إنتاجها في أقاليم أخرى وليس في كامبياس ـ لما تراه الإدارة من ارتفاع التكلفة.

وأمّا ممثل النقابة البرازيلي، فلا يملك إلاّ محاولة الضغط لتخفيض الأجور.

مجلس العمال في ألمانيا يقول: إنها نفس الأساليب لديكم، ولدينا لكن عبر مستويات أجور مختلفة.

كذلك إنَّ دخول أوروبا الشرقية في سباق العولمة، سيحمّلها أعباءاً مرتفعة، فبينما كان يعيش في دول المعكسر الشرقي سابقاً قرابة ٤ مليون إنسان تحت خط الفقر ولعام ١٩٨٦، بيد أن الرقم اليوم يتجاوز ١٢ مليون إنسان. وبغض النظر عن الطريقة التي ضلّل الإحصاء بها الاشتراكية واقعياً، فالأرقام المطلقة توضح عملية توزيع غير عادل للدخل وللثروة، فإلى جانب الجماهير المفقرة مجدداً، تأسست فئة جديدة من النخب الغنية، التي كانت الإصلاحات الاقتصادية خدمة لمصالحها.

إنَّ مشروع العولمة النيوليبرالي قد عمّق الفجوة بين الفقر والغنى في الدول النامية، هي نخبة من المدراء والقيادات التي تنتفع من هذه التطورات فقط، بينما

ظلّ البؤس الجماهيري يتزايد، في الوقت الذي تنشأ فيه جزرا للثروة والرفاه داخل هذا البؤس الجماهيري. والنظرية المتبناة من علماء الاقتصاد تحت مصطلح «نظرية الآثار المتسربة» واستناداً لقيام مراكز صناعية وقدرتها على التأثير في المحيط، وبالتالي تجاوز التمايزات الاجتماعية، وتحقيق المساواة، هذه النظرية، وكما يبدو فإنها لم تفعل فعلها[١٩٤] ومثال آخر تقدمه العاصمة الصناعية الهندية بانكالوا (Bangalore) والتي تتم فيها البرمجة لسوق الكمبيوتر العالمية «فوجود هذه المدينة في قلب الفاقة والبؤس يزرع الشك في عالم التقانة العالية، في مطلع القرن المقبل»[١٩٥] جزر كهذه محاطة بأحياء الفقراء، تقوم مهمتها على التقاط الريفيين الذين لا يحلمون بأكثر من أن ينتقلوا إلى المدن، من أجل الحصول على بعض الدولارات. والسؤال هو فيما إذا كان بلد مثل الهند «قادراً على تحمّل هذا العبء ببناء جزر تقانة عالية ذات قدرات تنافسية عالية، وفي وسط وجود الملايين من سكانها الريفيين البؤساء»[١٩٦] وإذا كانت اختلافات الأجور في الولايات المتحدة تقود إلى اضطرابات، فكيف ستؤثر، التناقضات الصارخة في الهند بعد ذلك.

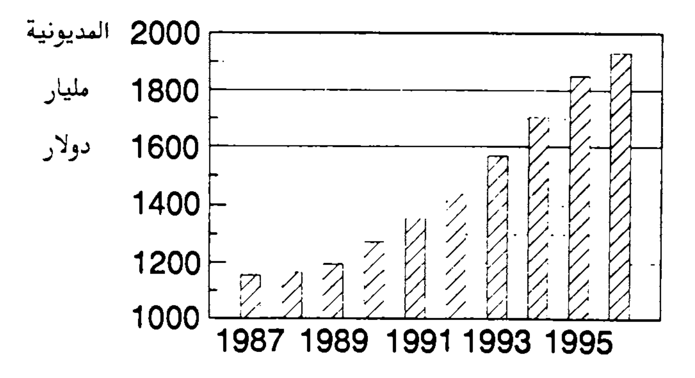
العولمة ليست طريقاً للخروج من فخ المديونية

إنَّ دول العالم الثالث، ليست مجرد توابع للدول الصناعية، في المنافسة الدولية، بل هي موضع نهب وإفقار مستمرين أيضاً. اليوم، كما في العهود الاستعمارية السابقة، فإن حالة المديونية للبلدان النامية هي سبب الكساد، أو البؤس والفقر المتزايد لأجزاء من العالم، ففي عام ١٩٩٦ كانت هذه الدول مدينة للشمال بقرابة ٢ بليون دولار، وهذا يعادل الناتج الإجمالي لأغنى دولة صناعية في العالم وهي ألمانيا. وجبل الدين هذا تضاعف خلال العشر سنوات الأخيرة، برغم كلّ محاولات تخفيف الدين[١٩٧] وقد تمّ استجرار نفس الكمية من الدول النامية بين أعوام ١٩٨٣ و ١٩٩٦ (٢ بليون) كفوائد وأعباء للديون (قارن الرسم ٦)، لكي تتحول هذه الديون وأعباؤها إلى عبء ثقيل. فبين سنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٦ يتحدث المرء عن «السنوات الضائعة» بيد أنّ التسعينات لم تكن أبداً أفضل، فقد استمرت الديون بالارتفاع.

وسداد الديون لا يكون إلاّ بالعملة الصعبة، الدولار والمارك الألماني، والتي يتوجب توفيرها عبر الصادرات. وبالتالي فإن هذا يرتبط بتبعات وعواقب صعبة

- تراجع دور الزراعة في تأمين المواد الغذائية للسكان المحليين، فالمواد الغذائية يتم تصديرها، ولذلك يتم التركيز على زراعة المنتجات القابلة والملائمة للتصدير.
- الاستخدام المكثف للأرض، الأمر الذي أفقرها وأجهض خصوبتها.
- تبعية البلدان النامية، وفي الأغلب، لتصدير وبيع بعض المنتجات الزراعية والخامات الأولية.

فالقارة الإفريقية، تعتمد في حدود ٧٥٪ على بيع منتجات أولية مثل: الباوكسيت، البترول، الألمنيوم، الكاكاو والقهوة، ثم الشاي. وتعود جذور هذا التخصص الأحادي الجانب إلى نظرية مزايا التكلفة المقارنة، حيث يتمّ اليوم اصطياد الدول النامية في حقل هذا التخصص بالمنتجات الصناعية. هذه العلاقة التبادلية بين السلع، والمسماة «معدل التبادل التجاري» (Terms of Trade) تزداد سوءاً منذ عشرات السنين[١٩٨] إذ يتوجب على الدول النامية تصدير المنتجات بشكل متزايد، لتبقى ذات قدرة ائتمانية. أمّا السلع المتضررة في التبادل الدولي، فهي تلك القابلة للإبدال بالمنتجات أو البدائل الصنعية الكيميائية مثل: الجوت، الحبال، الكاوتشوك، والجلد، فالدول التي تعتمد على صادرات هذه السلع، لن تستطيع التخلص من أزمة المديونية وذلك بسبب السياسة الاقتصادية النيوليبرالية.



الرسم ٦ مديونية الدول النامية
المصدر. البرلمان/ ١٩٩٧/١١/٨.

• تبيع الدول النامية نفسها إلى الشركات متعددة الجنسية، ومن أجل جذب الرأسمال إلى بلادها، فيتم الاحتفاظ بتكلفة الإنتاج المنخفضة لأجلها، فالنقابات تُمنع، وتتعذر حماية العمال ويتفاقم تنافس الدول النامية فيما بينها لجذب الرأسمال العالمي برغم أزمة المديونية.

• ليس هناك مصلحة للدول النامية في الأجور المرتفعة، أو الخدمات الاجتماعية، إذ تفقد بذلك مزاياها التنافسية مقابل دول أخرى، ولا تعود تستطيع تسديد ديونها.

ويستمر الحديث عن إمكانية إعفاء الدول النامية من ديونها، لكن هذه الإمكانية تُختصر دائماً إلى الابتسامات العريضة، فهذا يخدم راحة الضمير للدول الغنية، وقبل كل شيء يخدم مفهومها «ولكن انظر نحن نفعل شيئاً ما» وحتى الدول العالية المديونية، ورغم وجود الليبرالية الجديدة فهي لم تحصل على أية مساعدات. رغم أنه من الواضح، أنَّ هذه الدول، لن تستطيع الخروج من فخ المديونية بقواها الذاتية. فالبنك الدولي ينطلق من أنَّ الدول التي تستخدم أكثر من ١٥٪ من عائدات صادراتها كفوائد للدين، لن تستطيع دفع ديونها[١٩٩] وحتى الآن، لم يكن هدف كلّ استراتيجيات معالجة الدين، «مساعدة الدول الفقيرة، إنما الإبقاء على قدراتها الائتمانية فقط»[٢٠٠]

خمسة مليارات ومائة وأربعون مليون خاسراً؟

تأسست منظمة التجارة العالمية WTO لتكون وريثاً شرعياً للغات GATT والحارس الأمين للتجارة الحرة المعولمة، إذ يتوجب على هذه المنظمة «أن تضمن فائدة الدول الأعضاء ـ ١٢٧ دولة ـ جميعها من تحرير التجارة المتفق عليها» هكذا يقول Peter Southerland «المدير الأخير للغات، لدى إعلان منظمة التجارة العالمية»[٢٠١] ويبقى أنَّ ٣٠ دولة من الدول ٤٨ الأقلّ تطوراً، قد انضمت إلى المنظمة وقد طالب المدير العام للمنظمة ريناتو روجيرو (Renato Roggiero) في مؤتمر مشترك لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة ــ UNO للتجارة

والتنمية الأونكتاد (Unctad) بالإعفاء الكامل للدول ٤٦ الأكثر فقرا في العالم، من القيود الجمركية وحصص الاستيراد[٢٠٢] ومع إمكانية تحقيق هذا الاقتراح، فإن حالة البلدان النامية ستصبح أسوأ مما هي عليه. والذي يغيب هنا هو شمولية التجارة الحرة واتساعها من خلال إعفاء شامل للديون، وانتقال التكنولوجيا، وتقديم مساعدات حقيقية للتنمية. الدول الإحدى والعشرون لمنظمة التعاون والتنمية استخدمت في العام ١٩٩٦ فقط ٠,٢٥٪ من ناتجها الاجتماعي الإجمالي كمساعدات للتنمية، رغم أنهم يرغبون برفع ذلك إلى ٠,٧٪ وبينما بلغت مساهمة ألمانيا لعام ١٩٩٢ ما نسبته ٠,٣٥٪ ثم ما لبثت أن تراجعت إلى ٠,٢٨٪ لعام ١٩٩٦ وهذه هي أقل مساهمة لمساعدات التنمية، منذ أن بدأ الإحصاء بتسجيلها[٢٠٣] وأخيراً، إنَّ مساهمة الولايات المتحدة لم تتجاوز ٠,١٢٪

وفيما إذا سار التطور، كما هو اليوم، فإنَّ القرن الحادي والعشرين سيجلب الكوارث لدول العالم الثالث، فالسلع ورأس المال لا تتدفق على الدول الفقيرة، بل تسمع بها، وتعاني من صخبها، وباستثناء الدول الصناعية المتطورة جداً، فمن النادر أن يكون هناك رابح من العولمة. وإذا ما احتسب المرء التدفقات التجارية «للعشرين سنة المقبلة. سيلاحظ انخفاض مساهمة أفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وروسيا وأوروبا الشرقية من ٣٩,٢٪ (١٩٧٠) إلى ٢٦,٤٪ (١٩٩٠) ثم إلى ٥٪ لعام (٢٠٢٠). إنه الانفكاك والإقصاء، الانقسام الجديد بين العالم المتزايد اندماجاً وتشابكاً، وبين القسم الذي يتزايد استبعاده»[٢٠٤]

كم هو عدد الناس الذين يكسبون اليوم من العولمة في شكلها المنفلت، الحر، والذي لايخضع للرقابة. إنهم المواطنون الأثرياء فعلياً في الدول الصناعية، الطبقات العليا في دول العالم الثالث، والذين يمكن إهمالهم عددياً. يعيش في الدول النامية ٣/٥ سكان العالم. وفي الدول الصناعية خمس آخر، والخمس الأخير في الدول المصنّعة حديثاً. وهنا في خمس الدول

الصناعية يملك قرابة ٥٪ من السكان مكاسب ومنافع عظيمة، كذلك هي نسبة الناخبون لحزب الديمقراطيين الأحرار، وهؤلاء يمكن اعتبارهم من رابحي العولمة أيضاً. ونسبة ٥٪ تعادل قرابة ٦٠ مليون إنسان (من الدول الصناعية، وهؤلاء يعادلون ما نسبته ١٪ من إجمالي سكان الكرة الأرضية ولو أنَّ سكان العالم يتحدون ٪ فلن تعود العولمة مهمة في ضررها أو منافعها. «ولأن ٩٥٪ من الزيادة السكانية العالمية تتركز في المناطق الفقيرة من الكرة الأرضية» فلن يبقى السؤال، فيما إذا كانت هناك حرب جديدة، إنما من أي نوع ستكون، ومن سيقاتل من[٢٠٥]؟.

الكذبة العاشرة:
تُنتج العولمة تنوعاً في كلّ مكان من العالم

«يوفر نموذج الترفيه الأمريكي إمكانات فردية متنوّعة، فالاختيار الفردي، والتعبير الفردي هو ما يريده الناس في كل مكان».

مايكل أيزنر: رئيس والت ديزني

عندما يريد الصحفيون، المدراء، السياسيون، والعلماء، ـ هؤلاء الذين يملكون ما يقولونه أو يقررونه ـ أن يسافروا، فهم يحصلون على معلوماتهم غالباً من برامج المعلومات ذاتها. CNN (News Network Cable) يمكن استقبالها والاستماع إليها على مدار ٢٤ ساعة في كلّ أنحاء العالم، وتحديداً في الفنادق التي تنزل فيها النخبة العالمية، فهم يدفعون بموجب بطاقات ائتمان عالمية (American Express Visa)، يقرؤون نفس الجرائد (The Wall Street Journal, Financial Times) ويأكلون نفس الشيء، «فالمطبخ الدولي» يحدد الطعام[٢٠٧]

كذلك، إن «الطبقة الوسطى» تسير في الدول الصناعية في سلوكها المعيشي، استناداً لنماذج متشابهة، وبواسطة جهاز التلفاز، الياباني الإنتاج، يتم على الأغلب استهلاك نفس المسلسلات، ومعظمها أمريكي[٢٠٨] ويتم الاستماع تقريباً إلى نفس الـ CD (الاسطوانات المدمجة) من أجهزة الستيريو التي يتم إنتاجها للاستهلاك العالمي، وهكذا فالعولمة لم تشجّع أي تنوع إنّما وحدّت الاقتصاد وفق نموذج (Madona) حيث أن الاستهلاك، المعلومات، وأجهزة الاتصالات تخضع لرؤية موحدة، بينا يجري الإنتاج وفق منطق الدعاية والتسويق[٢٠٩].

والمثال الأوضح تقدمه دول أوروبا الشرقية سابقاً: فحيث لم تعد العولمة اليوم ملزمة بالتوقف عند الجدار الحديدي، تأتي الشركات الكبرى مستظلة بأسلوب اقتصاد السوق: فمكدونالد وكوكا كولا تحولا إلى رمز للحرية المكتسبة مجدداً والدول الاشتراكية السابقة تتم أمركتها، ويبدو هذا وكأنه استسلام للنفوذ الأمريكي، فالوجبات المحلية ورغم أنها أفضل من حيث النوعية والسعر ـ لم تعد تملك أية فرصة مقابل مكدونالد ووجوده في المدن الكبيرة لأوروبا الشرقية[٢١٠]

التنوع السلعي المتناقص في ظلّ إكراه الريع

إنَّ المكاسب المزعومة للتجارة الحرة، لا ترتبط بالإنتاج الأفضل جودة والأقل تكلفة فقط. إذ يتوجب على التجارة الحرة أن تفضي إلى تنوّع سلعي كبير من خلال المنافسة العالمية المتزايدة للشركات العالمية. فالمستهلكون يستطيعون إذاً، أن يقرروا خياراتهم المتنوعة عبر تشكيلة واسعة من السلع والخدمات، الأمر الذي يرفع من مستوى ونوعية حياتهم. بيد أنَّ التجارة الحرة لا تقدّم تنوعاً سلعياً، ولا حتى في حدوده الدنيا، وأكثر من ذلك فإنها تعمل على تدمير ذلك التنوع. وقد يبدو هذا الزعم غير منطقي للوهلة الأولى، إذ أنَّ المخازن الكبرى تسحرنا وتوهمنا بصورة مغايرة أخرى، وفيما إذا كان النبيذ من التشيلي أو الفيديو كاميرا (Camcorder) من اليابان، الألعاب من هونغ كونغ، أو القهوة من كولومبيا، فالتنوّع السلعي يبدو مبدئياً بلا حدود.

مع ذلك، فإنَّ التنوع السلعي الغذائي في تناقص مستمر[٢١١]، إذ يوجد اليوم ٣٪ فقط من أنواع الخضروات التي كانت لعام ١٩٠٣، كذلك في أنواع التفاح فمن أصل ٧٠٩٨ نوعاً، عرفت لهذا القرن، تمّ انقراض ٦١٢١ نوعاً منها، تلك التي لم تعد تدر الأرباح الكافية، وفي القطاع الزراعي لاتزال هناك نوعية التفاح الممتاز، والفجل الممتاز، والأبقار الممتازة، والخنازير السمينة، وتقدّم البندورة، الغنيّة بالمواد الكيميائية، والمؤسف أنها غير مربعة الشكل (إذ تصبح تكلفة النقل أقل) بندورة القرن العشرين ـ كما الدجاجات عالية المردود ـ التي لم تر الشمس إطلاقاً، ولم

تلمس تراب الأرض. وقليل هم الناس الذين يشترونها اليوم، وهم مرتاحي الضمير، فالأخطار الصحية معروفة للجميع ولكنّ منكهات الذوق الكيميائية، تجعلنا نتجاوز شكّنا، فالذي يكون طعمه جيدا، لا يكون سيئاً بالأساس.

فالتجارة الحرة تعني حرب الشركات والمنتجات ضد بعضها البعض، وبقاء المنتجات التي تدر أكبر عائد من الأرباح، وكلما كان عدد الوحدات المنتجة أكبر، كانت تكلفة الوحدة أقلّ، وفي المنافسة العالمية يتمّ تقديم منتجات قليلة محدودة لأعداد متزايدة من الناس. فمن خلال استقصاء لدول الشرق الأقصى، وبعض المجتمعات الأخرى، كانت منتجات محددة، هي التي تطالعك دائماً .Coca - Cola , Levi's Jeans , Mc Donalad’s

ما هو في مصلحة الشركات الاحتكارية هو في صالح العالم أيضاً

«العلاقات هي كما هي، لأننا نحن، كما نحن».

كابور شتاينغارت في الانزعاج الكبير

Der Spiegel 41/997

تتعدد المحطات التلفزيونية، لدرجة تعذر رؤيتها جميعاً، ولكن للأسف، فإن الاختلافات بين عروض التلفزة الخاصة، نادراً ما تكون. فبرامج التسلية يتم إنتاجها في استوديوهات تلفزة محددة وقليلة بحيث تأتي غالباً بعيدة عن التنوّع، لدرجة أنّ علم النفس «شيء ما لكلّ منّا» بالكاد نلاحظه. وبدائل تلك الأقنية الخاصة، كما في القناة الثقافية ARTE هي موجودة لكنها ليست أكثر من حضور مبعثر في فن تثقيف المستهلك.

والمحطات التلفزيونية الخاصة تعتمد التمويل عبر الإعلانات. فكلما كان وقت البث للإعلانات أطول كلّما دفعت الشركات المعلنة أكثر. وفيما لو حاول أحد التلفزة الخاصة استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، ويمكن ذلك مثلاً من خلال الأحداث الرياضية، التي ترتفع تكلفة حقوق نقلها. وحدها المحطات

الكبيرة تستطيع القيام بذلك. والنتائج المترتبة على هذا الصيد هي عملية تمركز وتركز في صناعة الميديا ففي عام ١٩٩٦ باع «تيد ترنر» الامبراطورية الإعلامية (بما فيها محطة CNN) «لتيم وارنر» والنتيجة هي امبراطورية إعلامية بمليارات الدولارات.

وفي ألمانيا يحتل (Bertelsmann) ومجموعة (Kirch-Gruppe) التلفزة الرقمية مع شركة الاتصالات تليكوم، رغم انتقاد هذه السلطة الإعلامية من قبل «مكتب الكارتل الألماني»[٢١٢] وكلّما كانت فترة البث أطول، كلّما كانت تكلفة الدقيقة أكثر، إذ أنّ الإعلانات التلفزيونية تعدّ من ضرورات الحياة للشركات الصناعية الكبرى، فالمنتجات التي تعرض في وسائل الإعلام، وحدها تباع بكميات كبيرة، ولذلك فإنّ هذه الاحتكارات الكبرى، تستطيع إنتاج سلع جماهيرية رخيصة الثمن، وبالتالي دفع نفقات دعاية كبيرة.

ولأن الاحتياجات الاستهلاكية للناس، تجد نفسها عبر السوق، فأبحاث السوق تملك الأهمية والقدرة في القبض على رغبات المستهلكين وتطلعات الناس، وبالتالي تقديم المنتجات المناسبة لإشباع رغباتهم، بيد أن هناك مهمة أخرى للإعلان: وهي وهم الناس بأن ما يملكونه ليس كافياً[٢١٣] والشركات الاحتكارية الكبرى تملك نفوذها وتأثيرها على الناس. من خلال العبث التلفزيوني (الإعلان) والبلاكات أو الملصقات الإعلانية، فالناس عرضة يومية لهطول مطر الإعلان في كلّ ثانية عليهم. وإعلان أمريكي واحد، يعود لمقدّمه بمليون دولار[٢١٤] ولوحده عائد صناعة الإعلان بلغ في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٥ قرابة ٤٢٥ مليار دولار. كمية مذهلة قابلة للمقارنة مع ٥٦ مليار كنفقات إعلان في ألمانيا[٢١٥] ويُظهرُ قطاع الإعلان منذ سنوات هنا ارتفاع إيراداته بأكثر من نقطتين مئويتين.

«إنَّ الإعلان التلفزيوني لا يدور حول المنتجات التي يراد لها أن تُستهلك، إنما حول صفات وسلوك المستهلكين. فلذلك يمنح الاقتصاد اليوم أبحاث السوق أموالاً، اكثر مما يقدمه لأبحاث المنتجات»[٢١٦] والإعلانات تحرّض رغبات

وأحلام الناس حول الأشياء الواقعية، المادية، الأشياء المدرّة للربح، فالروحي يصبح عديم الفائدة أو القيمة. فمثلاً يمكن الاعتبار للوهلة الأولى أنَّ جبلا جميلاً لاينفع أو لايخدم الشركات، غير أنَّ تقديمه عبر الإيحاء بأجواء شاهقة وسامية للشوكولا في صورة إعلانية. ينعش الوهم لدى الرجل أو المرأة بأن الشوق إلى عالم آمن وعظيم يمكن الحصول عليه عبر الشوكولا هكذا تُقدَم مازدا بصوت رخيم: «انَّ السيارة بالنسبة لي هي حاجة إلهية... فالسيارة كالصديق»[٢١٧] ويظلّ، أنَّ قدرة الشوكولا أو السيارة، على إشباع حاجاتنا الأساسية: كالحظ والأمان، والصحة، مسألة قابلة للنقاش «فالسوق تمدنا بالسلع، لا بالحياة التي نرغب»[٢١٨]

وفي الوقت الذي يجري فيه تعيين نقاط ضعف الحضور وذات المستهلك، يصبح هذا المستهلك عرضة لتقاذف موجات الأزياء[٢١٩] لقد اعتدنا منذ زمن على موجات الأزياء أو مواسمها، «موجة تاماكوتشي» أو «موجة البنطلونات الواسعة» أو «موجة سيارات الشيروكي» التي وحّدت أقاليم العالم المختلفة، والتي تُبنى على استراتيجية البيع فقط. فالإعلان يخاطب المستهلك، ليكون نشيطاً أيام العطلة، والعرض الجاهز لذلك ـ موضوع المادة الإعلانية ـ هو حاجة ماسة للتمتع بالعطلة، فيسرق هذا الميل كلّ دقيقة هادئة من وقت العطلة، هذه الدقائق التي يجب أن تستغل لمصلحة المستهلك، يسوّقها الإعلان لمصلحة الشركات الكبرى.

فالشركات وإعلاناتها تقدّم المستهلك في صياغة أو تشكيل من صنعها، هكذا تنشأ «ثقافة الأشياء» استناداً لشعار: ما هو في مصلحة الشركات، هو في مصلحة العالم أيضاً»[٢٢٠] فالحياة الاجتماعية والأحداث الرياضية تحتلّ أفضل أوقات الإرسال التلفزيوني، وفي أنواع الرياضة، كرة القدم مثلا، التي يحبّذ الإعلان ضمنها، فيأتي بث الإعلان أثناء وقت الاستراحة بين الشوطين، والإعلان «محض تجاري»[٢٢١] لكنّه سيّان فيما إذا كان المشاهد يرغب بذلك أو لا، فالشركات ووسائل الإعلام تفعل أيّ شيء يوهمنا أنه يخدم مصلحتنا أساساً.

كيف تتشكّل الآراء من خلال وسائل الإعلام

«نحن نمنحكم الحرية، حيث تختارون لدينا الصلصة بأنفسكم»

إعلان لسلسلة مطاعم بطاطا في الولايات المتحدة[٢٢٢]

تقدّم تقانات الاتصال العالم صغيراً وقريباً، وهذا ما نعايشه يومياً من خلال الأخبار المتلفزة. فخلال دقائق قليلة يتمّ عرض الأخبار والصور من جميع أنحاء العالم. ثمة تنوع متعدد للانطباعات البصرية واللفظية. فنحن، مشاهدوا التلفاز. نُقدّم كمشاركين ومشاهدين لعالم كوني، لكن ليس جلياً لدينا أنّ هذه الصور تعود في ٨٠٪ منها لثلاثة بنوك عالمية لمعالجة الصور والبيانات[٢٢٣]

وتناول الأخبار المصوّرة يغلب عليه الاستعراض، فقد ولى ذلك الوقت، الذي يقدم فيها الأخبار رجل رصين، كبير السن، أو سيّدة متزنة في منتصف العمر. فأخبار اليوم تقدّم وفق النموذج الأمريكي عبر تجاذب الحديث بين مقدمي الأخبار. والتنافس بين محطات الإرسال لفترة أطول من البث، لايدور حول الموضوعات الهامة والجدية. فالمعلومات لا تحتل الأولوية، بل الاستعراض ذاته. أمّا الذي يتصفّح في مجلته المصورة، سيصاب بالدهشة من الحجم الهائل لبث الأخبار والتقارير، مع أنّ هذا التنوّع لوسائل الإعلام لاينقل الموضوعية، فاختيار الصور وحده يعكس الآراء، ولكن لمحطات الإرسال ذاتها، مع أنّ عيون المصوّر تبحث عن صور محددة لنقل الحقيقة. وحين يتمّ نقل اجتماعات حزب الخضر، لاتخطىء الكاميرا حتى الطفل الصغير، بينما يعلّق مقدّم الأخبار على البيان الختامي، غير أنّ نقل نفس الصور، يظلّ أمراً غير مهم بالنسبة لحزب SPD وحزب CDU الديمقراطي الاجتماعي، والديمقراطي المسيحي. ما الذي يمكن انتظاره من الأخبار، التي تقدّم المفاوضات أو المباحثات بين النقابات وأصحاب العمل حول الأجور، ثم الاحتفال في الخبر الثاني بافتتاح مصنع جديد لديملر ـ بنز في الولايات المتحدة؟ ويخمّن مراسل الأخبار هنا حول مستوى الأجور الأمريكية المنخفضة. وما إذا كانت

هذه الاستثمارات لا ترتبط بمستوى الأجــور الألمانيــة، بـل تخـدم الرغبـة باكتسـاب وغزو أسواق جديدة، فهذا ما يسقط من الأخبار (قارن الكذبة السادسة).

أمّا الارتباط القلق بين الاستثمارات الخارجية، والأجور المرتفعة فــي ألمانيـا، يبقى بالنسبة لمشاهدي التلفاز، مجرد تخوف أو إحساس دفين في الذاكرة.

إنهم الساسة، والقادة الصناعيون، أولئك الذين يُنصت لهـم مـن خـلال وسـائل الإعلام، وفي النهاية يتضح، أنهم لن يتناولوا العولمة بالانتقـاد، فهـم رابحوهـا فـي المحصلة، إذ يستمدون تصوراتهم الجوهرية ومعلوماتهم من العولمـة ذاتهـا، ونـادراً ما ينحروا هم والعولمة في التوصـل إلـى نتـائج مشتركة معـاً بخصوص آيديولوجيـة التجارة الحرة. وبذلك تبدأ عملية إدراك انتقائي وتنشّط ذاتياً: فوسائل الإعـلام تنشـر أخباراً «هامة» لأناس «مهمين» والذي يصادف أنهم هم أنفسهم الرابحون من العولمة.

وتمثّل قضية «بيرلو سكوني» في إيطاليا، تلك القوة التي يملكها الإعلام فـي تأثيره على الرأي السياسي، ففي عام ١٩٩٤ خطَر «لمنغول» الإعلام أن يشتغل في السياسة (برسلكوني ذاته) فراح يمـارس الدعايـة لنفسـه فـي التلفزيـون العـائد لـه شخصياً. وبعد ثلاثة أشهر تحوّل إلى رئيس حكومة ائتلافية باشتراك حزب فاشي جديد. وقضية «بيرلوسكوني» تقدم برهاناً، لذلك التأثير الكبير، الذي يملكه هـؤلاء وهم يتصرفوا بحرية عبر وسائل الإعلام لتقديم مواقفهم. هكــذا يكـون مـن الصعـب جداً، أن تبحث عن رأي عام وأنت تسأل قلة قليلة جدا.

الآيديولوجيا النيوليبرالية وهي تقتل البدائل والخيارات

«إنَّ لوبـي تحريـر أسـواق العمـلات، يملـك تـأثيراً كبيراً أقوى من أيّ إصلاحي. في كل مكان من العـالم، وبخاصة في الولايات المتحدة يهيمن هذا اللوبــي علـى الإعلام الاقتصادي والمؤسسات المالية»[٢٢٤]

إنَّ الحضور الدائـم لقلّـة مـن المشـاهير فـي وسـائل الإعـلام، وذلـك التوحيـد العالمي لآليـات السـوق المبنيـة علـى اسـتراتيجيات التسـويق والاسـتهلاك، لايُقـدِّم

بوصفه تنوّعاً للفكر، أو مشجعاً له. فعندما لا تستطيع الاحتكارات الإعلامية البقاء والاستمرار بدون تمويل الشركات لها، ستكون هذه الأخطبوطات الإعلامية أبواقاً لترويج الآيديولوجيا ذاتها، التي تخدم هذه البنية عقيدة الليبرالية الجديدة. ولماذا هي، لأن عقيدة الليبرالية الجديدة، هي بمثابة مبادىء غير قابلة للنقاش، مسلّمٌ بها. وعالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» (Pierre Bourdieu) يصف هذه العقيدة بدقة: فالحلول التي استُقبلت بالتصفيق ـ العولمة، المرونة، من الصعب أن يعرف المرء ما الذي تعنيه، إنها مجرد تهويمات نظرية، مفاهيم غير واضحة التداول، كما هو في الاعتراف الديني «هذه العقائد يتمّ التبشير بها كما لو أنها حقائق بديهية» لا أحد يستغرب، لاأحد يطرح السؤال، كل شيء يبدو واضحاً. إنّ أغلب الذين يرددون هذه التراتيل الدينية، لا يملكون أدنى معرفة حول النظرية الاقتصادية[٢٢٥]

وحتى التناقض الصارخ بين المبشرين بالرفاه، وبين الواقع الفعلي، لايستطيع أن يهزّ الاعتقاد بالليبرالية الجديدة، ولتقديم الحجة القوية، على أنّ الليبرالية الجديدة تقوم على افتراض غير واقعي لايملك مصداقيته، فإنَّ ذلك يحتاج إلى معرفة اقتصادية كبيرة.

إنَّ كشف القناع عن الكذبات التسع، قد أظهر أنَّ مفاهيماً مثل نسبة الأجور من الدخل، أو تكلفة الأجر/الوحدة، قلّما تقدّم كعناوين عريضة، أو كحقائق بديهية. إنَّ الأجور في جمهورية التشيك، أو البرتغال أكثر انخفاضاً بمرات عديدة عنها في ألمانيا. وحساب كهذا يفهمه حتى العامل البسيط، وهنا تكمن المشكلة، في أنَّ كشف زيف هذه الكذبة، أصعب جوهرياً بكثير من تسويق عقائد الليبرالية الجديدة، مثل «الأجور المرتفعة جداً في ألمانيا».

إنَّ السياسة الاقتصادية، قد فقدت كلّ تنوع لخياراتها المستقبلية فالضبط، كنقيض للتحرير، تمّ وصفه من قبل الاقتصاديين الليبراليين كسبب للمشكلات الاقتصادية. الضبط أو التوجيه يعدّ اليوم من المفردات المنبوذة والمطارَدَة. في سياق ذلك، فكل دولة صناعية قد رفعت من المصطلحات: (إعادة الهيكلة، التخصيص، الليبرالية)، إلى مرتبة المبادىء الأساسية لسياستها الاقتصادية. «فالكلّ يريد أن

يكون أهلاً للمنافسة، مع أي كان، وفي أي مكان من العالم»[٢٢٦] أما تلك السياسات الوطنية، المستقلة، والمتنوعة، والتي تضع في أولوياتها رغبات المواطنين وتحقيق رفاههم، فلم يعد لها أثر يذكر.

وقد يبدو صعباً، ومفاجئاً، ومحبطاً، حتى لأولئك الذين يعانون من التبعات والعواقب غير الاجتماعية للآيديولوجية الليبرالية، الاعتراف بأنّ التخلص من روح العصر النيوليبرالي، قد أمسى صعباً. فالناس تتخلى عن المطالبة بالمساعدة الاجتماعية، رغم حقها في ذلك، بدوافع الخجل. والعاطلون عن العمل يمثلون الرأي، بأنّ الأجور المرتفعة هي السبب في حالتهم المزرية هذه. وحتى الرئيس الاتحادي «Herzog» قفز، عبر خطابه يوم ١٩٩٧/٤/٢٦ في برلين، إلى قطار العولمة النيوليبرالي، وطالب بالدولة النحيلة أو الرشيقة بوظائف أكثر من خلال نمو اقتصادي أكثر[٢٢٧] وبدلاً من المطالبة بالتفكير النقدي لتداعيات العولمة. طالب الرئيس بالمشاركة غير المشروطة لألمانيا في هذا السباق الكوني. مشتكياً من جهة أخرى، من «الأنانية الزائدة» والتضامن المفقود في مجتمعنا وداعماً في الجانب الآخر السياسة التي تتبنى العولمة في صياغتها الراهنة. الأمر الذي يفكك التضامن الاجتماعي أكثر من ذي قبل. «لايستطيع المرء أن يهلل للرأسمالية، ويدعو الى الغيرية والإيثار بنفس الوقت» كما لاحظ عالم الاجتماع أولريش بك «Ulrich beck» في ردّه على خطاب الرئيس الألماني[٢٢٨]

إلى أي مدى تؤسس إيديولوجية السوق لقوتها، يمكن للمرء أن يرى ذلك، ومنذ فترة طويلة، كيف تستخدم خطابها، فالمرء يتحدث عن «سوق حرة» و«دولة نحيلة» وعن «المرونة» وينظر إلى مبادىء الليبرالية إيجابياً. أما المفاهيم التي تتناول سلبيات العولمة، فلا يمكن استخدامها بعيداً عن الخطر كأيّ اشتراكي مثالي من القرن الماضي، يبرهن بالمعطيات عن «الاستغلال» و«الطبقة العاملة» وحتى «الرأسمالية» سلبية في هذا المفهوم، غير أن تناولها بهذا الشكل هو مدعاة للسخرية وعرضة للنقد غير العادل أما أولئك الذين يعتبرون أنظمتهم «رشيدة» فيحق لهم

الحديث عنها وإثارة الحماس حيالها، لكن المعارضين السياسيين يُدفَع بهم الى دائرة الصمت. والنقاش الجاد، والذي يقبل بالآخر فلم يعد موجوداً.

نسمع اليوم النقاد يشتكون، بأننا نخطو «القهقرى»، إشارة العصر التي لم يعترف بها بعد، حيث لم نستطع تجاوز ذلك في السابق، في الإطار الوطني المتأخر. إنَّ «تعولم» التراجع هو الذي يملك القول الفصل في السياسة الاقتصادية للقرن العشرين. لقد آن الأوان لتنمية تدفع بالإنسانية إلى الخير، وإلى القرن الحادي والعشرين، ولا إلى العصر الصناعي المبكّر للصراع الطبقي، ورأسمالية مانشستر.

إنَّ الاختصار TINA (There is no Alternative): لايوجد بدائل، تحوّل إلى استخدام ثابت في خطاب أولئك الذين يعترفون، حتى بالتطورات الكارثية للعولمة، لكنهم لا يعتقدون بالبدائل الواقعية[٢٢٩] ولأجل تجنّب سوء الفهم: فالخيارات أو البدائل الممكنة ـ التي ستعالج في الفصل التالي ـ لا تدور حول إعادة إنعاش أو إحياء لاقتصاد اشتراكي مخطط، فاقتصاد السوق قد برهن في سياق إنتاجيته، وفي ظل اعتبارات بيئية أخرى، على تفوقه بوضوح. إنَّ انتصار السوق في تنافس النظام الذي يرفع علم الليبرالية، الجديدة، قد ضلل الرؤية لبدائل أخرى داخل نظام اقتصاد السوق ذاته، البدائل، التي سنعالجها في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

بدائل وخيارات واقعية

أولاً ـ أين يجب الشروع بالإصلاحات

«إنّ التحول إلى اقتصاد عالمي وحيد، هو عملية أكيدة. فقد قررت الدول، إزالة القيود التجارية، والتخلي عن مراقبة أسعار الصرف، ولكنها تستطيع إيقاف هذه العملية، في الوقت الذي تريده».

مارتين فولف: عضو تحرير الفاينانشال تايمز[1]

إنَّ غزارة المعلومات الأحادية، دفعت حتى بالمفكرين الأكثر نقداً للاعتقاد، بأنَّ العولمة هي سياق للتطور، الذي لا يحتاج للوقوف أو الاتحاد ضده، فهي تطور «رشيد» و«صحيح وحيد».

وبدائل ذلك لا تبدو ضرورية أو ممكنة، وتحديداً في سياق تداعيات العولمة المحتومة، فهي كقدر مصيري يصعب الفكاك منه. والليبرالية الجديدة التي تدعو وتسوّق لحتمية العولمة تبرهن وتبين في الوقت نفسه ملامح إيديولوجية[2] فتكتسب مبادئها ومرتكزاتها منزلة اللوائح والأنظمة الدينية ـ وتجد اتساعاً وقبولاً متزايداً لها، لأنها تقدّم دهشة وإيقاعاً حاراً وغنياً دائماً. وبذلك، فإنَّ دحض «كذبات العولمة» يتطلب معرفة أسباب وعلاقات معقدّة، بعكس فرضية الليبرالية الجديدة التي تملك «حضورها الإعلامي» ببساطة. ومن الطبيعي أن يدخل المرء راضياً بجدل أو نقاش العولمة وحظوظها على أن يدخل في الحديث عن أخطارها وتداعياتها السلبية، وهذا الحال هو موضع إدراك واستغلال من قبل رابحي العولمة ذاتهم.

ومنذ ١٩٨٢، فإن كلّ سياسة تم تطبيقها في ألمانيا الاتحادية، كان عليها أن تقدّم بوصفها مانحة للرفاه العام من خلال إعادة الهيكلة، والليبرالية والمرونة. وبرغم ذلك فنحن اليوم في منأى عن هذا. كما لم يحدث خلال الأربعين سنة الأخيرة، والنتيجة تكون: الأرقام القياسية في: البطالة، الفقر، غياب العدالة، وعدم الأمان لدى المواطنين. ليس في ألمانيا فقط، بل على المستوى العالمي، حيث تندمج العولمة وتتشابك مع

الليبرالية الجديدة، فتزداد البطالة وتلغى الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي يُدفع بالتلوث البيئي إلى المستوى الذي يتهدد فيه الوجود الإنساني. والعولمة غير معنية أو مهتمة بالوجود الإنساني «لعالم متحد»، ومن الصعب، بل من النادر أن تسفر عن سلام عالمي، أو نظام اقتصادي عالمي عادل، حيث يغيب ويسقط مبدء جوهري: «التضامن»، عندما يمعن المنافسون والمغامرون في سعيهم لتحقيق الريوع العظمى.

ويمكن تلمس ومعاينة هذا التطور المترافق بالأخطار. ففي النقاشات الاقتصادية والسياسية، في المقالات، والتعليقات، وافتتاحيات المقالات يجد المحللون هذه الأخطار ولا ينكرونها، وهناك اقتراحات، لكنها متوجسة، من كيفية إيقاف الانحدار اللولبي الاجتماعي والبيئي.

إذ يجب التوصل إلى اتفاقات دولية، تعترف بالحدود أو المستويات الاجتماعية الدنيا، أو التي تنظم وتضبط حركة الرأسمال العالمي. غير أنه وبنفس اللهجة، تتم الإشارة إلى أنَّ التوصل إلى هذا في الأمد المنظور، يبقى قضية غير قابلة للتصديق أو التحقق. وفي النهاية، يصل القارئ المتابع لكل هذا، إلى عدم التوصل إلى معرفة شيء. ما الذي يمكن أن يفعله هؤلاء ــ القراء؟ لاشيء. فالأخبار أحادية المصدر ولّدت حواجز ومنع التفكير في الرؤوس، والتي لم يتنبّه لها الكثير من المؤلفين والصحفيين، هذه الأخبار تقدّم نفسها كمصدر وحيد قادراً على التنبؤ بما يجري فيُحَال الخروج الفردي عن ذلك إلى دائرة العجز والاستسلام.

ويتمّ الزعم غالباً، بأنَّ الانهيار الاقتصادي للدول الاشتراكية السابقة أظهر، أنه ليس هناك بدائل أخرى عن نموذج السوق القائم آنذاك، وإن وجد، فبسبب الافتقار إلى القدرة على التطبيق. غير أنَّ هذه الأفكار قد بيّنت، أن مبادئ الليبرالية الجديدة متجذرة ومتغلغلة لدينا. لكن، الليبرالية الجديدة غير متساوقة أو متطابقة مع اقتصاد السوق. فداخل النظام الاقتصادي الذي يشتغل وفق مبادئ اقتصاد السوق، هناك إمكانات بديلة متعددة، والتي لا تتوافق مع الأحلام الاشتراكية بالضرورة.

١ ـ ١: إعادة اكتساب المقدرة على الفعل

«لم تعرف الأسواق حتى الآن، كيف تنظّم نفسها، فتصمت وتمتنع عن تشجيع كلّ تضامن أو مبادرة جماعية ديمقراطية. فهي غير قادرة على إنتاج أية أدوات لتنظيمها، والتي هي في أمس الحاجة إليها لكي تحمي نفسها مما تنتجه هي ذاتها، من احتكارات طفيلية وجشع يستشري».

بنيامين باربر[٣]

تعني العولمة توسيع الفضاءات الاقتصادية. ولكن، إلى أيّ مدى يسمح لهذه الفضاءات أن تتسع، وبدون أن تترافق مع مظاهر سلبية؟ والجواب على ذلك هو في غاية البساطة. إذ يجب أن يكون التدخل تنظيمياً لضبط نظام السوق ممكناً ومتاحاً، عندما لا تعود هناك الشروط الأساسية المحدِدَة «لمنافسة منطقية ومفيدة». كما يجب على سلطات مراقبة وضبط الاحتكارات أن تحدد الأسعار وتصدر القوانين، التي تمنع اندماج الشركات (Fusion) الذي يقود إلى تشكّل الاحتكارات القادرة على تعطيل مبدأ المنافسة، وبنفس الوقت، يجب أن يكون ضبط وتحديد المنافسة متاحاً من خلال الأطر النظامية، في الحالة التي تظهر فيها النتائج الاجتماعية والبيئية لتلك المنافسة مترافقة مع الأضرار والمساوئ. كل هذا كان ولا يزال من مهام الدول منفردة لوحدها. ومن الطبيعي، أنَّ الدول مجتمعة تستطيع القيام بذلك سواءً من خلال أوروبا الموحدة، أو العالم المتحد، لكن في تلك الحالة التي تتفق فيها الدول مجتمعة على تلك الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

ويبدو أنَّ التاريخ يعيد نفسه، فكما هو زمن الليبرالية الكلاسيكية قبل مئة وخمسين عاماً، نتوجّه اليوم نحو أسواق حرة وبدون تدخل حكومي، لكن هذه المرة نحو الأسواق المعولمة. فأثناء الثورة الصناعية لم تتدخل الدولة في الاقتصاد، واليوم يبدو أنها تنسحب بشكل متزايد من هذا المجال وسيحدث لاحقاً، أنَّ النشاطات الاقتصادية المعولمة ستُبطِل فعالية «حيّز النظام الوطني»، بدون إمكانية تفعيل التدخل على المستوى العالمي، فقوى السوق، قد تحررت وأُطلِقَتْ من جديد.

فالخبرات التاريخية كثيراً ما أظهرت، أنه من النادر جداً، أن يكون أصحاب العمل مستعدين طواعية لمشاركة العمال والموظفين في الأرباح. وهكذا كانت

النضالات العمالية ضرورية في الستينات والسبعينات، لضمان قسم من أرباح الرفاه المادي المتحقق، والدولة كانت هي الضامن لعملية إعادة التوزيع هذه التي تجلّت في حقوق التصويت داخل المصانع، في حقوق العمل، وبناء النظام الاجتماعي، فقد كان متصوراً أنَّ الدولة ستكون متحيّزة، لأن تأخذ من الأقوياء وتعطي الضعفاء. لكن في الوقت الذي تنسحب فيه الدولة من أحداث السوق، تكون قد شجعت ودعمت الأقوياء، وهذه الحالة هي التي نشهدها اليوم.

ويحاول كلّ رجل أعمال زيادة أرباحه، بالطريقة التي يجعل فيها شركته أو مصنعه قابلاً للاستمرار، وهو يسيطر على مجمل حساباته الاقتصادية. لكن الدولة ملزمة من خلال تدخلها، أن تنشد هدفاً آخر، إذ يجب عليها إزالة مساوئ النظام المتشكل لصالح أقلية متفرّدة وثريّة، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحقيق هذه المهمة في عصر العولمة: فمن خلال حركة رأس المال، يمكن للاحتكارات الكبرى أن تفاقم منافسة المواقع الإنتاجية والاستثمارية ضد بعضها البعض. فالدول تدخل فجأة في تنافس محموم، (تنافس المواقع) ولذلك يتوجب عليها أن تدفع بمجمل حساباتها الاقتصادية لتكون مثالية، حيث تقتصد في التكلفة وتنشط اقتصادياً بفعالية، فهي غير مطالبة بمجرد تجنب الهدر في الأموال العامة، إنما لإعادة صياغة مجمل الموقع الاقتصادي، بما يجعله جذاباً للمستثمرين. والدولة هنا تقدّم نفسها كحليف للمستثمرين، والنتيجة هي تمزيق النسيج الاجتماعي، الجريمة المتزايدة، التوزيع غير العادل للدخل الوطني، السلم الاجتماعي المهدد، وفي النهاية تهديد الديمقراطية، الأمر الذي لا يعود بالنفع سواء على العمال، أو على أصحاب الأعمال أنفسهم.

١ ـ ٢: في وقف الانحدار اللولبي

إنَّ قادة الشركات الكبرى لا يقاومون أو يعترضون على الأعباء المالية (الضرائب، أو حماية البيئة) انطلاقاً من مبدأ، إنما انطلاقاً من إكراه اقتصادي واقعي، فشركات كثيرة يمكن فهمها، عندما تعمل على تحقيق شروط مساهميها ومانحيها رأس المال، وبالتالي خضوعها لضغط الترشيد، فتقلّص فرص العمل، وتوطن قسماً من إنتاجها في الخارج، أو استغلالها لفرص الربح الموجودة في الأسواق المالية، فالمصانع التي تأخذ في اعتبارها البعد الاجتماعي والبيئي، غالباً

ما تقع تحت عبء التكاليف الضخمة، أو التهديد بالإفلاس. ولذلك يجب أن تُعطى الأولوية لتطوير وتوليد الحوافز، التي تُرجع سعي المصانع والشركات لتحقيق الربح والفعالية ليرتبط بمعايير اجتماعية وبيئية متفق عليها بالأساس، فكلّ إصلاح يتجاوز مطاليبه التجميلية، يجب أن يعمل وبشكل أكيد على تنظيم وضبط حركة السلع ورأس المال.

١ ـ ٢ ـ ١: حركة الرأسمال

في الوقت الذي زادت فيه تجارة السلع والخدمات بين أعوام ١٩٧٩ ــ ١٩٩٣ بنسبة ١٣٤٪ ارتفعت تجارة العملات بنسبة ٨٣٣٪ وبلغت في عام ١٩٩٦ قرابة ٧٦ ضعف تجارة السلع العالمية[٤] فقد كان، ولا يزال عائداً للإدارة السياسية في أن يُسمح للرأسمال أن ينتقل بالمرونة والسرعة الممكنة اليوم:

- فحركة الرأسمال تُنتِج إكراهاً لتحقيق الريوع الضخمة، والأرباح لوحدها لا تكفي، وهذا يوّلد بدوره ضغط الترشيد على الشركات المرتبطة بتدفقات الرأسمال العالمي.
- يتدفق الرأسمال هناك، حيث يمكنه تحقيق أكبر الريوع في أقصر مدة ممكنة، وهناك فقط، واستناداً لرأي الحكومات، تنشأ فرص العمل، والنتيجة هي تنافس عالمي مدّمر من أجل الضرائب المنخفضة على الأعمال، الأمر الذي يدفع بالموازنات الحكومية إلى العجز، وبالتالي تناقص ذلك المال الذي يفترض وجوده للسياسة الاجتماعية.
- يجب اختصار ذلك الوقت الذي يفصل بين نمو أحد المنتجات والتوصل لسوقها الجيدة[٥]، فالمستثمرون يقدمون رأسمالاً ويطلبون الأرباح المقابلة بالسرعة الممكنة. ولذلك، لن يكون هناك متسعاً من الوقت للبحث عن آثار المنتجات الجديدة على البيئة، أو عن أخطارها على المجتمع.
- تفقد الحكومات سيطرتها على أسعار الصرف، فهي لم تعد تتحكم باحتياطات نقدية كافية لتقف في وجه المضاربين، كما حصل لدى سقوط نظام النقد الأوروبي[٦]، وتجلى بكل وضوح في الأزمة المالية للمكسيك، ولجنوب شرق آسيا[٧]
- لم يعد بمقدور البنوك المركزية أن تكون مستقلة عن بعضها البعض فيما يتعلق بمستوى الفائدة، لأن رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ستهاجر إلى تلك البلدان ذات الفائدة المرتفعة. فقد ذهبت تلك الأيام، التي كان فيها تخفيض الفائدة

ممكناً لإعادة إنعاش الوضع الاقتصادي في أوقات الركود، فتخفيض الفائدة سيقود إلى هجرة رؤوس الأموال، حيث يمكن لريوع مرتفعة في مكان آخر، أن تكون جذابة ومغرية للرأسمال، ولكل هذا، يجب أن تقيّد حركة الرأسمال، من خلال قرارات سياسية، كما في/أو من خلال «ضريبة توبين».

١ ـ ٢ ـ ٢: حركة السلع

إنّ القسم الأكبر للتجارة بين الدول الصناعية تمثّله السلع الجماهيرية الصناعية، وما يتمخّض عن هذه التجارة من نتائج، ليس أقلّ من تلك المترتبة على رأس المال في التنقل والحركة فالمنافسة في تزايد مستمر، وضغط المنافسة يسفر عن ضغط التكلفة، الأمر الذي ينتج ترشيداً وتسريعاً لدورة الإنتاج والاستثمار. وأضراراً بيئية غير مرئية من جراء انتقال السلع فجأة.

والشرط المركزي لدورة اقتصاد عالمية بالإضافة لحرية تنقل الرأسمال، أن تكون تكلفة نقل السلع رخيصة جداً. وفيما تكون تكلفة النقل عالية، تضطر الصناعة للتوزع مكانياً، فالمنافسة من أجل الموقع الأفضل لاتعود ممكنة، والهياكل والبنى الإقليمية تحتاج إلى المساعدة.

وفي هذا السياق، ومنذ أعوام هناك مشروع أوّلي، وهو «الضريبة البيئية» الذي يمكنه رفع من تكلفة انتقال البضائع، وتقييد حركة السلع غير المنظمة ويخفف من أضرارها.

١ ـ ٢ ـ ٣: عدم المساواة الاجتماعية

تعدّ التغييرات الهيكلية ضرورية جداً، والتي يمكن أن تترافق بالضريبة البيئية (Oko - Steuer) وضريبة ـ توبين (Tobin Tax). بالإضافة لذلك يجب أن تستند هذه التغييرات إلى جملة من الإجراءات السياسية والاجتماعية. فالمجتمع الذي يراهن دائماً على تلك الآلية «الأغنياء يزدادون غنى» و«الفقراء يزدادون فقراً» هو مجتمع بلا مستقبل. فالتقدم التقاني يجب أن يكون منعكساً وفي متناول الجميع، وفي الدول الصناعية المتطورة يعدّ ضمان حياة كريمة لكل

مواطن ممكناً، فمثلاً من خلال تقديم «تعويض للمواطن» على هيئة مساعدة مالية، أو من خلال الضمان الأساسي لحاجياته الأساسية.

١ ـ ٣: عبر أية مستويات يمكن تطبيق الإصلاحات؟

من أجل السيطرة على سوق فعّالة وإمكانية تصحيح جملة الاختلالات غير المرغوبة، تأتي ضرورة وجود أطر قانونية ونظامية فعالة لتحقيق كلّ ذلك. إذ يجب أن يكون هناك مؤسسات تملك القدرة على منع تلك الشركات، التي تدفع أجوراً أقلّ من الحد الأدنى للفقر، أو تلك التي تسمح لنفاياتها السامة، أن تتدفق إلى الأنهار. ويمكن لهذه السلطة أن تعود أو تُمارس من قبل الدولة، أو اتحاد دول من أوروبة الموحدة أو من عالم متحد. وعبر أية مستويات يمكن للعولمة ونتائجها أن تخضع للسيطرة:

- **المستوى العالمي**: مبدئياً قد يكون الاتفاق ممكناً على المستوى العالمي وهذا ما تظهره المؤتمرات عبر مشاركات دولية واسعة، والتي اتخذت من خلالها قرارات بتخفيض الإنتاج من FCKW. فتلك المصالحة التوفيقية التي تمَّ التوصل إليها في قمة Kyoto لعام ١٩٩٧، تمثل الخطوة الأولى في عملية التعلّم للوصول إلى التضامن العالمي. وبالطبع فإن هذه التسوية للاتفاق على تخفيض انبعاث الغازات الضارة بنسبة ٥,٢٪ غير كافية أو ملزمة للدول الموقعّة على هذا الاتفاق، وبرغم هذا، فقد تمَّ الاعتراف عالمياً بالمشكلة وضرورة إيجاد حل لها، وسيكون هنالك، وفي أغلب الظن، فترة انتظار طويلة ترقى لمستوى الوهم في أن يوجد عالم متحد يستطيع أن يُخضِع أسواق السلع والرأسمال للتقييدات الضرورية، التي تضع الجانب الاجتماعي من السياسة الاقتصادية ضمن اهتمامها. وقد يكون من الصعب جداً الانتظار لتحقيق ذلك. ولذلك سوف لن نذهب بعيداً عبر هذا المستوى، وبالرغم من أنَّ الإصلاحات هنا، يمكن أن يكون لها الأثر الكبير.
- **المستوى الأوروبي**: من الذي يتحدث اليوم عن «أوروبا» ولا يتحدث عن «اليورو»؟.

فحتى وقت ليس بالبعيد، كانت الآمال قد عقدت على أوروبا الموّحدة. والتي اختزلت لاحقاً إلى اتحاد اقتصادي. وتظلّ العناصر الاجتماعية والديمغرافية بمثابة العوامل الجوهرية للاتحاد الأوروبي.

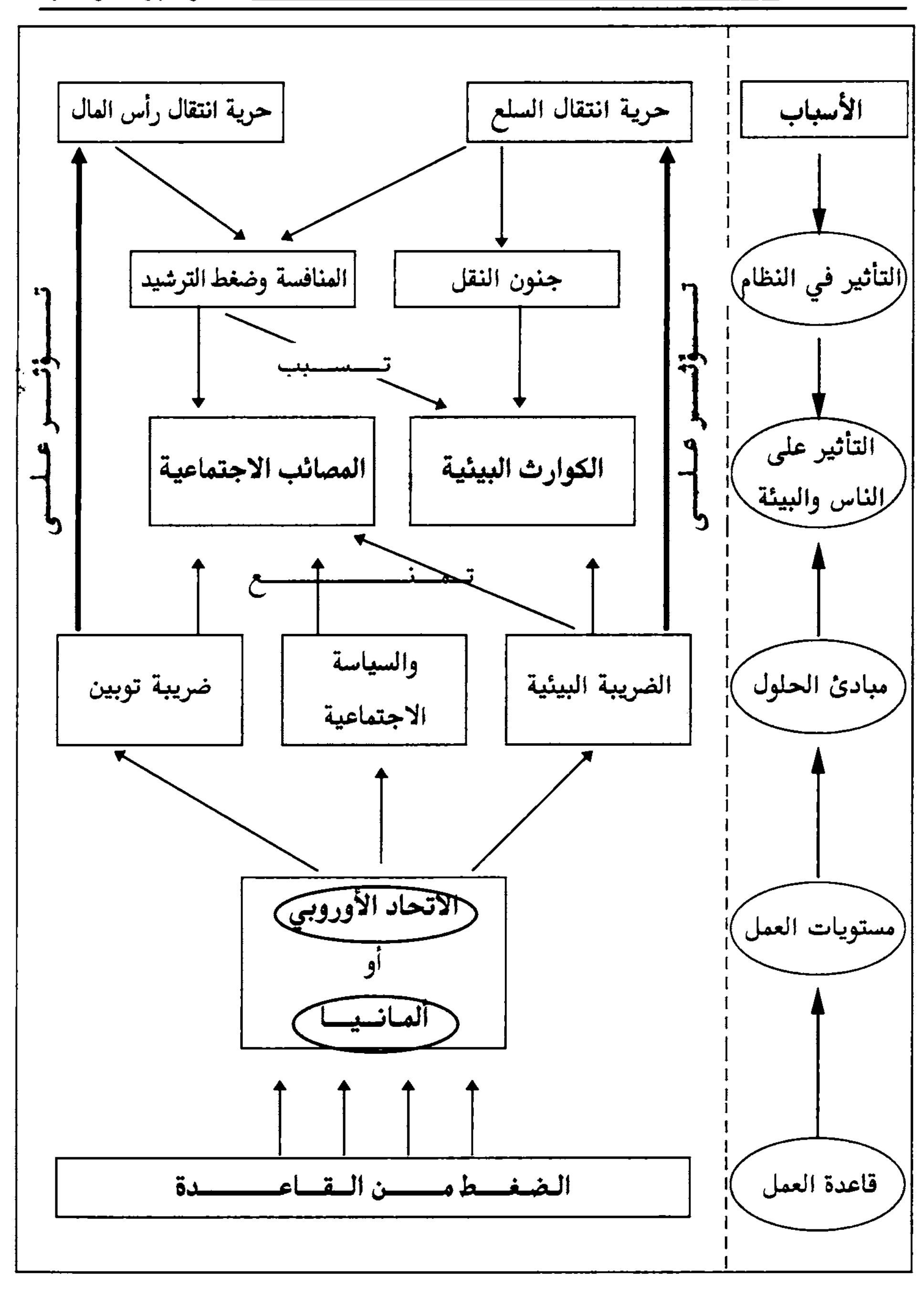
ولكي تستطيع أوروبا الموحدة مواجهة اللوبي الصناعي العالمي. لايزال أمامها إصلاحات هامة وضرورية.

- **المستوى الوطني**: على هذا المستوى لا يزال هنالك إمكانات قابلة للتطبيق، من خلال التدخل لتنظيم أحداث السوق، فبعد خمس عشرة سنة من السياسة الليبرالية الجديدة، عملت الأدوات الاقتصادية والسياسية لإطلاق قوى السوق، بيد أن إعادة توجيه ذلك لا تزال ممكنة. والإصلاحات المطلوبة يمكنها أن تبدأ منفردة من خلال ألمانيا لوحدها.
- **المستوى الفردي**: هل يستطيع الفرد فعلياً أن يكون مؤثراً؟ من الثابت عملياً أن رابحي العولمة هم الأقلية فقط. ولأن السياسيين من النادر أن يكونوا من خاسري العولمة، فهم لا يملكون الطموح أو السعي لتنفيذ إصلاحات أو تغييرات. لن يكون هناك إصلاحات اجتماعية، أو ضريبة توبين، أو الضريبة البيئية، إذا لم يطالب بذلك أعضاء المجتمع.

فمجال الإمكانات الفردية لا يزال متسعاً، حيث يستطيع الأفراد بمطالبتهم وإلحاحهم، أن يعملوا على تغيير البنى والهياكل القائمة.

١ ـ ٤: الحجج مرة أخرى

تشكّل حرية انتقال السلع ورأس المال العمود الفقري للعولمة. وتعدّ هذه الحرية في حركة السلع ورأس المال السبب الرئيسي للمنافسة، ولضغوط الترشيد، وجنون النقل (Transport). وكلّ هذا يسفر في النهاية عن كوارث اجتماعية وبيئية، ولتجنب ذلك، يجب مكافحة الأسباب المؤدية إلى هذا. والحلول المبدئية هنا تكون من خلال الضريبة البيئية وضريبة توبين. بالإضافة إلى سياسة تضع في أولوياتها مكافحة البطالة، والفقر، بالدرجة الأولى، مع الأمل على أن تضاف لهذه المستويات مستويات أخرى فوق فوقية. وضمن المدى المتوسط متمثلة بالأطر القانونية والنظامية للاتحاد الأوروبي، ويظلّ قيام الإصلاحات متعذراً إذا لم يمارس الأفراد أعضاء المجتمع ضغطاً على صناع القرار السياسي (انظر الرسم التوضيحي).


الأسباب
التأثير في النظام
التأثير على الناس والبيئة
مبادئ الحلول
مستويات العمل
قاعدة العمل
حرية انتقال السلع
حرية انتقال رأس المال
جنون النقل
المنافسة وضغط الترشيد
تـسـبب
الكوارث البيئية
المصائب الاجتماعية
تـمـنـع
تـؤثـر عـلـى
تـؤثـر عـلـى
الضريبة البيئية
والسياسة الاجتماعية
ضريبة توبين
الاتحاد الأوروبي
أو
ألمانـيـا
الـضـغـط مـن الـقـاعـدة

ثانياً ـ تغير البنى والهياكل

٢ ـ ١: ضريبة توبين لتقليص حركة الرأسمال

«تمارس الأسواق المالية مهمة الرقابة على الدول».

تيتماير: رئيس البنك الاتحادي الألماني (DB).

اقترح «جيمس توبين»[*] James Tobin في عام ١٩٧٢ «الحدّ الأدنى من العمل» لتوجيه الاقتصادات المالية غير المنظَّمة، إذ أنّ المشكلة الأساسية للسوق المعولمة هي تلك السرعة التي يتحرك فيها رأس المال. وقد كتب «توبين» إنَّ السلع والعمل يستجيبان لتغييرات الأسعار الدولية، ببطء شديد قياساً بالوسائل المالية الأخرى، فأسعار السلع والعمل في السوق الدولية تتغير تجاه حركة العرض والطلب ببطء قياساً لأسعار الأصول المالية ومنها أسعار صرف العملات»[٩] فمن خلال تشكّل الأسعار لتجارة السلع العابرة للحدود يمكن تحقيق «الأرباح المرتبطة بتغيرات أسعار الصرف»: وهي الأرباح الناجمة عن التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف والفوائد بين دول متعددة. فالرأسمال لم يعد يوجد حيث الحاجة الاستثمارية إليه، إنما حيث يمكنه تحقيق الأرباح السريعة»[١٠]

٢ ـ ٢ تأثير ضريبة توبين

استناداً إلى توبين يجب أن يُفرض على كل شراء وبيع لإحدى العملات، ضريبة منخفضة، ويقترح أن تكون ١٪. وتبدو هذه الضريبة قليلة جداً، فلا تعيق تبديل العملات للسواح مثلا، ولكن، يبدو أنَّ هذه الضريبة ستسحب البساط من تحت أقدام المضاربين بالعملات، فالذي يضارب بالعملات، يستغل عادة تقلبات أسعار الصرف القصيرة الأجل فقط، ومن خلال هذه الضريبة يتمّ منع القسم الأكبر من المضاربات المالية. فمن بين ٨٠٪ من صفقات العملات يتم الشراء والبيع ضمن مدة لا تتجاوز السبعة أيام، وفي معظم الأحيان، تتم في نفس اليوم[١١]

(*) عالم اقتصاد أمريكي وحامل جائزة نوبل للاقتصاد في عام ١٩٨١ ـ المترجم.

والمراهنات الطويلة الأجل التي تقوم، مثلاً على تخفيض سعر الدولار بنسبة ١٠٪ خلال ثلاثة أشهر، لا يمكن منعها أو إيقافها من خلال ضريبة توبين. وهذه (المراهنات) نادرة على الأغلب وأكثر مخاطرة من المضاربات القصيرة الأجل، مع ذلك فإن تغيرات أسعار الصرف طويلة الأجل تأتي غالباً من خلال المضاربات المالية قصيرة الأجل. والاضطرابات المالية، التي حصلت في أوروبا والمكسيك وجنوب شرق آسيا، كان يمكن ألا تحدث فيما لو كانت ضريبة توبين قائمة، أو حتى كان بإمكانها أن تكون أقلّ انتشاراً الأمر الذي يسمح بإعادة توجيهها والتخفيف من آثارها، فضريبة توبين تمارس هنا تأثيراً ثابتاً على أسعار الصرف.

مثال حسابي:

لنفترض أن عملة ما تتعرض لتغير في سعر صرفها بنسبة ٠,٠١٪ خلال ثلاث ساعات، فمن خلال المضاربة بـ ١٠ مليون مارك يربح المضارب خلال هذا الوقت ١٠٠٠ مارك. وعلى مدار السنة تصبح هذه النسبة للمبلغ المضارب به قرابة ٣٠٪، وفيما لو تمّ دفع ضريبة توبين على هذه العملية وهي ١٪، ستكون مئة ألف مارك عند شراء العملات وعند بيعها كذلك.

وبذلك لا تعود هذه العملية مربحة للمضارب ولن يُقدِم عليها

وبذلك، ستمكّن ضريبة توبين الدول بأن يكون لديها أسعار فائدة مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض. فالكثير من سندات الدين تكون مسحوبة لثلاثة أشهر[١٢]

فعندما يشتري أحدٌ هذه السندات سيدفع ١٪ ضريبة توبين. وعندما يقوم مرة أخرى بعملية البيع سيدفع الضريبة أيضاً. كما وُصِف في تكلفة المثال أعلاه. وبذلك تبلغ الضريبة على سند الدين نسبة ٢٪ خلال ربع سنة بسبب تبديل العملات.

ولكي يذهب المستثمر الألماني إلى بلد آخر خارج ألمانيا، والتي تدفع فائدة أعلى منها في ألمانيا، يجب أن يكون مستوى الفائدة في هذا البلد وخلال عام ما نسبته ٨٪. وهذا أمر ضعيف الاحتمال. وبذلك تستطيع الدولة وبمعزل عن الدول الأخرى وفي حالة الإصلاح الاقتصادي أن تخفض مستوى الفائدة، وبدون أن يعمل الرأسمال داخلها على الهجرة السريعة.

٢ ـ ٣ التفرّد في التطبيق

ينطلق توبين من أنَّ ضريبة كهذه يمكنها أن تكون ناجحة فقط، عندما يتم تنفيذها في جميع المراكز المالية العالمية. وبنفس الوقت، وفعلياً: عندما لا يطبق أحد المراكز المالية الضريبة سيتم تدفق وتركّز جميع تجارة العملات المالية في هذا المركز. ويقدّم توبين حلاً لهذه المشكلة فالدول التي ستطبق ضريبة توبين، يتوجب عليها إضافة ضريبة أخرى، عندما يرغب «أجنبي» أن يقترض منها عملة صعبة. وبذلك يكون المرء قد قيّد تلك الآلية التي استطاع المضاربون من خلالها نسف نظام أسعار الصرف الأوروبي. ولكي يستطيع المضاربون أن يضاربوا ضد دولة ما، يتوجب عليهم أولاً أن يشتروا عملتها.

كذلك يجب أن تشمل ضريبة توبين الفروع الخارجية للبنوك الوطنية وبذلك يتم سحب تلك الإمكانية، التي تستطيع من خلالها البنوك الألمانية تحويل المارك الألماني إلى فروعها في طوكيو أو نيويورك (في هذه الحالة لا تفرض أية ضريبة عادة على حجم التعامل بالعملة) حيث تعقد الصفقات المالية هناك، وتعود تحوّل نتائجها مرة أخرى إلى ألمانيا[١٣] عملية فرض ضريبة كهذه، تستطيع أن تنفذها كلّ دولة، ولكن نسبة هذه الضريبة وآلية اشتغالها تظلّ موضع امتحان عملي لتلك الدولة، وهروب الرساميل بحجوم كبيرة يصبح أمراً غير محتمل، فمن الواضح أنَّ «تكلفة الانتقال» ترتفع في حالة تبديل العملات للمضاربات قصيرة الأجل فقط، بينما يكون من النادر أن ترتفع تكلفة الاستثمارات طويلة الأجل.

ومن الطبيعي أن إدخال ضريبة لتحقيق أو تفعيل ضريبة أخرى، لا ينسجم مع روح العصر، لكن اقتراح ضريبة توبين هنا، لايقصد منه عملية المنع أو التقييد، إنما جعل حركة الرأسمال وحرية انتقاله أكثر صعوبة وأكثر تكلفة، إذ أن هذه الحرية لانتقال الرأسمال تضرّ بالاقتصادات الوطنية أكثر مما تحقق لها الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، فهذه الضريبة تطال المضاربين وليس المواطنين البسطاء. والمسألة تتعلق بالدرجة الأولى بكيفية استخدام الضريبة لمزيد من الرقابة والتوجيه.

إنَّ مراقبة حركة الرأسمال في غاية البساطة سواءاً ضمن المجال الأوروبي، أو في ألمانيا، فعادة وفي البنوك الألمانية الموجودة في الخارج، في لوكسمبورغ مثلا والتي تقدّم استثمارات منخفضة الضرائب، يكون ممثل رئيسي فقط، بينما يتم إنجاز كلّ المهام والعمليات الأخرى عبر ألمانيا وبواسطة شبكة الكمبيوتر المتصلة هناك. فالتحويلات العابرة للحدود يمكن مراقبتها وفرض الضرائب عليها بسهولة وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة. ولأن الكمبيوتر اليوم يوجد في جميع البنوك، فإن إدخال الضريبة يصبح مجرد مسألة تقانة للمعلومات. ولانجاز بنية أو هيكل يحقق هذه الضريبة يجب أولاً إنتاج البرنامج المعلوماتي اللازم للكمبيوتر، بينما يكون من السهل استصدار الشروط القانونية لذلك فيما لو توفرت الإرادة الراغبة بذلك.

غير أنه، وبرغم الفوائد الواضحة المرافقة لإدخال هذه الضريبة، ورغم أحقية وعدالة تطبيقها، فإنها تصطدم بمقاومة عنيدة ومؤدلَجَة. فعندما أرادت منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة بحث تأثير ضريبة توبين (ولو نظرياً)، هددت الولايات المتحدة بإلغاء كلّ المبالغ المخصصة لهذا البحث. واستناداً لرأي صحيفة Frankfurter Allgemeinen Zeitung فإن ضريبة توبين ستقود «لسيادة دولة أورويل على العالم[*] (١٤)» وعندما يتعلق الأمر باحتجاز أو مصادرة التعبير العقلاني والمنظم، يبدو أنّ الخيال لا حدود له في ذلك.

٢ ـ ٤: ضريبة توبين المخفَّفة

من الطبيعي أن ضريبة توبين ليست ١٪ من قيمة النقد، إذ يمكن لنسب ضريبية منخفضة جداً أن تُحدِث أثراً جوهرياً، كما يمكن أن تطبق من قبل دولة منفردة لوحدها. وهكذا يمكن أن تمنع المضاربات بأسعار الصرف عبر فروقات

(*) جورج أورويل: Orwell. كاتب بريطاني بدأ في الثلاثينيات بنقده للاستعمار، وانتهى بنقد الشيوعية مكرساً عدد من الروايات التي تصور الشيوعية كنظام توتاليتاري شمولي يسيطر على كلّ شيء. ظهر ذلك في رواية «مزرعة الحيوانات» و «١٩٤٨» وعالم أورويل عالم تتحكم الرقابة فيه بحركة الأشياء والانسان. ومنجزات الثورة التقنية والاعلامية تستخدم هنا لضبط الأفراد وملاحقتهم حتى في أحلامهم ـ المترجم.

الصرف من نسبة ٠,٠١٪ من خلال نسبة الضريبة المخففة، وهي نسبة ٠,٠٠٥٪. والسؤال الذي يطرح نفسه، فيما لو دُفِعَت نسبة ضريبة منخفضة جداً هل هذا يشكل عبئاً على الصفقات المالية؟ بالتأكيد لا يقصد بهذا العبء ذلك السائح: فالألف مارك هناك لا يطالها أكثر من ٥ بفنشات (Pfennig) بينما يعدّ رسم التبديل لدى البنك أكثر من ذلك بعدة مرات وهي أيضاً لن تثقل أي مستثمر يريد أن يوظف استثماراته في الاستثمار الاقتصادي طويل الأجل، وفقط، وحده الرأسمال المستثمر لمدة قصيرة، سيعمل بكل قواه على ضمان عدم استقرار الأسواق المالية.

وكما لدى الضريبة البيئية، فالمسألة تتعلق بتأسيس بنية عملية ومفيدة، ثمَّ العمل تدريجياً على تدعيمها وتوسيعها، ولاحقاً بناء البرنامج المعلوماتي ـ الشبكي اللازم لذلك.

ذلك لأنه يمكن الانطلاق في الضريبة من الصفر تدريجياً، وبالتالي مراقبة الأثر والتغييرات على أسواق العملات، ثمَّ التوصل لإمكانية معرفة تلك النسبة الضريبية التي يبدأ عندها الرأسمال بالهروب أو فيما إذا كان سيُقدم على ذلك بالأساس.

ستكون ضريبة توبين المخففة بمثابة منظّم السرعة، إنّ نسبة الضريبة معادلة للصفر، وسرعة المعاملات أو الصفقات المالية تتحدد اليوم بسرعة الضوء، فكل تغيير في أسعار الصرف يمكن أن تنتج أو تتمخض عنه أرباحٌ في صناديق المضاربين. وعلينا إعادة ضبط المنظّم على ٠,٠٠٠١٪ فقط. وحتى هذه القيمة المخففة، سترغم المضاربين على إعادة تعديل سلوكهم، والتقاط أنفاسهم والصبر قليلا، ولكنها لن تزعج أيّ مستثمر أو موظف لاستثمارات طويلة الأجل. وستدفع النسب الضريبية المتصاعدة للتفكير طويلا، حول المكان الذي سيوظف فيه المضاربون أموالهم ولفترات طويلة. فالرأسمال المرتبط باستثمارات طويلة الأجل، لن تدفعه ضريبة توبين إلىالهجرة أو الهرب.

أثر إيجابي آخر تولده هذه الضريبة، وهو العائد أو الإيرادات الناجمة عن هذه الضريبة الأمر الذي يجعلها دائماً وبشكل مستمر تأتي في جدول أعمال السياسة الدولية. ففي تقديرات أولية للقمة الاجتماعية العالمية «كوبنهاغن»، وبحسب قسم التنمية في (UNDP) فإن اقتراح نسبة الضريبة من ٠,٠٥٪ سيعود بمئة مليار دولار على الصعيد العالمي والتي يمكن استخدامها للجوانب الاجتماعية في العالم، ولدى احتساب نسبة ١٪ ستصل الإيرادات على الصعيد العالمي قرابة ٢٧٠ مليار دولار[١٥] وحتى لدى التطبيق المنفرد لهذه الضريبة في ألمانيا مثلا ولدى نسبة ضئيلة (مثلا ٠,٠٢٪) ستتجاوز الإيرادات بضعة مئات الملايين.

والمال، هذا الذي يؤخذ من المضاربين ويستخدم لمكافحة البطالة والفقر، يقدّم مثالاً عملياً على إعادة توزيع اجتماعية عادلة من أعلى (الأغنياء) لصالح القاعدة (الفقراء).

٢ ـ ٥: السياسة والتفكير المغاير

يوماً بعد يوم، يتزايد عدد أولئك الذين ينتقدون حركة الرأسمال وحرية انتقاله غير المحدودة، وتحديداً في سياق أزمة جنوب شرق آسيا. فالرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور (Jacques Delors) كان قد نبّه «أنه لا يحق للمصرفيين أن يتصرفوا كما يحلو لهم، ولماذا لا يحق لنا وضع بعض الضوابط والقواعد»[١٦] بينما يعدّ بطرس بطرس غالي، الرئيس السابق لمنظمة الأمم المتحدة، وباربر غونايل (Barber Conable) الرئيس السابق للبنك الدولي، من المحبذين لضريبة توبين[١٧] ومن الظاهر أن بعض السياسيين بدؤوا يلاحظون ارتكاب الخطيئة، مع أنّ الاعتراف بها واستخلاص العبر منها يحتاج إلى الشجاعة. فالمشكلة الرئيسة لدى تطبيق الضريبة أنها لا تطال عامة أو بسطاء الناس، إنما مستثمري رأس المال، أولئك أصحاب السلطة والقوة. فقد هدد المضاربون بالانتقال إلى «واحات بدون دولة» في حال تدخلت الدولة لتنظيم لعبة العملات، «سنقيم مراكزنا في سفن عائمة في المحيط»[١٨]

هانس هيلموت كوتس (H.H.Kotz) رئيس مؤسسة الحسابات الجارية يقرّ: «بأنَّ ضريبة توبين سليمة من الناحية النظرية»[١٩] وهي بمثابة صياغة للسوق (وهي بذلك محاولة توافق السوق العالمية) وبديل لتقيدات حرية التحويل الوطنية للعملات. وبالتأكيد ستُقدِم دول في المستقبل على تطبيق هذه الضريبة بل سيتوجب عليها. تلك الدول التي تضطر لإلغاء التحويل الحر للعملات عبر حركة وحرية انتقال الرأسمال[٢٠]

وحتى الآن، ليس هناك إمكانية أو فرصة لامتحان مصداقية ضريبة توبين في الواقع العملي، وحديثاً استطاعت «تشيلي»، ومن خلال جملة من الإجراءات ضد حركة رأس المال قصيرة الأجل، التوصل لاستقرار مالي ولاستثمارات طويلة الأجل، أكثر من أيّ بلد آخر في أمريكا اللاتينية، تلك التي سمحت بدورة حرة للرأسمال وبدون أية قيود[٢٢] فمراقبة حركة رأس المال ممكنة إذاً. وإدخال ضريبة توبين سيكون البداية، لتقليص سرعة تجارة العملات، وإعادة اكتساب الدول لسيطرتها على الفائدة. ولتقليص إكراه الريوع والإيرادات المتضخمة، ستكون هنالك إجراءات واسعة أخرى بغاية الأهمية، كإصلاح قانون الأسهم مثلاً.

ثالثاً: الإصلاح الضريبي البيئي من أجل تقليص حرية انتقال السلع

«الضرائب القديمة وحدها ضرائب جيدة، فالضرائب والرسوم القائمة ينظر إليها كثيراً أو قليلاً، على أنها مصادر الإيرادات الشرعية للدولة، بينما ينظر إلى كل ضريبة جديدة بالريبة والاستهجان»

هايدي سيمونيس. رئيسة وزراء شليزفيج — هولشتاين(٢٣)

إنّ حرية انتقال السلع تضرّ بنظامنا الاقتصادي والبيئي. والشروط المناسبة للتبادل السلعي السهل عبر مسافات بعيدة هي تكلفة النقل المنخفضة. ومن خلال نظام الضرائب البيئية يمكن السيطرة على مشاكل حركة السلع وانتقالها، وعلى الأقلّ في القسم الأكبر منها. إنّ نظام ضرائب بيئية، أي رفع أسعار الطاقة، في هذا السياق هو خطوة في الاتجاه الصحيح. فالنتائج البيئية والاجتماعية للاقتصادات المعولمة، يمكن التقليل منها من خلال الأقلمة التي انبعثت عبر رفع تكلفة النقل.

٣ ـ ١: آيديولوجية الطريق الطويل

إن البعد الجديد للاقتصادات المعولمة، و «المصادر الخارجية» أيضاً فكلاهما يجد مرجعه الأساسي في الدعم الحكومي لبنزين الطائرات (بعدم إخضاعه للضريبة). والأسعار المخفضة للبنزين والخامات والمواد الأولية، وعبر تكلفة نقل منخفضة فقط يجعل انتقال الإنتاج الأولي إلى مناطق بعيدة، مجزياً (المراحل الأولية للإنتاج النهائي). فأسلوب اقتصادنا يقوم دائماً على طرق طويلة وسرعات مرتفعة، لذلك تحتاج دائماً إلى شوارع جديدة ووسائل مواصلات سريعة. وبسبب التكلفة المنخفضة للطاقة، وبالتالي انخفاض تكلفة النقل. يمكن قطع مسافات طويلة بشكل دائم. وهذا التطور يدعّم مرة أخرى ضرورة الطريق الطويل. وفيما إذا كان الفصل

المكاني كبيراً بين مناطق السكن ومكان العمل، بين مراكز التسويق في المدينة، أو نقل الصناعات إلى الولايات المنخفضة الأجور، فإن البنية التحتية سيتم إنجازها لتخدم بذلك متطلبات تكلفة النقل المنخفضة. أمّا رفع تكلفة النقل تدريجياً فسيجعل هذا التطور غير مربحٍ ويرغم الشركات الصناعية المعولمة على تكييف هياكلها مع حالة الأسعار الجديدة.

ولذلك، فإن تطبيق الضريبة البيئية أمرٌ صعبٌ، فاقتصادنا ومجمل حياتنا أصبحت تابعة ومتعلقة بمصادر رخيصة للطاقة، التي أصبحت من الشروط الضرورية للحياة. وهذا هو السبب الجوهري لوجود المصادر الخارجية أو المنابع الخارجية (Outsourcing) ويمكن توريد أسواق تصريف الاتحاد الأوروبي من مصادر عديدة وبعيدة، فالمنتجات الأولية لسلع الشركات الألمانية في ألمانيا، يمكن تجهيزها في دول بعيدة كالبرتغال أو إسبانيا. والمسألة هنا لا تتعلق بتحميل العمال الألمان عبء ذلك، بل على حساب البيئة أيضاً.

إنَّ أسعار الوقود ووسائل الطاقة الأخرى (الأسمدة العضوية) اليوم لاتعكس حقيقة الواقع البيئي، فاستهلاكها يتسبب بخسائر بيئية تصل إلى المليارات. هذه التكاليف يتمّ «تجييرها»، فالذي يدفع ثمن الأضرار البيئية لايكون مسبباً لها. بل المواطنين أنفسهم. ويتجلى ذلك في زيادة حالات الربو، والتحسس الجلدي، وأمراض عديدة أخرى للبشرة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يتم تحويل أو نقل القسم الأكبر من التكاليف إلى المستقبل، فالنتائج أو الأضرار الناجمة عن البيوت الزراعية الزجاجية غير معروفة في معظمها، ومن الصعب تقدير حجمها أيضاً، غير أنه، سيُدفَع ثمنها يوماً ما.

وفي حال كانت تكلفة النقل أكثر ارتفاعاً، سيكون هناك مشكلات بيئية واجتماعية أقلّ للمنافسة العالمية. ولكي تستطيع المصانع والشركات المنافسة، يتوجب عليها أن تنتج في المناطق القريبة من المستهلك النهائي لا خارج البلاد.

وبذلك يبرز جوهر فكرة الحوار حول منافسة المواقع الإنتاجية إذا أن هذا يفقد المواقع قدرتها على منافسة بعضها.

وإذا كان تأمين السلع للمستهلك يظل حاجة قائمة فسيكون ذلك ممكناً اقتصادياً فقط، ولتلك المنتجات المنتجة بالقرب منه.

٣ ـ ٢: التنمية المستديمة

إنَّ تسخين وارتفاع حرارة المناخ العالمي (أثر البيوت الزجاجية) يعدّ المشكلة البيئية الأهم. ومادة الضرر الأساسية التي تترتب على تأثير البيوت الزجاجية هي ثاني أكسيد الكربون (CO_2). ومع أنه غاز غير ضار حقاً، فهو ينبعث وينشأ عن كل عملية احتراق (في المواصلات، التدفئة المنزلية، إنتاج التيار الكهربائي، الفحم، الغاز أو الوقود). ولأنَّ البحار تمتص سنوياً كميات كبيرة من CO_2، فقد بقي تركّز هذا الغاز في الألف سنة الأخيرة ثابتاً تقريباً. غير أنَّه ومن خلال الصناعة والمواصلات الفردية، فقد تزايد حجم انبعاث الغازات الأمر الذي رفع من الحرارة الوسطى للأرض[٢٤]، ويمكن للمرء أن يدرك الكوارث الناجمة عن البيوت الزجاجية، أو يشعر بخطورتها، ذلك لأنَّ أمن أقاليم محددة (في أمريكا مثلا)، لم يعد أكيداً، وتحديداً من الكوارث الطبيعية، وقد أصبحت هذه العلاقة مدركة ومعروفة على الصعيد العالمي، لكنَّ فهمها وحلها يحتاج إلى وقت طويل.

إنَّ مفهوم التنمية المستدامة «Sustainable development» يحمل في طياته تلك المحاولة لصياغة الدورة الاقتصادية، حيث أنَّ الطبيعة لاتتعرض للدمار من خلال المواد الضارة (CO_2 مثلا). فالبحار تتمتع بخصوصية امتصاصها لـ CO_2، وهذا يعني أن الإنسان يستطيع أن يطرح كمية محدودة من CO_2، دون أن يؤثر ذلك على البيئة. وتقدر تلك الكمية التي تستطيع البحار امتصاصها سنوياً بـ ١٤ مليار طناً[٢٥] نستطيع إذن أن نثقل كاهل البيئة ولكن إلى حد معين. وفي الوقت الذي يشكّل فيه سكان العالم حوالي ستة مليارات إنسان، فالمعدل الفردي السنوي للانبعاث يكون مقبولاً وهو ٢,٢ طناً لكل فرد، وهذا يعني، أن كمية ثاني أكسيد

الكربون الموجودة في الغلاف الجوي لن ترتفع عند هذا الحدّ، ولكن هذه النسبة ترتفع في ألمانيا إلى معدل ١٢ طناً للفرد. ولذلك يتوجب على ألمانيا إذا أرادت تنمية مستدامة أن تخفض من انبعاثها لـ CO_2 بنسبة ٨٠٪ ومن المؤكد أن تحقيق هذا في الأمد المنظور سيكون أمراً صعباً، وقد قررت الدول الصناعية تخفيض إطلاق CO_2 بنسبة ١٥٪ حتى عام ٢٠١٠ وتنطلق منظمة التعاون والتنمية الأوروبية من أن الزيادة الحاصلة في الانبعاث ستصل إلى نسبة ١٣٪[٢٦] وقد ارتفعت هذه في ألمانيا لعام ١٩٩٦ بنسبة ٢٪ وهو أعلى معدل منذ العام ١٩٨٨[٢٧] ومن خلال انهيار الصناعة في مدن الاتحاد الخمس (بعد الوحدة) فقد انخفض إطلاق CO_2، الأمر الذي أتاح لألمانيا استغلال ذلك لصالح حماية البيئة.

الدولة	انبعاث CO_2 لكل فرد /طن
ألمانيا	١٢,١
إيطاليا	٧,٠
الولايات المتحدة	١٩,٨
الهند	٠,٨
الصين	٢,٤
المتوسط العالمي	٣,٨
المقبول	٢,٢

جدول ٦: انبعاث CO_2 لبعض الدول، ٢٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون في الدول الصناعية يستهلكون ٨٠٪ من الطاقة.

المصدر: ألمانيا المستقبل Die Zeit, 17.10.1997.

٣ ـ ٣: مشروع المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW)

من الطبيعي ألاّ يسمح لأسعار الطاقة بالارتفاع كثيراً، فهذا سيقود إلى الظلم الاجتماعي، وإخفاق الكثير من المصانع بسبب ارتفاع التكلفة المفاجئ. وفي حال حدوث هذا، ستكون موجة الاحتجاجات نتيجة منطقية، وإلغاء الضرائب الجديدة في

المستقبل القريب. ولذلــك، تنطلـق جميـع النمـاذج المقترحـة مـن الارتفـاع التدريجـي لضريبة الطاقة عبر فترة زمنية طويلة. وهذا سيترتب عليه فائدة عدم سقوط هياكل وبنى اقتصادية مختلفة كانهيار مفاجئ لأقسام هامة من صناعة السيارات أو أعباء ثقيلة وغير محتملة لأصحـاب الدخـل المحـدود وبالتـالي (فـي حالـة رفـع الأسـعار التدريجـي لا المفاجئ) سيتمكن المجتمع من التكيّف تدريجياً مع حالة التكاليف المتغيرة.

ويقترح المعهد الألماني للبحوث الاقتصاديـة (DIW) مشـروعاً يمكـن مـن خلالـه تخفيض نسبة إطلاق ثاني أوكسيد الكربون بـ ٢١٪ حتى عام ٢٠١٠ ومـع أنَّ هـذا يعـدّ قليلاً في سياق الوصول إلى تنمية مستدامة، إلاّ أنه يشكل خطوة هامة وأولى علـى طريـق طويل يصل في النهاية إلـى أسـلوب إنتـاج بيئـي. وبالنسـبة لكميـة محـددة مـن الطاقـة الأحفورية يجب أن ترتفع الأسعار خلال خمس عشرة سنة بمعدل ٧٪ سنوياً. وهذا يعني الطاقة من المصادر غير المتجددة مثل: الفحم، النفط ، الغاز، التيـار الكهربـائي، والتـي تنتج كمية طاقة من ١ كيغا جول (١ كيغا جول = ٢٨٠ ك و/سا)، والتي كانت فـي عـام ١٩٩٠ تكلف وسطياً ٩ مارك. وهذه ستصبح أكثر غلاءاً أو تكلفة بنسبة ٧٪ أي ٦٣ بفنيك (المارك = ١٠٠٠ بفنيك) وبالنسبة للطبيعة أياً كانت مصادر التوليد فالأمر سيان، فـالذي سيتم رفعه سعر توليد الطاقة لا السعر النهائي، وبدون الضريبـة بنسـبة ٧٪. وسـيتم رفـع البنزين أكثر من الفحم مثلاً، حيث ستزاد تكلفته في السنوات الأولى فقط بنسبة ٢٪.

أمّا العائدات الضريبية للإصلاح الضريبي البيئي فسترتفع مـن ٩ مليـار مـارك في السنة الأولى إلى ٢٠٥ مليار خلال خمس عشرة سنة[٢٨] ولكـن هـذه الإيـرادات ستتم إعادتها وبشكل دائم إلى دافعي الضريبة. فلأن الصناعـة تسـتهلك قرابـة ٧١٪ من الطاقة، سيتوجب عليها دفع ٧١٪ من الضرائب البيئية، واستناداً لمشروع DIW تعود وتحصل على نفس الكمية التي دفعتها. فالمعامل الصناعية التي تستهلك الكثير من الطاقة ستحصل على مال من أقساط التأمين الاجتماعي المقيّد لحسـاب العمـال، أقل من تلك التي توفر في اسـتهلاكها للطاقـة. والإعـادة هنـا تقـاس إلـى اسـتهلاك الطاقة الوسطي. فالذي تمّ الإلحاح عليه سابقاً وبشدة للصناعة تستطيع اليوم الضريبة البيئية أن تنجزه: حيث ستنخفض تكلفة الأجور الإضافية في صيغة أقساط التـأمين

الاجتماعي، ويصبح العمل بالتالي أقلّ كلفة. والنسبة المتبقية ٢٩٪ من الطاقة تستهلكها البيوت الخاصة، أي تعود ٢٩٪ من الإيرادات الضريبية على صناديق البيوت الخاصة. وفي الصناعة، كما في البيوت أو الاستهلاك المنزلي يؤخذ الكثير حيث يكون الاستهلاك كبيراً، لكن إعادة توزيع المال تتم وفق «مبدأ الرشاشة» وبذلك يمكن ادخار أو توفير الطاقة.

مثال حسابي:

لنفترض أن لدينا موازنتين عائليتين بدخل شهري متاح لكل منهما يصل إلى ٤٠٠٠ مارك، وفي العائلة الأولى سيارتان خلافاً للعائلة الثانية كما أن العائلة الأولى تستحم كثيراً، الأمر الذي يرفع تكلفة استهلاك الطاقة الشهرية لهذه العائلة إلى ٤٠٠ مارك، بينما لا تتجاوز العائلة الثانية في استهلاكها المقنن قرابة ١٥٠ مارك. ومن خلال الضريبة البيئية سترتفع تكلفة الاستهلاك سنوياً بنسبة ٧٪ أي ٤٢٨ للأولى و١٦٠ مارك للثانية، وفيما لو كان متوسط تكلفة الاستهلاك لجميع البيوت في حدود ٢٥٠ مارك، ستعود وتحصل المنازل على معدل الارتفاع المتوسط، أي ١٥ مارك. وبذلك، ورغم ارتفاع الضريبة البيئية ستنخفض تكلفة استهلاك الطاقة الواعي بيئياً للعائلة (١٥٠ مارك هنا) إلى ١٤٥ مارك شهرياً. بينما ترتفع تلك الأولى من ٤٠٠ إلى ٤١٣ مارك فقط.

وهنا نريد أن نكشف زيف وهم أو شبح سعر البنزين (٥ مارك لكل لتر) باعتباره دليلاً شعبياً ضد الإصلاح الضريبي البيئي. وهذا يعني واستناداً للأسعار الحالية (١,٧٠ مارك لكل لتر) مضاعفة الأسعار أربع مرات تقريباً، الأمر الذي يعني للكثير من العائلات المضطرة، لاستخدام السيارة يومياً، تهديداً حقيقياً. والذي لا يؤخذ حسبانه في هذه الحجة، أنَّ السيارة اليوم في وضع يسمح لها تقنياً بتخفيض استهلاكها للوقود إلى ٣ ليتر لكل ١٠٠ كم.

ويبدو أن أسعار البنزين الرخيصة قد ساهمت في منع ضرورة تنظيمه (للبنزين): فاليوم يصل استهلاك ١٠٠ كم/سيارة وسطياً إلى ٩ ليتر، وفيما لو تمت عملية الضبط هذه فلن تنشأ نفقات إضافية برغم ارتفاع سعره بأربع مرات. ولأن قسماً

من التكلفة الإضافية للبنزين في هيئة إعادة توزيع على الاستهلاك المنزلي، تعني وبالنسبة للاستهلاك الرشيد وكأنه ارتفاعاً للدخل. فالرابح الأكبر هنا هو البيئة، والخاسر سيكون شركات الزيوت المعدنية الكبرى.

إن مجرد المعرفة بالارتفاع السنوي لأسعار الوقود، أدى إلى نشوء سلوك مغاير للأفراد لدى شرائهم لعربات جديدة، ذلك لأنَّ السيارة التي ستظل تسير من اليوم ومن خمس إلى ثماني سنوات مقبلة، ستجعل تكلفة البنزين أكثر ارتفاعاً، وبالتالي يتم البحث اليوم لدى شراء السيارة عن تلك القادرة على توفير البنزين. كذلك إن تحديد ارتفاع أسعار البنزين لخمس عشرة سنة مقبلة، يمكن أن يحقق قفزة في الطلب على السيارات الأقلّ استهلاكاً للوقود. الأمر الذي يولد دفعة قوية للابتكار والتطوير والطلب على صناعة السيارات. وقد يكون هذا فرصة لدفع هذا الاتجاه عالمياً. ومن الثابت اليوم أنه لايوجد بدائل وعلى المدى الطويل عن ضرورة التراجع الواضح في استهلاك الطاقة. والصناعة المعنية بالدرجة الأولى بتطبيق هذا عملياً، سيمكنها لاحقاً الحصول على مزايا أكثر في المنافسة العالمية ويمكنها بعد ذلك أن تصدّر المعرفة التقنية البيئية على هيئة منتجات لصناعتها. وبدلاً من الشكوى المستمرة من غياب التجديد في الموقع الإنتاجي الألماني، ومن الأجور المرتفعة، يتوجب على الصناعة الألمانية ـ ليس صناعة السيارات فقط ـ أن تستخدم إمكانات وفرص الصادرات من التقانات البيئية. فالاقتصاد وحماية البيئة يجب ألاّ يتعارضان مع بعضهما البعض. وتحت ضغط الارتفاع التدريجي لأسعار الطاقة ستصبح الصناعة أكثر فعالية، وتعمل على تطوير عمليات إنتاج تضع الاعتبارات البيئية في أولوياتها.

ومن خلال أسعار الطاقة المرتفعة، سيتعرض الأغنياء أكثر من الطبقة الوسطى لتحمل هذا العبء، فهم على الأغلب يقتنون سيارات تستهلك الكثير من الوقود، ويمتلكون البيوت الكبيرة ذات التدفئة أو التبريد المركزي. فالضريبة البيئية إذاً، كما هي ضريبة توبين تماماً، ضريبة عادلة اجتماعياً، إذ تعيد توزيع الثروة من الأغنياء لصالح الفقراء، ومن هنا تأتي صعوبة تطبيقها. ومع أنها قد تنتج تمايزاً وعدم عدالة في حالات

فردية، غير أنه يجب تقليص حجم هذه الحالات. والمطلوب هنا هو قرارات سياسية تستطيع توجيه تحوّل الهياكل.

ويوضح DIW في دراسته أيضاً. أنه من خلال تغير وتحول البنى والهياكل القائمة إلى تقانات بيئية مناسبة، سيتم إحداث ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة (للتذكير: بإنّ مئة ألف عاطلا عن العمل يكلفون أو يحمّلون الصناديق قرابة ٣,٥ مليار مارك) وبالإضافة لذلك سيدفع كلّ عامل جديد أقساط التأمين الاجتماعي وبذلك فهو يمكّن من تخفيض آخر للتكلفة الإضافية للأجور، ذلك لأن نسبة الأقساط ستنخفض، عندما يزداد عدد العاملين الذين يساهمون في صناديق التأمين الاجتماعي. وتنخفض تكلفة العمل، فترتفع الأجور الفعلية، وتتراجع بذلك نسبة العاطلين عن العمل.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن النتائج المترتبة على ارتفاع أسعار القوة المحركة، هي اختصار طرق النقل في الصناعة (لارتفاع تكلفة النقل). إن السياسات الصناعية المدّمرة للبيئة اليوم، والمروّجة لأساليب: «الإنتاج حسب الطلب» و«المخازن المتحركة» والميل أو التوجه من سكة الحديد إلى الشارع، أصبحت مكلفة جداً، مما يفترض التخلي عنها لأساليب وطرق نقل صديقة للبيئة وغير ملوثة لها. وغالباً وبسبب من أسعار الطاقة المنافسة/المنخفضة، يمكن تجنب قوانين اجتماعية وقوانين عمل من خلال انتقال الشركات والمصانع إلى الخارج.

٣ ـ ٤: الضريبة البيئية كطريق عملي للخروج من فَخ العولمة

في دول مثل السويد والدانمارك، كان قد تمّ تطبيق ضرائب مماثلة للضريبة البيئية. وفي كلا البلدين أحدث ذلك تراجعاً واضحاً في استهلاك الطاقة، فارتفعت الإيرادات الضريبية دون أن يمرّ ذلك باحتجاجات من قبل الصناعة، والتي لم تهاجر أو تنتقل في كلّ الأحوال، الأمر الذي يقدم برهاناً ضد أولئك المناهضين للإصلاح الضريبي البيئي، ويرى معهد الاقتصادات المستدامة والعلوم البيئية في أوكسبورغ (Augsburg) أنّ الرابحين الأساسيين من تكلفة النقل المنخفضة «هم أولاً الشركات

الكبرى ذات المواقع أو المراكز الإنتاجية المتعددة وأقسام لوجستية كبيرة»[٢٩] ولذلك سيتوقع أن ممثلي هذه الشركات في ألمانيا سيناضلون بكل قواهم لمنع تطبيق هذه الضريبة.

في التسعينات تمّ تطبيق ضريبة ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) في السويد، الأمر الذي قلّص من إطلاق الغازات إلى حدٍ كبير، وبعد استلام السلطة من قبل المحافظين تمّ تخفيض الضريبة إلى النصف، والنتيجة كانت إعادة ارتفاع CO_2 بنسبة ٢٥٪ بين أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وحتى ممثلي الصناعات أعادوا هذه الزيادة في إطلاق الكربون إلى أسعار الطاقة المنخفضة، ولذلك تمّ في عام ١٩٩٦ رفع ضريبة CO_2 مرة أخرى، أيضاً في هولندا، بلجيكا، وفنلندا، تمَّ تجريب ضرائب بيئية متعددة. ففي هولندا تمّ رفع الضريبة على البنزين، زيت التدفئة، والفحم، منذ سنوات.

ومن الطبيعي أن يكون هناك رابحون وخاسرون لدى رفع أسعار الطاقة. عندما تتم إعادة تدوير هذه الضريبة على الشركات والمصانع كما وصف أعلاه، وفقاً لمبدأ «الرشاشة أو التقطير» سيكون هناك قطاعات خاسرة بالتأكيد، إذا أردنا إجراء تغيير هياكل قائمة. ولتجنّب انهيار هياكل أو بنى قائمة يمكن للرفع التدريجي لأسعار الطاقة أن يحول دون ذلك.

وبسبب أو تأثير الضريبة البيئية ستصبح الطاقة المتجددة أكثر رخصاً مقابل الطاقة أو الوقود الأحفوري، إذ يمكن من خلالها وبدون أية مشاكل زيادة مصادر الطاقة من الريح، الشمس، المياه، والمواد العضوية. ولأجل تقوية التحول البنيوي البيئي، يمكن للعائد أو الإيرادات البيئية أن تُستثمر في مشاريع بيئية وتستخدم في حدود ٨٠٪ منها لتخفيض التكلفة الإضافية.

وتنفيذ ضريبة الطاقة ليس مكلفاً ولا صعباً من الناحية التشريعية. والضرائب الموّجهة توجد في فروع وقطاعات متعددة ومنذ وقت طويل، وقد وصفت منذ عام ١٩٧٧ لدى المحكمة الدستورية الاتحادية كتقليد دستوري متفق عليه، ولتطبيق

الضريبة البيئية لايتغير القانون أو التشريع في دول الاتحاد الأوروبي، ذلك لأن تطبيقها في دول منفردة لوحدها ممكنٌ، طالما أنّه لن تظهر سلبيات على المنتجات المستوردة.

يجب على الإصلاح الضريبي البيئي أن يؤثر في تقليص النقل السلعي بالقياس المنطقي والسليم، وهذا الإصلاح، يعدّ دعامة رئيسية لسياسة مستقبلية وبديلا واقعياً لمنافسة عالمية، والسبب في ذلك هو:

1 ـ إعادة صياغة الأنشطة الاقتصادية في سياق بيئي.

2 ـ من خلال تشجيع التقانات الحديثة وتخفيض التكلفة الإضافية للأجور يمكن إحداث ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

3 ـ أنَّ المنافسة العالمية، وتحديداً نقل المواقع الإنتاجية إلى الخارج سترّد مستقبلاً إلى الحدود الدنيا المفيدة اجتماعياً وبيئياً، بحيث يمكن وقف الانحدار البيئي الاجتماعي.

رابعاً: طرق الخروج من الكوارث الاجتماعية

٤ ـ ١: مكافحة البطالة

«٨٠٪ هي زيادة عدد العاطلين عن العمل في ظل حكومة هيلموت كول»

Die Tageszeitung, 7.2.1997

تشكّل ضريبة توبين والإصلاح الضريبي البيئي إجراءات حاسمة لردع آليات العولمة المدمرة لفرص العمل. وهذه البدائل تمسك بالشر من جذوره. بيد أنّ خلق فرص عمل، وتطبيق العدالة الاجتماعية، يجب أن يترافق بإجراءات أخرى. فانتقال السلطة في بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٩٧ ولّد الأمل بدفع عملية الإصلاح على المستوى الأوروبي. إلا أنّه يتوجب علينا أن نبدأ هذا مباشرة في ألمانيا. ذلك لأنّ مشكلة البطالة غير قابلة للحل في ظلّ الليبرالية الجديدة:

- وحتى أن المراحل الطويلة للانتعاش الاقتصادي، بالكاد استطاعت تخفيض عدد العاطلين عن العمل.
- وحتى في ظل الأجور المنخفضة والتكلفة الإضافية المنخفضة، يتمّ استبدال العاملين بالآلات.
- برغم تقليص الخدمات للعاطلين عن العمل ومتلقي المساعدة الاجتماعية، بدعوى تحفيز البحث عن عمل، فلم يُحدِث ذلك أية فرصة عمل جديدة.
- إنّ السياسة الملتزمة جانب العرض (النظرية النقدية) والتي تعنى بالشروط المناسبة لاشتغال الشركات الكبرى وتحقيق الأرباح الكبيرة، قد أصيبت بالإخفاق منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، ومن النادر أن تكون تلك الأرباح قد استخدمت لإحداث فرص عمل جديدة.

• إنَّ التجديد والابتكار ربما يخلق منتجات جديدة، لكن صنع وإنتاج هذه المنتجات يعود في الغالب للربوت (Roboter) لا للإنسان.

٤ ـ ٢: إعادة توزيع العمل المتوفر بشكل تضامني

«كان يتوجب على الناس الذين حفروا على جدران الكهوف، قبل ثلاثين ألف سنة أن يعملوا بمعدل عشرين ساعة أسبوعياً لتأمين طعامهم، لباسهم، وسكناهم»

ميشائيل كريشتون: حديقة دينو

فيلم روائي: Jurassic Park

لنفترض أنَّ السهم والقوس قد اخُترِعَا في قرية بدائية، فالنتيجة أن نصف السكان لم يعودوا بحاجة للصيد، إذ أنَّ النصف الآخر «الصيّادين» يستطيعون تأمين الطعام لكامل أفراد القبيلة، لكن الاختراع هنا يقدم مزايا لجميع أفراد القرية، عندما يتقاسم الصيادون غنيمتهم مع العاطلين عن العمل، مع أن ذلك لا يعدّ صحيحاً أو عادلاً تماماً. والتناوب على الصيد بين أقسام السكان المختلفة يكون مثالياً. فالجميع سيملك عطلته وسيكفي لهم الطعام، العطلة والعمل يتم توزيعهما بشكل تضامني مع بعضهما البعض[٣٠]

بلغ عدد ساعات العمل المدفوعة في ألمانيا لعام ١٩٦٦ قرابة ٥٥٠٠٠ مليون ساعة. إلاّ أنها استمّرت بالانخفاض من ذلك الحين، فوصلت اليوم إلى ٤٥٠٠٠ مليون سنوياً. الأمر الذي يعني تراجع حجم العمل بنسبة ١٨٪[٣١] وبنفس الوقت يستمر إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ويخضع السهم والقوس يومياً للتطوير. ومن وجهة نظر مجتمعية شاملة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الرفاه المادي، بيد أنَّ الذين لا يمكن استخدامهم في «الصيد» يتحولون إلى عاطلين عن العمل. وحتى أولئك الذين تحولوا إلى «صيادين مهرة» لا يصيبهم شيئاً. من النمو المتواصل للرفاه، بل يبقى كل ذلك لمالك «السهم والقوس». وفي مجتمع مركب مثل مجتمعنا،

لا تُقدَّم الاختراعات التي يجب أن تدفع بحياة الناس إلى اليسر والتقدم، لتكون في متناول الجميع، بل تستخدم وتوظف للانتفاع المثالي لقلة من المجتمع.

وقد وجدت النقابات لكي يستطيع جميع أفراد المجتمع الاستفادة من التقدم التقني، فهي تناضل من أجل توزيع عادل للعمل الموجود، من خلال تقليص وقت العمل، والأجور المرتفعة، التي تمّ الحصول عليها دائماً ضد رغبة وإرادة الصناعة، والتي لا تحصل مستقبلاً إلاّ ضد هذه الرغبة أيضاً.

فقد استمر الوقت قرابة عشرين عاماً، لتتحقق مطالب النقابة العامة للمعادن جزئياً، وذلك منذ العام ١٩٧٨ لتخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى ٣٥ ساعة، واستناداً لدراسة معهد البحوث الاقتصادية (DIW) فإن تقليص متوسط وقت العمل الأسبوعي وسطياً بنسبة ثلاث ساعات بين أعوام ١٩٨٥ و ١٩٩١ أدى إلى خلق قرابة مليون فرصة عمل[٣٢]

وهنا في ألمانيا، يُعرف نموذج فولكسفاكن VW modell للمشتغلين بعد تقليص وقت العمل، فمن خلال تخفيض وقت العمل الأسبوعي إلى ٢٨ ساعة وما يقابل ذلك من أجور مخفّضة في معامل VW في ألمانيا، استطاعت الشركة أن تحتفظ بربع العاملين المهددين سابقاً بالتسريح من العمل. وفي حال تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى ٣٠ ساعة (وهي نسبة ٢٠٪ لتقليص وقت العمل) سيؤدي ذلك إلى إحداث قرابة ثلاث ملايين فرصة عمل في ألمانيا.

وقد حدث تخفيض وقت العمل مع خسارة قليلة في الأجور لدى VW من خلال قبول العمال لمستوى من الأجور يقع فوق المتوسط أمّا تطبيق هذا التطور في قطاعات أخرى سيؤدي إلى تخفيض الدخل الصافي بالمتوسط ١٦٪. وهذا غير مقبول بالنسبة لكثير من العاملين، وتحديداً لتلك الفئات ذات الدخول الدنيا. فاليوم يعيش قرابة ثلث العائلات من ٥٠٪ للدخل الوسطي، وهي حدود الفقر تماماً[٣٣] ولذلك يجب تعويض الأجور بالكامل لأولئك أصحاب الدخول الدنيا في حال تقليص

وقت العمل. والدولة مطالبة بالتدخل لاستخدام ادخارات تأمين البطالة لدعم تكلفة الأجور، وبذلك، تمويل العمل بدلاً من تمويل البطالة.

ولا يزال هناك متسعٌ من الوقت والتجربة، ليتمّ استنفاذ إمكانية خلق فرص عمل جديدة من خلال نموذج العمل الجديد. وكثيرة هي الأمثلة الموجودة عن سياسة العمل البديلة وتأثيرها على التشغيل: في الدانمارك كان في عام ١٩٩٣ قد صدر قانون أعطال مبتكر بشكل فعّال بعد ذلك يحصل العمال على إجازة سنوية في أي فترة يرغبون. ومقابل ذلك يُدفَع لهم تعويض الأجر بنسبة ٨٠٪ من تعويض البطالة، مع حق العودة إلى عملهم السابق، هذا ما أدى إلى ارتفاع العمل في نقل النفايات والقمامة في Arhus بنسبة ٢٥٪ بينما وفرت الدولة مبالغ كبيرة كانت ستدفع كتعويض للبطالة، وبدلاً من البطالة فقد تمّ تمويل التشغيل[٣٤]

إنَّ التوزيع التضامني للعمل يأتي لصالح الأغلبية، عندما يتحمّل أولئك الذين يحصلون على أجور أفضل أكثر من أولئك أصحاب الأجور المنخفضة، نسبة أكبر من العبء الاجتماعي. ومثال آخر لنموذج ساعي في الخدمات العامة فعندما تتخلى فئة العاملين بأجور عليا عن ١٠٪ من دخولها ويعملون أقل بنسبة ١٠٪، والفئة الوسطى تتخلى بنسبة ٥٪. يصبح بمقدور الدولة أن تجمع ١٧ مليار مارك. والتي يمكن استخدامها لتوظيفات العمالة الجديدة. وبدون تحميل أي عبء جديد للدولة يمكن بذلك إحداث ٥٠٠ ألف فرصة عمل جزئي أو لكامل الوقت[٣٥]

كذلك إنَّ ساعات العمل الإضافية مفتوحة بدون حدود، فالشركات تريد في النهاية أن تستخدم عمالتها «بمرونة» في ظل التنافس المعولم. وقد يكون وقت العمل الإضافي ضرورياً أحياناً، غير أنه يجب أن يتحدد السماح به أثناء أو من خلال وقت العطلة وبشكل قانوني وأن يوجد حد أعظمي ثابتاً لذلك لايجب تجاوزه. وثمة ٤٥٪ من مجموع المشتغلين لعام ١٩٤٥ يقومون بأعمال إضافية «بدلاً من التوزيع العادل للعمل المتبقي أو الموجود، يصل عدد أولئك المسرحين من العمل إلى ٤ مليون إنسان، بينما تقف ١,٨ مليار ساعة عمل إضافية حجر عثرة في طريق أولئك العاطلين. وحسابياً يقابل هذا الرقم قرابة مليون فرصة عمل[٣٦] . فمن خلال قرارات

سياسية بسيطة يمكن أن تنشأ فرص عمل جديدة وفي وقت قصير جدا، وذلك من خلال ساعات إضافية فوق الحدود المقبولة. وهي كثيرة، ومن خلال فرض ضرائب مرتفعة على ساعات العمل الإضافية.

يتجلى ذلك الأثر الايجابي لتقييد ساعات العمل الإضافية، في مثال Thyssen في مدينة بيلفيلد: فقد اتفقت إدارة الشركة ومجلس العمال على عدم دفع ساعات العمل الإضافي، إنما تحويلها إلى وقت للعطلة. وقد يعنى ذلك للكثيرين خسارة في الأجر الحقيقي، ولكن بالمقابل أصبح لديهم أوقات عطل أكثر وضمان بعدم فقدان فرصة العمل، وقد فتحت حسابات لوقت العمل التي سمح لها أن تزداد حتى ٧٠ ساعة إضافية كحد أعظمي. ويجب أن يحظى الاستثناء بموافقة مجلس العمال، وعند وصول ساعات العمل الإضافية إلى ٥٠ ساعة يحق لمجلس العمال أن يقرر فيما إذا كان هذا فرصة مناسبة لإحداث فرصة عمل جديدة. فمن خلال ١٨٠ وظيفة جديدة ارتفع عدد العاملين إلى ١٥٥٠ عامل[٣٧]

وقد كان معهد سوق العمل والبحوث المهنية (IAB) قد أعلن في دراسة له أنَّ «نصف الرجال وأكثر من نصف النساء يرغبون بوقت عمل أقلّ»، وحتى في ظلّ خسارة قسم من الأجر[٣٨] ونموذج وقت العمل الجديد هذا، يمكن أن يطبق وعلى قاعدة عريضة، لكن في ظلّ تفهم واتفاق وقبول اجتماعي جديد «لعلاقة وقت العمل الطبيعي» فقط في شركات كثيرة يعدّ العمل الجزئي «كمهنة ــ معيقة» فالكثير من العمال يخشون حَسد زملائهم وخسارة المكانة الاجتماعية عندما يعملون أقلّ من «المعتاد» ٤٠ حتى ٦٠ ساعة أسبوعياً[٣٩]

ولضمان قبول كبير لتقليص وقت العمل (وعمل جزئي محترم اجتماعياً) يجب تغيير التصور القيمي لمجتمعنا. فاليوم يعني هذا التصور: «من يعمل أكثر يعدّ صالحاً، من يعمل أقل فهو بمثابة عصفور شارد»[٤٠] ومن المؤكد أن من يعرف كيف يستغلّ عطلته، سيستنتج بأنه لن يعمل كثيراً في المستقبل كما في السابق. فقد تعلّم، كم هي جميلة تلك العطل، «كما لو أنَّ العامل يعرف ويخبر عما يجري في Thyssen»[٤١].

وعندما يتم توزيع العمل بعدالة، تصبح الإمكانية قائمة لتحويل بطالة الملايين من الناس إلى فرص عمل جديدة. بيد أنَّ التطورات الحالية تسلك طريقاً معاكساً لهذا تماماً. سواء في صناعة المعادن (فشركة Viessmann زادت من وقت العمل إلى ٣٨ ساعة وقدمت بالمقابل ضماناً لفرصة العمل مع ٢٥٠ وظيفة جديدة) أو في صناعة الكمبيوتر (فشركة Mb - Programme طبقت مرة أخرى ٤٢ ساعة عمل أسبوعياً بدون تعويض لأجر ذلك).

فزيادة وقت العمل تكون على جدول الأعمال دائماً[٤٢] وسباق العولمة يتطلب نتائج أكثر مرونة، وهذا يعني وقت عمل أكثر وليس أقلّ. وعقود الأجور التي يتمّ الاتفاق عليها مع النقابات (!) تظلّ معطلة تماماً[٤٣] وعندما تستطيع الشركات تغيير وقت العمل انطلاقاً من حالة العائد المتحقق، فلن تكون مستعدة لإحداث وظائف جديدة. وثمة طريق خاطئ آخر يشق المسافات إذ يرتبط الإنسان بوقت العمل. فبدلاً من أن يعمل كبار السن أقلّ يتوجب عليهم العمل أكثر. والنقاش يدور اليوم حول العمل حتى عمر السبعين من أجل رفع أقساط التقاعد في الصناديق. وهنا يتم تجيير المشكلة فتخفيف الضغط على تأمين التقاعد يعني إرهاق سوق العمل بالمقابل، والنتيجة هي: زيادة البطالة بين الشباب.

٤ ـ ٣: سياسة الطلب الموجّه لكينز

«بدون مال، لن يحدث شيء، فعندما تغيب القوة الشرائية تبقى البضاعة مكدسة في الأسواق»

Die Tageszeitung, 7.2.1997

في إطار الوحدة الألمانية تمَّ مؤخراً تطبيق برنامج مشجّع للطلب. فبين ليلة وضحاها نشأ سوق ضخم، من خلال المال الحكومي الداعم للقوة الشرائية (الإقراض). وقد أتاح تخديم هذا السوق لألمانيا من خلال الصناعة الغربية نمواً بين ١٩٩٠ و ١٩٩١ وصل إلى ٥٪ الأمر الذي دفع بنسبة البطالة إلى التراجع أيضاً. وبذلك فإن سوق العمل ظلّت في ألمانيا الغربية، بعيداً عن الانكماش العالمي.

والنظرية الكينزية تثبت هذا التطور والتي اعتُرف بفعاليتها منذ «التحول» في عام ١٩٨٢ في ألمانيا استناداً إلى «جون ماينارد كينز» كسياسة موجهة للطلب وبالتالي أهميتها في التشغيل. حلل «كينز» الأزمات الاقتصادية، التي تعود وتظهر دائماً بسبب التقلبات الاقتصادية، مقرراً أنَّ الطلب ينخفض في ظلّ المشكلات الاقتصادية، الأمر الذي يعني توجهاً نحو الادخار والتوفير. فتقتصد الدولة في نفقاتها، إذ أن الإيرادات الضريبية في تراجع، والشركات تخفض الأجور، والعائلات تقتصد في إنفاقها الاستهلاكي. والحالة الاقتصادية القائمة، تصبح أكثر سوءاً من خلال هذا، فيتجلى الانكماش بكل وضوح. وهنا، في هذه الحالة تأتي الدولة: تقدم القروض، تخفض ضرائب الاستهلاك المنزلي وتمنح العقود الحكومية للصناعات التي تعاني أكثر، فهي بذلك تُحدث فرص عمل وتشغيل أكثر من ذي قبل، فيعود الطلب ويرتفع مجدداً. هذه السياسة خضعت في الماضي لامتحانات عملية متعددة. وفي الوقت الذي يحدث فيه تجاوز الأزمة الاقتصادية تعود الدولة وتقلّص الطلب. وتدفع ديونها وهو الجزء الصعب وغير المحبب من السياسة المالية التي يُلجأ إليها في الأزمات، السياسة المالية المضادة للأزمات الدورية، ولذلك فقد تمّ تعطيل هذه السياسة غالباً في الماضي. من هنا لم يحدث عملياً أنَّ «الكينزية» قد طبقت عملياً بشكل حازم، فالدول هي السبب، فحين تعود وتصاب بالعجز المالي، لكن هذا لا يعني أنَّ النظرية الكينزية غير قابلة للتطبيق.

يتوجب على كينز أن يتحرك في قبره، ويتابع السياسة الاقتصادية اليوم، فخلافاً للمنطق يتم الادخار على امتداد أوروبا لأجل اليورو، الأمر الذي يفاقم أزمة التشغيل على الساحة الأوروبية. فالأجور الراكدة وبالتالي التراجع المستمر للطلب يوضع أمام أرقام الإنتاج المتصاعدة دائماً. ولذلك يتراجع الطلب على المنتجات، فتأتي ردود أفعال أصحاب الأعمال لجهة التسريح، ويفاقمون المشكلة مرة أخرى. يخسر الطرفان في النهاية، المستهلكون كما المنتجون. والسياسة الاقتصادية، التي توجه العرض، تقدّم مصلحة الشركات أولاً، فلم تسفر عن سياسة تشغيل أفضل وأصحاب الأعمال عندما يتوقعون تطور أسواق التصريف يستثمرون فقط. وفي عام

١٩٩٧ وبينما كانت صناعة الصادرات تزدهر، كان الطلب المحلي يرزح تحت الركود.

وارتفاع الأجور سينعكس ١٠٠٪ على التكلفة الإضافية للإنتاج. وإذ يذهب قسم من زيادات الأجور للادخار، فالقسم الآخر يكون للسلع المستوردة، لكن القسم الأكبر من هذه الزيادة سيظهر في ارتفاع الطلب على الإنتاج المحلي، الأمر الذي يعني عودة هذه الزيادة إلى المصدر الذي انطلقت منه أولاً وإن أغلب الشركات الكبرى تستطيع تحمّل زيادة في الأجور، لاسيّما في ظلّ أرباحها المتضخمة دائماً بينما قد يكون هذا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الإفلاس النهائي. ولذلك، فالمطلوب هو سياسة أجور متباينة، وبحسب الموقع الإنتاجي للمصانع والشركات.

وبالإضافة لارتفاع الأجور يمكن للطلب الحكومي المتزايد أن ينتج فرص عمل جديدة. أمّا الحجة التي تقدم برامج الاستثمارات الممولة عبر القروض الحكومية، فهي عدم فعاليتها في ظلّ الترابطات الصناعية الدولية. وفيما إذا رفعت الدولة طلبها، يمكن لهذا الطلب أن يشبع عبر الاستيراد من دول أخرى، الأمر الذي يعني قيام فرص عمل في الخارج بدلاً من الداخل.

وقد تم الاعتراض على هذا، من خلال الانتعاش الذي حصل أثناء الوحدة الألمانية. فالقسم الأكبر للطلب تمّت تغطيته من خلال الطاقات الإنتاجية الكبيرة للصناعة الألمانية. وهذا يبرهن على أنّ سياسة الطلب يمكن أن تنجح في الإطار المحلي، لكنها تظلّ في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر رغبة.

الحجة الأخرى المعترضة على برامج الاستثمارارت الحكومية تأتي عبر الدين الحكومي الكبير. والذي ارتفع أثناء الوحدة الألمانية من ٤٠٪ للناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٠٪ منه بين أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٧

أثناء ذلك توجب تخصيص ٢٠٪ من الموازنة الحكومية للفوائد وتسديد الدين. ولذلك فالاستثمارات الأخرى ستقدم برهاناً على خيارات مرفوضة لأن

ذلك يعني زيادة العجز الحكومي، مع أنَّ المال هنا سيستخدم للاستثمارات المستقبلية أي إنجاز فرص عمل جديدة. وفي عام ١٩٩٧ بلغت تكلفة البطالة السنوية في ألمانيا قرابة ١٧٠ مليار مارك(٤٤) ألا يتوجب على المرء، بدلاً من هذا، تحسين البنية التحتية، ورفع موازنة التعليم التي تراجعت بشكل كبير، وكلّ ذلك لرفع فاعلية الاستثمارات المستقبلية أي رفع مستوى التعليم للمواطنين!

وعندما تمتنع الدولة عن تقديم الأموال، سواء لإقامة الطرق السريعة، أو الأبحاث الأساسية، فهي تظهر هنا بصفتها زبوناً كبيراً، وسيعمل الاقتصاد على تغطية وإشباع هذا الطلب، ولذلك يطالبون في اليابان، التي دخلت منذ وقت طويل في الانكماش الاقتصادي ـ وحتى الليبراليون يفعلون ذلك ـ بزيادة النفقات الحكومية.

وفيما لو تصرفت الدولة بكفاءة، سيترتب على ذلك، ظهور فرص عمل جديدة. فالدولة تملك في المدى القصير ثلاث إمكانات، لتتمكن من الحصول على المال. مرة من خلال رفع الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية، وهذا سيكون نقيضاً لرفع الإنتاجية، نظراً لتراجع الطلب، بينما يعدّ تراجع البطالة هنا أمراً غير مؤكد. ومرة أخرى يمكن للدولة أن تقترض، كما تمّ ذكره سابقاً، أمّا الإمكانية الثالثة لإحداث فرص عمل في الفترة القصيرة فهي زيادة الكتلة النقدية، وهذا لا يخلق فرص عمل جديدة بشكل مباشر، ولكن سيرفع الطلب. والذي سيؤدي إلى زيادة إمكانات الاستثمار، وبالتالي فرص العمل الجديدة. وعندما يوفِّر بنك الإصدار المركزي للدولة النقد اللازم، أو عندما يقدم هذا النقد للبنوك بتكلفة أقلّ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك (الخاص أو العام) وبالتالي ارتفاع الطلب، والنتيجة هي، ارتفاع الأسعار وإطلاق التضخم من قمقمة. ولكن يمكن للمرء أن يتنبأ، بتلك الطريقة التي يمكن للإصدار النقدي (رفع الكتلة النقدية) أن يؤثر على التضخم بها، إذ يمكن رفع الكتلة النقدية للدرجة التي لايتجاوز فيها معدل التضخم نسبة ٣٪ أو ٤٪ بعدما كان عند ١,٥٪.

إذا رفع البنك الاتحادي كمية النقد بنسبة ١٪ أي ٨ مليار مارك، فيسعني ذلك أنّ برنامج تشغيل وإصلاح ولمدة ثلاث سنوات سيكون متاحاً له ٢٤ مليار مارك. وسيرتفع معدل التضخم على أبعد تقدير - إلى ٢٪. وإذا كانت تكلفة فرصة العمل السنوي تصل إلى ٦٠ ألف مارك. فإن ذلك سيعني القدرة على إحداث ١٣٥ ألف فرصة عمل. بالإضافة إلى ذلك ستوفر الدولة مدفوعاتها لتعويض البطالة، وبذلك فإن كلّ هذه العملية، ستمكن الدولة من تمويل ٢٠٠ ألف فرصة عمل حكومية جديدة[٤٥]

وحتى لو توّفر تمويل هذه الفرص الجديدة للعمل بعد ثلاث سنوات، فإن ذلك لا يعني، أنّ البطالة ستبقى مرتفعة كما هي في السابق. فمئتي ألف إنسان يحصلون على الأجر، يدفعون بمبالغ التأمين الاجتماعي إلى الانخفاض. وعندما ترتفع الأجور الصافية، يرتفع الطلب، ويصبح بمقدور الشركات أن تقبل عمالاً وموظفين جدد. وحتى أنَّ ارتفاعاً قليلاً في الطلب، وبالتالي ارتفاعاً خفيفاً في معدل التضخم، يمكن أن يؤثر في إنعاش اقتصادي جديد. وهذا المبدأ عُرف في السبعينات «محادثات الأجور ــ الأسعار» ومع أن النقابات لا تسعى وراء التضخم، إلاّ أنها استطاعت النضال من أجل رفع الأجور وبما يتجاوز معدل التضخم. بالمقابل، ظلت زيادات الأجور الفعلية برغم انخفاض معدل التضخم في نهاية التسعينات، أحياناً سلبية، فالنقد يصبح دائماً أكثر شحّة، ومن خلال الفائدة المرتفعة، أكثر غلاءاً أو تكلفة، الأمر الذي يتسبب دائماً بانخفاض معدل التضخم. وفي اليابان يبلغ المعدل ــ ٠,٥٪، فالأسعار منخفضة. والانكماش هو تعبير عن حالة احتباس الشراء وخسارة القوة الشرائية للعائلات الخاصة، وفي ألمانيا هناك الكثير من الحالات الانكماشية في قطاعات مختلفة (الموبيليا، تجارة التجزئة...) إنَّ احتباس الأجور المستمر، والسياسة المالية المقيّدة، بالإضافة إلى حرب الأسعار من خلال الواردات، يمكن أن تدفع بالتوازن غير المستقر لثبات مستوى الأسعار إلى الانكماش. وهذا سيؤدي بدوره إلى الكساد والارتفاع المستمر للبطالة.

إنَّ الإجراءات التي تمّ التطرق إليها سابقاً، لن تستطيع بالتأكيد ـ لوحدها ـ إزالة البطالة. لكنها تقدم خياراً بديلاً للنضال ضد الفضيحة الكبرى للعصر الصناعي. فالدولة تملك إمكانات العمل والمبادرة في أوقات الأزمة، لكنها لا تستخدمها. وبدلاً من ذلك تخضع لسياسة تقشف على خلفية النظرية النقدية والتي تنتج في حالة البطالة المرتفعة مشكلات اجتماعية أخرى، كالتضخم المفرط إن نموذج «البنك الاتحادي الألماني» والذي تمّ استنساخه خلال هذه الأثناء في كلّ أوروبا، وملاحقته كهدف وحيد يتمثل في سياسة الاستقرار، يعدّ مساهماً أساسياً، إن لم يكن المسبب الرئيس للبطالة المتزايدة في كلّ أوروبا.

٤ ـ ٤: العمل متوفر بشكل كافٍ

يشكّل التعليم أحد الفروع التقليدية لحضور الدولة ووظائفها الاستثمارية والاجتماعية. الأمر الذي يفترض زيادة عدد العاملين في حقل التعليم والتدريب، وذلك للتمكن من مواجهة تحديات المستقبل في سوق العمالة. وبينما تقوم مساعدة العاطلين عن العمل على أن يحصلوا على المال اللازم لضمان الحياة المعيشية، فإن سياسة العمل مطالبة «بفعالية» أكثر بما يضمن فرص الحصول على العمل. إنَّ تمويل إعادة التدريب ومستلزمات التدريب المستمر، يأتي عبر تأمين البطالة (التعويضات المخصصة للبطالة) الأمر الذي يعني حدوث صعوبات في هذا التمويل في الوقت الذي ترتفع فيه البطالة. ولذلك فإن برامج كهذه يجب أن تدعّم، وخصوصاً في مراحل الأزمات والتحولات الهيكلية، كالتي نعيشها اليوم، هذه البرامج يجب أن تعود في تمويلها إلى الضرائب فقط، فالبطالة هي قضية عموم المجتمع، لذلك فإن تمويل إجراءات فعّالة عبر وسائل ضريبية يكتسب أهمية وأولوية أساسية.

يتوفر العمل بشكل كافٍ، لكن تمويله هو الذي يتعرض للتآكل، فهو لا ينتج القيمة الزائدة الكافية لإيجاد مستثمر له. إنَّ تصحيح الأعباء والاختلالات القديمة، كتعويض الأطفال والشبان، رعاية المرضى والمعمرين في الحقل الاجتماعي، كما في مهام أخرى متعددة، من حماية الطبيعة إلى قطاع التعليم. فقبل كل شيء يعاني

قطاع التعليم من الحاجة إلى مئات الآلاف من قوى العمل. إن إعادة تفعيل هذا القطاع الثالث ودفع الأجور والمكافآت المناسبة لفرص عمالة مفيدة وسليمة يعدّ تحدياً كبيراً للقرن الحادي والعشرين[٤٦] ولابديل عن ذلك، فالعمل المجزي يصبح نادراً، وصعباً، وهذا ما تقوم به الأجهزة التقنية بطريقة أفضل من الإنسان، ولكن، يجب ألاّ يترافق بسلبيات: فالعمالة الزائدة عن الاستخدام في ظل الثورة التقنية، تعطينا الإمكانية لاستثمار طاقات أكثر في الرفاه الاجتماعي لمواطني مجتمعنا»[٤٧] ويلزم لذلك أن يخضع الرابحون والمنتفعون من الإنتاج عالي التقنية لضرائب تفرض من قبل الدولة.

نحن لا نحتاج إلى دولة نحيلة، هزيلة الأدوار، إنما لدولة معافية صحياً، ومالياً، وفي وضع يسمح لها بتمويل العمل في المجالات والحقول الاجتماعية، والحلّ كما يُسمّيه أولريش بك «Ulrichbeck» لايكون بالعمل الذي يراهن على الالتزام الطوعي للعاطلين، الذين تتم مكافأتهم بالمساعدة الاجتماعية والتي هي حق أساسي لكل منهم.

٤ ـ ٤ ـ ١: المساواة الاجتماعية

«إنّ الاقتصاد المخطط يغذّي المنتفعين والمستغلين في الاقتصاد: الإدارة والسياسة، كما في الاقتصاد الحر. وحده اقتصاد السوق الاجتماعي استطاع أن يُقصي المتطلفين من جميع الفروع الاقتصادية».

من مبادئ الاتحاد الديمقراطي المسيحي لعام ١٩٤٩

لقد تعلّم مؤسسّو اقتصاد السوق الاجتماعي من النتائج السلبية المترتبة على الليبرالية الاقتصادية للقرن العشرين، والتي تمّخضت عن بؤس اجتماعي يصعب وصفه. نشأ اقتصاد السوق من أجل الاتفاق الكامن في مساعدة الضعفاء بشكل تضامني وإشراكهم في إنجازات السوق الاجتماعي المتمثلة عبر الرفاه، بالإضافة إلى صياغة السياسة الاقتصادية لمصلحة الناس. واليوم تتفكك المجتمعات

الأوروبية ويصنّف أكثر من ٥٠ مليون إنسان كفقراء[٤٨] وفي ألمانيا ترتفع أعداد ذوي الدخول من الملايين. كما يرتفع عدد متلقي المساعدة الاجتماعية. ومع أن خيطاً رفيعاً لا يزال يمسك بالسياسة الاجتماعية وإعادة التوزيع الحكومية، بيد أنّ «التوتر» بدأ يتصاعد، ويتعّمق ذلك الانقسام بين الأغنياء والفقراء. هذ التطور، وليس نقيضه، هو الذي يهدد التنمية الاجتماعية، كما هو الأمر في الولايات المتحدة، حيث «المناطق المنعزلة Ghetto» والمحروسة بالأسلاك بين أصحاب الملايين والفقراء. هذا الذي لا يجب أن يكون هدفاً للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في ألمانيا وأوروبا.

٤ ـ ٥: إعادة التوزيع من خلال الضرائب

«بينما يتألم الصغار، يضحك الكبار سخرية وشماتة»[٤٩] فالضرائب بالنسبة للكبار لا تتجاوز حضورها على الورق فقط. وإنَّ أصحاب المداخيل الكبيرة تتاح لهم تماماً، وبخلاف «المستهلكين العاديين» إمكانات استهلاك لا تحصى، من أجل تخفيض عبئهم الضريبي حتى الصفر أحياناً. وتغطية التوزيع غير العادل للثروات ترجع حتى للمحكمة الدستورية الاتحادية. فالاقتطاع الضريبي الخاص على أصحاب الملايين يعدّ خياراً لإعادة توزيع الثروة، والذي تمت المطالبة به من قبل «ردولف شاربينغ» فالذي يملك الملايين، يمكنه أن يتحمل ضريبة بنسبة ٢ إلى ٣٪ فهو في كلّ الأحوال يتصرف بطرق مختلفة، تتيح له عدم دفع أية ضريبة. مع أن هذه الضريبة الإضافية مخالفة للدستور، وتعني بالإضافة للضريبة على الدخل أن أكثر من نسبة ٥٠٪ من الثروة ستخضع للضريبة.

إنَّ الإمكانات الشرعية المتاحة للشركات، أكثر من أن تحصى، في أن تخفّض مدفوعاتها الضريبية وتبقى مستقلة ورابحة. والأكثر حذاقة في هذا، الشركات الاحتكارية، أمّا شركات رأس المال الكبرى وعددها ١٠٠٠ شركة فهي وإن وصلت في إنتاجها للقيمة إلى نسبة ٢٠ وحتى ٣٠٪، فإن ضرائبها لا تتجاوز

نسبة ٢,٥٪. بينما تصل هذه النسبة في المصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ٨٠٪»[٥٠] وعدد أولئك الذي يدفعون ضرائب على الدخل الرأسمالي في تناقص مستمر، إذ انخفضت نسبتهم من ٢٤٪ لعام ١٩٨٦ إلى ١٥٪ لعام ١٩٩٦ وهم في الولايات المتحدة ٢١٪، في النمسا ٢٤٪ وفي اليابان ٢٧٪[٥١] أمّا ديملر ـ بنز. والتي بلغت مستحقاتها الضريبية لعام ١٩٩٥ قرابة ١,٠٢ مليار مارك. فإن ما دفعته لخزينة الدولة لم يتجاوز ٢٥٠ مليون مارك[٥٢] كذلك إن «سيمنس» حصلت في العام ١٩٩٥/١٩٩٦ وبرغم ارتفاع أرباحها، على تأجيل مدفوعاتها الضريبية التي وصلت إلى ٦٠ مليون مارك[٥٣] ويظلّ ممكناً لأصحاب المداخيل الكبيرة أن تخفض الضرائب المفروضة عليها، إلى النصف، وبدون صعوبات تذكر. وهكذا، فإنّ رفع الضريبة لا يعود ضرورياً، بقدر فرضها وجبايتها بشكل حقيقي. وهنا، يجب إزالة كلّ الامتيازات والحقوق الخاصة الممنوحة، هكذا فقط، يمكن للدولة أن تعود وتحصل على مقدرتها المالية والائتمانية. والحل الأمثل هنا، يظلّ سياسة ضريبية أوروبية موحّدة.

إنَّ رفع ضريبة القيمة الزائدة لتمويل مهام الدولة، لا يعدّ حلاً، فهو ليس نقيضاً لتشجيع الإنتاجية وتقوية الطلب على السوق الداخلية فقط، بل موضع رفض اجتماعي أيضاً. فرفع الضريبة على القيمة الزائدة يمكن أن يُحدِث تمايزات اجتماعية. إذ يمكن مثلاً إخضاع السلع التي تستطيع الفئات العليا اقتنائها واستهلاكها، لضريبة القيمة الزائدة، فهي سلع لا تستطيع الفئات الدنيا استهلاكها ولا تعدّ من احتياجاتها الأساسية. ولا شيء يمنع من أن تخضع السلع والمنتجات الكمالية لنسبة ضريبة عالية مثل اليخوت، أحواض السباحة، أو النبيذ المرتفع الثمن، هذه السلع التي يمكن للأغنياء فقط استهلاكها.

مثال توضيحي:

لنفترض أنَّ دخلا وسطياً (D) يصل إلى ١٩٠٠ مارك، ودخلا جيداً (B) يصل إلى ٥٠٠٠ مارك (صافي الدخل). فإذا كان للاثنين نفس تكلفة الإنفاق المعيشي. ستصل لدى D إلى ٨٠٪ من أجره الصافي، بينما لدى B ٣٥٪ من أجره الصافي. أما القسم المتبقي من الدخل فسيتم ادخاره، أو انفاقه على سلع كمالية مفتقدة بالأساس. إن ارتفاع ضريبة القيمة الزائدة بنقطتين مئويتين سيرفع لدى D التكلفة الأساسية إلى ٨١,٦٪ (٢٪ من٨٠٪) ولدى B إلى ٣٥,٧٪. هذا الارتفاع النسبي الضريبي يعني لدى D ارتفاع نسبة الضريبة بـ ١,٦ نقطة مئوية ولدى B بنسبة ٠,٧ نقطة مئوية. من هنا يتضح جليّاً، أنّ رفع الضريبة علىالقيمة الزائدة يصيب الدخول المنخفضة بنسبة أكبر من الدخول المرتفعة.

إنَّ تغيير الأحكام الضريبية، يجب أن ينتج أطراً وشروطاً إضافية، تمكّن من مكافأة واحترام وتشجيع التصرف والسلوك الاجتماعي، الاستعداد والغيرية، والمبادرة والإقدام»[٥٤]

فحتى عام ٢٠٠٠ ستكون هناك ثروة تصل إلى ٣٦٠٠ مليار مارك قد انتقلت إلى أجيال وريثة[٥٥] (وتوريث الثروة هنا يتجاوز الأهل ويصل إلى الأقارب من العائلة بعد وفاتهم). والعدالة الاجتماعية تعني هنا رفع الضريبة على الإرث. متصاعدة تدريجياً بارتفاع المبلغ المورَّث. ومن أجل استخدام هذه الأموال المتحصلة ضريبياً لغايات اجتماعية، ولا لسد ثقوب وعجز الموازنة أو لموازنة التسلّح، يجب التوصل مسبقاً إلى ربط هذه الأموال بتلك الأهداف. إذ يمكن من خلال المؤسسات الاجتماعية، إطلاق المبادرات المشجعة، فحتى اليوم، تعود هذه المبادرات والتحفيز الضريبي إلى مؤسسات الأعمال[٥٦] وهنا يمكن تحديد مبادرات ومحفزات خارج نطاق الأعمال، في حال قرر الورثة، إقامة مؤسسة للمعوقين أو المشردين بدلاً من دفع الضريبة على الإرث أو التركات، ويجب هنا مساعدتهم في التمويل أو ترك قسماً من الضريبة لهم.

٤ ـ ٦: الحماية والأمان للجميع

«التقانات الحديثة لا تنتج مجتمعاً حديثاً بالضرورة»

اللوموند ديبلوماتيك ١٩٩٦/١

من يريد أن يترك العمل، أو يتوجب عليه تركه، فهو يُعامَل كما في حالة الحادث، المرض، البطالة، أو التقاعد المبكر، ويُدفَع له من المال المتجّمع من مصادر متعددة، بهدف ضمان بقاءه المادي. وفي المستقبل يجب ألاّ يكون الدعم والمساعدة المالية مربحةً، بل تمكّن من الوصول إلى عمل اجتماعي مقبول، والذي يمكن توفيره عبر مساعدات الدولة لتكلفة الأجور. أمّا المساعدة الاجتماعية فيجب أن تكون في متناول الجميع، الذين لا يتوفر لهم ما يكفي للعيش. وبرغم هذا النظام الاجتماعي، وبرغم وجود شبكة متسعة من الحماية الاجتماعية، يستمر سقوط الناس وبشكل متزايد، في الثغرة الضيّقة «المساعدة الاجتماعية». ففي ظل النظام الاجتماعي القائم، لم يتمّ تبني مكافحة الفقر الجماهيري، ولكن مساعدة الناس في الحالات الطارئة فقط. والقضية المركزية في ألمانيا، هي عدم المطالبة بالمساعدة الاجتماعية، بدوافع الخجل، فيصبح الطريق إلى الدائرة الاجتماعية وضيعاً وتعبيراً عن فشل الحياة الشخصية، أو حتى عدم المعرفة بذلك الحق، في المطالبة بالمساعدة الاجتماعية.

وتحت ذريعة تشجيع الاستقلالية والمسؤولية الذاتية، تقوم السياسة بتقليم النظام الاجتماعي. فالضمان الحكومي للأمن الاجتماعي يتراجع تدريجياً وبشكل قياسي، لدرجة أنه لم يعد كافياً لضمان وجود إنساني كريم. ففي حالات التقاعد، المرض، الرعاية، أو الفقر، تتم المراهنة على العناية الخاصة للأفراد ذاتهم. ومخاطر الحياة تخضع هي الأخرى للخصخصة. والسؤال الجوهري يظلّ بدون جواب من الذي سيحمي أولئك الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بالحماية الخاصة وذلك بسبب من البطالة أو دخولهم المنخفضة؟ وإلغاء «علاقات العمل الطبيعي» على أن تعمل ٤٠

عاماً في الشركة ذاتها، يرتبط مع قبول الخضوع للمرونة، ويعني تغيير أو تبديل الوظيفة أو العمل غالباً، والتي تترافق مع الانقطاع عن العمل وعدم الأمان، فمن خلال سياسة العولمة يكون الإعلان عن نهاية مجتمع العمل، كما عرفناه سابقاً. فعندما يكون هنالك عدد أقلّ من الناس الذين يعملون. لايجب أن تظلّ الحماية الاجتماعية مرتبطة بموقع العمل كما هي حتى الآن. ولكي يستطيع كلّ إنسان أن يضمن حقه في الحياة الكريمة مستقبلاً، يجب الحديث عن الأمان الأساسي ومبدئياً يمكن التفريق هنا بين نموذجين:

1: الحاجة الأساسية للحماية والأمان:

إذا كان الإنسان يحصل على المال من التأمين الاجتماعي، وهو أقل مما يلزم لضمان حياة كريمة في المجتمع، يتم دفع المبلغ اللازم والمتبقي من قبل الدولة، وإذا كان المال الذي يحصل عليه المتقاعد، أو المال المخصص لتعويض البطالة قليلا، يُرفع ذلك المبلغ تلقائياً من قبل التأمينات الاجتماعية. في هذا النموذج «للاحتياجات الضرورية للحماية أو الأمان» يمكن توفير ذلك الطريق الذي لا يليق بالإنسان وهو يذهب إلى الدائرة الاجتماعية، وتبقى المساعدة الاجتماعية مقتصرة على مركزها الأساسي وهو المساعدة في الحالات الطارئة. وهذا النموذج المقترح يمكن ادماجه بسهولة في النظام الاجتماعي.

2: المساعدة المالية للمواطنين:

في «نموذج المساعدة المالية للمواطنين» يتم تحويل مبلغاً معيناً لحساب كل مواطن، سواءاً كان بحاجة لهذه المساعدة، أم لا، مثلا ١٠٠٠ مارك. بحيث يخضع كل ٥٠٪ من الدخل الإضافي للضريبة. ويمكن حساب ذلك بسهولة، في أنَّ الذي يكسب أكثر، ٢٠٠٠ مارك مثلا. سيدفع ضريبة أكثر من تلك في حالة مبلغ المساعدة وهو ١٠٠٠ مارك[٥٨] فالذين يكسبون أفضل لن يُمنحوا أية مساعدة. وتكون مزايا أو فوائد هذا النموذج، أنَّ الأجهزة الإدارية تستطيع تبسيط إجراءات المساعدة، ولن يضطر المواطنون لأن يناضلوا داخل أجهزة البيروقراطية الاجتماعية، من أجل محاولة الحفاظ على حياتهم.

وإذا ما توجب تطبيق هذا النمـوذج، فمـن الضـرورة القيـام بتغيـيرات هيكليـة كبيرة. مع هـذه المسـاعدة الماليـة للمواطنيـن يمكـن أن تحـلّ مشـكلة تلـك المسـافة الضئيلة بين الدخل الاجتماعي ودخل العمل المنخفض جداً، لأن أي دخـل إضـافي يتم الحصول عليه، سيبقى نقداً لدى المواطنين[٥٩]

فمن خلال النموذجين الاثنيـن يتـم التأسيس لرفـع المسـتوى المـادي للأمـن الاجتماعي. والذي يمكن أن يمنع تخفيضات أخرى للأجـور وتحديـداً لـدى الدخـل المنخفض. وهكذا ومن خلال تمويل النموذجيـن عـن طريـق الوسـائل الضريبيـة تتـم مكافحة الفقر بشكل تضامني من قبل المجتمع بأكمله. وليس من قبل دافعـي أقسـاط التأمين الاجتماعي فقط. لكنّ نماذج الحماية والأمان هذه، تضع المجمّـع أمـام سـؤال واقعي.

فاستناداً لأية مساومة سيتم اختصار واجـب العمـل للجميـع إلـى حقهـم فـي الحياة[٦٠] وهكذا، تكون المجتمعـات الصناعيـة حتـى نهايـة القـرن العشـرين وعـبر الضمان الأساسي للجميع قد انتقلت إلى حالة اتخاذ الخطوة الأولى والأساسية لطـرد الفقر من حياة الناس.

لكنّ المساعدة المالية للمواطنين غير قابلة للتمويل بيـن ليلـة وضحاهـا. فالأمـان والحماية من العوز والحاجة يمكن أن تبدأ تدريجياً في مستويات منخفضـة، غـير أنـه من المهم، كما هو في الضريبـة البيئيـة أو ضريبـة توبيـن، أن تنجـز البنـى والهيـاكل الضرورية اليوم، والتي يمكن لاحقاً تطويرها بشكل مستمر. فالهدف الطويل الأمد يجب أن ينصب على المساعدة المالية للمواطنيـن. والتـي يجـب بدورهـا أن تحتـلّ أولويـات السياسة الاقتصادية. بيد أنّ البديل الواقعي اليوم، هو توفير وضمان الحاجة الأساسـية للأمان والمساعدة. فهي مسألة سهلة التحقيق، كما أنّ تمويل هـذه العمليـة هـو الآخـر أيضاً ليس مستحيلاً.

وما يثير استغراب المؤلِفَين، ذلك الوقت/الزمن، الذي ترتفع فيه الكفاءة والمقدرة فوق كل شيء، حتى ليعتقد الضعفاء، أنهم يتحملون مسؤولية ضعفهم، وأن عليهم أن يتوجهوا مشتكين ومطالبين للجميع. غير أنه من الضروري جداً، أن يتحقق الأمان والحماية، بغية تحويل الفقر إلى غنى. وفي المجتمع الليبرالي الحديث، تعلّم التربية المواطنين وتنتجهم محبين للأنانية والفردية، إذ لا يعود هنالك متسعٌ للتضامن والعدالة الاجتماعية. فأولاً عندما لا يعتبر النظام والقانون العاطلين عن العمل ومتلقي المساعدة الاجتماعية بأنهم متطفلين اجتماعياً، وعندما يعترف، بأنهم ضحايا تستحق الرعاية والاهتمام، فلن يعودوا موضع إقصاء اجتماعي. وحينها فقط تكون السياسة الاجتماعية فعالة، ويكون لمجتمعنا الديقراطي مستقبلا منتظراً.

خامساً: مستويات العمل
أوروبا للجميع

«الذين يمكنهم العيش برفاهية في أوروبا هذه، هم أولئك. رجال المال، المضاربون، المصدّرون، والمافيا»

فرنر رايت مراسل جريدة: Tagszeitung(٦١)

مع أنَّ حربين عالميتين قد انطلقتا من أوروبا، وأحالتاها دماراً وخراباً، غير أنه يتوجب اليوم على ٣٧٥ مليون إنسان في المجال الاجتماعي والثقافي الأوروبي، أن يعيشوا متعاونين ومتضامنين. على الأقل، هذا ما يجب أن يحدث. ولكن كيف هي صورة الواقع عملياً؟

في أوروبا الغنية، المتطورة صناعياً، كان هناك لعام ١٩٩٧ ورسمياً ١٨ مليون عاطلاً عن العمل، والاتجاه نحو الارتفاع. في إسبانيا لوحدها كان هناك أكثر من ٥٠٪ بين ١٥ ـ ١٨ سنة عاطلين عن العمل. وفي ألمانيا الشرقية بلغت نسبة البطالة الرسمية ٢٠٪ وكلّ ذلك بعد إعادة التوحيد من قبل المؤمنين البسطاء بقدرات السوق.

وعندما يتمّ الحديث اليوم عن «أوروبا» فالمقصود منه «اليورو» والمساعدات المالية لكبار الفلاحين، أو معايير توحد غريبة، والتي تنتفع منها الصناعة في النهاية. وتظل الأولوية المطلقة للسوق. أمّا محاولة تنفيذ سياسة بيئية واجتماعية على المستوى الوطني، فتظل تعبيراً عن التخريب، واستناداً لقانون الاتحاد الأوروبي، غير ممكنة. أمّا الاندماج المادي البحت، كما هو اليوم بين دول الاتحاد الأوروبي، فلا يستحق هذا المفهوم «الاندماج»، وهو ليس أكثر من تعميق للانقسام الحاصل بين الأغنياء والفقراء، وما يرافق ذلك من تقليص للإنجازات والخدمات الاجتماعية للوصول إلى العدد «٣,٠»(٠)

(٠) إشارة إلى النسبة ٣٪ التي يجب ألاّ يتجاوزها اقتراض الدولة الراغبة في الدخول إلى العملة الموحدة ـ اليورو، انظر معايير التقارب ـ الكذبة السابعة ـ المترجم.

ومن الظاهر للعيان، أنَّ أوروبا هذه ومن ينتفع منها، هم البنوك على الأغلب، مالكو رؤوس الأموال الكبار، اقتصادات التصدير، والمضاربون. ولذلك تتشكّل في كل مكان من الاتحاد الأوروبي معارضة لأوروبة الموحدة، التي تقع فيها مصلحة ورفاه الشركات والاحتكارات فوق المواطنين، وليس غريباً أن يستطيع الفاشيون الجدد والسياسيون اليمينيون «الإعلان ضد أوروبا» تحقيق النجاح الكبير. في النمسا هايدر، في فرنسا لوبان، في إيطاليا: برلوسكوني. أمّا سويسرا فقد أعلنت بعد استفتاء رفضها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي (٥٠,٣٪ صوتوا ضد الدخول من أصل ٧٨,٣٪ لمجموع المقترعين) بينما صوتت الدانمارك بنسبة ٥٠,٧٪ ضد اتفاقية ماستريخت (نسبة المقترعين ٨٢,٩٪) أمّا فرنسا فقد قبلت الاتفاقية بنسبة لم تتجاوز ٥١,٠٥٪ من أصل ٧٠٪ لمجموع المقترعين.

كلّ ذلك بعد ٥٩٠٠ طن من الدعاية، عفواً، المقصود مواد المعلومات التي وصلت إلى هذا الوزن»[٦٢] فبريطانيا «امتنعت» عن الاشتراك في «اليورو» قبل نهاية لعام ٢٠٠٢

٥ ـ ١: البُنَى الديمقراطية تمكّن من تنفيذ الإصلاحات

«إنني أرى وزير داخلية بون ورئيس مجلس الموظفين مانفريد كانثر يجلسان أمام لجنتي الداخلية ويشرحان بكل أريحية، أنَّ مشروع اتفاق «اليوروبول» لم يوجد بالأساس. مع أن المسودة الأولية عبر الطرق الملتوية الآن، ويتوجب أن تكون في يدي أقرأها الآن».

كلاوديا روث عضو البرلمان الأوروبي

أن يكون هناك في أوروبا حركة ما، فذلك ما يُظهرُه الاتحاد النقدي. أمّا مشروعات الإصلاح التي يمكن تطبيقها في إطار أوروبا الموحدة، كضريبة توبين والضريبة البيئية والسياسة التي تراهن على مجتمع مستقر في المستقبل، كلّ هذا، ينتظر تلك الآثار، البيئية والاجتماعية المنتظرة إيجاباً في الإطار الوطني. إن اتفاقات ومعاهدات الاتحاد الأوروبي ستمكّن من تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية على

المستوى الأوروبي وبدون مشكلات تذكر، ولكن الأغلبية الضرورية لتنفيذ ذلك، تظل مفقودة. فالبرلمان الأوروبي يملك الإمكانية حتى لإعاقة عمل اللجان، في الوقت الذي يجب أن تتوفر فيه موافقة الأحزاب والدول الاتحادية، فالبرلمان ينقسم على نفسه وتكبر الخلافات حتى بين الدول والأحزاب التي تمثّل مصالحها الذاتية. وكلّ هذا لا يثير استغراب الرأي العام. إذ يغيب الوعي الأوروبي لذلك، ويمكن للمرء أن يدرك هذا مباشرة، إذ يفضل الصحفيون أن يتسكعوا في بون وليس في بروكسل (حيث البرلمان الأوروبي).

جاء في اتفاقية ماستريخت «تمثّل هذه الاتفاقية خطوة جديدة في تحقيق اتحاد وثيق لشعوب أوروبا، حيث تمكّن القرارات المتخذة في هذا الإطار شعوب أوروبا من التقارب»[(٦٤)]

بيد أن ما ينقص المواطنون هو تلك المصلحة في أوروبا الموحدة هذه، بعكس الصناعة، حيث يعمل ٥٠٠٠ من اللوبي الصناعي يومياً على تحريض البرلمان واللجان البرلمانية لتحقيق ذلك، أمّا من يقف في وجه هؤلاء فلا يتعدى عشرة نقابيين، ولذلك ليس غريباً، أن تكون مطاليب الصناعة هي تقريباً نفس الخطوط التي يمشي عليها الاتحاد الأوروبي، وتحديداً في مجال التكنولوجيا الحيوية، أمّا توسيع سوق العمل والسياسة الاجتماعية، فليست موضع اعتراف حقيقي[(٦٥)]

ولذلك فإن البرلمان الأوروبي غير قادر على تنفيذ الإصلاحات، فهو لا يملك التشريعات الطبيعية واختصاص الموازنة الممنوحة للبرلمان الوطني. ولذلك يجب النضال حول ذلك والعمل على أن تسمع الحكومات وتجد آذاناً صاغية لذلك لتخرج من صمتها في وقت ما»[(٦٦)] يتمّ إعداد أوروبا من قبل المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية، واللتين بالكاد تملكان الشرعية الديمقراطية. فأكثر من ٨٠٪ من قرارات المجلس الوزاري تُتَخذ في جلسات غير علنية «فقيادة الإدارات الوطنية يسافرون من العواصم الأوروبية إلى بروكسل، وتشرح لهم تشريعياً كيفية صياغة قوانينهم، يكتبونها ثم يرجعون إلى بلدانهم لتطبيقها، وعندما يرتفع النقد حول ذلك، يشتكون من أن المرء لا يستطيع اتخاذ الكثير ضد المشرّع في بروكسل»[(٦٧)].

إنّ العجز الديمقراطي للاتحاد الأوروبي يبدو جلياً. وفيما لو أنّ القادة السياسيين لأوروبا جادون في «مسألة أوروبا» لأمكن تجاوز هذا العجز فعلا. ولذلك يحتاج البرلمان الأوروبي للتسلّح باختصاصات عديدة أخرى إضافية. فأولاً يجب على البرلمان أن ينتخب اللجنة ويراقبها. أمّا تسمية أعضاء الدول من قبل حكوماتهم فهو مناقض لهدف التوحيد الأوروبي، ويمكن قبوله مبدئياً لفترة انتقالية فقط. وبعد ذلك، يجب على المجلس الوزاري أن يتطلّع، إلى أن احتلال أوروبة الموحدة المكانة الأولى في أية ظروف كانت. لا بمجرد تراصف وجمع لوزراء أوروبيين. ولذلك يمكن للمجلس الوزاري (وشبيهه المجلس الاتحادي الألماني) أن يكون بمثابة لجنة مراقبة للبرلمان الأوروبي.

أمّا الهدف الطويل الأجل فيمكن أن يكون: ينتخب البرلمان الأوروبي الحكومات على المستوى الأوروبي كما «اللجنة» الأوروبية، وذلك كما هي الفيدرالية الألمانية. حيث يمكن مراقبة ذلك من خلال أعضاء الدول المشتركة في الاتحاد عبر المجلس الوزاري ويمكن التكهّن بأن «تحوّل البرلمان من جهة استشارية إلى جهة تتخذ القرارات سيدفع إلى أَوْرَبَة نظام الأحزاب خلال فترة قصيرة أو طويلة»[٦٨] والأحزاب لا تزال حتى اليوم تنظمّ نفسها وطنياً، ويمكن لهذا أن يتغير، عندما يملك البرلمان الأوروبي تفويضاً وصلاحيات اتخاذ القرارات الجوهرية. ولأنه لا أحد يريد أن تُنتَزَعَ صلاحياته بسهولة. فيمكن للمرء أن يسأل: هل تقوية البرلمان تعني إضعافاً للدول وللسياسيين وبذلك فإن نموذج «دولة اتحاد أوروبية فيدرالية» هو اقتراح من جملة اقتراحات ممكنة.

إنّ النموذج الموسوم أعلاه لتشكيل الاتحاد الأوروبي سيكون ديمقراطياً أيضاً، فعندما يعاد تنظيم الأحزاب والاتحادات ذات المصالح المشتركة على امتداد أوروبا، تكون المناقشات في الدول الأوروبية قد تأَورَبَت أيضاً (بمعنى أنها تنتقل من الأفق الوطني الضيق إلى ما فوق الوطني ـ الأوروبي) فأولاً وعندما تتحول أوروبا إلى الحاضر الأوروبي ولا تعود تتمركز في بروكسل، عندها يمكن للمرء أن يأمل بارتفاع نسبة الاقتراع في الانتخابات الأوروبية. ليس هذا فقط بل

إنما بمطالبة المواطنين بقيام الإصلاحات على المستوى الأوروبي أيضاً. فيمكن للبرلمان أن يكون فعالاً كما هي قاعدة المجتمع المدني التي يمثلها»[٦٩] أمّا التمسك «باليورو» فقد دفع بالنقاش الجاد حول دمقرطة أوروبا جانباً. إن عدم واقعية برلمان أوروبي كفء وفعّال، تبدو اليوم وكأنها لن تؤدي إلى أوروبا الموّحدة ديمقراطياً واجتماعياً.

٥ ـ ٢: تشريعات ضريبية مشتركة

يعود الانحدار الاجتماعي اللولبي في أوروبا جزئياً، إلى العائدات الضريبية المتناقصة من قطاع الأعمال. فالدول الأوروبية تتسابق فيما بينها من أجل استثمارات جديدة وفرص عمل جديدة. ولذلك فهم يشكّلون مناطق أكثر جاذبية بقدر الإمكان. أمّا الشركات فتستغل الأنظمة الضريبية المختلفة في كلّ أوروبا، فيدفعون الضرائب هناك، حيث تكون قليلة.

واستناداً لاستطلاعات معهد البحوث الاقتصادية (IFO) في ألمانيا، فإن قرابة ٤٥٪ من المصانع والشركات (٥٠٠ مشتغلا فما فوق) يستفيدون من المزايا الضريبية في الخارج[٧٠] ولذلك فإن هذا الواقع والتجربة يدفعان بوزارات المالية للاتحاد الأوروبي لخسارة ضريبية للتجارة والأعمال يتوجب تغطيتها عبر رفع الرسوم الضريبية على العمال والمستخدمين، في الوقت الذي يتم فيه تقليص الإنفاق الحكومي على السياسة الاجتماعية. ولذلك فإن «إغلاق منافذ التسرب الضريبي» على المستوى الأوروبي من خلال تشريعات ضريبية موحدة، تسجّل باعتبارها خطوة اندماجية جوهرية على المستوى الأوروبي. فالشركات مطالبة بإخضاع أرباحها إلى الضريبة في حدود معينة، وذلك للمشاركة في رسم وصياغة المجتمع الأوروبي. واستنادا لمفوّض الاتحاد الأوروبي «ماريو مونتي» Mario Monti المسؤول عن المسائل الضريبية. فإن البطالة في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي يمكنها أن تنخفض بنسبة ٣٠٪ لولا هذا التنافس الضريبي المحموم.

٥ ـ ٣: مقاربة وتماثل مستويات التطور المختلفة

استناداً إلى اتفاقية ماستريخت أنيط بالاتحاد الأوروبي مهمة «تشجيع وتنمية التقدم الاجتماعي والاقتصاد المستمر وذلك من خلال تقوية الترابط الاقتصادي والاجتماعي»(٧٣) في مغايرة ذلك، راحت التمايزات بين الغنى والفقر تكبر، كذلك بين المناطق الريفية والمدن: ليسابون تزدهر، دورايل تنزف، هامبورغ تتجدد، بينما تتداعى فوربومرن في مكلنبورغ»(٧٤) والجنوب الأوروبي لايتجاوز نصيب الفرد فيه ثلثي نظيره الألماني من الناتج المحلي الإجمالي، دول أخرى، مثل البرتغال، إسبانيا، واليونان لا يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ربع نظيره في هامبورغ أو بروكسل، وقد تمَّ تأسيس صناديقاً للبناء والهيكلة بهدف ردم فجوة تمايزات النمو والتطور في دول الاتحاد الأوروبي ومنها صندوق التنمية الإقليمية، الذي يساعد في بناء البنية التحتية لبعض الدول الصناعية، الصندوق الاجتماعي الذي يقدم مالاً لدعم الوجود الأساسي للأفراد، أو إعادة التأهيل ـ والتدريب. والصندوق الثالث هو صندوق الزراعة الذي تقوم مهمته على دعم تكيّف البنية التحتية مع المتغيرات الجديدة في الزراعة. ولهذه الصناديق مجتمعة المغزى نفسه الذي تمثله التعويضات المالية للأقاليم في ألمانيا، والتي تعيد توزيع المال من الأقاليم الاتحادية الغنية إلى تلك الفقيرة.

أمّا الأموال التي ينبغي توظيفها لتحقيق التكافؤ في مستويات التطور بين المناطق الأوروبية، فلا بد أنها ضخمة لدرجة كبيرة. وقد وصلت اليوم جملة المبالغ التي تمّ توزيعها من خلال هذه الصناديق في دول الاتحاد الأوروبي، إلى ٥٥ مليار مارك غير أنّ الشك يظلّ قائماً، فيما إذا كانت أشكال التنظيم القائمة اليوم مناسبة لتحقيق أوروبا العادلة اجتماعياً، فثلث هذه المبالغ المالية لا يذهب إلى المناطق الفقيرة(٧٥) إنما تتوجه إلى تلك المناطق التي يمكن أن توفر لها المساعدة من قبل دولها ذاتها. بينما تسفر إجراءات منح الأموال، إلى أنَّ الكثير من «أقنية المنح» لا يمكنها أن تستنفذ، إذ يتوجب على المناطق أو الأقاليم في الاتحاد الأوروبي أن تتحمل قسماً من تكلفة المشروعات، غير أنه غالباً ما يتعذر الحصول على هذه الوسائل المالية.

إنَّ موازنة الزراعة لدول الاتحاد الأوروبي البالغة ٧٠ مليار مارك، تقوم مهمتها على مواكبة التحوّل الهيكلي في الزراعة وتخفيف وطأة الصعوبات والمشكلات الزراعية.

وبرغم ذلك، فقد اختفت أكثر من خمس ملايين فرصة عمل زراعية منذ عام ١٩٨٠ ومع أنَّ المساعدات المالية مرهونة بالمهمات والمشكلات الصعبة، لكن التجربة العملية لآلية المنح في بروكسل تسفر عن أن ٨٠٪ من الأموال تذهب إلى المزارع الكبيرة والرابحة أيضاً، والتي تشكّل أقل من ٢٠٪ من المزارع «الفلاحون الكبار يحققون الميزانيات الرابحة أمّا الفلاحون الصغار والعاملون الزراعيون فيخرجون خاليي الوفاض»[٧٦]

ويُظهر مثال الصندوق الهيكلي للبناء، أنَّ ثمة مبادئ ومقدمات للسياسة الاجتماعية في دول الاتحاد، لكن الإصابة كثيراً ما تأتي مرتدة إلى الوراء، فالسياسة الأوروبية تخضع للهيمنة الاقتصادية فتهدف في كثير من الحالات إلى تدعيم البنى غير العادلة اجتماعياً والقائمة اليوم.

ويمكن أن نقدّم مثالاً بسيطاً، أن يكون منح المساعدات للمزارع الكبيرة في المساحة المزروعة، أو عدداً مختلفاً من وحدات تربية الحيوانات، كلّ ذلك لأجل تشجيع زراعة بيئية، مكثفة للعمل، وصحيّة وفي مصلحة صغار الفلاحين.

٥ ـ ٤: الاتحاد النقدي؟

«عندما تنفذ اتفاقية ماستريخت، سينزلق الأوروبيون إلى الهوة. غير أنه لا يمكن التقهقر إلى الوراء في هذه الحالة. فمنذ أن حاول الجميع تحقيق معايير ماستريخت، من أجل تخفيض عجز الموازنة، أصيبت كلّ أشكال التعاون بالشلل. أمّا أوروبة الحركة والحياة فإنها تهدأ ساكنة».

إيمانويل تودّ: مؤرخ فرنسي[٧٧]

إنَّ الالتزام بتحقيق استقرار مفرط لليورو، منح دول الاتحاد الأوروبي تلك الإمكانية، لممارسة سياسات عمل من خلال توجيه الفائدة والكتلة النقدية، «فبدلاً

من الحكومات يمكن للمرء أن ينصّب الكمبيوتر مستقبلا لحساب السياسة الاقتصادية المتكوّنة من بيانات ومعطيات»[٧٨] وإذا كان النقديون أصحاب حق في أنَّ المسألة تتعلق باستقرار قيمة النقد فقط، فلن تكون هناك مشكلة. غير أن المرء يقرأ في «Die Zeit» أن القسم الأكبر من الثمانية عشر مليون من العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي، هم نتاج الفطام على السم الحلو للتضخم»[٧٩] أمّا السياسة المالية والاقتصادية، فيجب أن تتضمن أكثر من هدف الاستقرار النقدي. وبعض السياسيون لا يثقون في هذه الأثناء بالاتحاد النقدي، غير أنهم لا يعترفون بذلك صراحة، يمكن التذكّير هنا بما قاله «أوسكار لافونتين»[٠] إن الاتحاد النقدي لا يجب أن يتحول إلى برنامج كساد لإجمالي أوروبة»[٨٠]، وكان قد حذّر، في عام ١٩٩٥ من برنامج الاستقرار الذي سيرغم الدول المشاركة في النقد المشترك على الادخار الشديد، أمّا هنيغ فوشراو (من الحزب الديمقراطي الاشتراكي) فقد شدّد قبل سنتين: على أن اليورو يجب ألاّ يطبق في العام ١٩٩٩، والعملة النقدية الأوروبية الموحدة يمكن أن تكون عندما يتم الوصول إلى تعميق الاتحاد الديمقراطي لأوروبا»[٨١] وفيما لو أنَّ الحكومات جادة باتحاد نقدي مفيد اجتماعياً، لكانت اليوم تقاوم المضاربات المالية في الإطار الأوروبي. فمن خلال تطبيق ضريبة توبين وأسعار صرف ثابتة، يمكن التوصل اليوم إلى مزايا متعددة، كتلك التي يراهن عليها في ظلّ النقد المشترك. وبعدها يمكن للمرء أن يراقب عن كثب، فيما إذا كان تطور التضخم والإنتاجية متساويان أو متكافئان، وفيما إذا تطلبت أسعار الصرف أية تصحيحات.

ولا يكفي مجرد الركون إلى المعايير النقدية الصرفة، إذ يجب الاعتداد بجملة أخرى من المعايير الاجتماعية الهامة في سبيل الوصول إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. ينتمي عادة إلى معايير التقارب الواقعية: نسبة البطالة، متوسط الضريبة على الشركات والأعمال والدخول الخاصة، أو معدل الرسوم والضرائب الاجتماعية وسطياً. فهذا يظهر، فيما إذا كانت الدول «تتقارب» فعلاً.

---

(٠) Oskar Lafontaine: وزير المالية ورئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقيل في العام ١٩٩٩ في ظل حكومة شرويدر الحالية.

والاتحاد النقدي يجب أن يـترافق بتوحيـد الضرائـب والحقـوق الاجتماعيـة، والأولويـة لكـل هـذا تفترضهـا حقيقـة أنَّ دول الاتحـاد تمـارس سياســات التعويـم الاجتماعي، والواحات الضريبية، هذه التي تستغل وتنتفـع مـن جميـع المواقـع فـي أوروبا. وباختصار: إنَّ مواطني ألمانيا لا يرغبون «بـالانحدار». والحكومـة البريطانيـة والصناعة لا ترغب برؤية مواطنيهـا فـي المسـتوى الاجتماعي الألمـاني، إنَّ النشـاط المتسرّع، للسادة في بروكسل (البرلمـان الأوروبـي) يمكـن أن يُقـرأ فـي ظـلّ الضغـط المبكر والهائل التي تمارسه الصناعة الضخمة، المستفيد الوحيد من اليورو. وثمّ يأتي الاتحاد ليجمع النقد بدلاً من أن يجمع مواطني أوروبا.

سادساً: ألمانيا منفردة لوحدها

«أصبحت هذه الحكومة الجديدة ضرورة، لأن الحكومة القديمة التي مارست مهامها حتى اليوم، برهنت على عدم كفاءتها في مكافحة البطالة، وضمان شبكة الحماية الاجتماعية، وإعادة إصلاح نظام الدولة المالي»

هليموت كول في أول بيان حكومي له في ١٩٨٢/١٠/١٣

يجب على السياسة الاقتصادية في ألمانيا أن تعتمد ثلاثة مشروعات إصلاح مركزية. وهي: **مراقبة وضبط حركة وانتقال رأس المال، تطبيق الضريبة البيئية، والسياسة الاجتماعية المعتمدة على تنشيط الطلب.** هذه المرتكزات الثلاثة قابلة للتطبيق على المستوى الوطني، فالإطار الوطني «ألمانيا» لا يزال يعمل بشكل جيد، ويقدّم هذه القابلية، حتى ولو اعتقدنا عكس ذلك، وبدون شك، لا يزال هناك إمكانية تطبيق سياسات اقتصادية بديلة، كما هو الأمر في الخمس عشرة سنة الأخيرة من السياسة الاقتصادية التي تبنت، «الدولة المرنة والحركية» و«شطب الخدمات الاجتماعية»، كذلك يمكن لأولويات وبدائل أخرى أن تكون موضوعاً للتطبيق.

٦ ـ ١: ما هو رأي الاتحاد الأوروبي حول ذلك

يمكن لمقترحات الإصلاح أن تتناقض مع بعض نقاط ميثاق الاتحاد الأوروبي، وبذلك تشكّل خرقاً للحقوق الأوروبية. وهذا ما لايجب السماح له بأن يشكل عائقاً أو عقبة. فالذي يسمح بنشوء وإجازة المعارضة للإصلاح، تكون لديه البنى والهياكل الليبرالية القائمة وهي أهم بكثير من فرص العمل الجديدة. إنَّ الاتحاد الأوروبي لا يشكّل اليوم إجماعاً حول تشجيع الأفكار الأوروبية، بل استعراضاً للأسواق والصناعة. وعندما يتعارض مشروع قانون اجتماعي أو بيئي مع الأحكام وتشريعات

الاتحاد الأوروبي، فهذا يدلّ على أن هذا القانون غير مرغوبٍ فيه من قبل لوبي السوق والصناعة. ويبدو أنه يتوجب على سياسة الإصلاح، أن تدخل مضطرة في صراع مع «أوروبا ـ الاحتكارات».

ولأنَّ السياسة الاجتماعية لاتأتي من ضمن مهام الاتحاد الأوروبي، فالدول الأعضاء تملك حرية التصرف منفردة في هذا المجال. أمّا بالنسبة لموضوع البيئة، فيوجد ما يسمى «مبادئ دعم الحماية» وهنا تستطيع الحكومات أيضاً وخلافاً لبعضها أن تنفرد باستصدار وتطبيق قوانين صارمة، والمشكلة تنشأ فقط، عندما تتعارض القوانين الخاصة بالحكومات مع المادة ٣٠ لاتفاق الجماعة الأوروبية. هنا تحتاج العملية إلى ضبط وتنظيم فلا يسمح للقوانين الوطنية أن تقيّد المنافسة. وهذا ما يجب أن يوزن مع «مبدأ دعم الحماية البيئية» وخصوصيات الدولة، الأمر الذي يفسّر لماذا فقط الدولة الوطنية المنفردة في هذا السياق، ينتظرها الكثير من المحاكمات طويلة الأمد. ويبقى من الثابت، أن المادة ٣٠ من اتفاقية الجماعة الأوروبية، القانون المركزي لبنية السوق الأوروبية النيوليبرالية، تحتاج وبصورة ملحة إلى التصحيح. وحتى عندما تنتظر العقوبة: فإن المطاحن الأوروبية تطحن ببطء. فتعليمات حماية الطيور التي أصدرتها الجماعة الأوروبيّة في بداية السبعينات ظلت حتى بداية التسعينات غير معمول بها في ألمانيا. وفي سارلاند حتى عام ١٩٩٧ وبعد ٢٤ عاماً على صدور قانون الجماعة الأوروبية، ولا تزال هناك إمكانية عرقلته في الطريق السياسي، على أن تكون الغرامة المالية لدى المخالفة (مثلاً ٢ مليون مارك يومياً)، ورغم ذلك فلن تكون هناك حتى إمكانية تنفيذ الغرامة في حالة الامتناع عن دفعها.

٦ ـ ٢: هل تهاجر الصناعة؟

دائماً، وعندما تناقش الإصلاحات التي ترتب على الشركات ارتفاعاً للتكلفة، يأتي الاحتجاج ثم التهديد بنقل مواقعها. ومن المؤكد أنَّ أصحاب الأعمال يريدون تعظيم أرباحهم، وهذا حقهم في أن يدافعوا ضد التكلفة، وأن يفعلوا ما في استطاعتهم لدرء هذا الخطر عنهم. بيد أنَّ الإصلاحات المقترحة هناك لا تسفر عن هذا الخطر، في أنّ تهاجر الصناعة من ألمانيا أو يتم القضاء على فرص العمل.

فلاالضريبة البيئية، ولا ضريبة توبين[٨٢]، أو السياسة الاقتصادية المتوجهة لتشجيع الطلب، ستدفع بالصناعة للهجرة.

إن تغيير المواقع يكلّف أموالاً، ويتطلب تكّيفاً مع مجتمعات مغايرة، وأطر قانونية مختلفة، للبحث عن عمالة جديدة، والتي يجب أن تكون مؤهلة ومدّربة. فالانتقال إلى الخارج يعني مخاطراً مرتفعة للشركات في حسابات التكلفة، ولذلك فالتهديد بنقل المواقع الاستثمارية والإنتاجية غير مقنع في كثير من الحالات، بينما يظلّ الهدف هو الضغط لتحقيق تخفيض الأجور. إن فتح الحدود الشرقية قد أسفر عن تنافس مباشر مع دول منخفضة الأجور مثل: التشيك وبولونيا، وفي صحوة مبكرة ومنذ عام ١٩٩٠ راحت شركات ومصانع متوسطة وبدافع من إغراء الأجور الرخيصة تعبر إلى الضفة الشرقية لأوروبا، لتعود بعد فترة نادمة على قرارها. صحيح أن الأجور في ألمانيا أكثر ارتفاعاً لكن الإنتاجية وعناصر أخرى هي أفضل منها في الخارج، تعليم ومهارة ومرونة العامل، البنية التحتية، والنظام الاجتماعي، كلها من عناصر الموقع الهامة، والتي يتم تجاهلها أو عدم إعطائها قيمتها الحقيقية في الجدال الدائر حول ألمانيا ـ الموقع.

إنَّ السياسة المتوجهة للطلب والضريبة البيئية، ترفعان من تكلفة الإنتاج لبعض الشركات والمصانع، وتؤديان إلى تخفيض هذه التكلفة بالنسبة إلى غالبية الشركات. فإذا كانت الإيرادات الضريبية المترتبة على هذه الإجراءات، ستستثمر في تخفيض تكلفة الأجور الإضافية، في البنية التحتية، في التعليم، وفي تقانات البيئة والخدمات الاجتماعية، فالنتيجة ستكون هي زيادة جاذبية ألمانيا كموقع إنتاجي، بالإضافة لذلك فإنَّ ألمانيا بسكانها الذين يصلون إلى ٨٠ مليون، هي أكبر الأسواق الداخلية لأوروبا، والحضور في هذا السوق الكبير يعدّ مزية هامة للشركات.

٦ ـ ٣: في جدوى التفرّد بالإصلاحات

إن عدم إمكانية تبني سياسة بديلة في التفرّد، أو التطبيق المنفرد لدولة وحدها، أصبحت حجة معروفة جيداً، بيد أنَّ الطابع النموذجي للإصلاحات والوزن السياسي لألمانيا في أوروبا يتيحان لها استخدام الضغط على دول أخرى، لتحظى

ألمانيا قريباً على المساعدة في تطبيق الإصلاحات المطلوبة. والفرص هنا غير سيئة، فزمن التاتشرية (نسبة إلى رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارغريت تاتشر) قد ولّى. ومعظم الحكومات في الاتحاد الأوروبي ليست حكومات محافظة، ومبدئياً ليست ضد الإصلاحات، وما ينقص هنا هو الشجاعة أولاً ثم المبادرة ــ وسيترتب على ذلك مزايا تطور متعددة مقابل تلك الدول التي لا تجرؤ على الإقدام على تلك الخطوة الرئيسية نحو المستقبل.

- **مثال الطاقة الشمسية:** التي ستصبح تكنولوجيا المستقبل، فالذي يشجعها أولاً، ستكون له القيادة على المستوى العالمي في هذا المجال. أمّا مصادر إمداد الطاقة مثل VEBA و RWE والمصانع الأخرى في بيرن، فستحاول أن تمنع هذا بكل قواها. يستطيع كل فرد أن يستفيد من الطاقة الشمسية، وهذا لا يعود بالربح على الشركات. إنَّ مبادهة الحكومة مطلوبة هنا، ليس ببضعة ملايين بل بالكثير من المليارات الواجب استثمارها في التقانات اللازمة لهذا المشروع، إنَّ الدعم الحكومي لإنتاج الطاقة هو حقيقة واقعية منذ فترة طويلة، فأبحاث الطاقة النووية استحوذت حتى الآن على قرابة ٤٠ مليار مارك. والضريبة البيئية يمكن أن تعمل على تشجيع التقانات الشمسية وبالتالي الأسواق المتوافقة مع ذلك، تتحول ألمانيا مرة أخرى إلى موقع إنتاجي يحتكر تقانات المستقبل: في تطويرها واستخداماتها.
- **مثال التعليم:** نحن على طريق الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة. المعرفة هذه المادة الأولية الأهم في صناعة المستقبل. مع ذلك، فإنَّ الطالب الذي يدرس في ألمانيا أكثر من أربع سنوات، يلقّب «بالكسلان». إنَّ حصة البحث والتعليم من الناتج الاجتماعي الإجمالي تتراجع في ألمانيا، ولا يزال هناك في البرتغال واليونان من جميع دول الاتحاد الأوروبي تشكل حصة البحث والتعليم رقماً هاماً. وفقط عبر تحويل المليارات، وتحديداً في «نماذج المدارس البديلة» والبحوث الأساسية، يمكن لألمانيا أن تحتل موقعاً ريادياً في عالم الغد. أمّا التعليم الاختصاصي الواسع فهو من الفوائد التي لا تقدّر بثمن، من هنا يجب التنبيه إلى سوء حالة الوظائف.

- **مثال دمقرطة الاقتصاد:** الموظفون والعمال، أصحاب الرأي والمشاركون في صنع القرار سيطورون الرؤية التي تضمن لهم حماية فرص العمل على المدى الطويل، ولذلك يتشجعون ويجرؤون على إصلاحات مستقبلية. أما البنوك، المساهمون والمضاربون فرؤيتهم قصيرة الأمد وترتبط بالربح، ولذلك يجب إبعادهم عن عملية اتخاذ القرار.

وهكذا، وكما كان اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجاً عالمياً في العقود الأخيرة، لهذا القرن، يمكن لألمانيا أن تصبح نموذجاً لموقع مستقبلي من خلال السير على طريق البدائل المذكورة آنفاً. وبدلاً من اللهاث وراء المنافسة المعولمة، فالإمكانية قائمة، وفي سياق تنمية بديلة لأخذ زمام المبادرة، وقيام موقع استثماري وإنتاجي، الذي يكتسب صفة «الموقع المؤهل مستقبلاً».

٦ ـ ٤: من أين يجب أن يأتي المال اللازم لإعادة البناء؟.

تنصب غالبية اقتراحاتنا على تغيير الهياكل، وليس على تمويل المشروعات داخل البنى والهياكل القائمة. والتغييرات الهيكلية الرئيسية ـ ضريبة توبين والضريبة البيئية ـ لن تعود بإيرادات إضافية قليلة للدولة. هذه الإيرادات المتحققة من الضريبة البيئية التي تصل المليارات يجب ـ بالإضافة إلى تخفيف العبء عن الضمان الاجتماعي ـ أن تُستخدَم لتشجيع استخدام المواصلات العامة، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل التقانات الشمسية. كذلك فإنَّ ضريبة توبين ستعود على الصناديق العامة الفارغة بالمبالغ الكثيرة. وانطلاقاً من ذلك يصبح بمقدور الدولة التصرف في مجالات تمويل كثيرة فيما لو ودّعت التثبيت المفرط للمارك. إن خوف الألمان من المغالاة يجدْ تبريره، في أنَّ التضخم المفرط يجلب معه نتائج سيئة للجميع. وكان الشعب الألماني قد عايش ذلك مرتين بعد الحرب العالمية الثانية. ولا تزال حقيقة الماضي ماثلة في الذاكرة، في أنَّ سياسة نقدية تتبنى الاستقرار النقدي تنتج البطالة القياسية، ولكن غير ذلك يظلّ موضع رغبة مشروعة. ففي العام ١٩٢٩ وهو عام الأزمة العالمية الكبرى، وُجد حينها أيضاً استقرار مفرط للنقد ولكن أيضاً

ملايين العاطلين عن العمل. فالانكماش الاقتصادي، أي الأسعار المنخفضة من جراء غياب الطلب خنقت الوضع الاقتصادي حينها، ومع ذلك استمر البنك المركزي للرايخ الألماني في تبني سياسة التثبيت النقدي، الأمر الذي أسفر عن زوال جمهورية فايمر. فالإنفاق الحكومي يجب أن يموّل في فترات الأزمة ولمدة قصيرة من خلال الفوائد المنخفضة ورفع كمية النقد وبرامج كهذه تؤثر كما «الزيت على الآلة» إذ يمكن وقف العمل فيها بمجرد بدأ المحرك بالعمل ثانية. ويوجد الكثير من المصادر المالية لإجراء الإصلاحات:

- فالشركات والمدخرين الكبار، ليس عليهم أن يخضعوا لضريبة عالية، ويكفي إلغاء القواعد الخاصة بالأحكام الضريبية. وفي خطوة أولى يجب استخدام نظام الموازنة الأمريكي، والنقطة المركزية للبدء بها هي عمل الشركات التي تقيم «احتياطات جامدة» الأمر الذي يوفر لها التهرب من إخراج مطارح ضريبية، تصل قيمتها لدى «ديملز بنز» مثلاً إلى ١١ مليار مارك[٨٣]
- من أجل توفير سيولة مالية لفترة قصيرة، يمكن استخدام الاحتياطي الذهبي لدى البنك الاتحادي الذي تبلغ قيمته قرابة ٦٠ مليار مارك وتقليصه تدريجياً[٨٤]
- لقد كشف معهد البحوث الاقتصادية في عام ١٩٩٣ أن خسارة الدولة الضريبية من خلال القواعد المتعارضة مع البيئة، تبلغ سنوياً ٦٣ مليار مارك، وتحديداً من خلال قانون الضريبة على الزيوت المعدنية، الذي يعفي مثلا بنزين الطائرات من الضريبة.

سابعاً: الضغط عبر القاعدة

«لاشيء أصعب، ولا شيء يحتاج إلى الكثير من الجرأة، من أن تُوجَدَ في معارضة صريحة، وأن تقول بشكل علني: كلا!».

كورت توشلسكي.

نحن نأمل أن يكون قد اتضح من تحليلنا، أنَّ التوزيع الجائر وغير العادل للغنى، الأرقام القياسية للدمار البيئي، ليست تطورات حتمية، وأنَّ بدائل واقعية لكل ذلك لا تزال متاحة لنا. بيد أنَّ معرفة أخطار العولمة لوحدها، وكشف «كذبات» السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، لا تحقق إصلاحات ولا تطبقها عملياً. ولطالما أن السياسة لم تمثّل الانطباع، بأن السكان لا يرغبون بـ «رأسمالية ـ الشعارات والتهليل» إنما بمجتمع مستقر اجتماعياً، فإن أولويات السياسة ذاتها لن تتغير.

وإذا أراد المرء منفرداً لوحده، أن يتخذ موقفاً ضد نموذج العولمة النيوليبرالي، فلن يحتار في تنظيم ذلك. فهناك أحزاب، نقابات، مبادهات المواطنين، مبادرات اجتماعية أو اتحادات تتبنى الإصلاحات وتناضل ضد هذا الشكل من العولمة. إنَّ قوة كلّ هذه التنظيمات ترتبط بدوام عضويتها، وبنيتها المالية، وقبل كلّ شيء بالتزام أعضائها. فكلما كان الأفراد أكثر نشاطاً، كلما أصبحوا أكثر فعالية وفي ألمانيا الاتحادية يجب النضال من أجل الأجور المرتفعة، والخدمات الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل، وحتى في سنوات الانتعاش الاقتصادي، في اقتصاد السوق يصبح الأغنياء أكثر غنى، دون أن يتوجب عليهم العمل على ذلك، أمّا أن يشاركهم أحد في اقتسام «الكعكة» فيظل رهن العمل على إرغامهم. إنَّ الظروف القائمة لممارسة «الضغط عبر القاعدة» تعدّ مثالية. ليقارن المرء ذلك مع الصعوبات التي ناضلت من خلالها الحركة العمالية في القرن الماضي، التي توجب عليها أن تنطلق في ظلّ ظروف الفقر والأخطار المحدقة الدائمة والمحيطة بحياة الناس، وغياب الأحزاب والنقابات.

مع كلّ ذلك، تحققت نجاحات، لا نزال حتى اليوم نستمد منها الحقوق، التي انتُزِعَت لأجلنا اليوم. وسيعيد السياسيون التفكير أولاً، عندما يطالب السكان بالإصلاحات، فالذي يمكن أن تفعله الحركة الجماهيرية المسؤولة والمتصاعدة، ذلك الذي أظهرته الوحدة الألمانية. فتحت ضغط الشارع بدأ النظام الرافض للإصلاحات بإعادة التفكير بالإصلاحات الهيكلية، غير أنَّ تحرّك المكتب السياسي جاء متأخراً، فالاشتراكية الواقعية راحت ضحية عدم قدرتها على الإصلاح.

والخطير في الأمر، أنَّ أولئك الذين يعانون من عدم العدالة الاجتماعية، والذين يتوجب عليهم الاحتجاج والصراخ عالياً، إن هؤلاء لا صوت لهم. وذلك الشعور، بأن تكون عديم الفائدة أو القيمة، يُشعِر بالخجل فيمنع المبادرة أو الاعتراض على أي شيء. أمّا الشركات والاحتكارات فتقف في وجه الناس فاقدة الإحساس، دافعة بهم إلى التهميش والاستبعاد. وهؤلاء الناس، يتزايدون عدداً، إلا أنهم يصبحون أكثر ضعفاً، وأصواتهم أقلّ حدة وأكثر خفوتاً. «حيث يتم سوقهم إلى الفهم بأنهم ليسوا أهلا لهذا المجتمع، وقبل كل شيء تحميلهم مسؤولية الوضع الذي هم عليه، من الانحدار، والاستنكار. ويتم تحميلهم مسؤولية قضية هم بالأساس ضحاياها، ويستمر حكمهم على أنفسهم، من جرّاء النظرة التي تدينهم بالأساس»[٨٥]

وبنفس الوقت، يتصاعد ذلك الخوف، من أن يأتي اليوم ويُسمع فيه أولئك الذين تمّ استبعادهم، وحتى أولئك الذين لديهم اليوم فرصة عمل. هؤلاء الذين يتمسكون بمنطق السياسة الاقتصادية النيوليبرالية. وتقريباً، فكل فئة اجتماعية راضية على أمل، أن تظلّ محتفظة بفرصة عملها. وهكذا يصبح قسماً كبيراً من العمالة قد تمّ تجميده، فيُدفَع بذلك تقليص الخدمات الاجتماعية إلى الأمام، وتضعف قوة النقابات أيضاً. لقد اعترف العاطلون عن العمل في فرنسا، بأنَّ تفكيرا كهذا قد سرق منهم قوتهم التي يحتاجونها، لمقاومة حالة الضعف والفوضى التي

يعيشونها. فأولاً وعندما انهمرت الاحتجاجات والمعارضة، أصبحت البطالة والفقر قضية مرئية، هذه التي يجب على السياسة الاقتصادية أن تعالجها.

وحتى في ألمانيا الاتحادية، يحاول العاطلون عن العمل منذ بداية عام ١٩٩٨، أن يوجهوا الأنظار إلى قضيتهم. فهم ينتظمون في مبادرات، تنادي لدى كلّ إعلان عن عدد العاطلين عن العمل شهرياً، إلى الاحتجاجات على طول البلاد.

٧ ـ ١: النقابات: اللوبي ضد الليبرالية الجديدة.

«يحلم أحد المدراء. بأن تأتي حركة عمالية جديدة وتنتزع منه القرار!»

جيرمي ريفكين[٨٦]

إنَّ التوصل إلى وقت العمل المنظم لأقل من ٤٠ ساعة عمل أسبوعية، أو مستوى الأجور القائمة اليوم وأيام العطلة المدفوعة الأجر لم يكن ممكناً بدون النقابات. وحدها النقابات استطاعت الدخول مع الشركات في تنازع تقاسم الأرباح. فعندما تتأرجح قوة النقابات ترتفع أرباح الشركات، كما هو الأمر بين أعوام ١٩٨٢ و١٩٩٧ حيث انخفضت نسبة الأجور.

ما هي النتائج المترتبة عن ضعف النقابات، ذلك ما تظهره لنا الولايات المتحدة وبريطانيا الأجور المنخفضة، التمايز المتصاعد بين الغنى والفقر. بيد أنّ النقابات لم تختفِ هنا من الساحة أو من الصورة نهائياً «فالنضال العمالي الكبير في الولايات المتحدة أصبح ممكناً منذ ٢٥ عاماً»[٨٧] لأن وظائف العمل الجزئي، والتي لاتخضع للتأمين، أو ذات الأجور السيئة جدا، فهي أيضاً غير مفضلة في الولايات المتحدة. ففي خدمة باكيت UPS يوجد من أصل ٤٦ ألف فرصة عمل جديدة ٣٨ ألف وظيفة بعمل جزئي لبعض الوقت. وقد أضرب أكثر من ٢٠٠ ألف عامل أكثر من أسبوعين وبنجاح مطالبين بعلاقات عمل مضمونة اجتماعياً وبأجور تعاقدية. أمّا الاحتكارات،التي بلغت خسارتها اليومية من جراء الإضراب ٦٠٠ مليون دولار وافقت على إحداث ١٠ آلاف فرصة عمل بكامل الوقت. أمّا أجر ساعة العمل فقد

ارتفع من ٢٠ إلى ٢٣ دولار/ساعة لعقود الأجور التي امتدت منذ خمس سنوات حتى اليوم (العمالة الدائمة) كذلك إنَّ العمالة الجزئية قد ارتفعت ساعة العمل لديها بنسبة ٣٧٪، والتي لم تكن تحصل حتى يوم الإضراب على أكثر من ١١ دولار للساعة[٨٨]

والنقابات في ألمانيا غير مشلولة. هذا ما تثبته مظاهرة صيف ١٩٩٦، عندما تظاهر قرابة ٣٠٠ ألف عضواً نقابياً في بون ضد خطط الحكومة للتقشف والتوفيرّ. «في فرنسا حصل أول تمرد ضد العولمة في كانون الأول لعام ١٩٩٥»[٨٩] وقد تظاهر حينها موظفوا الخدمات العامة في الشوارع. والسبب في ذلك يعود إلى الاقتطاعات في النظام الاجتماعي الفرنسي في محاولة لتحقيق معايير التقارب لاتفاقية ماستريخت والدخول إلى اليورو. واستناداً إلى استطلاعات الرأي فقد أجاب ٨٠٪ من الفرنسين على أنهم ضد خطط التقشف والتوفير[٩٠] فتضامنت الناس مع بعضها وخرجت إلى الشوارع معلنة عن هذا الرفض.

ومع أنه من الصعب على النقابات تمثيل مصالح العمال، إلاّ أنها تدخل دائماً بمطاليبها لزيادة الأجور وتقليص وقت العمل، ضد روح العصر. بيد أنّ القصف اليومي بمبادئ الليبرالية الجديدة يظهر تأثيراً ملحوظاً، حتى أنَّ رئيس النقابات الألمانية «شولته» يعتقد أنَّ المشتغلين يجب أن يتخلوا اليوم عن المطالبة بزيادة الأجور الفعلية «ويعدّ هذا صحيحاً وضرورياً من وجهة سياسة التشغيل»[٩١] وهكذا. فليس غريباً، أن يعتقد الكثير من العمال في هذه الأثناء أنَّ الأجور في ألمانيا مرتفعة جداً، أو أنَّ التخلي عن المطالبة بزيادة الأجور يضمن فرص العمل القائمة.

وباستمرار يتخلى العمال ـ طوعاً أو مرغمين ـ عن ربط الوظيفة بالتزامات التأمين الاجتماعي لهم. وباحتفاظهم لوظائفهم القديمة يتحولون إلى مستقلين. وفي النهاية فإن موظفة سكرتاريا والتي تبدو مستقلة، تحصل على دخل إجمالي مضاعف في حال عدم اضطرارها لدفع أقساط التأمين الاجتماعي. ويحصل مشتغل مهنة حرة من رئيسه على علاوة أجر غير قليلة، إذ يغيب هنا أي تعويض له في حالة الحادث أو المرض أو ترك العمل. هؤلاء العمال الجدد بدون استفادتهم من التأمين المرتبط

بالعمل، ليسوا منظمين في أية نقابة. فالتقاعد، والمرض والبطالة تتحول هنا إلى مسألة خاصة شخصية، ولا تحتاج إلى دفع مبالغ أو أقساط للمحتاجين ومساعدتهم. فإضعاف النقابات والتضامن الجماعي يتحول إلى عبارات مستترة في ظل المسؤولية الذاتية والمرونة. «التضامن» ليست اليوم أكثر من كلمة غريبة.

فكلما كانت الشركة أكثر التزاماً بالمعاينة والعلاج المعولم، كلّما توجب على النقابات أن تعمل بذلك أيضاً. وحيث تنشأ دائماً دول صناعية طموحة، يترافق هذا التطور بتنظيمات عمالية. وكي يستطيع جميع السكان المشاركة في الرفاه المتحقق يجب على النقابات وبالسرعة الممكنة أن تتأورب «Europäisieren» كي تتمكن الترابطات الصناعية من مواصلة تطورها على أساس الاندماج والتشابك فيما بينها. ويمكن تلّمس الخطوات الأولى هنا: في شباط ١٩٩٧ أعلنت رينولت «Renault» إغلاق أحد مصانعها في بلجيكا، الأمر الذي لم يعلم به مجلس العمال من قبل إدارة الشركة الاحتكارية أولاً ـ وهذه مخالفة قانونية صريحة[٩٢]، بيد أن رينولت قد أخطأت الحساب. فقد تظاهر مشتغلو رينولت في فرنسا وإسبانيا في الشوارع من أجل زملائهم في بلجيكا، وهذا، مع أنَّ إغلاق المصنع قد يكون في مصلحتهم، فقد أصبحت فرص عملهم أكثر ضماناً بعد تقليص الطاقات الإنتاجية في بلجيكا.

لكن النقابات القوية والفاعلة، تعدّ الشرط الأساسي لتوزيع تضامني للغنى المتحقق. فالقوة يستطيع تلمسها أي كان عبر المسؤولية أو سذاجة الفريق، حيث يمكن للضعفاء اجتماعياً وللعاطلين عن العمل أن يتطلعوا إلى مساعدات محدودة جداً. وهكذا يشكّل التهديد بالنضال العمالي وسيلة ضغط، الأمر الذي جعل اقتصاد السوق الاجتماعي في السنوات الخمسين الأخيرة، ممكناً بالأساس. يفعل التهديد فعله فقط، عندما تتاح للنقابات أن تتصرف بصناديق إضراب مملوءة وتستطيع البرهان على أعداد أعضائها اللازمين في مثل هذه الحالة، فأحياناً كان يجب أن يحدث الإضراب، وأحياناً أخرى لم يكن الإضراب ضرورياً.

طبيعة تعرفة الأجور الواسعة:

النقابات لدينا لها ثلاث قوائم: حق الإضراب، استقلالية الأجور، ومبدأ اتفاقيات الأجور الواسعة. وبينما لا يحتاج حق الإضراب إلى شرح ما، فاستقلالية الأجور تعني عدم السماح للدولة أن تتدخل في المحادثات ـ المفاوضات من أجل الأجور. ويتعلق الأمر بالمبدأ الثالث: اتفاقيات الأجور الواسعة، إنّ عقود العمل المتفق والمساوم عليها مع النقابات، غير ملزمة لمصنع أو شركة واحدة، بل بكامل قطاع الصناعة. كلّ هذا يشكّل عامل ضغط وقوة تملكه النقابات في ألمانيا. ومستقبلا ـ واستناداً لرغبة رئيس اتحاد النقابات شولته ـ فاتفاقات الأجور يجب أن تعالج بمرونة وبنود مفتوحة. وانطلاقاً من إطار اتفاق أجور (محدود جداً) يجب أن يتاح لمجلس العمال أن يفاوض من أجل عقود الأجور الخاصة بمصنعه وشركته.

وحتى الآن انصّب اهتمام الجمهورية الاتحادية على مفاوضات الأجور التي تطالب جميع القطاعات بنفس الوقت وانطلاقاً من العدد الكبير للمعنين بهذا الأمر فقد كان الإعلام يتتبع هذه المحادثات دائماً عندما يتم رسم حدود اجتماعية دنيا في إطار اتفاقية الأجور والتي تبقى ثابتة لسنوات طويلة، بينما يتم تأجيلها في العقود الخاصة بالمصنع، الأمر الذي سيعني خسارة المصلحة العامة. أمّا إذا كان الأمر متعلقاً بالعطل، أو بوقت العمل، أو المطالبة بالرواتب، أو تعويض وقت الفراغ... فلن يستطيع مجلس العمال لوحده، الوصول إلى الرأي العام الواسع، حيث يظل في إطار الشركة أو المصنع الذي يمثله، ولذلك يجب على هذا المجلس أن يذعن لضغط خطاب أصحاب العمال، الأكثر قوة مما تستطيع النقابات أن تفعله.

أُولاف هنكل، رئيس اتحاد الصناعة الألمانية (BDI) كان يردد في كانون الأول لعام ١٩٩٦ «يجب أن يتيح المرء لمجالس العمال إمكانية، ودون تبعيتهم لاتفاقات الأجور الواسعة أن يتوصلوا إلى اتفاقات مع إدارة المصانع التي يعملون فيها. هذه الإمكانية لا تتوفر لهم اليوم»[٩٤] إنَّ صياغة كهذه توحي بنزع قوة النقابات، مع ذلك تبدو أنها أكثر إيجابية. والأكثر من ذلك أنها تعبّر عن أنَّ «النقابات تحاصر مجالس العمال» وبنفس اللهجة يعيب ويشتكي هنكل من القوة الكبيرة للنقابات، ولو أنَّ سلطة النقابات فقط أقل وأضعف بالنسبة لأصحاب الأعمال.

٧ ـ ٢: دمقرطة المجتمع

إنَّ مواصلة تنمية البنى الديمقراطية تعدّ المهمة المركزية لعصرنا. وحالياً أصبح ينظر إلى مشاركة المواطنين، من قبل السياسة والصناعة، على أنها مزعجة. وعندما يتعلق الأمر بالاقتصاد، فإن رأي المواطنين لا يعود مطلوباً، كما أظهر مثال قانون تسريع إجراءات منح موافقة المشروعات. فالبنى الديمقراطية القاعدية تأتي هنا مناسبة. لإبعاد الأفكار من رؤوس الناس «نحن لا نستطيع في كلّ الأحوال فعل شيئاً». فالمطالبة بالديمقراطية ودعمها تظلّ مسألة قائمة وممكنة في مستويات عديدة. وهكذا مثلا يوجد «الاتحاد»، الذي يهدف إلى تمكين مواطني ألمانيا من أن يقرروا على مستوى الجمهورية وينفذون قراراتهم. وبذلك يمكن لقرارات أخرى عديدة وهامة، مثل اتفاقية ماستريخت أو تطبيق اليورو، أن تصدر باعتبارها قرارات الشعب.

٧ ـ ٣: تأكيد الهياكل القائمة بذاتها

ويظلّ أمراً صعباً، أن تقنع أناساً بشكل متزايد، لأن يتركوا سياراتهم واقفة ويسافروا في القطار أو يستخدموا الدراجة العادية. ولماذا يجب على المرء أن يتخلى عن سيارته، إذا كانت لا تزال تقف في الكراج؟ فأولاً عندما يبيع أحد سيارته، يكون قد حلّ المشكلة بانتقاله مرغماً على استخدام المواصلات العامة أو الدراجة. في مجتمعنا أدمن الناس استخدام السيارة الخاصة، إنها رمز الوضع الاجتماعي، وأن تسافر في السيارة فستكون تسلية لك. ولذلك قليل هو عدد أولئك الذين يتخلون عن سياراتهم بشكل طوعي. من هنا يجب أن يكون الهدف هو المسؤولية البيئية، وإنجاز البنى والهياكل اللازمة، التي تدفع مقتني السيارات لأن يختاروا المواصلات العامة انطلاقاً من اعتبارات بيئية، وأن يعودوا لسياراتهم متى يرغبون.

مثال: المزيد من الديمقراطية في بَيَرن «Byern»:

حيث يترك المرء للناس مجالاً للخلق والإبداع، فإنهم يستخدمونه، فمن خلال قرارات شعبية على مستوى بيرن ـ والقرارات الشعبية نادرة جداً، فالحواجز القائمة والمانعة تحاول جعل الموافقة أو السماح بهذا صعباً جداً ـ تمّ في عام ١٩٩٦ تنفيذ قرار بلدي للمواطنين من خلال مبادرة المواطنين «المزيد من الديمقراطية في بيرن» ومن يومها جرى الكثير من استطلاعات الرأي حول الموضوعات البلدية المختلفة. ففي رِغنبورغ «Regensburg» بادر المواطنين لتأسيس مبادرة: إغلاق الجسر الحجري» رغبة شعبية بهدف الحفاظ على أقدم جسر حجري في أوروبا وإغلاقه أمام السيارات، وقد تحققت بنجاح، أمّا النقاش حول ذلك، فقد كان واقعياً، ومسؤولاً وعاطفياً أحياناً، والرابحون كانوا المشاة، الجسر، والديمقراطية فالناس المبادرون تمّ الثناء عليهم من قبل الرأي العام. وفيما إذا كانوا النشيطين الذين دحرجوا الحجر الكبير (الخطوة الأولى) أو الناس الذين جمعوا التواقيع بدون مقابل، فقد تكونت لديهم الشجاعة للتدخل دائماً.

ويزعم النقاد، أنّ قرارات المواطنين المبنية على مشاركات محدودة ستمّكن السياسة التي تؤسس للعمل ضد أغلبية المواطنين. وهذا يشكّل خطراً على الديمقراطية. ففي المشاركة في اقتراع تتراوح نسبته بين ١٥٪ و ٩٠٪ تتيح القراءة معرفة كم هي المصلحة في المشاركة بقرارات شعبية محددة، وليس المصلحة في الديمقراطية بشكل عام. فالمشاركة في الاقتراع هنا تتأرجح واسعة، بحيث أنّ المشاركة في الدوائر القليلة تكون ضرورية في حدود ٨٠٪، وفي المدن الكبيرة، قليل هو عدد المواطنين المهتمين بمطاليب البلديات. وهذه تعدُّ مشكلة الارتباط مع المدن لا مشكلة الديمقراطية.

إنّ دعم هياكل دينامية بذاتها واقتناع الناس باستخدامها، يعدّ جوهرياً أكثر فعالية من وجوب إقناع الناس بأن السلوك والتعامل البيئي مفيدٌ ونافعٌ، لأن الدافع لذلك يؤثر في سلوك مغاير ولفترة قصيرة فقط. مع ذلك، يوجد الكثير من الأمثلة لتغيرات بسيطة في العادات والسلوك والتي تقود في النهاية إلى تغيرات هيكلية مستدامة:

1 ـ **معضلة ـ السائق**: يمكن أن تُحلَّ من خلال «المشاركة في السيارة» أو اقتسامها بين اثنين أو أكثر، «Carsharing»، يتفق أكثر من شخص (يشكّلون اتحاداً) لاستخدام سيارة بشكل مشترك، وهذا لا يعني أي تقييد للحركة أو للتنقل، إنما استخدام أفضل وأكثر فاعلية للسيارة ويعدّ أقلّ تكلفة مما لو كان المالك وحيداً لسيارته. وفي هذه الأثناء توجد إمكانية كبيرة لتنفيذ هذه الفكرة في المدن الكبيرة، وحتى في الريف يزداد عدد المعجبين بها. فالذي يبيع سيارته ويشارك آخر في سيارة أخرى، لا يحتاج إلى من يقنعه دائماً بضرورة استخدام المواصلات العامة.

2 ـ **المزارع ـ الحيوية**: الأفضل من أن تحث الناس دائماً على شراء المواد الغذائية البيئية، هو أن تقنع المزارعين بإعادة صياغة استخدام مزارعهم بيئياً. بذلك يكون المرء قد أنتج «المضاعفات» Multiplikatoren التي تملك مبرر وجودها في سياق هذا التغير الهيكلي، حيث تقوم بدورها بتحفيز استخدام منتجاتها، وهذا يتطلب بنفس الوقت توفر الدعم الحكومي لهذه المزارع.

3 ـ **مشاركة العمال**: عندما يسمح صاحب العمل بمشاركة العمال في صياغة القرارات والأهداف، سيربح من ذلك على المدى الطويل. فالمساعدون والعمال ليس لديهم مصلحة للربح في الأمد القصير، إنما يهتمون بالدرجة الأولى بضمان فرص عملهم على المدى الطويل. وهكذا وتحاشياً للبقاء في أسر القضية المعروفة «تعظيم الأرباح في الأمد القصير»، يجب مشاركة المساعدين والموظفين ومجالس العمال في صناعة وتقييم الأهداف والقرارات. إنَّ باعث واندفاع العمال والموظفين ينعكس هنا نجاحاً على الشركة أو المصنع. فالبنى الديمقراطية هنا تكشف عن إمكانية التعرّف المبكر على المشكلات، وتأتي حقوق مشاركة الجميع في ذلك للمساعدة على حلها.

٧ ـ ٤: السريرة النقيّة ـ وتأنيب الضمير

إنَّ النتائج الخطيرة للتغيرات المناخية لم تعد موضعاً للشك من قبل عدد كبير ومتزايد من العلماء، بيد أنَّ المشكلات البيئية المجرّدة هي مشكلات ذات وزن اجتماعي محدد. وحتى ذلك التصور المتكرر للحال ذاتها في وسائل الإعلام، لم يستنهض الجاذبية له. سيّان كانت أهميته.

فعندما يتمّ في هذه الأثناء رجاء المواطن على أن يتصرّف بعقلانية بيئية، فإن هذه تأتي في إيقاعها كأنّها «دائماً نفس الأسطوانة» غير أنه وفقط، عندما تتغير تصوراتنا وبشكل حاسم عن الحركة والانتقال والسرعة، يمكن للمشكلات البيئية أن تجد حلا لها، هنا يكون «مستوى التعامل الفردي» موضعاً للتجربة والاختبار. وعندما يقبل المواطن هذه الحجة ويحاول فعلياً أن يحدد أو يعين نوعية البدائل في سلوكه العملي، فلا يستطيع عادة أن يتجنب نقد أسلوب التصرف والأسس التي يقوم عليها هذا المجتمع. لكن الإنسان العاقل طبيعة غريبة فهو لايميّز بين ما يحصل عليه من معلومات متناقضة، والتي يستدعيها أو يتلقاها وكأنها مقبولة لديه دائماً.

والمثال البارز هنا هو الضمير الحي للناس، الذين يستخدمون المصابيح الكهربائية الموفرّة للطاقة، أو الذين يتعاملون مع بقايا الطعام والنفايات المنزلية، بحيث يغسلون علب أو زجاجات اللبن، ويقصدون بذلك إمكانية مساعدة البيئة لتبقى نظيفة ـ ثم يسافروا بعد ذلك في العطلة التي يستحقونها إلى ميامي. فالطاقة التي تستهلكها رحلة الطائرة إلى الولايات المتحدة والعودة منها منسوبة لكل مسافر تساوي تلك الطاقة التي يستهلكها مصباح كهربائي باستطاعة ٦٠ واط إذا بقي مضاءً طيلة ٤٠٠ سنة بشكل متواصل.

كذلك إنَّ سفرة واحدة لطائرة لمدة ١٣ ساعة تضر البيئة بتلك الحالة التي تماثلها أربع سنوات ونصف قيادة السيارة وسطياً. وإذا أراد المرء أن يستخدم سيارته دون أن يرفع من حرارة المناخ، فيسمح له إذاً وفي الحدود القصوى أن يسافر سنوياً ١٥٠٠ كم، وهذا أقلّ من عشر المتوسط الألماني. وفصل الفضلات والنفايات المنزلية

حسب طبيعتها، أو شراء المصابيح الكهربائية الموفّرة للطاقة، يصبح مفيداً، عندما لا يقع استهلاك الطاقة الذاتي من خلال النشاط الفردي فوق نسبة توفير الطاقة المتفق عليها. نحن نتصرف مثل ذلك الذي يفرح بكل غروشن»(*) يدّخره، بينما يقذف بالأوراق النقدية من النافذة. ويمكن للمرء أن يقول: «نعم، ولكن دائماً هناك شيء ما خطأ!» ولذلك فإنه لاشيء، لأنَّ الناس بهذا الأسلوب يشترون أو يطمئنون إلى ضمير حي من خلال فعلهم لأشياء صغيرة مضحكة، في سياق توجهات بيئية، بينما يسقط ضمن ذلك، التحديد أو إعادة التوجيه الفعلي للقضية برمتها.

هكذا لن تتغير البنى أو الهياكل القائمة، ويكون الضرر البيئي أكبر من الاستخدام العقلاني.

نحن ننصح كلّ أولئك الذين يسافرون بالطائرة ـ رغم البدائل البيئية الحسنة والمعقولة ـ أو يستخدمون السيارة بشكل منتظم ويعدّون ذلك أمراً طبيعياً، بالتخلي عن سلوكهم المصنّف كصديق للبيئة. والضمير المرتاح لديهم في حالة كهذه، هو مجرد خداع ذاتي.

والمشكلات البيئية المركزية تنشأ عادة عبر الطريق الطويلة، التي يرغب أو يتوجب على الناس والسلع قطعها. الحركة وحرية التنقل هي العامل الحاسم هنا ـــ مرة أخرى: بالإضافة إلى حرية انتقال الرأسمال والسلع، تأتي قضية مركزية أخرى للقرن العشرين الذي يكاد ينتهي، وهي حرية انتقال الأفراد. فنحن نعيش في مجتمع تُرفَع فيه حرية الانتقال إلى مرتبة الآلهة لهذه المجتمعات فأولاً وعندما نسأل جديّاً عن الأسباب الجوهرية لهذا العيب الأساسي، سيكون في مقدرونا الإفلات من «فخ العولمة».

(*) Groschen: قطعة معدنية صغيرة من فئة ١٠ بفنك، PF.

خاتمة

موجة من التنظيم اجتاحت الولاية الاتحادية «شياباس»، الموجة التي يمكن أن يجرؤ عليها قيادة ـ التضامن في أحلامهم العريضة فقط. الأتنولوجيون والأنثروبولوجيون كانوا يدّعون دائماً، أن درجة تنظيم كهذه تتطلب نشاطاً كبيراً وقناعات متراكمة ومترسخة، لكن، وفي أسابيع قليلة تشكّل مجلس لتنظيمات الفلاحين والهنود في شياباس، التي تضمّ قرابة ٣٠٠ مجموعة أثنية، وبلدية، تعاونية وثقافية وتنظيم اجتماعي، ومن خلال مباني البلدية في الولاية الاتحادية هذه هبت ريح جديدة تماماً»[٩٦]

وكما ذكرنا آنفاً فقد بدأ التمرد والعصيان في شياباس على أثر الأزمة المكسيكية، وكان تمرداً دموياً، استطاع أن يلفت انتباه العالم حول الفقراء ضحايا هذه الأزمة، حَدَثٌ كهذا برهن على أنّ اقتصاد السوق عاجز لوحده تماماً، سواء عن إنتاج الرفاه أو عن إقامة العدالة. إنّ الرأي أن الإنسان ليس عاجزاً، يمكن مبدئياً اكتشافه بسرعة، فلماذا يتوجب علينا الانتظار، حتى تنفجر أو تندلع التوترات العنيفة؟ ويكون هنا مناسباً على أن يدفع العالم الصناعي المتقدم قياسياً، وعلى المستوى الديمقراطي، بالتوزيع العادل للسلع بين جميع الناس في هذا العالم، وبدلاً من الدفاع يوجد الكثير من البدائل والخيارات، لكن القليل من الإرادة لتحقيق أو تنفيذ أفضلها.

ولذلك، فإن الضغط من القاعدة، من تحت، يظل ضرورياً. يوجد الكثير من حقول العمل والمبادهة، في الإطار العام، والتي يستطيع الجميع أن ينجز من خلالها مساهمة هامة جداً، وتحديداً في كشف كذب وادّعاء الأيديولوجية النيوليبرالية، وبذلك ومن خلال هذا، توسيع قاعدة التفكير الإنساني الفاعل، وفتح المجال لإنجاز البنى والهياكل الاجتماعية والبيئية الضرورية لذلك.

المراجع والهوامش

الفصل الأول

1 Die Gruppe von Lissabon, S. 53
2 Zeitpunkte, Nr. 1/97
3 Altvater/Mahnkopf, S. 19
4 J. Espenhorst: Zeit der Wohlstandswende, in: Aus Politik und Zeitgeschehen, Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament 3-4/96
5 Die Zeit, 28.3. 97
6 Sparkassenpräsident Horst Köhler, zit. aus Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung Nr. 26, S. 1
7 FAZ, 8.7. 97
8 Die Zeit, 28. 3. 97
9 Jörg Becker/Daniel Salamanca: Globalisierung, elektronische Netze und Export von Arbeit, in: Aus Politik und Zeitgeschehen. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament, B 42/97
10 Zeitmagazin, Nr. 7, März 97
11 Der Spiegel, Nr. 50/96
12 Martin/Schumann, S. 79
13 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 20
14 Vgl. Krisztina Koenen sowie Martin/Schumann
15 taz, 20.5. 94
16 SZ, Nr. 46/96
17 FAZ, 8. 7. 97
18 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 17, S. 6
19 Spiegel Spezial ›Die Erde‹, 1993
20 FAZ, 8. 7. 97
21 ebd.
22 Die Zeit, 19. 9. 97
23 SZ, 4.4. 97
24 taz, 7. 6. 96
25 Schrägstrich, Nr. 9/10/97
26 taz, 22.7. 97
27 FAZ, 8. 7. 97
28 Wirtschaftswoche, 11. 12. 97 und taz, 9. 12. 97
29 Altvater/Mahnkopf, S. 208
30 ebd., S. 205
31 Gerald Boxberger: Sozialpolitik und Transformationsprozesse, Frankfurt am Main, 1997
32 Altvater/Mahnkopf, S. 179
33 ebd., S. 180
34 Michel Camdessus, Chef des IWF, in: Altvater/Mahnkopf, S. 160

35 Ulrich Mercker: Mexiko zwischen Angst und Hoffnung, Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 5/94, S. 587
36 ebd., S. 591
37 Altvater/Mahnkopf, S. 191
38 ebd., S. 179
39 Martin/Schumann, S. 65
40 ebd., S. 65
41 ebd., S. 66
42 ebd., S. 67
43 Blätter für deutsche und internationale Politik 4/95, Rainer Falk: Neue Regeln für die Weltwirtschaft, S. 432, Zitate von Andrew Crocket, Ex-Weltbankchef
44 Fischer Weltalmanach 1997
45 ebd.
46 Altvater/Mahnkopf, S. 484
47 ebd., S. 485
48 Martin/Schumann, S. 70
49 Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98
50 DIW Wochenbericht, Nr. 01/98
51 Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98
52 ebd.
53 Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 01/98
54 Vortrag von Dr. Paul Struk, Direktor Deutsch-Thailändische Handelskammer, Bangkok
55 DIW-Wochenbericht, Nr. 01/98
56 SZ, 10. 10. 97
57 taz, 9. 12. 97, Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98
58 FAZ, 24. 1. 98
59 taz, 4. 2. und 16. 2. 98
60 Frankfurter Rundschau, 21. 1. 98, taz, 5. 1. 98
61 Le Monde Diplomatique, Nr. 01/98
62 FAZ, 10. 1. 98
63 Wirtschaftwoche, 11. 12. 97
64 taz, 14. 1. 98
65 DIW Wochenbericht, Nr. 01/98
66 nach Georg Soros um 20–25%, in: Die Zeit, 15. 1. 98
67 So die konservative US-amerikanische Denkfabrik »Heritage-Foundation«, FAZ, 10. 1. 98
68 taz, 13. 2. 97 und Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98
69 FAZ, 10. 1. 98
70 nach Michel Camdessus, geschäftsführender Direktor des IWF

الفصل الثاني

1 Hardes u. a. 1995
2 ebd.
3 SZ, 22. 9. 97
4 Wirtschaftswoche, Nr. 52/93
5 taz, 16. 10. 97
6 Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98. Weitere Informationen über das MAI-Abkommen sind auch dem englischen Originaltext sowie der taz vom 31. 1. 98 entnommen.
7 29 Mitglieder, darunter die reichen Industriestaaten wie z. B. Deutschland und die USA
8 Le Monde Diplomatique, Nr. 02/98
9 ebd.
10 Gruppe von Lissabon, S. 24
11 Das Parlament, 8./15. August 97
12 SZ, 29. 8. 97
13 taz, 22. 9. 97
14 Die Zeit, 30. 5. 97
15 ebd., 5. 11. 97
16 Der Spiegel, Nr. 41/97
17 taz, 3. 9. 97
18 Volker Offermann: Sozialhilfe versus Bürgergeld, in: Arbeit und Sozialpolitik, Nr. 5–6/97, S. 31 ff.
19 SZ, 17/18. 1. 97
20 Statistisches Jahrbuch 1997
21 Faust, Nr. 3/97
22 taz, 3. 9. 97
23 in seiner Laudatio auf den Träger des Friedenspreises des Deutschen Buchhandels 1997, Yasar Kemal
24 taz, 3. 9. 97
25 aus: Lampert: Lehrbuch der Sozialpolitik, Berlin 1994
26 Nürnberger Institut für Arbeitsmarkt- und Berufsforschung, in: Wochenschau, Nr. 1/97
27 taz, 8. 10. 97
28 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 23, Zahlen von WSI und Statistisches Bundesamt
29 Basisjahr 1983, Nettolohnquote aus »Nettolohn- und Gehaltssumme«, Statistische Jahrbücher
30 Le Monde Diplomatique, 14. 2. 97
31 taz, 30. 5. 96
32 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 20, S. 9
33 taz, 30. 5. 96

34 ebd.
35 ebd., 3. 9. 97
36 SZ, 15. 2. 96
37 Memorandum 97, S. 74
38 SZ, 15. 3. 96
39 in: ZeitPunkte, Nr. 01/97
40 Thema Europa – Die europäische Sozialpolitik, herausgegeben von den SPD-Abgeordneten im Europäischen Parlament, September 1996
41 Focus, Nr. 38/97, S. 40/41
42 Gerald Boxberger: Sozialpolitik und Transformationsprozesse, Frankfurt am Main 1997
43 SZ, 9. 12. 92
44 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25
45 Martin/Schumann, S. 180
46 FAZ, 8. 7. 97, Die 100 größten Unternehmen
47 Martin/Schumann, S. 181
48 FAZ, 8. 7. 97, Die 100 größten Unternehmen
49 ebd.
50 ebd.
51 Mittelbayerische Zeitung, 18. 12. 96
52 Der Spiegel, Nr. 12/97
53 FAZ, 8. 7. 97, Die 100 größten Unternehmen
54 Martin/Schumann, S. 149
55 Der Spiegel, Nr. 12/97
56 A. Henzler/Lothar Späth: Sind die Deutschen noch zu retten? München 1993
57 Martin/Schumann, S. 9 ff.
58 im AZ-Interview, 17. 2. 96
59 zit. nach »Entlasten statt entlassen: Für eine Trendwende am Arbeitsmarkt«, Köln, 14. 1. 97
60 Heiner Flassbeck (DIW): Standort Deutschland in Gefahr, in: Wochenschau II, Nr. 01/97
61 ebd.
62 IFO-Institut, in: Ehrenberg, S. 63
63 Ehrenberg, S. 256
64 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 8
65 Handelsblatt, 29. 12. 95
66 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 13
67 z. B. Wochenschau, Nr. 01/97, S. 8
68 Heiner Flassbeck, (DIW), zitiert aus: Wochenschau, Nr. 1/97, S. 19
69 Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 11/96
70 Harald Unfried, Juso-Landesvorsitzender in Bayern, in: Faust, Nr. 3/97
71 in: Focus, Nr. 34/97
72 SZ, 29. 8. 97
73 ebd.

74 Freie Zeiten – die Werbung für den Kapitalismus. http://www.nineties.com/freiezeiten/03-07-97/share.html
75 Adam, S. 162
76 Die Zeit, 5.9.97
77 ebd.
78 aus: Forum Wissenschaft, Nr. 12/95
79 taz, 24.2.97
80 Wirtschaftswoche, Nr. 43/97
81 Altvater/Mahnkopf, S. 192
82 Forum Wissenschaft, Nr. 12/95
83 ebd.
84 Frankfurter Rundschau, 7.10. 97
85 ebd.
86 Diese Vorschläge sind mittlerweile Gesetz. Sie wurden am 26.6.96 im Umweltausschuß beraten und verändert und einen Tag später im Bundestag verabschiedet.
87 Es handelt sich u.a. um das »Genehmigungsverfahrensbeschleunigungsgesetz« und das »Gesetz zur Beschleunigung und Vereinfachung immissionsschutzrechtlicher Genehmigungsverfahren«.
88 Hill/Weber: Vollzugserfahrungen mit umweltrechtlichen Zulassungsvorhaben in den neuen Ländern, Baden-Baden 1996
89 Stern, Nr. 46/95
90 Focus, Nr. 37/97, S. 260
91 ebd.
92 Wir sprechen pauschalisierend von Auslandsinvestitionen, meinen damit jedoch Auslandsdirektinvestitionen.
93 Ehrenberg, S. 72
94 Der Spiegel, Nr. 17/96
95 Altvater/Mahnkopf, S. 250
96 Die Zeit, 20.12.96
97 FAZ, 19.3.96
98 Altvater/Mahnkopf, S. 258
99 ebd., S. 254
100 ebd.
101 ebd., S. 252
102 Weltinvestitionsbericht 1997 der Handels- und Entwicklungskonferenz der Vereinten Nationen (UNCTAD)
103 Altvater/Mahnkopf, S. 257, Frankfurter Rundschau, 22.9. 97
104 Altvater/Mahnkopf, S. 249
105 ebd., S. 251
106 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 8
107 Memorandum 1997, S. 75
108 FAZ, 19.3.96
109 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 8
110 ebd., S. 9

111 ebd., S.16
112 Memorandum 1997, S. 74
113 ebd., S. 75
114 DIW Wochenbericht, Nr. 14/92
115 Ehrenberg, S. 74
116 WSI-Mitteilungen, Nr. 11/95
117 Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 5/97
118 Altvater/Mahnkopf, S. 265
119 ebd., S. 266
120 ebd., S. 267
121 Zitiert nach: Ratgeber Euro, hrsg. vom Europäischen Parlament
122 Der Spiegel, Nr. 8/97
123 Die Zeit, 18.7.97
124 22 Fragen zu Europa, herausgegeben vom Presse- und Informationsamt der Bundesregierung
125 im SZ-Interview, 8.10.97
126 22 Fragen zu Europa, herausgegeben vom Presse- und Informationsamt der Bundesregierung
127 Eine Abwertung der Währung erfolgt über eine Erhöhung der Geldmenge durch die Zentralbank des Landes.
128 FAZ, 8.7.97
129 ebd.
130 Die Zeit, 4.4.97
131 ebd., 21.3.97
132 Martin/Schumann, S. 106 ff.
133 Foreign Affairs, Nr. 7/8/97
134 taz, 10.9.97
135 ebd., 21.5.97
136 ebd., 6.2.97
137 Beim BSP werden die im Inland hergestellten Produkte dazugezählt, deren Produktionsfaktoren sich in der Hand von Ausländern befinden, und die im Ausland hergestellten Produkte abgezogen, deren Produktionsfaktoren sich in der Hand von Inländern befinden.
138 Die Zeit, 13.12.96
139 SZ, 8.10.97
140 Focus, Nr. 35/97
141 Tim Genett: Europäische Dekomposition, in: Lettre, Nr. 1/97
142 taz, 16.10.97
143 Der Spiegel, Nr. 8/97
144 taz, 13.5.97
145 Professor an der Uni Magdeburg, in: Das Parlament, 8./15. August 97
146 Detmar Doering, Liberales Institut, Königswinter, in: Das Parlament, 8./15. August 97
147 Der Spiegel, Nr. 17/97
148 Martin/Schumann, S. 171

149 nach OECD-Statistik April 96, zitiert aus: Wochenschau, Nr. 01/97
150 Ulrich Beck, Kapitalismus ohne Arbeit, in: Der Spiegel, Nr. 20/96
151 Le Monde Diplomatique, Nr. 01/97
152 Focus, Nr. 34/97, S. 55.
153 Frankfurter Rundschau, 15.1.98
154 Oliver Blanchard in: manager magazin, 09/96
155 Jörg Huffschmid in: Blätter für Deutsche und Internationale Politik, Nr. 4/96
156 Fischer Weltalmanach 1997
157 Victor Gotbaum, zit. aus: Die Zeit, 17.5.97
158 Die Zeit, 17.5.96
159 taz, 17.5.96
160 Die Zeit, 17.5.96; Martin/Schumann, S. 166
161 Die Zeit, 30.5.97
162 Harald Unfried, Juso-Landesvorsitzender in Bayern in: Faust, Nr. 3/97
163 Konkret, Nr. 09/97
164 Forschungsstipendiat am CSIS (Center for Strategic and International Studies) in Washington
165 Le Monde Diplomatique, Nr. 01/96
166 Faust, Nr. 3/97
167 Mittelbayerische Zeitung, 13. 12. 96
168 Martin/Schumann, S. 283
169 The Independent, 23.4.97
170 taz, 22.3.97
171 ebd., 18.9.97
172 SZ, 19.9.97
173 manager magazin, Nr. 09/96
174 Focus, Nr. 34/97
175 K. Deschner: Der Moloch, München 1994
176 DIW-Wochenbericht, Nr. 16/97
177 SZ, 19.9.97
178 Interview in der taz, 16.12.96
179 taz, 13.6.97
180 Die Gruppe von Lissabon, S. 79
181 Die Zeit, 17 10. 97
182 Die Gruppe von Lissabon, S. 110
183 taz, 28.10. 97
184 Die Gruppe von Lissabon, S. 56
185 ebd., S. 57
186 Altvater/Mahnkopf, S. 256
187 Martin/Schumann, S. 40
188 taz, 17.9.97
189 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 17, S. 31; FAZ-Grafik aus dem Welternährungsbericht 1992
190 taz, 21.3.97 und 17.10.97

191 ebd., 17.10.97
192 ebd., 21.3.97
193 ebd., 13.6.97
194 Strahm, S. 138
195 Jeremy Rifkin: Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft, Frankfurt am Main 1996, S. 154
196 ebd.
197 taz, 23.9.96
198 Strahm, S. 123
199 taz, 23.9.96
200 ebd.
201 ebd, 13.12.96
202 ebd, 28.10.97
203 Beilage »5 Jahre nach RIO«, Nr. 06/97; taz, 18./19. 10. 97
204 Die Gruppe von Lissabon, S. 112
205 Martin/Schumann, S. 43
206 zit. nach Martin/Schumann, S. 28
207 Die Gruppe von Lissabon, S. 30
208 Das Parlament, 8./15. August 97
209 Die Gruppe von Lissabon, S. 31
210 Gerald Boxberger: Sozialpolitik und Transformationsprozesse, Frankfurt am Main 1997
211 Ernst U. von Weizsäcker, in: Bild der Wissenschaft, Nr. 2/96
212 taz, 24. 6.97
213 BUND/Misereor, S. 172
214 Postman, S. 156
215 Martin/Schumann, S. 28, und taz, 30.10.97
216 Postman, S. 158
217 Benjamin R. Barber, in: Lettre, Nr. 03/97
218 ebd.
219 BUND/Misereor, S. 173
220 Die Gruppe von Lissabon, S. 100
221 Martin/Schumann, S. 32
222 Benjamin R. Barber, in: Lettre, Nr. 03/97
223 Die Gruppe von Lissabon, S. 30
224 Die Zeit, 17.10.97
225 Pierre Bourdieu, in: Der Spiegel, Nr. 50 /96
226 Die Gruppe von Lissabon, S. 66
227 Roman Herzog: Aufbruch ins 21. Jahrhundert
228 Ulrich Beck, in: Manfred Bissinger (Hg.), Stimmen gegen den Stillstand, Hamburg 1997
229 Barratt-Brown, Michael: Why does no one Listen – as the Plague of Unemployment Spreads? in: Lipietz, Alain, u. a.: Labour Markets and Employment Policy in the European Union (FEG-Studie Nr. 10), Marburg 1997, S. 127–142

الفصل الثالث

1 Le Monde Diplomatique, Nr. 06/97
2 Misik
3 Lettre International, Nr. 01/97
4 Huffschmid in: Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 8/95, S. 1003 und Bank für internationalen Zahlungsausgleich, vgl. Le Monde Diplomatique, Nr. 02/97
5 Die Zeit, 17.10.97
6 Huffschmid, Blätter für deutsche und internationale Politik, Nr. 8/95, S. 1003
7 Altvater/Mahnkopf, S. 584
8 Diese sind für die Zerstörung der Ozonschicht verantwortlich.
9 J. Tobin: Proposal for International Monetary Reform, in: The Eastern Economic Journal, Nr. 7/10/78. zit. aus Huffschmid, Blätter Nr. 8/95, S. 1004
10 Huffschmid, Blätter Nr. 8/95, S. 1004
11 Le Monde Diplomatique, Nr. 02/97
12 Martin/Schumann, S. 119
13 Huffschmid, Blätter, Nr. 7/95
14 FAZ., 17.3. 95, zit. nach Martin/Schumann, S. 22
15 David Felix in: Future, Nr. 2/95, aus Blätter Nr. 8/95, S. 1007
16 Wall Street Journal, 16. 9. 93, zit. nach Martin/Schumann, S. 123
17 Le Monde Diplomatique, Nr. 2/97
18 Zit. aus Gregory Millman: The Vandals Crown, New York 1995, S. 231, nach Martin/Schumann, S. 121
19 Martin/Schumann, S. 120, Gespräch zwischen den Autoren und Hans-Helmut Kotz
20 Altvater/Mahnkopf, S. 584
21 ebd.
22 Le Monde Diplomatique, Nr. 2/97
23 Die Woche, 4.4. 97
24 Das vom Menschen ausgeatmete CO_2 geht nicht in die Rechnung ein, da es zuvor als Nahrung und Sauerstoff aufgenommen wurde. Und am Beginn der Nahrungskette stehen immer Pflanzen und die Umwandlung von CO_2 in Sauerstoff und Biomasse, weshalb es sich bei diesem Stoffkreislauf um ein nahezu geschlossenes System handelt.
25 BUND/Misereor, S. 56
26 taz, 26. 5. 97
27 Berechnungen des Worldwatch Institute in: taz, 26. 5. 97
28 Die Woche, 4. 4. 97.
29 taz., 29. 9. 97
30 J. Rifkin in: taz, 17. 12. 96

31 Jürgen Espenhorst: Zeit der Wohlstandswende, in: Aus Politik und Zeitgeschichte, Bd. 3–4/96
32 Faust, Nr. 02/97, S. 11 f.
33 SZ, 17/18.1.97
34 Martin Kempe, in: Jeremy Rifkin: Das Ende der Arbeit und ihrer Zukunft, Frankfurt am Main 1996, S. 231
35 Die Zeit, 26. 4. 96
36 SZ, 18./19. 10. 97
37 taz, 10. 10. 97
38 ebd., 7. 5. 97
39 SZ 18./19. 10. 97
40 B. Teriet vom Institut für Arbeitsmarkt- und Berufsforschung IAB, in: taz, 7. 5. 97
41 taz, 10. 10. 97
42 SZ, 26. 8. 97
43 Unfried, in: Faust, Nr. 03/97
44 Die Zeit, Nr. 12/96
45 Prof. Kuhbier, FU Berlin, in: taz, 24. 2. 97
46 Rifkin: Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft, Frankfurt am Main 1996
47 J. Rifkin, in: taz, 17. 12. 97
48 Das Parlament, 8./15. August 97
49 Die Zeit, 17. 10. 97
50 taz, 29. 9. 97
51 Prof. Gustav Obermair, Universität Regensburg, persönliches Gespräch am 22. 9. 97
52 taz, 8. 10. 97
53 Institut für sozial-ökologische Wirtschaftsforschung, Nr. 25, S. 23
54 Die Zeit 17. 10. 97
55 SZ, 15. 2. 96
56 AZ, 8.7.97
57 Volker Offermann: Sozialhilfe versus Bürgergeld, Arbeit und Sozialpolitik, Nr. 5–6/97
58 Das Bürgergeldkonzept wird auch unter dem Begriff »negative Einkommensteuer« seit mehr als 15 Jahren von vielen Ökonomen befürwortet.
59 Unter dem Schlagwort »negative Einkommensteuer« werden solche Modelle schon seit 15 Jahren diskutiert.
60 Viviane Forrester
61 Zit. aus: taz, 7. 2. 97
62 taz, 21. 9. 1992
63 Schrägstrich, Nr. 7-8/96
64 Auszug aus dem Maastrichter Vertrag, Titel I, Art. A
65 Martin/Schumann, S. 302
66 Wolfgang Ullmann, MdEP, in: taz, 29. 3. 97
67 Claudia Roth, MdEP, in: Schrägstrich, Nr. 7-8/96

68 Dieter Grimm: Der Mangel an europäischer Demokratie, i
gel, Nr. 43/1992
69 taz, 24. 6. 195
70 Wirtschaftswoche, 14. 11. 96
71 taz, 2. 10. 97
72 ebd.
73 Maastrichter Vertrag, Titel I, Art. A
74 Die Zeit, 8. 11. 196
75 taz, 3. 12. 96
76 Die Zeit, 8. 11. 96
77 taz, 13. 5. 97
78 Kommentar von Alois Berger, in: taz, 30. 11. 96
79 Claus Noé in: Die Zeit, 22. 11. 96
80 taz, 13. 12. 95
81 ebd., 26. 8. 97
82 Institut für empirische Wirtschaftsforschung, in: taz, 27. 5.
83 Der Spiegel, Nr. 52/96
84 Ehrenberg, S. 119
85 Forrester, S. 13
86 taz, 17. 12. 96
87 ebd., 20. 8. 97
88 ebd.
89 Le Monde Diplomatique, Nr. 01/95, S. 10
90 Le Monde, 17. 11. 95
91 taz, 7. 10. 97
92 ebd., 5. 3. 97
93 ebd., 20. 5. 97
94 dpa-Gespräch in der Mittelbayerischen Zeitung, 31. 12. 96
95 Mobilität bedeutet hier, daß wir immer längere Wege zurü
nen, denn die Reisezeit pro Person bleibt dank verbesserte
frastruktur in etwa konstant. Auch die Anzahl der Ziele, d
ansteuern, ist eine Konstante und etwa gleich drei. Zwan
»Mobilität« dieser Art führt auf Dauer immer zu Streß.
96 Ulrich Mercker: Mexiko zwischen Angst und Hoffnung, i
deutsche und internationale Politik, Nr. 5/94

أهم المراجع

• هرمان آدم. السياسة الاقتصادية والنظام الحكومي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، بون، ١٩٩٥

• إلمار ألتفاتر، بيرغيت مانكوبف حدود العولمة، مونستر، ١٩٩٦

• مجموعة السياسة الاقتصادية البديلة، مذكرة ٩٧، كولن ١٩٩٧

• بنيامين، ر. باربر. كوكا كولا والحرب المقدسة، برن ١٩٩٦

• معهد البيئة، والطاقة، فوبرتال ألمانيا المؤهلة للمستقبل، بازل ١٩٩٦

• هربرت أهرنبرغ، الكذبة الكبيرة للموقع، بون، ١٩٩٧

• فيفيان فور رستر: إرهاب الاقتصاد، فيينا ١٩٩٧

• ثمن الطاقة، دفاع عن إصلاح ضريبي بيئي، ميونيخ ١٩٩٥

• هاردس /كرول/ راماير/ شميدت الاقتصاد القومي، توجيه المشكلات، توبينغ ١٩٩٥

• كريستينا كوونن، جورج سوروس، ميونيخ ١٩٩٦

• هاينز لامبرت كتاب السياسة الاجتماعية، برلين ١٩٩٤

• مجموعة ليسابون: حدود المنافسة، نيوفيد، ١٩٩٧

• هاينز بيتر مارتين، هارالد شومان فخ العولمة، راينباك ١٩٩٦

• روبرت ميسيك أسطورة السوق العالمي، برلين ١٩٩٧

• نايل بوكستمان نحن نلهو حتى الموت، فرانكفورت ماين ١٩٨٨

• رودلف، هـ، ستراهم لماذا هم فقراء، فوبرتال، ١٩٨٦.

المترجم في سطور

د. عدنان سليمان

- دكتوراه في اقتصاديات التنمية من ألمانيا.
- أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.
- رئيس قسم التدريب في المعهد العالي للتنمية الادارية بجامعة دمشق (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩).
- له العديد من الأبحاث حول.
  - قضايا التخلف والتنمية.
  - العولمة وتداعياتها على المجتمع العربي.
  - المرأة والمعرفة السكانية.
  - نقد الخطاب التنموي.

والعديد من الدراسات الاقتصادية الأخرى.

عناوين صدرت في سلسلة الرضا للمعلومات

اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
١- بيئة النوافذ WINDOWS 3.11	م. أحمد شربك	١٩٩٤
٢- مبادىء الصيانة والشبكات	م. عبد الله أحمد	١٩٩٤
٣- معالجة النصوص MS WORD 6.0	د. هيثم البيطار	١٩٩٥
٤- ادخل إلى عالم WINDOWS 95	م. مهيب النقري	١٩٩٦
٥- قواعد البيانات MS ACCESS	زياد كمرجي - بيداء الزير	١٩٩٧
٦- توابع وماكروات في MS EXCEL 97	أ. زياد كمرجي	١٩٩٧
٧- مرجع تعليمي شامل لبرنامج		
معالجة النصوص MS WORD 97	د. هيثم البيطار	١٩٩٧
٨- مرجع تعليمي شامل في MS EXCEL 97	أ. زياد كمرجي	١٩٩٧
٩- مرجع تعليمي شامل		
في صيانة الحواسب الشخصية	م. عبد الله أحمد	١٩٩٨
١٠- مرجع تعليمي في برنامج الرسم		
والتصميم الهندسي AUTOCAD 14	م. احسان مردود	١٩٩٨
١١- المرجع التدريبي الشامل لـ		
WINDOWS 98	م. إياد زوكار	١٩٩٨
١٢- ادخل إلى عالم WINDOWS 98	م. مهيب فواز النقري	١٩٩٨
١٣- الإنترنيت وإنترانيت وتصميم المواقع	م. عبد الله أحمد	١٩٩٨
١٤- تكنولوجيا المعلومات	هاني شحادة الخوري	
على أعتاب القرن الحادي والعشرين		١٩٩٨
١٥-الإدارة الاستراتيجية للشركات والمؤسسات	د.يونس حيد	١٩٩٩
١٦-نظام الـ ISO 9004-1	م.محمد حسن -م.بسام عزام	١٩٩٩

عناوين ستصدر قريباً

اسم الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر المتوقع
١- بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي	د. مطانيوس حبيب	١٩٩٩
٢- دليل إعادة تنظيم المؤسسات	د. محمد مرعي مرعي	١٩٩٩
٣- الدراسات التسويقية ونظم معلومات التسويق	د. طلال عبود - د. حسين علي	١٩٩٩
٤- المعلوماتية الطبية	م. جورج بركات - أ. هاني الخوري	١٩٩٩
٥- الدعاية والتسويق وفن التعامل مع الزبائن - جزء ٢	م. حنا بللوز	١٩٩٩
٦- العمل السكرتاري وبرنامج OUTLOOK	بيداء الزير	١٩٩٩
٧- نظام الشبكات WINDOWS NT	م.عبد الله أحمد	١٩٩٩
٨-تصميم المواقع WEB DESIGN	م.عبد الله أحمد	١٩٩٩
٩- تعلم جافا الآن	م. مهيب النقري	١٩٩٩

10

متقدم متوسط مبتدىء

للجميع

تؤسّس "العولمة" لفضاءٍ استهلاكي يذرر العالم الى سلع وخدمات ورأسمال....

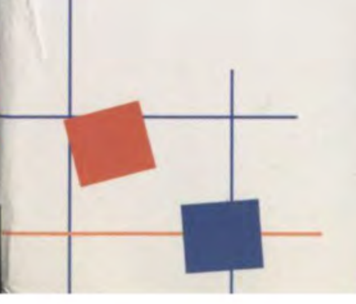
وتشــــرّعن خطـــابهـــا "النيـــوليبـــرالي" عبر احتفالية مزهوّة بدعاوى : "القرية الكونية" و "المكاسب المؤكدة" للبلدان النامية من العولمة .

وفي ظلّ ســعي العناصر المعولمة (ســـلع وخدمات ورأسمال) لاحتواء العالم ، يستمر الترويض والتدجين لقبول الاتســـاع المتزايد للفجوة بين الفقر والغنى، وإشادة "جزر الرفاه" "وممالك الثروة" المحروســـة بضحايا العنف الاقتصادي وإكراه الريع للملايين من هذا العالم.

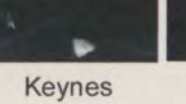
فيـــما يـــســـتمر زحف العولمة في القرن المقبل، على غرار كهذا...فلن ينتظر الدول النامية غير الفقر، أكثره ، (ومزايـــا الـــعولـــمة)، أقلّها. فالســـلع ورأس المال تمرّ على هذه الدول لماماً تخلّف وراءها ضحايـــا الارتزاق الحضاري. وباستثناء الدول الصناعية المتقدمة جداً، فمن النادر أن يكون هناك "رابحون" من العولمة .

وإذا ما احتســـب المرء التدفقات التجارية للعشرين ســـنة المقبلة . ســـيُلاحَظ انخفاض مساهمة : أفريقيا والشرق الأوســـط وأمريكا اللاتينية وروســـيا وأوروبا الشرقية من ٣٩,٢% (١٩٧٠) الى ٢٦,٤% (١٩٩٠) ثم الى ٥% لعام ٢٠٢٠ .

إنه تمعيـــن العولمة في تخليـــع العالم وتفكيكه ، ثم بنائه من جديد على " الطريقة الأمريكية ". إعادة انتاج التفاوت الاجتماعي والتوزيع اللامتكافئ للخيرات في هذا العالم. إقصاء للمهمشين والصعاليك الذين يحرسون نخبـة قليلة من "لاعبي العولمة" ومنتفعيها، هناك في الدول الصناعية، وهنا في الدول النامية، وعلى أشدّه .







Keynes



Friedman

